الرسالة

في تحقيق العلم والمعلوم



لإمام الحكماء والمتكلمين العلامة

فضل حق الخيرآبادي العمري رحمه الله

(١٢١٢-١٢٧٨هـ)

اعتنى بها تعليقا وتحقيقا

غلام حيدر الخيرآبادي

قرظه

الشيخ العلامة الأصولي أبو الطيب مولود السريري الأشعري

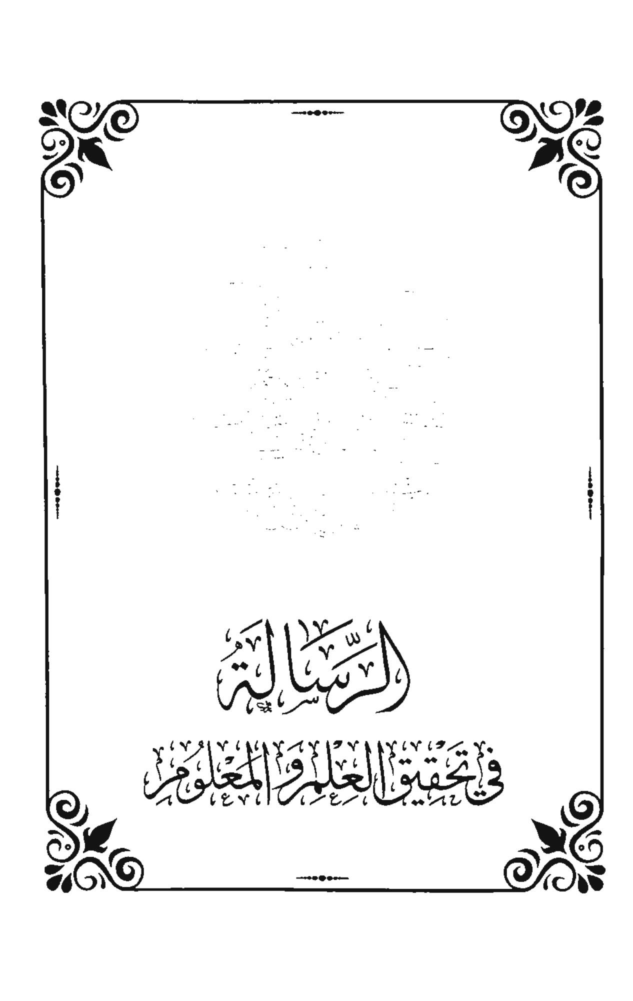
مدير مدرسة تنكرت العتيقة

تقديم

الأستاذ الدكتور جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر الشريف سابقا




الرسالة
في تحقيق العلم والمعلوم

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2022/11/5725)

501

محمد فضل حق الشهيد العمري الماتريدي الحنفي الخيرآبادي.

الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم/ محمد فضل حق الشهيد العمري الماتريدي الحنفي الخيرآبادي (ت1278هـ)؛

تحقيق حيدر علي صديقي، مهشر علي.

عمان: مكتبة الغانم للنشر والتوزيع، 2022.

(246) ص.

ر.إ.: 2022/11/5725.

الواصفات: / العلم/ / العلماء/ / فلسفة العلم/ .

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى: 1444هـ - 2022م

ردمك: ISBN 978-9923-789-19-3



مكتبة الغانم للنشر والتوزيع

جوال: 00962799170301

Alghanemlibrary@gmail.com







لإمام الحكماء والمتكلمين العلامة

فضل حق الخير آبادي العمري رحمه الله

اعتنى بها تعليقا وتحقيقا

غلام حيدر الخير آبادي

قرظ له

الشيخ العلامة الأصولي أبو الطيب مولود السريري الأشعري

مدير مدرسة تنكرت العتيقة

تقديم

الأستاذ الدكتور جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر الشريف سابقا



بسم الله الرحمن الرحيم









تَقْدِيمُ الشَّيْخِ جَمَالِ الْفَارُوقِ الدَّقَّاقِ

حَفِظَهُ اللهُ الرَّزَّاقُ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اَلْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَالتَّابِعِيْنَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّيْنِ.

وَبَعْدُ، فَقَدْ قُمْتُ بِمُطَالَعَةٍ سَرِيْعَةٍ لِمُحْتَوى هٰذِهِ الرِّسَالَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيْنَا بِعُنْوَانِ تَحْقِيْقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ مَعَ الشَّرْحِ الْمُبَسَّطِ لَهَا لِمُؤَلِّفِهَا الْإِمَامِ، الْجَلِيْلِ، الشَّيْخِ فَضْلِ حَقٍّ الْعُمَرِيِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ، وَهُوَ عَلَمٌ مَشْهُوْرٌ بِفَضْلِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَبَرَاعَتِهِ فِي الْعُلُوْمِ الْعَقْلِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَكَذٰلِكَ التَّحْقِيْقُ الْمُشَيَّدُ بِالْفَرَائِدِ وَالْفَوَائِدِ لِلْأُسْتَاذِ غُلَامِ حَيْدَر الْقَادِرِيِّ، فَرَأَيْتُ هٰذِهِ الرِّسَالَةَ فِي ثَوْبِهَا الْجَدِيْدِ الْقَشِيْبِ مُفِيْدَةً فِي مَوْضُوْعِهَا، مُتْقِنَةً فِي مَسَائِلِهَا وَقَضَايَاهَا، احْتَوَتْ عَلَى تَعْرِيْفِ الْعِلْمِ، وَذِكْرِ الْمَذَاهِبِ فِي ذٰلِكَ وَتَوْجِيْهِهَا، اشْتَمَلَتْ مَوْضُوْعَاتُهَا عَلَى بَحْثِ أُمُوْرٍ فَلْسَفِيَّةٍ وَكَلَامِيَّةٍ، وَبَيَانِ الاخْتِلَافِ بِشَأْنِهَا مَعَ تَحْرِيْرِ الْأَدِلَّةِ، وَتَقْرِيْرِ الْمَسَائِلِ، وَمُنَاقَشَتِهَا وَالتَّرْجِيْحِ بَيْنَهَا كَمَبْحَثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ، وَأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ حُصُوْلُ صُوْرَةٍ فِي الذِّهْنِ، مَعَ إِبْطَالِ الْحُجَجِ الْفَلْسَفِيَّةِ فِي ذٰلِكَ.

اِشْتَمَلَتْ هٰذِهِ الرِّسَالَةُ كَذٰلِكَ عَلَى مَبَاحِثَ عِلْمِيَّةٍ مَنْطِقِيَّةٍ غَايَةٍ فِي الْأَهَمِيَّةِ، كَالْكَلَامِ حَوْلَ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ فِي الْعُلُوْمِ، وَالْجَوَاهِرِ الْمُجَرَّدَةِ وَ الْمَادِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ

بِمَبْحَثِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ إِلَى غَيْرِ ذَٰلِكَ مِنَ الْمَبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ.

فَجَاءَتِ الرِّسَالَةُ مُوفِيَةً فِي مَضْمُونِهَا، نَافِعَةً لِطُلَّابِ الْعِلْمِ حَسَبَ مُسْتَوَيَاتِهِمِ الْمُخْتَلِفَةِ. فَهِيَ رِسَالَةٌ لَا غِنَى عَنْهَا لِدَارِسِ الْمَنْطِقِ، وَالتَّصَوُّرَاتِ، وَالتَّصْدِيقَاتِ، وَالْمَقُولَاتِ بِحَيْثُ يُمْكِنُ لِدَارِسِهَا أَنْ يَتَّخِذَهَا مِعْيَارًا فِي وَزْنِ آرَاءِ الْفَلَاسِفَةِ، وَبَيَانِ خَطِيئَاتِهَا وَصَوَابِهَا، وَزَيْفِهَا وَصَحِيحِهَا. وَبِهَٰذَا يَكُونُ طَالِبُ الْعِلْمِ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْ أَمْرِهِ، وَعَلَى بَصِيرَةٍ مِّنْ نَفْسِهِ. وَأَقُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِيَ أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥]. فَالْحِكْمَةُ هِيَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ، وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ وَالْمُجَادَلَةُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لَابُدَّ أَنْ تَقُومَ عَلَى أُسُسٍ عَقْلِيَّةٍ وَمَنْطِقِيَّةٍ.

فَأَسْأَلُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ طُلَّابَ الْعِلْمِ بِهَٰذِهِ الرِّسَالَةِ الْقَيِّمَةِ، وَأَنْ يَجْزِيَ مُؤَلِّفَهَا وَشَارِحَهَا خَيْرَ الْجَزَاءِ عَنِ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَأَنْ يُوَفِّقَ الْجَمِيعَ لِمَا فِيهِ الْخَيْرُ وَالصَّوَابُ. صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

كتبه

جمال فاروق الدقاق (حفظه الله)

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقًا





تقريظ الشيخ
أبي الطيب مولود السريري الأشعري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فقد اطلعتُ على تحقيق وتصحيح الرسالة السَّامية، المنيفة، الموضوعة في موضوع «تحقيق العلم والمعلوم» مع شرحها للإمام الشيخ المجاهد العلامة فضل حق العمري الخيرآباديّ – قدس سره–.

هذا التصحيح والتحقيق للشيخ المحقق الفاضل غلام حيدر القادري الخيرآبادي– وفقه الله وسدَّده لكل خير–.

وقد مضى هذا المحقق– وفقه الله– على سنن التحقيق العلمي السامي، فأبدى في مجرى ذالك تصحيحات علمية معتبرة بشروح لمصطلحات منطقية وفلسفية يعزب الاطلاع عليها على كثير من الناس، مع تحقيقات تثلج الصُّدور وتكسب الحُبور.

وبهذا كلِّه وما انطوى عليه من معارف علمية، وقواعد نظرية، جاءت هذه الرسالةُ ترفل في حلّة من حسن بظاهرها وجمال في باطنها تَسقي النفوسَ من جداول علمية، تكسب الملكات، وتحرك الأنظار وتعمق الإدراك، لما يرد من معارف دقيقة على النفس من تلقي المادة المعرفية المودعة في هذه الرسالة الشامخة القدر السامية المرتبة.

وبهذا أهيب بطلبة العلم أن يقدموا على دراسة هذه الرسالة وتلقي ما انطوت عليه من علوم ومعارف قد تغير عقولهم، وتبدل مداركهم، ومسالك نظرهم إذا استوعبوها على الوجه المطلوب.

تقبل الله هذا العمل من المؤلف ومن المحقق المصحح، وجعله في ميزان حسناتهما آمين.

مولود السريري

مولود السريري





مقدمة



الحمدُ للهِ الَّذي هُو واهبُ النُّطقِ وَالْكمالاتِ، وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سيِّدنا حبيبِ اللهِ، الَّذِي كَانَتْ صَوَادِقُ التَّصْدِيقَاتِ بِطَبَائِعِهَا مُتَوَجِّهَةً إِلَى حَضْرَتِهِ الْأَقْدَسِ، وَحَقَائِقُ التَّصَوُّرَاتِ بِأَنْفُسِهَا مَائِلَةً إِلَى جَنَابِهِ الْمُقَدَّسِ. فَرُوحُهُ الْمُعَلَّى مَرْكَزُ الْمَعْقُوْلَاتِ: تَصَوُّرَاتِهَا وَتَصْدِيقَاتِهَا، وَنَفْسُهُ الْعُلْيَا مَنْبَعُ الْعَقْلِيَّاتِ: فِطْرِيَّاتِهَا وَنَظَرِيَّاتِهَا، وَعَلَى آلِهِ الْأَبْرَارِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَخْيَارِ، عُظَمَاءِ مَآنِسِ الْقُدْسِ، وَرُؤَسَاءِ مَجَالِسِ الْأُنْسِ، هُدَاةِ مَرَاسِمِ الْعِلْمِ وَالْيَقِيْنِ، حُمَاةِ مَعَالِمِ الْمِلَّةِ وَالدِّيْنِ.

أمَّا بعدُ، فَمَسْئَلَةُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْغَامِضَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ، قَلَّمَا تَوَجَّه المهرةُ إِلَيْهَا تَصْنِيْفًا وَتَأْلِيفًا، وَمَا ذُكِرَ فِي الْكُتُبِ الْمَنْطِقِيَّةِ وَالْكَلَامِيَّةِ وَالْفَلْسَفِيَّةِ، إِلَّا مُجْمَلَةً، فَالْإِمَامُ فَضْلُ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ صَنَّفَ بِفِكْرِهِ الْوَقَّادِ، هٰذِهِ الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيْقِ مَسْئَلَةِ الْعِلْمِ، وَتَنْمِيقِهَا، ثُمَّ وَضَعَ عَلَيْهَا شَرْحًا، حَافِلًا، حَقِيْقًا بِأَنْ نُسَمِّيَهُ تَحْقِيقًا، كَيْفَ وَقَدْ احْتَوَتْ بِالتَّدْقِيْقِ الْعَمِيْقِ عَلَى الْمَبَاحِثِ الَّتِيْ لَايَطَّلِعُ عَلَيْهَا، إِلَّا بَعْدَ السَّفْرِ الطَّوِيْلِ الْعِلْمِيِّ وَغِبَّ نُضْجِ الْعَقْلِ وَالطَّبْعِ الْعِلْمِيِّ، فَاللهُ الْغَنِيُّ قَدْ وَفَّقَ لِهٰذَا الْفَقِيْرِ لِإِخْرَاجِهَا بِالتَّحْقِيْقِ وَالتَّصْحِيْحِ وَالتَّعْلِيْقِ فِي حُلَّةٍ قَشِيْبَةٍ. وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَا أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْيَقِيْنِ وَسَائِرَ أَصْحَابِ التَّحْصِيْلِ،

وَيَجْعَلَهَا لِلْفَقِيرِ سَبَبًا لِلنَّجَاةِ فِي الدَّارَيْنِ، آمين، بِجَاهِ سَيِّدِنَا مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِيْنَ وَسَلَّمَ.

خادم العلم الشريف



غفر لله له

❁ ❁ ❁



[السند الأشعريّ الخيرآباديّ]



السند: قَدْ قَرَأَ الْفَقِيْرُ غُلَامُ حيدر القادريُّ الـخيرآباديُّ على الشَّيْخِ ابِي الْفَضْلِ مُحَمَّدْ فَضْلِ سُبْحَانَ القادريُّ (ادام الله ظله السابغ). وَهُوَ قَرَأَ عَلَى فَضِيْلَةِ الشَّيْخِ عَطَاء مُحَمَّدْ البنديالويِّ، قَرَأَ على فَقِيْهِ الْعَصْرِ، أَفْضَلِ الْعُلَمَاءِ فِيْ زَمَانِه الْأُسْتَاذِ الْمُدَقِّقِ مَهرمُحَمَّد صَدْرِ الْمُدَرِّسِيْنَ بِجَامِعَةِ فَتْحِيَّةٍ مِنْ مَضَافَاتِ لَاهُوْرِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلى الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ غُلَامِ مُحَمَّدِ الْكَوْتَوِيِّ شَيْخِ الْجَامِعَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بِبِهَاوَلِ فُوْرِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْبَحْرِ الزَّاخِرِ، خَاتَمِ الْحُكَمَاءِ مَوْلَانَا فَضْلِ حَقِّ الرَّامْفُوْرِيِّ ـ مُحشِّي حواشي الْإِمَامِ مِيْرْ زَاهِدِ على الأُمُوْرِ الْعَامَّة مِن شَرْحِ الْمَوَاقِفِ ـ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أُستاذِ الْعَرْبِ وَالْعَجْمِ العلَّامةِ عبدِ الْحَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ ـ شَارِحِ هِدَايَةِ الْحِكْمَةِ والْمِرْقَاةِ وَغَيْرِهَا ـ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى اَبِيْهِ **الْأُسْتَاذِ الْمُطْلَقِ، إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِيْنَ مَوْلَانَا مُحَمَّد فَضْلِ حَقْ الْخَيْرَآبَادِيِّ**، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْهُمَامِ مُحَمَّدِ فَضْلِ إِمَامِ الْخَيْرَآبَادِيِّ ـ صَاحِبِ الْمِرْقَاةِ فِي الْمَنْطِقِ، وتلخيص الشفاء ـ وَهُوَ قَرَأَ عَلى شَيْخِهِ الْمَاجِدِ مَوْلَانَا عَبْدِ الْوَاجِدِ الْخَيْرَآبَادِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْأَعْلَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدْ أَعْلَمِ السَّنْدِيْلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلىَ الْأُسْتَاذِ الْكَامِلِ مَوْلَانَا كَمَالِ الدِّيْنِ، وَشَيْخِ الْعُلَمَاءِ أستاذ أساتذة الهند، وَاضِعِ الدَّرْسِ النِّظَامِيِّ مَوْلَانَا نِظَامِ الدِّيْنِ، وَأُسْتَاذُ الْكُلِّ قَرَأَ عَلى الْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ أَمَانِ اللهِ الْبَنَارِسِيِّ وَعَلَى أَبِيْهِ مُلَّا قُطْبِ الدِّيْنِ الشَّهِيْدِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلى مَوْلَانَا دَانِيَالِ وَهُوَ قَرَأَ عَلىَ أُسْتَاذِ أَسَاتِذَةِ الدَّهْرِ مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ الدِّيْوِيِّ وَهُوَ قَرَأَ

عَلَى مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ اللَّاهَوْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ فَتْحِ اللهِ الشِّيرَازِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى جَمَالِ الدِّيْنِ مَحْمُوْدِ الشِّيْرَازِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْمُحَقِّقِ جَلَالِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ الصِّدِّيْقِيِّ، الدَّوَّانِيِّ، الشَّافِعِيِّ بْنِ مَوْلَانَا سَعْدِ الدِّيْنِ أَسْعَدِ الدَّوَّانِيِّ وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلاً عَلَى وَالِدِه، ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ هُمَامِ الْمِلَّةِ وَالدِّيْنِ الْكِلْبَارِيِّ ـ شَارِحِ الطَّوَالِعِ ـ وَعَلَى مَوْلَانَا مُحْيِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ، الْكَوشكناريِّ، وَعَلَى خَوَاجَه حَسَنْ شَاهْ الْبَقَّالِ، وَهُمَا وَوَالِدُهُ مِنْ تَلَامِذَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيْفِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْجُرْجَانِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُبَارَكْ شَاهْ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي عَبْدِ اللهِ قُطْبِ الدِّيْنِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي عَضُدِ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّيْنِ الْهَنْكِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ نَاصِرِ الدِّيْنِ أَبِي سَعِيْدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الشِّيْرَازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى تَاجِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأُرْمَوِيِّ، وَعَلَى الصَّفِيِّ الْأُرْمَوِيِّ، وَهُمَا قَرَءَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّيْنِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلاً عَلَى وَالِدِه الشيخ ضِيَاءِ الدِّيْنِ عُمَرَ، ثُمَّ عَلَى الْعَلَّامَةِ مَجْدِ الدِّيْنِ الْجِيْلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِيْ حَامِدٍ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوْسُفَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجُوَيْنِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ الْإِسْفِرَائِيْنِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ المتوفى (٣٧٠هـ) وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيْلَ الْأَشْعَرِيِّ (المتوفى سنة ٣٢٦هـ). وسنده مشهور(١).

---

(١) مراجع هذا السند: ـ «الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني» و«وفيات الأعيان لابن خلكان» و«سبحة المرجان في آثار هندوستان» وغيرها.



[ترجمة العلّامة
فضل حق الخيرآباديّ رحمه الله تعالى]

[مَوْلِدُهُ الشَّرِيْفُ ونَسَبُهُ الْقَدِيْسُ]

هُوَ الْإِمَامُ الْهُمَامُ، مَرْجِعُ الْفُضَلَاءِ الْأَعْلَامِ، فَخْرُ الْحُكَمَاءِ والْمُتَكَلِّمِيْنَ فِي أَوَانِهِ، بَطَلُ الْحُرِّيَّةِ، الْمُعَلِّمُ الرَّابِعُ لِلْمَنْطِقِ والْحِكْمَةِ، الْأُسْتَاذُ الْمُطْلَقُ، الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّد فَضْل حَقِّ الشَّهِيْدُ، الْعُمْرِيُّ، الْمَاتُرِيْدِيُّ، الْحَنَفِيُّ، الْخَيْرَآبَادِيُّ ـ تَغَمَّدَهُ اللهُ بِالْأَيَادِيْ ـ، ولد الفاضل الخيرآباديُّ ـ رَحمه الله تعالى ـ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ وَمِأَتَيْنِ مِنْ هِجْرَةِ نَبِيِّ الثَّقَلَيْنِ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عليه واله وسلم ـ ويتصلُ نَسَبُهُ بِسَيِّدِنَا أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِيْنَ، غَيْظِ الْمُنَافِقِيْنَ، عُمَرَ الْفَارُوْقِ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالى عنه ـ بِاثْنَيْنِ وَثَلَاثِيْنَ وَاسِطَةً. وَلِذَا كَانَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ رَاسِخًا فِي الدِّيْنِ، شَدِيْدًا عَلَى الْكَفَرَةِ والْمُبْتَدِعِيْنَ، الْمُتَنَقِّصِيْنَ بِحَضْرَةِ سَيِّدِ الْعَالِمِيْنَ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ.






«تحصيله العلوم وثبت مشايخه»

تَلَمَّذَ فِي الْعُلُوْمِ الْعَقْلِيَّةِ والنَّقْلِيَّةِ عَلَى والِدِه الماجِدِ، الْفَاضِلِ الْعَلَّامِ، الْبَحْرِ الطَّمْطَامِ، مَوْلَانا مُحَمَّدِ فَضْلِ إِمَامْ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ الْمِنْعَامُ ـ، وَأَخَذَ عُلُوْمَ الْحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ عَنْ شَيْخِ الْمُحَدِّثِيْنَ، مَوْلَانَا، الشَّاه، عَبْدِ الْقَادِرِ الْمُحَدِّثِ الدِّهْلَوِيِّ، ابْنِ مَوْلَانَا الشَّاهِ وَلِيِّ اللهِ الْمُحَدِّثِ الدِّهْلَوِيِّ ـ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى ـ، وَاسْتَفَادَ مِنْ إِمَامِ الْمُحَدِّثِيْنَ مَوْلَانَا الشَّاهِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ نِ الْمُحَدِّثِ الدِّهْلَوِيِّ.





[ذكاوته المتوقِّدة]



وَحُكِيَ أَنَّهُ أَنْشَدَ قَصِيْدَةً مَنْسُوْجَةً عَلَى قَصِيْدَةِ امْرِءِ الْقَيْسِ، وَعَرَضَهَا عَلَى شَيْخِهِ الشَّاهِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ نِ الْـمُحَدِّثِ الدِّهْلَوِيِّ، فَأَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى غَرَابَةِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ، فَاسْتَشْهَدَ الْعَلَّامَةُ الْـخَيْرَآبَادِيُّ بِعِشْرِيْنَ شِعْرًا مِنْ كَلَامِ الشُّعَرَاءِ الْـمُتَقَدِّمِيْنِ، فَقَالَ الشَّيْخُ قُدِّسَ سِرُّهُ: «إِنَّكَ مُصِيْبٌ! وَقَدْ وَقَعَ لِي السَّهْوُ».

وَلَـمَّا صَنَّفَ سِرَاجُ الْـهِنْدِ الشَّاهِ عَبْدُ الْعَزِيْزِ الْـمُحَدِّثِ الدِّهْلَوِيُّ كتابًا التُّحْفَةَ الاثْني عَشَرَية «فِي رَدِّ الْفِرَقِ الشِّيْعَةِ، جَاءَ الْـمُجْتَهِدُ الْإِيْرَانِـيُّ مِنْ أَوْلَادِ مِيْـرِ بَاقِرِ نِ الدَّامَادِ الشِّيْعِيِّ إِلَى الدِّهْلِـيِّ؛ لِيُنَاظِرَ الشَّيْخَ الْـمُحَدِّثَ، فَلَقِيَهُ الْعَلَّامَةُ مُـحَمَّدُ فَضْلُ الْـحَقِّ نِ الْـخَيْـرَآبَادِيِّ - وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَىْ عَشْرَ سَنَةً - فِي غُرْفَةِ الضَّيْفَانِ - وَفِي يَدِهِ كِتَابٌ -، فَسَأَلَ الْـمُجْتَهِدُ عَنْهُ يَا بُنَيَّ! مَا تَقْرَأُ؟ فَأَجَابَ ثِقَةً بِنَفْسِهِ: إِنِّـي أَنْظُرُ «الشِّفَاءَ»، وَ«الْإِشَارَاتِ» للشَّيْخِ وَ«الْأُفُقَ الْـمُبِيْنَ» لِلدَّامَادِ!، فَاسْتَغْرَبَ الْـمُجْتَهِدُ مِنْ هٰذَا الْجَوَابِ، فَعَادَ قَائِلًا مُـمْتَحِنًا له: هَلْ أستفسرُ منك توضيح بَعْض عبارات الأُفُقِ الْمُبِيْنِ؟، فَقَالَ: بَلٰى! فَاسْتَفْسَرَهُ عَنْ مَطْلَبِ إِحْدَى عِبَارَةِ الْأُفُقِ الْـمُبِيْنِ، فَأَجَابَ الْفَاضِلُ الْـخَيْـرَآبَادِيُّ عَنْهُ، ثُمَّ أَخَذَ يَعْتَـرِضُ عَلَيْهِ بِوُجُوْهٍ عَدِيْدَةٍ، وَرَدَّ كَلَامَهُ بِطُرُقٍ سَدِيْدَةٍ، فَبُهِتَ الْـمُجْتَهِدُ الْإِيْرَانِـيُّ مِنْ هٰذِهِ الْـجَلَالَةِ الْعِلْمِيَّـةِ، ثُمَّ أَخَذَ الْفَاضِلُ الْـخَيْـرَآبَادِيُّ فِي تَصْحِيْحِ كَلَامِ الْفَاضِلِ الدَّامَادِ الْـحُسَيْنِيِّ وَتَأْوِيْلِهِ، حَتَّى خَتَمَ الْـمَجْلِسُ عَلَى هٰذِهِ الْـمُنَاظَرَةِ الْعِلْمِيَّـةِ الْـمَنْطِقِيَّـةِ، فَإِذَا أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ أَرْضَ الدِّهْلِـي، فَسَأَلَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيْزِ الْـمُحَدِّثِ

الدِّهْلَوِيُّ عَنْ ضَيْفِهِ الْإِيْرَانِيِّ، فَقِيْلَ لَهُ: يَاسَيِّدِي! إِنَّه رَجَعَ إِلَى إِيْرَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مُخْتَفِيًا، فَقَالَ مَنْ لَقِيَهُ بِالْبَارِحَةِ؟ فَقِيْلَ: اَلْمَوْلَوِيُّ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيُّ، فَتَبَسَّمَ وَفَهِمَ الشَّيْخُ الدِّهْلَوِيُّ الْأَمْرَ كلَّه.

فَرَغَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَآبَادِيُّ مِنْ جَمِيْعِ الْعُلُوْمِ الْعَالِيَةِ وَالْآلِيَةِ، وَاشْتَغَلَ بِتَدْرِيْسِهَا ـ وَهُوَ ابْنُ ثَلْثِ عَشْرَةَ سَنَةً فِي عَامِ (١٨٠٩م ـ ١٢٢٤هـ). وَبَعْدَ ذَالِكَ حَفِظَ الْقُرَانَ الْمَجِيْدَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَبِضعِ أَيَّامٍ، وَبَايَعَ عَلَى يَدِ شَيْخِ الْعَصْرِ الْمُشْتَهِرِ بِـ دُهُومَنْ شَاه الدِّهْلَوِيِّ فِي السِّلْسِلَةِ الْعَالِيَةِ الْجِشْتِيَةِ.






[عُلُوْمُهُ وَمَعَارِفُهُ وَآرَاءُ الْمَشَاهِيْرِ فِيْهِ]

وَكَانَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فَائِقًا عَلَى جَمِيْعِ الْأَقْرَانِ فِي الْعُلُوْمِ الْأَصْلِيَّةِ والْفَرْعِيَّةِ، مُتَخَصِّصًا فِي أُصُوْلِ الْفِقْهِ وَالْعُلُوْمِ الْأَدَبِيَّةِ وَالْكَلَامِيَّةِ. وَأَمَّا الْمَعْقُوْلَاتُ فَقَدْ بَلَغَ فِيْهِ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ. وَلَايُدَانِيْهِ أَحَدٌ فِي عَصْرِهِ.

قَالَ الطَّبِيْبُ عَبْدُ الْحَيِّ(١) الْمُدِيْرِ السَّابِقِ لِنَدْوَةِ الْعُلَمَاءِ بِلَكْهنَوْ فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنْ «نُزْهَةِ الْخَوَاطِرِ وَبَهْجَةِ الْمَسَامِعِ والنَّوَاظِرِ» فِي تَرْجَمَةِ الْعَلَّامَةِ: أَحَدُ الْأَسَاتِذَةِ الْمَشْهُوْرِيْنَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيْرٌ فِي زَمَانِهِ فِي الْفُنُوْنِ الْحِكَمِيَّةِ وَالْعُلُوْمِ الْعَرَبِيَّةِ».

وَقَالَ السَّيِّدُ أَحْمَدُ خَانْ مُؤَسِّس كلية عَلِيْ كَرْه فِي «آثَارِ الصَّنَادِيْدِ»: فَرِيْدُ الدَّهْرِ فِي جَمِيْعِ الْعُلُوْمِ والْفُنُوْنِ، كَأَنَّ فِكْرَهُ الْعَالِيْ مُؤَسِّسُ الْمَنْطِقِ والْحِكْمَةِ. وَلَمْ يَكُنْ لِعُلَمَاءِ الْعَصْرِ وفُضَلَاءِ الدَّهْرِ مَجَالٌ أَنْ يَحْضُرُوْا فِي حَضْرَتِهِ لِلْمُنَاظَرَةِ. وَكَثِيْرًا مَّا شُوْهِدَ أَنَّ أَهْلَ الْكَمَالِ وَالْعِرْفَانِ، لَمَّا سَمِعُوْا حَرْفًا مِنْ كَلَامِهِ، اِفْتَخَرُوْا بِتَلَمُّذِهِ».

وَقَالَ الْمُؤَرِّخُ مُحَمَّدُجَعْفَرُ التَّانِيْسِرِيُّ فِي «السَّوَانِحِ الْأَحْمَدِيَّةِ» فِي حَقِّ الْعَلَّامَةِ

---

(١) إعلم أنَّ عبادَ الحيِّ المشهورينَ في الهند، ثلاثة أشخاص، الأوَّل: عبد الحي البُدّهانوي من أصحاب المولوي إسماعيل الدهلوي، الثاني: عبد الحيِّ الحسنيّ الديوبندي صاحب نزهة النظر كان متأخّرا عن الأوَّل زمانًا، والثالث: الشيخ الأستاذُ، إمامُ المعقولات والمنقولات، سيدنا أبو الحسنات عبد الحيِّ بن عبد الحليم اللكنويُّ، والأنصاريُّ صاحب حاشية قمرالأقمار على نورالأنوار في أصول الفقه. فافهمه ولاتخلطه.

ـ رحمه الله ـ: «إِنَّهُ مُجَسِّمَةُ الْمَنْطِقِ، وَمُصَحِّحُ أَغْلَاطِ أَفْلَاطُوْنَ وسُقْرَاطَ وأَبْقَرَاطَ».

وَقَالَ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ الدِّيْنِ فِي «رَوْضَةِ الْأُدَبَاءِ»: قَصَائِدُهُ الْغَرَّاءُ فَائِقَةٌ عَلَى قَصَائِدِ امْرَءِ الْقَيْسِ وَلَبِيْدِ. وَلَهُ يَدٌ طُوْلى فِي النَّظْمِ والنَّثْرِ بِحَيْثُ لَايَكُوْنُ لَهُ عَدِيْلٌ فِي السَّلَفِ والْخَلَفِ، إِلَّا قَلِيْلٌ، بِلَا مُبَالَغَةٍ»، وَالْحَقُّ أَنَّهُ حَقِيْقٌ بِأَنْ يُسَمَّى بِالْمُعَلِّمِ الرَّابِعِ.





[«اشتغاله بالقصائد والمدائح»]



وَكَانَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - أَشْعَرَ أَهْلِ الْعَصْرِ. وأشعارُه تَنِيفُ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافِ شِعْرٍ، وَأَكْثَرُ كَلَامِهِ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَدْحِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ مُحَمَّدِ نِ الْمُخْتَارِ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَذِكْرِ الْمِحَنِ الشَّاقَّةِ الَّتِي تَحَمَّلَهَا زَمَنَ جَلَائِهِ بِجَزِيرَةِ أَنْدِيمَانَ، وَبَعْضِهِ فِي هَجْوِ الْكُفَّارِ، وَذَمِّ الْفِرْقَةِ الطَّاغِيَةِ الْوَهَّابِيَّةِ. وَلَهُ - قُدِّسَ سِرُّهُ - قَلَمٌ سَيَّالٌ وَفِكْرٌ سَلِيمٌ حَيْثُ أَنَّهُ كُلَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى إِيْضَاحِ مَسْئَلَةٍ، يُظَنُّ أَنَّ غَيَاهِبَ الشُّكُوكِ تَزُوْلُ بِبَيَانِهِ، وَأَنْوَارَالْحَقِّ تَبْدُو مِنْ فِيْهِ وَلِسَانِهِ. وَمِنْ شِعْرِهِ فِي مَدْحِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

هُوَ أَوَّلُ النُّوْرِ السَّنِيِّ تَبَلَّجَتْ ... بِضِيَائِهِ فِي الْعَالَمِ، الْأَضْوَاءُ.

هُوَ أَوَّلُ الْأَنْبَاءِ آخِرُهُمْ بِهِ ... خُتِمَ النُّبُوَّةُ، وَابْتَدَى الْإِبْدَاءُ.

بَدْءٌ بِهِ أَبْدَى الْمُهَيْمِنُ سِرَّهُ ... فَلِأَجْلِهِ، الْإِبْدَاءُ وَالْإِيْدَاءُ.

قَدْخَصَّهُ الْبَارِيْ بِأَوْصَافٍ عُلَىً ... لَمْ يُعْطَهَا الْأَحْدَاثُ وَالْقُدَمَاءُ

أَعْطَاهُ فَضْلاً، لَيْسَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْ ... نَ لَهُ شَرِيْكٌ فِيْهِ أَوْ شُرَكَاءُ

أَسْمَاهُ إِذْ أَسْمَاهُ بِالْحُسْنَى فَمِنْ ... أَسْمَاءِ خَالِقِهِ لَهُ أَسْمَاءُ

بَرٌّ، رَحِيْمٌ، مِفْضَلٌ، ذُوْ قُوَّةٍ ... هَادٍ، رَؤُوْفٌ، مُحْسِنٌ مِعْطَاءُ




[ثَبْتُ مَنَاصِبِهِ وَتَدْرِيسِهِ وَتَلامِذَتِهِ]

وَبَعْدَ مَا فَرَغَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعُلُوْمِ، صَارَ مَحْسُوْدَ الْأَقْرَانِ، وَفَازَ بِمَرَاتِبَ عَالِيَةٍ بِدَارِ مَلِكِ «دِهْلِيْ» و«تُوْنكَ» وَ«أَلْوَرِ». وَنَالَ مَنْصِبَ الصَّدَارَةِ بِـ«لَكْهنَؤْ» و«رَامْفُوْرَ». وَمَعَ ذَالِكَ كَانَ يَشْتَغِلُ فِي الْعُلُوْمِ الْعَقْلِيَّةِ وَالدِّيْنِيَّةِ. وَقَدْ شَدَّ الرِّحَالَ إليه الطُّلَبَاءُ والْعُلَمَاءُ مِنَ الْعَرَبِ، وَالْإِيْرَانِ، وَبُخَارَا، وَأَفْغَانِسْتَانَ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُدُنِ الْبَعِيْدَةِ؛ لِاسْتِفَادَتِهِمْ مِنْ مِشْكَاةِ عُلُوْمِهِ الْمُوْقِظَةِ لِلْأَذْهَانِ، آفَاقَ الْعَالَمِ وَأَكْنَافِهِ، حَتَّى صَارُوْا بِبَرَكَةِ صُحْبَتِهِ، وَفَيْضَانِ كَرَمِهِ مِمَّنْ تُشَارُ إِلَيْهِم الْأَنَامِلُ. وَاغْتَرَفَ مِنْ بَحْرِ عُلُوْمِهِ جَمْعٌ كَثِيْرٌ مِّنَ الْعُلَمَاءِ، وَجَمٌّ غَفِيْرٌ مِّنَ الْفُضَلَاءِ. فَلْنَكْتَفِ بِذِكْرِ بَعْضِ الْمَشَاهِيْرِ، وَإِلَّا فَالْإِحْصَاءُ عَسِيْرٌ جِدًّا، ومنهم:

(١) ـ اِبْنُهُ النَّسَبِيُّ، الإمامُ الْهُمَامُ، سَيِّدُنا، الْعَلَّامَةُ، شَمْسُ الْعُلَمَاءِ، مُحَمَّد عَبْدُ الْحَقِّ الْخَيْرَآبَادِيُّ، صَاحِبِ التَّصَانِيْفِ الْكَثِيْرَةِ (١٨٩٩م ـ ١٣١٦هـ).

(٢) ـ عَلَّامَةُ الدَّهْرِ، مُحَشِّى «الشَّمْسِ الْبَازِغَةِ شَرْحِ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ»، الْإِمَامُ الْهُمَامُ، سَيِّدُنَا، هِدَايَةُ اللهِ خَانِ بْنِ رَفِيْعِ اللهِ خَانِ الْجُوْنفُوْرِيُّ (١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م)، وَهُوَ أُسْتَاذُ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيْمَ الْبَلْيَاوِيِّ مُدِيْرِ شُعْبَةِ الْمَعْقُوْلَاتِ فِي دَارِ الْعُلُوْمِ دِيُوْبَنْدَ، صَاحِبِ ضِيَاءِ النُّجُوْمِ حَاشِيَةِ سُلَّمِ الْعُلُوْمِ.

(٣) ـ مَوْلَانَا، الْأَدِيْبُ اللَّبِيْبُ، الْفَاضِلُ الْأَرِيْبُ، الشَّيْخُ فَيْضُ الْحَسَنِ السَّهَارَنْفُوْرِيُّ

(١٣٠٤هـ ـ ١٨٨٧م)، وَهُوَ أُسْتَاذُ الأَدِيبِ الشَّهِيرِ شِبْلِي النُّعْمَانِيِّ.

(٤) ـ اَلْفَاضِلُ الشَّاهُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ الشَّاهِ فَضْلِ رَسُوْلِ الْبَدَايُوْنِيِّ، صَاحِبِ الْمُعْتَقَدِ الْمُنْتَقَدِ (١٣١٩هـ ـ ١٩٠١).

(٥) ـ مَوْلَانَا هِدَايت عليّ الْبَرَيْلَوِيُّ (ت ١٢٣٣هـ) أُسْتَاذُ إِمَامِ الْمَنَاطِقَةِ، صَاحِبِ شُمُوْسِ الْبَرَاعَةِ حَاشِيَةِ دُرُوْسِ الْبَلَاغَةِ، الشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ الرَّامْفُوْرِيِّ، صَاحِبِ التَّصَانِيْفِ الْوَفِيْرَةِ.

(٦) ـ شَمْسُ الْعُلَمَاءِ، مَوْلَانَا عَبْدُ الْحَقِّ بْنِ الشَّاهِ غُلَامِ رَسُوْلِ الْكَانْفُوْرِيِّ (ت ١٤١٢هـ).

(٧) ـ مَوْلَانَا السَّيِّدُ عَبْدُ اللهِ الْبِلْغِرَامِيِّ بْنِ شَاهِ آلِ أَحْمَدَ، (ت ١٣٠٥هـ).

(٨) ـ مَوْلَانَا عَبْدُ الْعَلِيِّ خَانْ الرِّيَاضِيِّ، الرَّامْفُوْرِيِّ (١٣٠٣هـ)، أُسْتَاذُ إِمَامِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِيْنَ سَيِّدُنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَحْمَدْ رِضَا خَانْ اَلْقَادِرِيِّ، صَاحِبِ الْمَوْسُوْعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُبْرىٰ، الْمُشْتَهِرَةِ فِي دِيَارِنَا بِـ الْعَطَايَا النَّبَوِيَّةِ فِي الْفَتَاوَى الرَّضَوِيَّةِ فِي ثَلَاثِيْنَ مُجَلَّدًا.

(٩) ـ مَوْلَانَا خَيْرُ الدِّيْنِ بْنِ مُحَمَّد هَادِيْ (ت ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨ء)، وَالِدُ مَوْلَانَا أَبِي الْكَلَامِ آزَادْ.

(١٠) ـ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ أَحْسَنُ الْجِيْلَانِيِّ بْنِ شُجَاعَت عَلِيِّ الْوَاسِطِيِّ (١٣٠١هـ)، وَهُوَ جَدُّ مَوْلَانَا مُنَاظِر أَحْسَنِ الْجِيْلَانِيِّ.

❁ ❁ ❁




[مُصَنَّفَاتُ الْإِمَامِ
فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ قدس سرّه]

وَلَهُ تَصَانِيْفُ عَالِيَةٌ تَشْهَدُ كُلُّهَا عَلَى جَلَالَةِ فَضْلِهِ، وَغَزَارَةِ عِلْمِهِ، وتَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ اسْتِدْلَالِهِ، وَكَمَالِ فَصَاحَتِهِ. فَقَدْ أَوْرَدَ الْعَلَّامَةُ فِيْهَا بِتَحْقِيْقَاتٍ مُعْجِبَةٍ رَائِقَةٍ، وَتَدْقِيْقَاتٍ مُطْرِبَةٍ فَائِقَةٍ، خَلَتْ عَنْهَا الزُّبُرُ السَّالِفَةُ، وَلَمْ يَبْلُغْ إِلَيْهَا أَحَدٌ مِّنَ الْمَهَرَةِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ تُرَاثَهُ الْعِلْمِيَّ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ مُبْعِدًا عَنِ الْاعْتِسَافِ. وَفِيْمَا يَلِيْ ثَبْتُ مُصَنَّفَاتِهِ:

(١): اَلْجِنْسُ الْغَالِيْ فِي شَرْحِ الْجَوْهَرِ الْعَالِيْ.

(٢): حَاشِيَةُ الْأُفُقِ الْمُبِيْنِ لِلسَّيِّدِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ.

(٣): حَوَاشِيْ «تَلْخِيْصِ الشِّفَاءِ» لِلشَّيْخِ أَبِيْ عَلِي ابْنِ سِيْنَا، وَتَلْخِيْصُ طَبْعِيَّاتِ الشِّفَاءِ، لِوَالِدِهِ الْمَاجِدِ مَوْلَانَا فَضْلِ إِمَامِ بْنِ أَرْشَدِ الْخَيْرَآبَادِيِّ نَوَّرَ اللهُ مَرْقَدَهُ.

(٤): اَلْهَدِيَّةُ السَّعِيْدِيَّةُ فِي الْحِكْمَةِ الطَّبْعِيَّةِ. وَطُبِعَتْ فِي الْهِنْدِ وبَاكِسْتَانَ ومِصْرَ.

(٥): اَلرَّوْضُ الْمَجُوْدُ فِي تَحْقِيْقِ مَعْنَى وَحْدَةِ الْوُجُوْدِ. لَقَدْ بَيَّنَ الْعَلَّامَةُ فِيْهَا بِالْقَالِ، مَسْئَلَةَ «وَحْدَةِ الْوُجُوْدِ» الَّتِيْ تَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ.

(٦): اَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيْقِ «الْكُلِّيِّ الطَّبْعِيِّ».

(٧): اَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيْقِ «التَّشْكِيْكِ فِي الْمَاهِيَّاتِ».

(٨): شَرْحُ تَهْذِيْبِ الْكَلَامِ لِلْعَلَّامَةِ التَّفْتَازَانِيِّ قُدِّسَ سِرُّهُ النُّوْرَانِيُّ.

(٩): اَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيقِ «العِلْمِ والمَعْلُومِ».

(١٠): تَحْقِيقُ الفَتْوىٰ فِي إِبْطَالِ الطَّغْوىٰ. لَقَدْ رَدَّ فِيهَا عَلَى المولويِّ إِسْمَاعِيلَ الدِّهْلَوِيِّ في مسئلة الشَّفَاعة بِالمُحَبَّةِ وَالوَجَاهَةِ لِلأَنْبِيَاءِ والأَوْلِيَاءِ.

(١١): اِمْتِنَاعُ النَّظِيرِ: كِتَابٌ وَحِيدٌ فِي بَابِهِ، أَثْبَتَ فِيهِ امْتِنَاعَ نَظِيرِ سَيِّدِ الأَنْبِيَاءِ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الأَوْصَافِ الخَاصَّةِ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامِ - بِدَلَائِلَ قَاهِرَةٍ، أَعْيَتِ المُخَالِفِينَ عَنِ المُعَارَضَةِ والمُقَاوَمَةِ. ورَدَّ العَلَّامَةُ الخَيْرَآبَادِيُّ فِيهَا عَلىَ إِسْمَاعِيلَ الدِّهْلَوِيِّ وَتَلْمِيذِهِ حَيْدَرْ عَلِيِّ التُّونْكِيِّ.

(١٢): اَلثَّوْرَةُ الهِنْدِيَّةُ وَقَصَائِدُ فِتْنَةِ الهِنْدِ: أَفْصَحَ فِيهَا إِجْمَالاً عَنْ أَسْبَابِ جِهَادِ الحُرِّيَةِ سَنَةَ (١٨٥٧م) لِاسْتِئْصَالِ مَظَالِمِ البَرَاطِنَةِ عَنْ أَهْلِ الهِنْدِ، وَعَوَاقِبِهَا، وَمَا جَرَىٰ عَلَيْهِ - قُدِّسَ سِرُّهُ - مِنَ المِحَنِ وَالمَصَائِبِ.

(١٣): حَوَاشِي عَلَى شَرْحِ سُلَّمِ العُلُوْمِ، لِلْقَاضِي مُحَمَّدْ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّد دَائِمِ الأَذْهَمِيِّ، الفَارُوْقِيِّ الكُوْفَامَوِيِّ، رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.









[زُهْدُهُ وَتَصَوُّفُهُ]

وَكَانَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ مَعَ الْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ وَالرِّئَاسَةِ الْعِلْمِيَّةِ مُتَّبِعًا لِلشَّرِيْعَةِ السَّنِيَّةِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. قَالَ مَوْلَانَا عَبْدُ اللهِ الْبِلْغِرَامِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «التُّحْفَةِ الْعَلِيَّةِ حَاشِيَةِ الْهَدِيَّةِ السَّعِيْدِيَّةِ»: وَلَايُشْغِلُهُ مَا رَزَقَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْأَفْيَالِ وَالْجِلَادِ وَالصَّافِنَاتِ الْجِيَادِ، عَنْ طَاعَةِ اللهِ فِيْمَا أَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَكَانَ مِنْ رِّجَالٍ لَاتُلْهِيْهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ.

[جِسْمُهُ رَهْنُ صُحْبَةِ السُّلْطَانِ + قَلْبُهُ فِي تَذَكُّرِ الرَّحْمٰنِ]

وَكَانَ مُوَاظِبًا عَلَى خَتَمَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ أُسْبُوْعٍ مِّنَ الْأَيَّامِ، وَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، فَمَنْ كَانَ مُوَاظِبًا عَلَى التَّطَوُّعَاتِ فَمَا ظَنُّكَ بِهِ فِي الْمَكْتُوْبَاتِ؟.





[إِكْرَامه على الأَصْدِقَاءِ وَإِرْشَادُهُمْ]



وَكَانَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ كَرِيْمَ الْخِصَالِ، جَمِيْلَ الْفَعَّالِ، جَيِّدَ الأَخْلَاقِ، كَثِيْرَ الأَحْبَابِ. وَكَانَ الشَّاعِرُ الشَّهِيْرُ أَسَدُ اللهِ الْغَالِبُ نِ الدِّهْلَوِيُّ مِنْ خُلَّصِ أَحْبَابِهِ، وَأَعْظَمِ أَحِبَّائِهِ، يَسْتَفِيْدُ الشَّاعِرُ الْغَالِبُ مِنْهُ، وَيَسْتَشِيْرُهُ، وَيَهْتَمُّ بِرَأْيِهِ غَايَةَ الاهْتِمَامِ، حَتَّى أَنَّ الدِّيْوَانَ لِلْغَالِبِ نِ الدّهلويِّ، رَتَّبَهُ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَآبَادِيُّ، وَأَخْرَجَ مِنْهُ الأَشْعَارَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى التَّعْقِيْدِ، وَأَمَرَهُ بِالاِحْتِرَازِ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ الأَشْعَارِ. وَهٰذَا إِحْسَانٌ عَظِيْمٌ مِّنْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْشَدَه غَالِبٌ مَثْنَوِيًّا تَزِيْدُ أَشْعَارُهُ عَلَى مِئَةٍ فِي تَأْيِيْدِ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقٍّ الْخَيْرَآبَادِيِّ، وَرَدِّ الْوَهَّابِيَّةِ. وَأَفْصَحَ فِيْهِ مَسْئَلَةَ امْتِنَاعِ النَّظِيْرِ بِالْفَارِسِيَّةِ، نَذْكُرُ نَبْذًا مِّنْهُ:

اے کہ ختم المرسلینش خواندہ،	دانم ازروئے یقینش خواندہ۔
این الف لامے کہ استغراقی راست	حکم ناطق معنی اطلاق است۔
منشا ایجاد ہر عالم یکے است	گرد وصد عالم بود خاتم یکے است۔
منفرد اندر کمال ذاتی است،	لا جرم مثلش «محال ذاتی» است۔
زیں عقیدت بر نگردم والسلام	نامہ رادرمی نوردم، والسلام۔

وَكَانَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَآبَادِيُّ يُرْشِدُهُ، وَيُصْلِحُ كَلَامَهُ، وَيُعِيْنُهُ فِي إِصْلَاحِ مَعَاشِهِ، وَلِهٰذَا كَانَ غَالِبٌ يَحْتَرِمُهُ وَيُوَقِّرُهُ مِنْ أَعْمَاقِ قَلْبِهِ شُهُوْدًا وَغَيْبَةً.




[أَسْبَابُ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ
وَاشْتِغَالِ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ بِهَا]

كَانَ الْعَلَّامَةُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ سَلِيْمَ الْعَقْلِ، صَائِبَ الرَّأْيِ، مُتَيَقِّظَ الْقَلْبِ، جَامِعًا لِأَوْصَافِ الْقَادَةِ، مَاهِراً بِرُمُوْزِ السِّيَاسَةِ، عَالِمًا بِأُصُوْلِ الْمَعِيْشَةِ، يَشْعُرُ مَا فِي بَاطِنِ الْأَحْوَالِ الْمُتَبَدِّلَةِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْمَصَائِبِ، يَبْغُضُ النَّصَارَى الْبَرَاطِنَةَ؛ لِكُفْرِهِمْ وَاسْتِيْلَائِهِمْ، عَلَى مَمَالِيْكِ الْهِنْدِ وَأَقْطَارِهَا، وَيَتَأَلَّمُ مِنْ زَوَالِ شَوْكَةِ الْمُسْلِمِيْنَ وَفَنَائِهَا، وَكَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ النَّصَارىٰ يَسْعُوْنَ بِأَنْ يُنَصِّرُوْا سُكَّانَ الْهِنْدِ، وَيُحَرِّفُوْهُمْ عَنْ دِيْنِهِمْ، وَاخْتَارُوْا لِذَالِكَ حِيَلًا، أَشَارَ إِلَيْهَا الْعَلَّامَةُ فِي كِتَابِهِ الْأَسْنٰى «الثَّوْرَةِ الْهِنْدِيَّةِ».

(١) ـ بَنَوْا مَدَارِسَ فِي الْقُرىٰ وَالْأَمْصَارِ؛ لِيُلَقِّنُوْا أَطْفَالَ الْمُسْلِمِيْنَ الدِّيَانَةَ النَّصْرَانِيَّةَ، وَبَذَلُوْا قُصَارىٰ جُهْدِهِمْ فِي تَخْرِيْبِ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

(٢) ـ أَخَذُوْا جَمِيْعَ الْمَآكِلِ وَالْغَلَّاتِ بَذْلَ النُّقُوْدِ؛ لِيَصِيْرَ النَّاسُ مُحْتَاجِيْنَ إِلَيْهِمْ، مُنْقَادِيْنَ لَهُمْ، وَلَا يَبْقٰى لِأَحَدٍ مَجَالُ عِصْيَانِهِمْ وَمُخَالَفَتِهِمْ.

(٣) ـ اِرْتَكَبُوْا بِمَنْعِ الْخِتَانِ، وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنِ النِّسْوَانِ؛ لِلْاِفْتِنَانِ بِأَهْلِ الْإِيْمَانِ، وَأَرَادُوْا طَمْسَ سَائِرِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيْقَانِ.

(٤) ـ كَلَّفُوْا عَسَاكِرَ الْمُسْلِمِيْنَ وَالْهَنَادِكِ بِتَذْوِيْقِ شُحُوْمِ الْخَنَازِيْرِ وَالْبَقِيْرِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْبَنَادِقِ.

فَثَارَتْ حَرْكَةٌ بَيْنَ الْعَسَاكِرِ؛ لِاسْتِئْصَالِ النَّصَارىٰ حِفْظًا لِأَدْيَانِهِمْ فَقَتَلُوْا كَثِيْراً

مِنْهُمْ. وَبَلَغُوْا دَارَ مَلِكِ دِهْلِيْ. وَجَعَلُوْا آخِرَ السَّلَاطِيْنِ السُّلْطَانَ سِرَاجَ الدِّيْنِ بَهَادُرْ شَاهْ ظَفَرْ أَمِيْرًا لَهُمْ. فَجَاهَدَ الْمُجَاهِدُوْنَ جُنُوْدَ النَّصَارىٰ، وَبَذَلُوْا مُهَجَهُمْ؛ لِاسْتِخْلَاصِ وَطَنِهِمْ عَنْ أَيْدِي الْكَفَرَةِ الظَّلَمَةِ، وَحِفَاظَةِ أَعْرَاضِهِمْ.

وَكَانَ الْعَلَّامَةُ، إِذْ ذَاكَ بِـ أَلْوَرَ، ثُمَّ جَاءَ بِدَارِ الْمَلِكِ دِهْلِيْ، وَاشْتَغَلَ بِإِنْجَاحِ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ، وَكَانَ لَهُ رَوَابِطُ سَالِفَةٌ بِالسُّلْطَانِ، فَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجَالِسَ الْمُشَاوَرَةِ، وَيُشِيْرُ إِلَى أُمُوْرٍ ضَرُوْرِيَّةٍ: مِنْهَا: إِعَانَةُ الْمُجَاهِدِيْنَ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَقْوَاتِ، وَتَعْيِيْنُ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْخُبْرَةِ عَلَى الْأَعْمَالِ، وَانْتِظَامُ تَحْصِيْلِ الْمَحَاصِلِ، وَدَعْوَةُ الرُّؤَسَاءِ إِلَى مُشَارَكَةِ الْجِهَادِ، وَإِعَانَةُ الْمُجَاهِدِيْنَ.

فَكَانَ رَأْيُهُ مَقْبُوْلًا وَمَعْمُوْلًا، حَتَّى عَيَّنَ ابْنَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الْحَقِّ الْخَيْرَآبَادِيَّ عَلَى تَحْصِيْلِ الْمَحَاصِلِ بِكَرْكَانُوْه، وَجَعَلَ مِيْرنَوَابَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَامِلًا عَلَى دِهْلِيْ، وَأَرْسَلَ الْمَكَاتِيْبَ إِلَى وُلَاةِ الرِّيَاسَةِ.

وَكَانَ يَحُضُّ الْعَوَامَ وَالْخَوَاصَّ عَلَى الْجِهَادِ تَحْرِيْرًا وَتَقْرِيْرًا، وَيُرَغِّبُهُمْ فِي دِفَاعِ النَّصَارىٰ سِرًّا وَجِهَارًا، وَكَتَبَ بِإِشَارَةِ السُّلْطَانِ دُسْتُوْرَ الْمَمْلَكَةِ!. فَدَامَتِ الْحَرْبُ بَيْنَ عَسَاكِرِ الْمُسْلِمِيْنَ، وَجُنُوْدِ النَّصَارىٰ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ إِنْهَزَمَ جُيُوْشُ الْمُجَاهِدِيْنَ؛ لِعَدَمِ إِنْخِرَاطِهِمْ فِي سِلْكِ الْاِنْتِظَامِ الْمُسْتَحْكَمِ، وَفُقْدَانِ الْأَقْوَاتِ، وَخِيَانَةِ بَعْضِ الْمُسْلِمِيْنَ الَّذِيْنَ بَاعُوا الْإِيْمَانَ بِبَخْسٍ مِّنَ الْأَثْمَانِ بِإِفْشَاءِ أَسْرَارِ الْمُسْلِمِيْنَ إِلَى النَّصَارىٰ الْكَافِرِيْنَ.

فَلَمَّا تَسَلَّطَ النَّصَارىٰ عَلَى دِهْلِيْ مَكَثَ الْعَلَّامَةُ فِيْهِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَ، مَعَ أَهْلِهِ، وَعِيَالِهِ جَائِعًا عَطْشَانًا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بَلَدِهِ خَيْرَآبَادْ مُخْتَفِيًا. وَقُتِلَ فِي هٰذَا الزَّمَنِ كَثِيْرٌ مِّنَ الْمُسْلِمِيْنَ وَنِسَائِهِمْ، وَصِبْيَانِهِمْ يَبْلُغُ عَدَدُهُمْ آلَافًا، وَاجْتَمَعَ جُيُوْشٌ كَثِيْرَةٌ إِلَى مَلَكَةٍ عَالِيَةٍ (حَضْرَتِ مَحَلْ، مَلَكَةِ أُوْدَهْ) فَوَصَلَ إِلَيْهَا الْعَلَّامَةُ، وَصَارَ رُكْنًا رَكِيْنًا

لِمَجْلِسِ الشُّورَىٰ، وَقَائِداً لِلْعَسَاكِرِ، وَمُدَبِّرًا لِأُمُورِهِمْ. فَوَقَعَتِ الْمُحَارَبَاتُ الْعَنِيفَةُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ حَتَّى غَلَبَتِ النَّصَارَىٰ فَاسْتُشْهِدَ كَثِيرٌ مِّنَ الْأَبْطَالِ، وَأَخَذَ سَبِيلًا مَنِ اسْتَطَاعَ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَكَانَ ذَالِكَ خَاتِمَةَ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ.






[شَهَادَتُهُ الْحَزِيْنَةُ]

وَلَـمَا تَسَيْطَرَتِ النَّصَارىٰ عَلَى جَمِيْعِ الْبِلَادِ الْـهِنْدِيَّةِ، وَشَهَّرَت مَلِكَةُ النَّصَارىٰ بِالصَّفْحِ وَالأَمَانِ مُوْثِقَةً بِالأَيْمَانِ، رَجَعَ الْعَلَّامَةُ الْـخَيْرَآبَادِيُّ إِلَى بَلَدِهِ، وَلَـمْ يَكُنِ اسْتِرَاحٌ حَتَّى دَعَاهُ عَامِلٌ نَصْرَانِيٌّ، وَحَبِسَهُ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ قَادَةِ الثَّوْرَةِ، وَمِنْ أَعْظَمِ أَعْدَاءِ الدَّوْلَةِ الْبَرِيْطَانِيَّةِ! فَلِذَا يَسْتَحِقُّ الْـجَلَاءَ وَالْـحَبْسَ الدَّائِمَ. فَأَرْكَبُوْهُ الْبَاخِرَةَ وَأَرْسَلُوْهُ إِلَى جَزِيْرَةِ «أَنْدِيْمَانَ» الَّتِيْ كَانَ فِيْهَا كَثِيْرٌ مِّنَ الأَحْرَارِمَحْبُوْسِيْنَ مِنْ قَبْلُ. فَتَحَمَّلَ الْـمَصَائِبَ وَقَاسَى الشَّدَائِدَ، رَقَمَ نَبْذًا مِّنْهَا فِي «الثَّوْرَةِ الْـهِنْدِيَّةِ» وَ«قَصَائِدِ فِتْنَةِ الْـهِنْدِ». وَفِي هٰذِهِ الْغُرْبَةِ لَـحِقَ بِجِوَارِ رَبِّهِ، لِـ اثْنَى عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ الْـمُظَفَّرِ مُوَافِقًا لِعِشْرِيْنَ مِنْ أُغُسْطُسْ (١٢٧٨هـ ـ ١٨٦١م). تَغَمَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِوَاسِعِ كَرَمِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، عَاشَ سَعِيْداً فَرِيْدًا وَمَاتَ حَمِيْداً شَهِيْدًا[1].



---

(١) هذه الترجمة مقتبسةٌ من مقدمة الطباعة للشيخ عبد الحكيم الشرف القادريّ رحمه الله تعالى على حواشي العلّامة فضل حق الخيرآباديّ قدس سرُّه.



[الحديثُ عن
الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيْقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ]

(عنوان الكتاب)

عرِّفتْ هذه الرسالةُ في كثيرٍ مِّن مصادرِ ترجمةِ العلّامة فضلِ حقِ الخيرآباديِّ بـ«الرسالة». وقد عبَّر الفاضلُ الخيرآباديُّ عنها في «حواشيه على شرحِ القاضي محمَّد مُبارك» بـ«الكتاب في تحقيق العلم والمعلوم» حيثُ قال: وَقَدْ حَقَّقْنَا نَحْنُ فِي كِتَابِنَا الْمَعْقُوْدِ فِي تَحْقِيْقِ حَقِيْقَةِ الْعِلْمِ: أَنَّ مُرادَ الشَّيْخِ ليسَ مَا توهَّمهُ[1]. وَذَكَرَ الشَّيخُ مُعِيْنُ الدِّين الأجميريُّ ـ تِلْميذُ الفاضلِ مولانا بركات أحمد التونكيُّ قدس سرُّه ـ في رسالتِه بعنوان «التبيان» في موضعٍ[2]، وَذَكَرَ فِي موضِعٍ آخرَ[3] بـ رِسَالَةِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ أيضًا.

وَعبَّرها تلميذُ المصنِّف، الشيخُ عبدُ اللهِ الْبِلْغِرَامِيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمةِ حواشي الهديَّة السَّعيديَّة فِي الْحكمةِ الطبعيَّة بـ«الرِّسالة في تحقيقِ العلمِ

---

(١) حواشي العلاَّمة فضل حق الخيرآباديِّ على شرح القاضي محمد مبارك: ٢١٤.

(٢) العلم والمعلوم اور مسئلة علم الباري تعالى: ٥٣، مطبوعة بتحقيق مولانا أنس رضا القادريّ، من دار البركة للنشر والطباعة.

(٣) العلم والمعلوم اور مسئلة علم الباري تعالى: ٤٧، المصدر السابق.

والمعلوم»[١]، عليه أكثرُ أهلِ التراجم[٢]. ولهذا نرجِّحُه؛ لترجيحِ المصادر التاريخيَّة له على غيره[٣].



(١) خطبة التحفة العلية حاشية الهدية السعيدية: ١١، مطبوع مكتبة البشرى، كراتشي باكستان، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠ء.

(٢) مقدمة الثورة الهندية: ١٦٥ مطبوع بتحقيق دكتورة قمر النساء حفظها الله تعالى، من المكتبة القادرية بالجامعة النظامية الرضوية.

(٣) علامة فضل حق الخيرآبادي: ٩٠، تأليف الدكتوراه سلمة سيهول حفظها الله تعالى، مطبوع طبعةً ثانيةً من دار الإسلام ـ لاهور، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠٢١ء، باغي هندوستان: ١٨٦، ترجمة وسوانح مولانا عبد الشاهد خان الشرواني.

[نسبة الرسالة إلى المصنِّف وتأريخ تأليفه]

إِنَّ الرِّسالةَ في تحقيقِ الْعلمِ والمعلومِ مِنْ تصانيفِ الْعَلَّامةِ فضلِ الْحقِّ الخيرآباديِّ، التي لا مجالَ لأيِّ شكٍّ في نسبتِها إِلى مؤلِّفها، لاسيَّما لِمَنْ كَانَ له إِلمامٌ بتُراثِ السادَّةِ الْعُلماءِ الْخَيْرَآباديِّيْنَ؛ فإنَّ جميعَ كُتُبِ تَرَاجُمِهِمْ تَشهدُ بذالك[1]، وَصَاحِبُ البيتِ أَدْرى بِمَا فِيْهِ وذكرُ العلَّامةِ الْخَيْرَآباديِّ إِيَّاها فِي حَوَاشِيْهِ عَلَى الْقَاضِيْ مُحمَّد مبارك[2] برهانٌ قويٌّ على تحقُّقِ نسبتِها إليه. وأنَّ تلميذَه الشيخَ عبدَ اللهِ الْبِلْغِرَامِيَّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى - ذَكَرَهَا أيضًا فِي مقدِّمةِ التُّحْفَةِ الْعَلِيَّةِ حَاشِيَةِ الْهَدِيَّةِ السَّعِيْدِيَّةِ[3].

وَأَمَّا تَارِيخُ تَأْلِيفِهَا، فَلَمْ يَذْكُرْ أحدٌ مِمَّن تَرْجَمَ للعلَّامةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ رحمه الله، بَيْدَ أَنَّ الظَّاهِرَ الْبَاهِرَ مِنْ آخِرِ مَخْطُوْطَةِ الرِّسَالَةِ، الَّتِيْ تُوجَدُ فِي مكتبةِ رَضَا رَامْفُوْر، أَنَّه فَرغَ مِنْ كتابتها عام ١٢٣١هـ، حيثُ قالَ: «قَدِ اسْتَرَاحَ الْقَلَمُ مِنْ تَسْوِيْدِ هٰذِهِ الْأَوْرَاقِ عَلَى السَّنَةِ الْحَادِيَةِ وَثَلْثِيْنَ بَعْدَ الْمِأَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهِجْرَةِ الْمُقَدَّسَةِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَى صَاحِبِهَا»[4].

---

(١) راجع: أبجد العلوم للقنوجي: ٣/ ٢٥٣ - ٢٥٤، نزهة الخواطر: ٧/ ٣٧٥، تذكرة علماء الهند: ١٦٤ - ١٦٥، باغي هندوسان: ١٩٦.

(٢) راجع: حواشي مولانا فضل حق الخيرآبادي على شرح السلم للقاضي: ٢١٤.

(٣) راجع: خطبة حاشية الهدية السعيدية: ١١.

(٤) راجع: فهرست مخطوطات الرامفور: كتاب المقالات، رقم: ٣٤٥٩.

[منهجُ الْعَلَّامَةِ فضلِ حق الْخَيْرَآبادِيِّ رحمه الله فِي الرِّسَالَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ عَامَّةِ تَصَانِيْفِهِ]

سَارَ العلَّامةُ الْـخَيـرَآبَادِيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ فِي عَامَّةِ كُتُبه على الطَّرِيقةِ الْـمَعْروفةِ الَّتي كَانَ عَلَيْهَا أُسلوبُ قَلِيْلٍ مِّنَ الْـمُحَقِّقِيْنَ ـ كَالْقَاضِيْ مُـحَمَّد مُبارَك[1]، وَالْفَاضِلِ السَّيِّدِ زَاهِدِ الْـهِرَوِيِّ صَاحِبِ التَّدْقِيْقَاتِ الْعَالِيَةِ[2]، وَالْـمُحَقِّقِ الْـجَلَالِ الدَّوَّانِيِّ[3]، وَالْـمُحَقِّقِ الطُّوْسِيِّ[4] وَغَيْرِهِمْ ـ أَعْنِيْ: سلوكًا على مسلكَ الدِّقَّةِ الْـمُتَنَاهِيَةِ مَعَ وُضُوْحِ الْعِبَارَةِ وَالْـمَبَانِيْ، وَتَـحْدِيْدٍ تَامٍّ لِّلْمَعَانِيْ، لٰكِنْ سَلَكَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى السُّنَّةِ الْـمُخْتَارَةِ الْـمُفِيْدَةِ لِأَصْحَابِ التَّحْصِيْلِ، وَهِيَ: أَنَّهُ يبيِّنُ مَذَاهِبَ الْقَوْمِ أَوَّلًا، وَيَذْكُرُ مَنَاشِيَ اخْتِلَافِ الْـمَعَانِيْ[5] ثَانِيًا، وَيُنَقِّدُ عَلَى الْـمَسَالِكِ غَيْرِ الْـمَرْضِيَّةِ ثَالِثًا، وَيُظْهِرُ حَقَّانِيَّةَ الْـمَسْلَكِ الْـحَقِّ وَيُظْهِرُ بُطْلَانَ الْـمَسْلَكِ الْبَاطِلِ.

إِنَّ الْـمُحَقِّقِيْنَ يَعْرِفُوْنَ مَنْهَجَ الْعَلَّامَةِ ميرزاهِدِ الْـهَرَوِيِّ: أَنَّه لايخلُو في أغلبِ

---

(١) راجع: نزهة الخواطر: ٦/ ٧٣٢.

(٢) راجع: نزهة الخواطر: ٦/ ٨٠٣.

(٣) راجع: الأعلام: ٦/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) راجع: أعيان الشيعة: ٩/ ٤١٥.

(٥) إذ به يتعدد المذاهب والمسالك. فتنقيح مناط المسائل العلمية من وطيرة العلماء المحقِّقين، الراسخين في العلوم.

كُتبه عنْ غُموضِ الأُسْلُوبِ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ مُقَدِّمةً تمهيديَّةً[1] أَوْ عَدَمِ تَفْسِيْرِهِ لِلاصْطِلاَحِ الْفنيِّ؛ اعْتِمَادًا عَلَى فهمِ القَارِئِ وَخُبْرَتِهِ لِمَبَاحِثِ الْفَنِّ، وَعَنْ كَثْرَةِ النَّقْدِ وَالتَّحْقِيْقِ[2]، وَتَوْفِيقِ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِه. وَأُسْلُوْبُ الْعَلاَّمَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ يُشَابِهُ بِهِ فِي أَكْثَرِ الْوُجُوْهِ، إِلَّا أَنَّهُ حَرِيْصٌ عَلَى التَّوْضِيْحِ الْجَامِعِ، وَبَيَانِ تَمْهِيْدِ الْمُقَدِّمَاتِ الأَسَاسِيَّةِ التي تدورُ الْمَسْئَلَةُ العلميَّةُ عَلَى مِحْوَرِهَا بِدُوْنِ اتِّكَالِهِ عَلَى ذَهْنِ الْقَارِئِ كَمَا لاَيَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ كُتُبَهُ سِيَّمَا «حَاشِيَةُ الْخَيْرَآبَادِيِّ على شرحِ الْقَاضِيْ مُبَارَكٍ» و«الْهَدِيَّةُ السَّعيدِيَّةُ» وَ«الرَّوْضُ الْمَجُوْدُ فِي تَحْقِيْقِ مَعْنَى وَحْدَةِ الْوُجُوْدِ».



(١) والعلاَّمة الخيرآباديُّ قدس سرُّه يمتاز عنه فيه.

(٢) هذه ميزة بارزة للعلاَّمة الخيرآباديّ في سائر التصانيف.




[الآراءُ الخاصَّةُ للعلّامة الخيرآباديّ في هذه الرسالة]

قد تقرَّرَ فِي موضِعِه أنَّ الْعلومَ تَنْضِجُ بِتلاحُقِ آراءِ الْمُدَقِّقِين؛ إِذْ بِهَا تَكْشِفُ جِهَاتٍ عِلْمِيَّةً عَدِيْدَةً فِي الْفنِّ، وَتَكُوْنُ لِلْمُتَأَخِّرِيْنَ سَبَبًا وَزَادًا لِلارْتِقَاءِ إِلَى ذُرْوَةِ التَّحْقِيْقِ فِي مَقَاصِدِهِم الْعِلْمِيَّةِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَى صَاحِبِهِ وَسَلَّمَ ـ «اِخْتِلَافُ أُمَّتِيْ رَحْمَةٌ»[1]

قَالَ الْعالِمُ الرَّبَّانِيُّ، السيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ النُّوْرَانِيُّ ـ نَقْلًا عَنْ بَعْضِ الْمُدَقِّقِيْنَ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ: يُرِيدُ الرَّسُوْلُ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بِاخْتِلَافِ أُمَّتِهِ اخْتِلَافَ هِمَمِهِمْ فِي الْعُلُوْمِ، فَهِمَّةٌ وَاحِدٍ فِي الْفِقْهِ، لِضَبْطِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَفْعَالِ، وَهِمَّةٌ آخَرَ فِي الْكَلَامِ، لِحِفْظِ الْعَقَائِدِ، فَيَنْتَظِمُ بِهِمَا أَمْرُ الْمَعَادِ، وَقَانُوْنُ الْعَدْلِ الْمُقِيْمِ للنَّوْعِ، كَمَا اخْتَلَفَ هِمَمُ أَصْحَابِ الْحِرَفِ وَالصِّنَاعَاتِ؛ لِيَقُوْمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمْ بِحِرْفَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ[2]، فَيَتِمُّ النِّظَامُ فِي الْمَعَاشِ الْمُعَيَّنِ لِذَالِكَ الْانْتِظَامِ، وَهٰذَا الْاِخْتِلَافُ أَيْضًا رَحْمَةٌ كَمَا لَايَخْفَى، لِكَنَّه مَذْكُوْرٌ هُنَا تَبَعًا وَنَظِيْرًا[3].

وَلِلْعُلَمَاءِ الْمُدقِّقِينَ آراءٌ فِي مُخْتَلَفِ حَوَاقِلِ الْعُلومِ والْفُنونِ، تُمَيِّزُهُمْ عَنِ

---

(١) راجع: جامع الأحاديث للسيوطي، رقم: ٧٠٦، ١/ ١٢٤، كشف الخفاء، رقم: ١٥٣، ١/ ٧٩، الأسرار المرفوعة في آحايث الموضوعة: ١٠٨.

(٢) راجع لتوجيه الترديد: حواشي مولانا حسن الجلبي على شرح المواقف: ١/ ٣١.

(٣) راجع: شرح المواقف للسيد الشريف: ١/ ٣٠ ـ ٣١.

الصُّحُفِيِّيْنَ وَالْمُقَلِّدِيْنَ. ولِلْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِ الْخَيْرَآبَادِيِّ ـ قدس سرُّه ـ آراءٌ خاصَّةٌ في تلك الرسالة، أصبحَ عددٌ مِّنها مبانِي لكثيرٍ مِّن مسائِلِ الفلسفةِ وحلِّهَا، مِمَّا لَمْ يرخُّصْ لِمَنْ جَاءُوْا بَعْدَه أن يُعرِضُوْا عَنْهَا أَبْصَارَهُمْ وَيَتْرُكُوْهَا جَانِبًا كَمَا لَايَخْفَى عَلَى طَالِعِ تُرَاثِهِ الْعِلْمِيِّ. وَقَدْ أَرَدْنَا هُنَا أَنْ نُوردَ مَا حقَّقَهُ، أَوْ اختارَهُ، أو أَشَارَ إليه في هذه الرِّسَالَةِ من نُصُوْصِ عِبَارَاتِهِ، وَمَا تفرَّق مِنْهَا دُوْنَ تَصَرُّفٍ يغيِّرُ مَعَانِيَهَا، إِلَّا مَا قَلَّ وَحَيْثُ اتُّفِقَ عليْهِ؛ لِيَكُوْنَ هٰذَا، كُحْلَ الْبَصِيْرَةِ لِطَالِبِ الْعِلْمِ وَالْعِرْفَانِ.

(١) ـ الحكماءُ الْمشَّاؤُوْنَ وَالْإِشرَاقيُّون، قَالُوْا: أَنَّ صُوْرَةَ الشَّيْءِ مَبْدَأٌ لِإِنْكِشَافِ الشَّيْءِ، كَمَا إِذَا أُطْلِقَ لَفظُ الْمَاءِ مثلاً، يَحْصُلُ فِي أَذْهَانِنَا صُوْرَةُ الْمَاءِ، وَتكونُ صورةُ الْماءِ كاشِفةً عَنِ ذاتِ الْمَاءِ أَنَّهُ جَوْهرٌ، شفَّافٌ، سيَّالٌ. هذا القدرُ متفقٌ عليه عندَهم، لكنِ اختُلِفَ فِي سَبَبِ تَكَوُّنِ الصُّوْرَةُ بِهِ كَاشِفًا لِذِي الصُّوْرةِ، فَقالَ الْحُكَمَاءُ الْمَشَّاؤُوْنَ: إِنَّ مناطَ الْإِنكشافِ هُوَ اتِّحَادُ الصُّوْرةِ معَ ذي الصُّورَةِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ، أَيْ: فِي الْمَقُوْلَةِ. فَتكُونُ الصُّورةُ عِنْدَهُمْ متحِدةً مَعَ ذي الصورة فِي الْمقولةِ، إِلَّا أَنَّـهَا إِذَا تَحْصُلُ فِي الذِّهْنِ فَتُحْذَفُ عَنْهَا الْمُشَخِّصَاتُ الْخَارِجِيَّةِ، مِثْلُ الكيفيَّاتِ، وَالْمَقَادِيْرِ وغَيْرِهَا. هٰذَا الْاِتِّحَادُ بينَهما سَبَبُ الْكَشْفِ.

وَإِنْ لَّمْ تَكُنِ الصُّوْرَةُ مُتَّحِدَةً معَ ذِي الصُّورَةِ، فَتَكُوْنُ الصورةُ مباينةً عَنْ ذِي الصُّوْرَةِ. وَالتَّبَايُنُ يُنَافِي الْإِنْكِشَافَ كَصُوْرَةِ الْجِدَارِ لَاتَكُوْنُ كَاشِفَةً عَنْ صُوْرَةِ زَيْدٍ وَبِالْعَكْسِ؛ لِعَيْنِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ فُقْدَانِ الْاِتِّحَادِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَّةِ. وَقَدْ عَبَّرَ الْعَلَّامَةُ مُحِبُّ اللهِ الْبِهَارِيُّ فِي سُلَّمِ الْعُلُوْمِ عَنْ هٰذِهِ الْفِكْرِيَّةِ بِـ «حُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا[١]». فَعِنْدَهُمْ، اَلعِلْمُ وَالْمَعْلُوْمُ مُتَّحِدَانِ بِالذَّاتِ، وَمُتَغَايِرَانِ بِالِاعْتِبَارِ، أَيْ: اَلْحَاصِلُ فِي الذِّهْنِ فِي

---

(١) سُلَّم العلوم في المنطق للعلاَّمة البهاريّ: ١١١.

مَرْتَبَةِ الْحُصُوْلِ «مَعْلُوْمٌ»، وَفِي مَرْتَبَةِ الْقِيَامِ «عِلْمٌ»[1] وَهُوَ باطلٌ.

وَأَمَّا الْحُكَمَاءُ الْإِشْرَاقِيُّونَ: فَيَقُوْلُوْنَ: الاتِّحادُ بينَ الصُّورةِ وذِي الصُّورةِ بِحَسَبِ الْحَقِيْقَةِ، لَيْسَ بِضَرُوْرِيٍّ. وَإِنَّمَا الْمُرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ هُوَ مِثَالُ الشَّيْءِ وَشِبْحُهُ. فَحُصُوْلُ الْأَشْيَاءِ فِي الذِّهْنِ بِطَرِيْقِ الْأَشْبَاحِ لَا بِأَنْفُسِهَا ـ كَمَا هُوَ مَذَاقُ الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيَّةِ ـ فَأَبْدَى الْعَلَّامَةُ الْخَيْرَآبَادِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ رَأْيَهُ بِبُطْلَانِ رَأْيِ الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيْنَ بِأَنَّ الصُّوْرَةَ إِنْ كَانَتْ مُتَّحِدَةً مَعَ ذِي الصُّوْرَةِ، يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعِلْمَ لَايَكُوْنُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْوَاقِعِيَّةِ النَّفْسِ الْأَمْرِيَّةِ، وَيَكُوْنُ حَقِيْقَتُهُ تَابِعًا لِذَاتِ الْمَعْلُوْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَعْلُوْمُ جَوْهَرًا، فَعِلْمُهُ أَيْضًا جَوْهَرًا، وَإِنْ كَيْفًا فَكَيْفٌ، وَإِنْ إِضَافَةً فَإِضَافَةٌ... وَقِسْ عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَقُوْلَاتِ، فَلَايَنْدَرِجُ حِيْنَئِذٍ فِي مَقُوْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ أَنَّ هٰذَا الْأَمْرَ مُحَقَّقٌ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْحُكَمَاءُ أَيْضًا أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ مِنَ الْأُمُوْرِ الْاعْتِبَارِيَّةِ، بَلْ هُوَ حَقِيْقَةٌ، وَاقِعِيَّةٌ لَيْسَتْ تَابِعَةً لِاعْتِبَارِ الْمُعْتَبِرِ، وَلَا لِلِحَاظِ اللَّاحِظِ، وَحِكَايَةِ الْحَاكِي!.

ثُمَّ أَوْرَدَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ نَقْضًا عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيْنَ بِأَنَّـهُمْ قَالُوْا: إِنَّ الْمُبَايِنَ لَايَكُوْنُ كَاشِفًا لِمُبَايِنٍ آخَرَ، وَلِذَا اشْتُرِطَ الاتِّحَادُ بِحَسَبِ الْحَقِيْقَةِ فِي الصُّوْرَةِ وَذِي الصُّوْرَةِ. نَحْنُ نَقُوْلُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ سَلَّمْتُمْ وَآمَنْتُمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْوَجْهِ يُفِيْدُ مَعْرِفَةَ ذِي الْوَجْهِ، وَالْوَجْهُ يَكُوْنُ مُبَايِنًا لِذِي الْوَجْهِ. وَهٰذَا التَّبَايُنُ كَيْفَ كَانَ كَاشِفًا لِحَقِيْقَةِ ذِي الْوَجْهِ، وَأَفَادَ عِلْمَهُ!؟ يَعْنِي: إِذَا نَعْلَمُ الْإِنْسَانَ بِالْعَرَضِيَّاتِ، فَيَحْصُلُ أَيْضًا مَعْرِفَتُهُ، ـ مَثَلًا ـ إِذَا نَعْلَمُهُ بِالضَّاحِكِ أَوِ الْكَاتِبِ، فَيَكُوْنُ هَذَا الْعِلْمُ بِالْعَرَضِيَّاتِ، عِلْمًا بِالْوَجْهِ، وَوَجْهُ الشَّيْءِ يَكُوْنُ كَاشِفًا لِذِي الْوَجْهِ مَعَ التَّبَايُنِ الْحَقِيْقِيِّ يُوْجَدُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الضُّحْكَ لَيْسَ مِن الذَّاتِيَات. هٰذَا الْإِلْزَامُ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيْنَ؛ لِأَنَّ الْإِشْرَاقِيَّةَ

---

(١) سُلَّم العلوم في المنطق للعلاَّمة البهاريّ: ٣٧.

لَيْسُوْا قَائِلِيْنَ بِالِاتِّحَادِ بِحَسَبِ الْمَاهِيَّةِ، وَلَايَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَقِّ؛ لِمَا سَيَجِيْءُ إِبْطَالُهُ بِعَشْرَةِ بَرَاهِيْنَ.

(٢) ـ إِنَّ لِلشَّيْءِ وُجُوْدَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يَتَرَتَّبُ الْآثَارُ عَلَيْهِ، يُقَالُ لَهُ «الْوُجُوْدُ الْخَارِجِيُّ» وَالْآخَرُ: مَا لَاتَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ، يُقَالُ لَهُ «الْوُجُوْدُ الذِّهْنِيُّ». وَعَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِيْنَ يُنْكِرُوْنَ الْوُجُوْدَ الذِّهْنِيَّ؛ بِنَاءً عَلَى حُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَنْطُوْقُ لَازِمِ الشَّرْطِيَّةِ: لَوْ حَصَلَ فِي الذِّهْنِ نَارٌ، أَوْ جِبَالٌ، أَوْ بَحْرٌ، يَلْزَمُ حَرْقُهُ، وَ خَرْقُهُ وغَرْقُهُ. فَأورد على عَامَّتِهِمْ الفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ بِأَنَّهُمْ إِذَا يَتَصَوَّرُوْنَ الْحُمُوْضَةَ فَلِمَ يَمْلَأُ أَفْوَاهُهُمْ رِيْقًا؟ وَكَذَا هَلْ يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يُنْكِرُوْا وُجُوْدَ الْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالتَّحْتِيَّةِ، وَالنِّسَبِ، وَالْإِضَافَاتِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمُوْرِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِيْ لَا حَظَّ لَهَا مِنَ الْخَارِجِ؟.

(٣) ـ ذَكَرَ الْحُكَمَاءُ لِإِثْبَاتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ، دَلِيْلًا عَلَى ضِدِّ عامة الْمُتَكَلِّمِيْنَ النَّافِيْنَ لَهُ: بِأَنَّا نَحْكُمُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِيْ لَا تُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ، كَقَوْلِنَا: «اَلْمُسْتَحِيْلُ مَفْهُوْمٌ» فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْمَفْهُوْمِيَّةِ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَقَامِهِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ لِتَصَوُّرِ وُجُوْدِ الْمَحْكُوْمِ عَلَيْهِ. وَالْمَحْكُوْمُ عَلَيْهِ ـ أَيْ: الْمُسْتَحِيْلُ ـ لَيْسَ بِمَوْجُوْدٍ فِي الْخَارِجِ ـ كَمَا لَايَخْفَى ـ فَلَايَكُوْنُ إِلَّا فِي الذِّهْنِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ تَوَجُّهُ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ نَحْوَ الْمَجْهُوْلِ الْمُطْلَقِ، وَذٰلِكَ حَرَامٌ فِي شَرِيْعَةِ الْفَلْسَفَةِ وَالْحَقِيْقَةِ. فَثَبَتَ أَنَّ الْوُجُوْدَ الذِّهْنِيَّ مَوْجُوْدٌ. فَمَنَعَ عَلَيْهِم الْمُتَكَلِّمُوْنَ بِأَنَّ الْمَعْدُوْمَاتِ الْأَعْيَانِيَّةَ لَاتَصْلُحُ لِأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِأَحْكَامٍ خَارِجِيَّةٍ، مِثْلُ «زَيْدٌ سَيُوْلَدُ»، «اَلصِّرَاطُ يُوْضَعُ عَلَى الْجَسْرِ» لِأَنَّ مَوْضُوْعَهُ لَيْسَ بِمَوْجُوْدٍ فِي الْخَارِجِ ـ كَمَا لَايَخْفٰى ـ وَلَا فِي الذِّهْنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُوْدٍ فِي الْخَارِجِ، حَتّٰى تَحْصُلَ صُوْرَتُهُ فِي الذِّهْنِ؛ لِأَنَّ مَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ يُوْجَدُ

فِي الذِّهْنِ عِنْدَكُمْ، وَمَا لَايُوْجَدُ فِيهِ لَايُوْجَدُ فِي الذِّهْنِ بَدَاهَةً. فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُوْنَ الْقَضِيَّةُ الْـمَذْكُوْرَةُ وَمَا يُشَابِهُهَا مِنَ الْقَضَايَا الْكَاذِبَةِ؛ لِأَنَّـهَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، مَعَ أَنَّـهَا مِنَ الْقَضَايَا الصَّادِقَةِ!

فَحَقَّقَ الفاضل الْـخَيْرَآبَادِيُّ قدس سرُّه هذا المقام وَأَفَادَ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَيْسَتْ بِمَشْرُوْطَةٍ أَنْ تُوْجَدَ مَـحْكُوْمَاتُهَا بِالْفِعْلِ، بَلْ أَمْرُهَا مُـخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْـمَوْضُوْعِ، وَأَفَادَ تَـحْقِيْقًا لَطِيفًا، فَقَالَ: «قَالَ الْفَقِيْرُ - عَفَى اللهُ عَنْهُ -: اَلْأَحْكَامُ الْـمَحْكُوْمَةُ بِـهَا، عَلَى الْأَشْيَآءِ أَنْحَاءٌ: فَمِنْهَا: أَحْكَامٌ لَايَـجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مَا يَـحْكَمُ بِـهَا عَلَيْهَا، تَثْبُتُ هِيَ لَـهَا، مَوْجُوْداً فِي الْـخَارِجِ، بَلْ يَكْفِي لَـهَا وُجُوْدُهُ فِي الذِّهْنِ أَيْضـاً، كَمَا يُقَالُ: «اَلشَّيْءُ مَوْجُوْدٌ».

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ غَيْبَةٌ، خَارِجَةٌ، ثَابِتَةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِهَا بِالْفِعْلِ. فَلَابُدَّ وَأَنْ يَكُوْنَ مَوْضُوْعَاتُـهَا مَوْجُوْدَةً فِي الْأَعْيَانِ بِالْفِعْلِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْحَاءٍ:

اَلْأَوَّلُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِهَا فِيمَـا مَضٰى مِنَ الزَّمَانِ[1].

وَالثَّانِي: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِهَا فِي الْـحَالِ[2].

وَالثَّالِثُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِهَا فِيمَـا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الزَّمَانِ[3].

فَالطَّائِفَةُ الْأُوْلٰى تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِهَا فِيمَـا مَضٰى، وَالثَّانِيَةُ تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِهَا فِي الْـحَالِ، وَالثَّالِثَةُ تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِهَا فِيمَـا يَسْتَقْبِلُ.

---

(١) نحو: زيدٌ ذهب.

(٢) نحو: زيدٌ يأكلُ الآن.

(٣) نحو: زيدٌ سيكونُ مهندساً.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ غَيْرُ بَتِّيَّةٍ[1]، لاَتَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إلاَّ عَلَى التَّقْدِيْرِ، فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِلشَّرْطِيَّاتِ.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ يَجِبُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَوْضُوْعَاتُهَا مَوْجُوْدَةً فِي الذِّهْنِ، كَالْكُلِيَّةِ وَنَحْوِهَا.

فَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى زَيْدٍ بِـ «أَنَّهُ سَيُوْلَدُ»، وَعَلَى حَجَرٍ قَدْ إِنْعَدَمَ بِـ «أَنَّهُ كَانَ صُلْبًا ثَقِيْلاً» فَإِنَّمَا يَجِبُ وُجُوْدُ زَيْدٍ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَا وُجُوْدَ الْحَجَرِ إِلَّا فِيمَا مَضَى مِنْهُ. وَثُبُوْتُ الْمَحْكُوْمِ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ مِّنَ الْوُجُوْهِ فِي الذِّهْنِ ضَرُوْرِيٌّ حِيْنَ الْحُكْمِ فِي جَمِيْعِ الْأَنْحَاءِ، وَإِنْ لَّمْ يَكُنْ هٰذَا الْمَحْكُوْمُ عَلَيْهِ مُثْبَتًا لَهُ.

(٤) ـ اَلْمُنَافَاةُ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَنْ يَصْدُقَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ: مَاهِيَةٌ إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ، كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوْعٍ. وَالْعَرَضَ: مَاهِيَةٌ إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ فِي مَوْضُوْعٍ. وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِي مَوْضُوْعٍ، وَلَا فِي مَوْضُوْعٍ قَوْلٌ بِالْمُتَنَافِيَيْنِ، لٰكِنْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ: أَنَّ الْاجْتِمَاعَ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ جَائِزٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ جَوْهَرًا وَعَرَضًا مَعًا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَبْحَثِ الْعِلْمِ مِنْ إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ إِشْكَالًا عَلَى عَرَضِيَّةِ الْعِلْمِ، تَقْرِيْرُهُ: أَنَّ الْعِلْمَ الْمُكْتَسَبَ مِنْ صُوْرَةِ الشَّيْءِ مُجَرَّدَةً عَنِ الْمَادَّةِ، فَصُوَرُ الْجَوَاهِرِ تَكُوْنُ جَوَاهِرَ أَيْضًا فِي الذِّهْنِ؛ بِنَاءً عَلَى إِنْحِفَاظِ الْمَاهِيَّاتِ فِي الْوُجُوْدِ، مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الذِّهْنِ تَعْرِيْفُ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّهَا وُجِدَتْ فِي مَوْضُوْعٍ؛ إِذِ الذِّهْنُ يَسْتَغْنِي عَنْهَا، وَلَايَحْتَاجُ إِلَيْهَا. فَيَلْزَمُ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَراً وَعَرَضاً معًا، مَعَ أَنَّهُمَا مُتَبَايِنَانِ، لَايَصْدُقَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ معًا.

---

(١) أي: غير القطعية.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ: إِنَّ الْجَوْهَرَ مَاهِيَّةٌ، إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوْعٍ. وَالْعَرَضُ مَا كَانَ فِي مَوْضُوْعٍ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الذِّهْنِ أَوْ فِي الْخَارِجِ. فَالصُّوْرَةُ الذِّهْنِيَّةُ جَوْهَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا مَاهِيَّةٌ إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوْعٍ ـ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهَا فِي الذِّهْنِ كَوْنُهَا فِي مَوْضُوْعٍ ـ لٰكِنْ لَايُقَالُ لَهَا: جَوْهَرٌ هٰهُنَا؛ لِوُجُوْدِ هٰذِهِ الصِّفَةِ لِلْمَاهِيَّةِ الْمَعْقُوْلَةِ. فَالتَّنَافِي بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، إِنَّمَا هُوَ فِي وُجُوْدِهِمَا فِي الْخَارِجِ بِأَنَّ مَا يَكُوْنُ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي مَوْضُوْعٍ، لَايَكُوْنُ فِيْهَا مَوْجُوْداً فِي مَوْضُوْعٍ. وَأَمَّا فِي الذِّهْنِ فَلَا مَانِعَ؛ لِصِدْقِ الْعَرَضِ عَلَى الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّهُ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْخَارِجِ لَكَانَتْ فِي الْمَوْضُوْعِ عَرَضٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَوْجُوْدٌ بِالْفِعْلِ فِي الْمَوْضُوْعِ الَّذِيْ هُوَ الذِّهْنُ.

لٰكِنْ يَرِدُ عَلَى جَوَابِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ اخْتِلَالُ الْحَصْرِ فِي الْمَقُوْلَاتِ التِّسْعِ؛ لِأَنَّ الْمَقُوْلَاتِ أَجْنَاسٌ عَالِيَةٌ مُتَبَايِنَةٌ بِالذَّاتِ، فَلَايَصْدُقُ مَقُوْلَةٌ مِّنْ مَقُوْلَاتِ الْعَرَضِ عَلَى الصُّوْرَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ الَّتِيْ هِيَ مِنْ مَقُوْلَةِ الْجَوْهَرِ، مَعَ صِدْقِ تَعْرِيْفِ الْعَرَضِ عَلَيْهَا، مَا هٰذَا إِلَّا إِفْسَادُ حَصْرِ الْحُكَمَاءِ.

فَاعْتَرَضَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ عَلَى جَوَابِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ بِمَا لَا مَرَدَّ لَهُ حَيْثُ قَالَ: وَهٰذَا الْكَلَامُ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّحَ أَنَّه حَقٌّ، لَايُغْنِي عَنِ الْحَقِّ شَيْئاً فِي هٰذَا الْمَقَامِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ حَقِيْقَةٌ، مُحَصَّلَةٌ، مُتَأَصِّلَةٌ، وَاقِعِيَّةٌ فِي الْأَعْيَانِ، مَعَ ظُهُوْرِ ذَالِكَ قَدْ نَصُّوْا عَلَيْهِ. ثُمَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، بَلْ قَائِمَةً مُنْضَمَّةً إِلَيْهَا فِي حَاقِ الْخَارِجِ مَعَ عَزْلِ اللِّحَاظِ عَنِ الْاعْتِبَارَاتِ وَالْفُرُوْضِ. فَلَيْسَتْ بِحَقِيْقَةٍ جَوْهَرِيَّةٍ، بَلْ تَكُوْنُ ـ لَامُحَالَةَ ـ حَقِيْقَةً عَرَضِيَّةً، فَإِذَنْ هِيَ فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوْعٍ. فَلَايُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ هِيَ مَاهِيَّةً مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَقُوْمَ لَا بِمَوْضُوْعٍ، حَتَّى يُمْكِنُنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّهَا جَوْهَرٌ. نَعَمْ لَوْ صَحَّ مَا

ذُكِرَ فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُوْدٌ ظِلِّيٌّ ذِهْنِيٌّ. وَأَيْضًا تِلْكَ الْحَقِيْقَةُ ـ لِأَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوْعٍ لَامُحَالَةَ ـ تَنْدَرِجُ فِي مَقُوْلَةٍ مِّنَ الْمَقُوْلَاتِ الْعَرَضِيَّةِ بِالذَّاتِ، لَا بِالْعَرَضِ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّهَا جَوْهَرٌ بِحَسَبِ حَقِيْقَتِهَا الْمُتَّحِدَةِ، مَعَ مَعْلُوْمِهَا الْوَاقِعِ فِي الْأَعْيَانِ، وإِنْ كَانَ جَوْهَرًا وَعَرَضًا بِالْعَرَضِ أَوْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الذِّهْنِ أَنَّهَا فِي مَوْضُوْعٍ ثُمَّ أَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ مِنْ مَقُوْلَةِ الْكَيْفِ حَقِيْقَةً؛ لِانْتِفَاءِ حُدُوْدِ الْمَقُوْلَاتِ الْبَوَاقِي عَنْهَا.

فَيَلْزَمُ عَلَى هٰؤُلَاءِ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْجَوْهَرِ، وَالْكَيْفُ بِالذَّاتِ حَقِيْقَةً فِيْمَا إِذَا عَلِمْنَا الْجَوْهَرَ، وَقَدْ ظَنُّوا عَلَى بُطْلَانِ اللَّازِمِ. وَإِذْ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مَحْفُوْظَةٌ عِنْدَ هٰؤُلَاءِ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُوْدِ وَظُرُوْفِ التَّقَرُّرِ

(٥) ـ وَادَّعَى الْبَعْضُ فِي هٰذَا الْمَقَامِ أَنَّ الصُّوْرَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ حِيْنَ كَوْنِهَا فِي الذِّهْنِ لَاتَبْطُلُ بِهِ جَوْهَرِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ مَوْجُوْدَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَهُوَ مَوْجُوْدٌ فِي الْخَارِجِ. وَالْمَوْجُوْدُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُوْدِ مَوْجُوْدٌ فِي ذَالِكَ الشَّيْءِ، فَالصُّوْرَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ تَكُوْنُ مَوْجُوْدَةً فِي الْخَارِجِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْجَوَاهِرِ.

فَأَبْدَى الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ رَأْيَهُ بِأَنَّ هٰذَا الْقِيْلَ مِنَ الْأَبَاطِيْلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ قَوْلِهِمْ: «اَلْمَوْجُوْدُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُوْدِ مَوْجُوْدٌ فِي ذَالِكَ الشَّيْءِ» لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ مَخْصُوْصٌ بِالظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَاتَكُوْنُ حَقِيْقَتُهَا ظَرْفًا وَمَحَلًّا لِلْمَوْجُوْدَاتِ فِيْهَا، بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجُوْدَةِ فِي أَنْفُسِهَا، مَعَ غَضِّ النَّظَرِ عَنِ الْأَذْهَانِ. فَمَا لَايَكُوْنُ مَوْجُوْدًا فِي نَفْسِهِ بِدُوْنِ لِحَاظِ الذِّهْنِ لَايَكُوْنُ مِنَ الْأَعْيَانِ أَبَدًا. ثُمَّ أَوْضَحَه بِمِثَالِ الْحَرَكَةِ؛ فَإِنَّ مَاهِيَّتَهَا كَمَالٌ أَوَّلُ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْقُوَّةِ، وَهِيَ مَوْجُوْدَةٌ فِي الذِّهْنِ، مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ لَايَتَحَرَّكُ؛ لِعَيْنِ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ الضَّابِطَةَ لَيْسَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هِيَ مَخْصُوْصَةٌ بِالظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ.

(٦) ـ قَالَ السَّيِّدُ الْبَاقِرُ الدَّامَادُ الْحُسَيْنِيُّ فِي الْأُفُقِ الْمُبِيْنِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفِيْنَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ حُصُوْلَ الصُّوْرَةِ، بَلْ هُوَ الْوُجُوْدُ الْإِنْطِبَاعِيُّ. وَيُرِيْدُ بِهِ الْحُصُوْلَ الذِّهْنِيَّ. فَأَظْهَرَ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ تَحْقِيْقَهُ بِأَنَّ هٰذَا الْمَذْهَبَ بَاطِلٌ بِوُجُوْهٍ ثَلَاثَةٍ:

اَلْأَوَّلُ: لَوْ كَانَ العلمُ عبارةً عن الحُصولِ الذِّهنيِّ الَّذِيْ هُوَ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، يَلْزَمُ أن يكونَ التَّصَوُّرُ والتَّصْدِيقُ متَّفِقَيْنِ نَوْعًا، مَعَ أَنَّهُمَا نَوْعَانِ مُتَبَايِنَانِ مِنَ الْإِدْرَاكِ كَمَا لَايَخْفٰى عَلَى الطَّبْعِ الدَّرَّاكِ. وَوَجْهُ الْمُلَازَمَةِ: أَنَّ الْوُجُوْدَ الْمَصْدَرِيَّ لَيْسَ لَهُ أَفْرَادٌ سِوَى الْحِصَصِ، وَهِيَ تَكُوْنُ مُتَّفِقَةَ الْحَقِيْقَةِ؛ إِذْ لَاحَقِيْقَةَ لَهَا سِوَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيِّ الذِّهْنِيِّ هِيَ حِصَصٌ لَهُ، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الْوُجُوْدُ الْإِنْطِبَاعِيُّ لَكَانَ التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ اللَّذَانِ هُمَا أَفْرَادُهُ، مُتَّفِقَيْنِ نَوْعًا وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا.

الثَّانِيْ: لَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْوُجُوْدِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْمَصْدَرِيِّ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ خَارِجًا عَنِ الْمَقُوْلَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوْدَ خَارِجٌ عَنْهَا؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمُوْرِ الْعَامَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْبَسَائِطِ الذِّهْنِيَّةِ الَّتِيْ تَكُوْنُ خَارِجَةً عَنِ الْمَقُوْلَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَاتَكُوْنُ ذَاتِيَّاتٍ لَهَا، كَمَا أَنَّ فُصُوْلَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ، مَعَ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَيْسَ ذَاتِيًّا لَهَا، وَإِلَّا لَزِمَ التَّسَلْسُلُ، فَكَمَا أَنَّ الْجَوْهَرَ عَرَضٌ عَامٌّ لَهَا، كَذَالِكَ الْوُجُوْدُ عَرَضٌ عَامٌّ لِلْعِلْمِ، كَمَا حَقَّقَهُ الْفَاضِلُ الْخَيْرَآبَادِيُّ قُدِّسَ سِرُّهُ فِي الرِّسَالَةِ قَاطِيْغُوْرِيَاس.

ثَالِثًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْوُجُوْدِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْمَصْدَرِيِّ، يَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ أَمْرًا اِنْتِزَاعِيًّا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُعْتَبِرِ، وَلِحَاظِ اللَّاحِظِ، وَحِكَايَةِ الْحَاكِيْ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، وَالْمَعَانِي الْمَصْدَرِيَّةُ اِنْتِزَاعِيَّةٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ حَقِيْقَةٌ، حَقَّةٌ، وَاقِعِيَّةٌ، ثابتةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ!.

(٧) ـ أَطْبَقَ الْحُكَمَاءُ الْمَشَّاؤُوْنَ وَالْإِشْرَاقِيُّوْنَ عَلَى أَنَّ الصُّوْرَةَ هِيَ مِصْدَاقُ

الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَتَّصِفُ بِالْمُطَابَقَةِ لِلْمَعْلُوْمِ، وَاللَّامُطَابَقَةِ لِغَيْرِ الْمَعْلُوْمِ بِأَنْ يُقَالَ: «اَلْعِلْمُ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُوْمِ»، وَ«غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْلُوْمِ». وَلَا يَصْلُحُ لِلْمُطَابَقَةِ، إِلَّا الصُّوْرَةُ، فَتَكُوْنُ عِلْمًا.

فَحَقَّقَ الْعَلَّامَةُ فَضْلُ حَقٍّ الْخَيْرَآبَادِيُّ قُدِّسَ سِرُّهُ بِأَنَّ كَوْنَ الصُّوْرَةِ مِصْدَاقَ الْعِلْمِ بَاطِلٌ. وَأَبْطَلَ هٰذِهِ الْفِكْرِيَّةِ بِالْبَرَاهِيْنِ الْعَشَرَةِ، نَذْكُرُ مِنْهَا:

الأَوَّل: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيْرِ كَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ الْمُتَّحِدَةَ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، أَنْ يَتَّحِدَ التَّصَوُّرُ مَعَ نَقِيْضِهِ[1]؛ إِذَا تَصَوَّرْنَا «اللاَّتَصَوُّرَ» كَانَ «اللاَّتَصَوُّرُ» عَيْنَ التَّصَوُّرِ؛ لِاتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ حَقِيْقَةً. وَاتِّحَادُ النَّقِيْضَيْنِ حَقِيْقَةً بَاطِلٌ.

الثاني: أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّوْرَةَ مَعَ الذَّهَابِ إِلَى حُصُوْلِ الْأَنْفُسِ، أَنْ لَّا يَكُوْنَ الْعِلْمُ حَقِيْقَةً، مُتَأَصِّلَةً[2]، مُنْدَرِجَةً تَحْتَ مَقُوْلَةٍ؛ لِأَنَّ الصُّوَرَ: مِنْهَا صُوَرُ الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُوْلَاتٍ شَتَّى، بَلْ وَمِنْهَا صُوَرُ الاعْتِبَارِيَّاتِ فَكَيْفَ يَكُوْنُ الْعِلْمُ حَقِيْقَةً مُتَأَصِّلَةً وَاحِدَةً[3]؟ وَاللاَّزِمُ بَاطِلٌ ضَرُوْرَةً. وَهٰذِهِ مِنَ الْحِجَجِ الْمَشْهُوْرَةِ.

الثالث: أَنَّ الْعِلْمَ، لَوْ كَانَ هِيَ الصُّوْرَةَ لَزِمَ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ أَمْراً عَدَمِيًّا؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ قَدْ يَكُوْنُ عَدَمِيَّةً، وَقَدْ أَجْمَعُوْا عَلَى فَسَادِهِ.



---

(١) لأنَّ التصوُّر يتعلق بنفسه وبنقيضه أيضًا.

(٢) أي: الحقيقة النفس الأمرية.

(٣) لأنّه إذا نعلم إنفعالًا فيكون العلم به حاصلاً، والعلم والمعلوم متحدانِ فيلزم أن يكون العلم أيضاً من الإنفعال مع أنّه خلاف التحقيق؛ فإنَّ التحقيق أنّه من مقولة الكيف، وهكذا يلزم اختلافه في سائر علوم المقولات.





[الأُسَسَ فِي تَحْقِيقِ النصِّ]



أوَّلًا: تَحصيلُ النُّسخ الخطيَّة من المَكْتَبَاتِ. فَالنُّسَخُ المَخْطُوطَةُ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ أَيْدِينَا هِيَ كَالآتِي: ١ ـ نُسْخَةُ إيرانَ، الخطية، وَتُوجدُ بخطِّ مُحمَّد ضِيَاءِ الحقِّ بَرْقٍ تَحْتَ رَقْمٍ: ٢٠٩٤٨٨/ ١٨٢٢٤، ومسطرتُها: ١٧، وتقعُ في ٣٣ ورقةً مِن القِطْعِ الصَّغيرِ بِعُنْوانِ: عُجَالَةُ: حَاشِيَةُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ، فِي كِتَابْخَانَهْ مَجْلِسِ شُورى اسْلامِى ـ جُمهورى إسْلامي إيرانَ، وهذه النسخةُ جيِّدةُ الخطِّ، مَمْزُوْجَةٌ بِالْمَتْنِ على نَهْجِ «قَالَ» و«أَقُوْلُ»، أَيْ: عبَّر الْمَتنَ بِـ «قَالَ»، وَالشَّرْحَ بِـ «أَقُوْلُ». وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنْ خَطِّ تِلْمِيْذِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ قُدِّسَ سِرُّه، وَلِهٰذَا قدَّمناها، ورَمَزْنَا لها بـ (ا).

في أوَّلها: عُجالةٌ في مَبْحَثِ الْعلمِ وَالْمعلومِ مِنْ تَصَانِيفِ رَئِيْسِ الْحُكَمَاءِ، وَإِمَامِ الْمُتَكَلِّمِين، أستاذِنا وأستاذِ الْكُلِّ مولانا فضلِ حقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِجَمِيْعِ مَنْ تَوَسَّلَ بِهِ. بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيْمِ وَبِكَ نَسْتَعِيْنُ يَاكَرِيْمُ. سُبْحَانَ الَّذِيْ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ... إلخ.

وَفِي آخِرِهَا: تَمَّتْ حَاشِيَةُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ مِنْ تَصَانِيْفِ رَئِيْسِ الْمُتَكَلِّمِيْنَ، إِمَامِ الْمُسْلِمِيْنَ، خَاتَمِ الْحُكَمَاءِ، قُدْوَةِ الْعُلَمَاءِ، سَنَدِ الْأَذْكِيَاءِ مَوْلَانَا وَأُسْتَاذِنَا وَأُسْتَاذِ الْكُلِّ مَوْلَوِيِّ مُحَمَّدٍ فَضْلِ حَقٍّ صَاحِبِ الْخَيْرَآبَادِيِّ قُدِّسَ سِرُّه، بِيَدِ أَحْقَرِ الْعِبَادِ مُحَمَّدِ ضِيَاءِ الْحَقِّ بَرْق.

٢ ـ نسخةٌ خطيَّةٌ لِـمَكتبةِ رَضَا رَامفُوْرَ ـ الْـهِنْدِ، وَلَـمْ يُعْلَمْ نَاسِخُهَا، وَهِيَ مَوْجُوْدَةٌ تَـحْتَ رَقْمِ ٤٦٣٧/ ٤٦٣٨، ومسطرتُها: ١٩، وتقعُ فِي ٦٧ ورقةً مِن القطعِ الْكبيرِ بِعُنْوَانِ «رِسَالَةِ الْعِلْمِ، فِي مَكتبة رضا رامفور، والعناوينُ ليستْ موجُودةً فيها سِوَى أَنَّ المتنَ مُعَنْوَنٌ بـ قال، والشَّرحَ بـ أقول. تُدْمَجُ مَعَهَا رِسَالَتَانِ لِلْمُصَنِّفِ قُدِّسَ سِرُّهُ: إِحْدَاهُمَا: الرَّوْضُ الْـمَجُودُ فِي تحقيقِ معنَى وحدةِ الْوجودِ، وَالْأُخرى: الرِّسالةُ قَاطِيْغُوْرِيَاس، فِي تَحْقِيقِ مَبَاحِثِ الْـجوهرِ وَالأَعْراضِ. وَهذِه النُّسْخةُ جيِّدةُ الخطِّ، مَمْزُوْجَةٌ بِالْـمَتْنِ عَلَى نَهجِ «قَالَ» و«أقول»، أيْ: عبَّر المتنِ بـ«قَالَ»، وَالشَّرحَ بِـ«أَقُوْلَ». وَرَمْزَنَا لَهَا (ب).

فِي أوَّلِـهَا: بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، سُبحانَ الَّذِي عَلَّم الْإِنْسَانَ مَا لَـمْ يَعْلَمْ.... إلى آخره.

وفي آخِرِها: وَآخرُ دَعْوَانَا أَنِ الحمدُ للهِ رَبِّ الْعَالَـمِيْنَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَلَى مَوْلَانَا سَيِّدِ الْـمُرْسَلِيْنَ، وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِيْنَ فَقَطْ...

ثانياً: (أ) قُمنَا بكتابةِ النُّسخَةِ رقم (١) على حسَبِ قواعدِ الكتابةِ الْـحدِيثةِ معَ إِثباتِ علاماتِ الترقيمِ أثناءَ الْكِتَابَةِ.

(ب) بعدَ الانتهاءِ منَ الكتابةِ أخذْنا فِي مراجعةِ النُّسْخَةِ (أ) على النُّسْخَةِ (ب). وَأَثْبَتْنَا بِالْـهَامِشِ فُرُوْقَ النُّسَخِ، الْـجَوْهَرِيَّةَ فَقَطْ، معَ التَّصْحِيْحِ بِدُوْنِ الْإِشَارَةِ إِلَى الزِّيَادَة والنَّقْصِ والتَّحْرِيْفَاتِ فِي النُّسْخَةِ؛ هَرْباً عَنْ تَثْقِيْلِ النَّصِّ.

(ج) حَرَصْنَا بِقدرِ الطَّاقةِ عَلى تَنْقِيَةِ النَّصِّ مِنَ الْأَخْطَاءِ النَّحْوِيَّةِ واللُّغَوِيَّةِ.

(د) الْكِتَابُ كَانَ مَمْزُوْجاً بَعْضُهَا بِبعَضٍ، خَالِياً عَنِ الْعَنَاوِيْنِ فَقُمْنَا بِوَضْعِ الْعَنَاوِيْنِ الْـمُلَائِمَةِ لَـهَا. وَهُنَاكَ بَعْضُ الْـمَوْضُوْعَاتِ الْـمُتَدَاخِلَةِ، وَالَّتِيْ رَأَيْنَا أَنَّهَا فِي

حَاجَةٍ إِلَى عَنَاوِيْنَ مُسْتَقِلَّةٍ، وهٰذَا مَا حَرِصْنَا عَلَيْهِ.

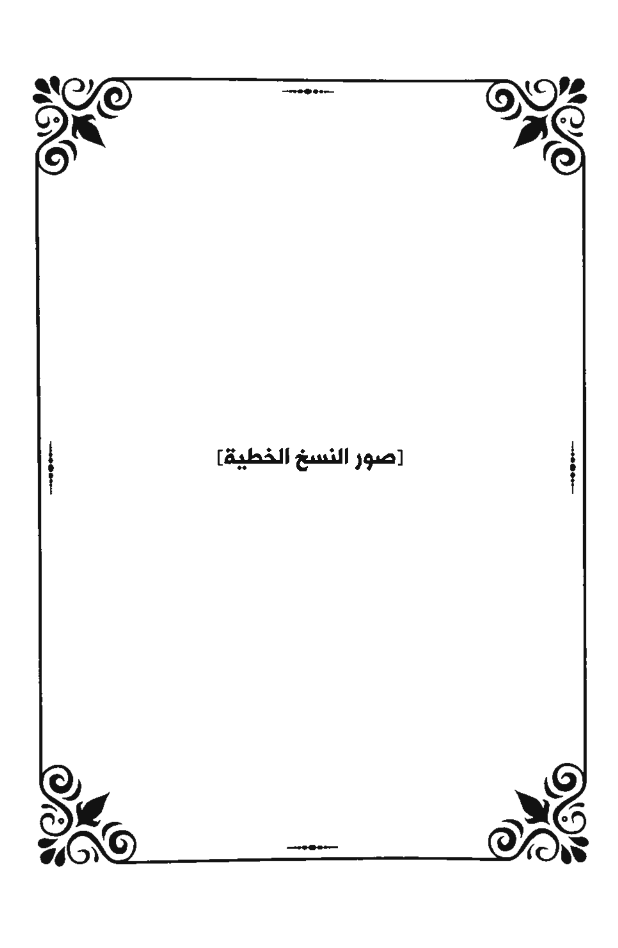
(هـ) أَخَذَ الْمُصَنِّفُ نُصُوْصًا مِنَ كتب الفن كـ «الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ»، وَ«إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ»، «الْأُفُقِ الْمُبِيْنِ»، وَ«الْقَبَسَاتِ»، وَ«حَوَاشِي مَوْلَانَا بَحْرِ الْعُلُوْمِ عَلَى الْحَاشِيَةِ الزَّاهِدِيَّةِ عَلَى شَرْحِ التَّهْذِيْبِ للدوَّانيِّ» وَغَيْرِهَا، فَعَمِلْنَا بِقَدرِ الطَّاقَةِ عَلَى نَقْلِهَا مِنْ أُصُوْلِهَا، وَأَشَرْنَا إِلَى ذَالِكَ فِي الْهَوَامِشِ مَعَ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ وتَحْدِيْدِ الصَّفَحَاتِ ـ مَا أَمْكَنَ ذَالِكَ ـ الَّتِيْ يُوْجَدُ بِهَا النَّصُّ.

ثَالِثًا: بَعْضُ الْأَعْلَامِ ذُكِرَتْ مُحَرَّفَةً، فَعَمِلْنَا عَلَى تَصْحِيْحِهَا والتَّرْجَمَةِ لَهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَرَاجِعِ؛ لِيَكُوْنَ الْبَاحِثُ أَوِ الْقَارِئِ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْهَا، أَوِ الرُّجُوْعِ إِلَى مَصَادِرِهَا إِنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ.

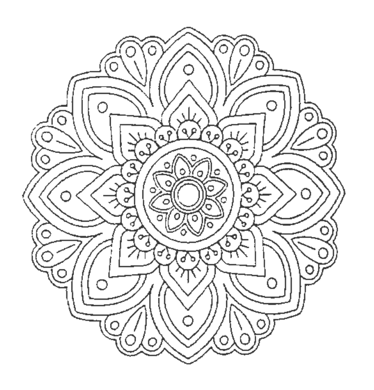
رَابِعًا: الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الَّتِيْ وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ، عَمِلْنَا عَلَى تَشْكِيْلِ كَلِمَاتِهَا، وَتَرْقِيْمِهَا، وَالدِّلَالَةِ عَلَى سُوَرِهَا.

خَامِسًا: قَدْ أَتَيْنَا فِي بِدَايَةِ الْكِتَابِ سَنَدَنَا فِي الْعُلُوْمِ الْإِسْلَامِيَّةِ: الشَّرْعِيَّةِ والْعَقْلِيَّةِ مُتَوَاصِلًا إِلَى الْمُصَنِّفِ إِمَامِ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِيْنَ، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْهِنْدِ، الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ، وَمِنْهُ إِلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُحْيِ السُّنَّةِ، كَاسِرِ الْفِتْنَةِ، سَيِّدِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قُدِّسَ سِرُّهُ القويّ.

❁ ❁ ❁



[صور النسخ الخطية]



بسم الله الرحمن الرحيم وبك نستعين يا كريم

سبحان الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم واصطفى من العالم خير من أوتي جوامع الكلم ولوامع
الحكمة وأكرم من أوتي سوابغ النعم وأجزل من جمع صنوف الجلال والكرم وأفضل من بعث من الأمم إلى
سواد الأمم الحبيب خلقًا والنسيم الشيم أجمل البرية وأعلاهم بالهمم أكمل الخليقة سيرة وأقدمهم بالقدم سيد ولد
آدم دعوة إبراهيم وبشرى ابن مريم محمد المبعوث إلى العرب والعجم [illegible] وأساس الحق بعد
ما انثلم وصحب سنته البيضاء [illegible] صلى الله عليه وسلم وعلى آله الأكرمين وأصحابه الذين هم بدور
[illegible] العترة والقسورة [illegible] الجهل والقصور [illegible] بالصارم البتار
والعلم أما بعد فلما [illegible] العلوم [illegible] العلم في هذا العصر طامس
العلم دارس المعالم والجهل قد شاع في [illegible] العلم [illegible] المعارف وتدارس الدرس
في هذا الزمن [illegible] بيد أني قد شغفت من درع العلم وضيعت بالتحقيق
فيها [illegible] ولقد رأيت علماء الأعلام [illegible] حقيقة العلم والإدراك وكل الوقوف هذا الإدراك
لا تطمئن بها الطبع [illegible] أن أصنف [illegible] في تنقيح هذا المطلب وتحقيقه بإزالة [illegible]

صورة الورقة الأولى من النسخة (ا)

لعمومه من الاولين يصدق على نفسه نقيضه على كل تقدير سواء كان ماشيين من المعقولات [illegible]

يصدق على نقيضه [illegible] من المصدوق الاول واشتقاق ووضع نقيضه بالنحو الثاني فقط ولعل [illegible] الكلام [illegible]

عبارة [illegible] مع قلة [illegible] لانها قد اشتملت على [illegible] جماعته [illegible] توضيح التصديق المصدوق الجليل

[illegible] الشفيق [illegible] اللبيب الى [illegible] تم الكتاب [illegible] ١٢

[illegible]

حاشية [illegible] خاتم الحكماء [illegible]

مولانا واستاذنا [illegible] محمد فضل حق صاحب

الخير آبادي قدس سره

[illegible]

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ا)

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم واصطفى على العالم خير من
اوتي جوامع الكلم وبدائع الحكم واكرم من اولى سوابغ النعم وافخم من منح
من صنوف الجلال والكرم وافضل من بعث هادي الامم الى سوى الامم و
الطيب الخلق والنسم بالخلق والشيم اجل البرية واعلاهم بالهمم واكمل الخليقة
واوفاهم بالذمم سيد ولد ادم دعوة ابراهيم وبشرى ابن مريم محمد المبعوث
الى العرب والعجم فشاد اساس الحق بعد ما انثلم واصبحت ملة البيضاء نارا
على علم صلعم وعلى اله الكرام واصحابه الذين ظاهروه فانكسر ظهر الكفر وانفصم
ورم حبل الجهل وانقصم وعلى كل من اتبعه واسلم ما تصادم ايقاظ والظلم اما بعد
فلا اقسم بمنابع العلوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم ان العلم في هذا العصر لما اندرس
العلم دارس المعلم والجهل قد شاع في الامم بادي العلم وان معارف المعارف
ومدارس الدارسين نحو هذا الاثر من طوامس الاطلال ودوارس الدمن بيدا انّي

صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

على صاحبها وآله وصحبه وسلم ما بين أميت الدارس ودارس معارف المعارف
مسكره ومعالم العلم طوامس يرد عليها النكت في الدروس فكان الدهر
المطراق بدر العبد بها بدر افردا ولى حتى لم يبق منها الا وهو لا يتكلم من كرد
في فسلام على ما افتقر منها وافوى لمن تخلل حال ورسم ثال للاثنين كلامه ولا مرد
سلامه والى الله المشتكى وآخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين والصلوة على مولانا
سيد المرسلين واله واصحابه
اجمعين فقط
تمام شد

صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



نَصُّ

الرِّسَالَةُ

فِي تَحْقِيقِ العِلْمِ وَالمَعْلُومِ








سُبْحَانَ الَّذِيْ عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. وَاصْطَفَى عَلَى الْعَالَمِ خَيْرَ مَنْ أُوْتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ(٢) وَتَوَابِعَ الْحِكَمِ، وَأَكْرَمَ مَنْ أُوْتِيَ سَوَابِغَ النِّعَمِ(٣)، وَأَفْخَمَ مَنْ تَبِعَ(٤) صَفِّي(٥) الْجَلَالِ وَالْكَرَمِ، وَأَفْضَلَ مَنْ بُعِثَ هَادِيَ الْأُمَمِ إِلَى سَوَاءِ الْأَمَمِ(٦)،

---

(١) في «ا»: وبك نستعين يا كريم.

(٢) إشارةٌ إلى قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «فُضِّلْتُ على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون) رواه الإمام مسلم في صحيحه.

(٣) أي: النعماء الكاملة.

(٤) في «ا»: من.

(٥) أي: السطرين المستقيمين من غير عوج. يعني أنَّ النبيَّ صلى الله تعالى وسلم أعدلُ العادلين في نعوت الجلال والكرم. والأعدلية فيهما تستلزمُ لاستقامةِ جميع الصفات الكمالية؛ لأنَّ صفة الجلال من الصفات التي تتعلق بالقهر والعظمة والقدرة، وصفة الكمال من الصفات التي تتعلق باللطف والرحمة. والنبي عليه السلام جامعاً لهما. راجع إلى: حواشي شرح العقائد النسفية: ١/ ١٧، الفتوحات المكية للشيخ الأكبر رحمه الله تعالى: ٤/ ٢٥١

(٦) الأمم: الطريق الأوسط المستقيم. وأشار قدس سره به إلى أنَّ أمة حبيب الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقومُ أمةٍ؛ لأنَّها خالية عن الإفراط والتفريط اللذان كانا في أمم سيدنا عيسى وموسى عليهما السلام. راجع: نور الأنوار شرح المنار للشيخ مُلَّا جِيوَن رحمه الله: ١/ ١٢.

وَأَطْيَبَ الْخَلْقِ وَالنَّسَمِ وَالشِّيَمِ[١]، أَجَلَّ الْبَرِيَّةِ وَأَعْلَاهُمْ بِالْهِمَمِ[٢]، أَكْمَلَ الْخَلِيقَةِ وَأَوْفَاهُمْ بِالذِّمَمِ[٣]، سَيِّدَ وُلْدِ آدَمَ[٤]، دَعْوَةَ إِبْرَاهِيْمَ[٥]، بُشْرى ابْنِ مَرْيَمَ[٦]، مُحَمَّدَ بْنِ الْمَبْعُوْثَ إِلَى الْعَرَبِ والْعَجَمِ[٧]، فَشَادَ[٨] أَسَاسَ الْحَقِّ بَعْدَ مَا انْثَلَمَ[٩]، وَأَصْبَحَت

---

(١) قال معاوية بن حكم رضي الله تعالى عنه: فبأبي هو وأمي ما رأيتُ مُعلّمًا قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه، والله ما كهرني، ولا ضربني ولا شتمني. رواه الإمام مسلم. النَّسَمُ: الريح الليِّنة قبل أن يشتد، وقال أنس رضي الله تعالى عنه: ما شممتُ مسكة أو عبيرةً أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. رواه الإمام مسلم والإمام البخاريُّ في الصحيحين. والشِّيَم: الخصال الكريمة.

(٢) كما قال بعض الصحابة واصفا لعلوِّ همة النبيِّ ﷺ: (كُنَّا وَاللهِ إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ نَتَّقِي برسول الله ﷺ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِنَّا لَلَّذِي يُحَاذِي بِهِ) رواه مسلم.

(٣) كما قال رسول الله ﷺ: «أربع مَنْ كُنَّ فيه فَهُوَ مُنَافِقٌ خالص، ومن كانت فيه خلة منهن كان فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ، وإذا خاصم فجر» [رواه أبو داود]

(٤) كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أنا سيد ولْد آدم، ولا فخر». [ابن ماجة: ٣٤٩٦].

(٥) إشارة إلى قوله تعالى حكايةً عن سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

(٦) إشارة إلى قوله تعالى حكايةً لقول سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

(٧) قد جاء عنه عليه السلام: «أرسلت إلى الخلق كافّةً وختم بي النبيون» [صحيح ابن حبّان: ٢٣١٣].

(٨) شاده: أحكمه وشيَّده.

(٩) الإنثلام: الإنكسار، الإنهدام.

مِلَّتُهُ الْبَيْضَاءُ قَارَّةً عَلَى عَلَمٍ[١]، ﷺ، وَعَلَى آلِهِ الْكِرَامِ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِيْنَ ظَاهَرُوْهُ[٢] فَانْكَسَرَ ظَهْرُ الْكَفَرَةِ وَالْقُصَمِ[٣]، وَرَمَّ[٤] حَبْلُ[٥] الْجَهْلِ وَانْقَصَمِ[٦]، وَعَلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ بِهِ وَأَسْلَمَ مَا تَصَادَمَ الضِّيَاءُ وَالظُّلَمِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَا أُقْسِمُ بِمَنَافِعِ الْعُلُوْمِ[٧] وَإِنَّه لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ. إِنَّ الْعِلْمَ فِي هٰذَا الْعَصْرِ طَامِسُ[٨] الْعَلَمِ، دَارِسُ الْمَعْلَمِ[٩]. وَالْجَهْلَ قَدْ شَاعَ[١٠] فِي الْأُمَمِ بَادِيَ الْعَلَمِ[١١]. وَإِنَّ مَعَارِفَ الْمَعَارِفِ[١٢] وَمَدَارِسَ الدَّرْسِ فِي هٰذَا الزَّمَنِ طَوَامِسُ الْأَطْلَالِ[١٣] وَدَارِسِ

---

(١) العَلَمُ: الجبل، والمراد به بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم: العُلى.

(٢) غلّبوا الدين بالسيف والسنان وبالحجج والبرهان فارتفع الإيمان وأهله وانخفض الكفر وإنكسر ظهره.

(٣) القصم: جمع القصيم، وهو كلُّ من يأتي إلى مكانٍ، ويرجع خائبا بدون تمامية المقصود. ويحتمل أن يكون المراد بالقصم منافقين بدلالة تقابل الكفار معهم فيكون على ذالك تأسيساً للمعنى الجديد، ويحتمل أن يكون المراد بهم الكفَّار، فيكون عطفه عطفاً تفسيريًا وتأكيداً لما قبله. والأولى هو الأوَّل.

(٤) رمَّ: تقطَّع.

(٥) في «ا»: حبل.

(٦) إنقصم: إنكسر.

(٧) في «ا»: بمواقع العلوم.

(٨) الطامس: المندرس.

(٩) المعلم: المدرسة.

(١٠) في «ب»: ساع. وهو سهو.

(١١) أي: عمَّ الجهل في الناس على رؤوس الأشهاد، ونسوا قدره وعظمته.

(١٢) الأبحاث الغامضة.

(١٣) طوامس الأطلال: الأطلال الطامسة. الأطلال جمع الطلّ وهو ما بقي شاخصا من آثار الدِّيار=

الزَّمَنِ، بَيْدَ أَنِّي قَدْ اِنتَحَضْتُ[1] مِنْ دَرِعِ الْعِلْمِ قَدِيمـاً، وَضَعْتُ[2] بِالتَّحْقِيقِ فِيهِ أَدِيمـاً ـ وَقَدْ رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ الْأَعْلَامَ مِنْ أَرْبَابِ اللُّبَابِ، وَأَصْحَابِ الْأَخْلَامِ[3] مُتَخَاصِمِيْنَ فِي حَقِيقَةِ الْعِلْمِ وَالْإِدْرَاكِ، وَكُلُّ مَا أَتَوْا بِهِ فِي هٰذَا الْـمَعْرَكِ، لَاتَطْمَئِنُّ بِهِ الطَّبْعُ الدَّارِكُ.

فَرُمْتُ[4] أَنْ أُصَنِّفَ عُجَالَةً فِي تَنْقِيحِ هٰذَا الْـمَطْلَبِ وَتَحْقِيقِهِ، بَاذِلًا لِـجُهْدِيْ فِي تَحْرِيْرِهِ وَتَنْمِيقِهِ، وَأَشْرَحَهَا شَرْحـاً دَقِيقـاً بِاسْمِ التَّحْقِيْقِ حَقِيْقـاً. فَأَلَّفْتُ فِي تَحْرِيْرِهِمَا تَأْلِيفـاً. فَلَمَّـا حَانَ إِخْتَامُهَا، وَفُضَّ أَخْتَامُهَا جَاءَتَا فِي الانتساق، كَـ بَاكِرِ مُنْجِمٍ يَبْدُو أَنَّ لِلنَّوَاظِرِ كَـ وَشْيٍ مُعْلَمٍ[5]. وَعَلَى اللهِ التَّوَكُّلِ، وَبِـحَبْلِهِ أَعْتَصِمُ إِنَّهُ خَيْرُ مُتَمَسَّكٍ وَأَفْضَلُ مُعْتَصَمٍ، وَأَسْئَلُهُ أَنْ يَعْصِمَهُمَا[6] مِنَ الْـجَدَلِيِّيْنَ الَّذِيْنَ هُمْ لِلْحَقِّ عَادُوْنَ، وَإِذَا قِيْلَ لَـهُمْ: اِتَّبِعُوا الْـحَقَّ، قَالُوْا: «بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا»، أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَايَعْقِلُوْنَ شَيْئـاً، وَلَايَـهْتَدُوْنَ!.

= ونحوها. الطامس: المندرس.

(١) الانتخاض: التقشير، والدِّرِعُ: الحشيش الأخضر، والمرادُ به العلم الخالص عن شوائب الأوهام والظُّنون.

(٢) وضعتُ: اخترعت، أديمـاً: ظاهر كلِّ شيء، والمراد به الحظُّ الوفيرُ؛ لأنَّ كلَّ ما يكون كثيراً فيكون ظاهراً. فالمعنى: اخترعت من قبلي بعد التحقيق في العلم حظًّا وافراً بدون اتباع أحد.

(٣) الأخلام جمعُ الخِلْمِ وهو العظيم، فيكون المرادُ به العلماء الأعاظم.

(٤) أي: قصدتُ.

(٥) باكر منجم : أوَّلُ ما يخرجُ منه من معادن نفيسة.

النواظر: أعين النَّاس.

وشيٌ : ثوب ذو طرازٍ نفيسٍ.

والمُعْلَمُ : ذو علامةٍ معينة.

(٦) في «ا»: ها. والصحيح ما أثبت في المتن.

وَإِذَا سَمِعُوْا مَا أَنِفَ[١] طِبَاعُهُمْ، وَلَمْ يَفْرَحْ بِهِ أَسْمَاعُهُمْ وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ، قَائِلِيْنَ: «مَا سَمِعْنَا هٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِيْنَ» كَذٰلِكَ مَا أَتَى عَلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ حَقٍّ، إِلَّا وَهُمْ مُنْكِرُوْنَ أَتَوَاصَوْا بِهِ؟ هَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوْنَ. وَبِاللهِ يَقِيْنٌ وَإِلَيْهِ أُنِيْبُ، وَأَسْئَلُهُ الْهِدَايَةَ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ إِنَّهُ خَبِيْرٌ مُجِيْبٌ.



---

(١) في «ب»: ألف.





متن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم

قُلْتُ: أَمَّا بَعْدَ الْـحَمْدِ وَالثَّنَاءِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ، وَآلِهِ الْأَكْرِمَاءِ، وَأَصْحَابِهِ الْأَشِدَّآءِ الرُّحَمَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ قَبْلَ قِيَامِ الْـحُجَّةِ وَوَضُوحِ الْـمَحَجَّةِ، كَانُوْا يَظُنُّوْنَ بِالْعِلْمِ ظُنُوْنًا، هُمْ فِيْهَا مُتَوَغِّلُوْنَ. فَلْنَقُصُّهَا عَلَيْكَ، ثُمَّ نَقُصُّ مِنْهُمْ فِيْمَا هُمْ فِيْهِ مُـخْتَلِفُوْنَ.

وَقَدْ عَمِدْنَا قَبْلَ الْإِفَاضَةِ فِي ذٰلِكَ إِلَى إِثْبَاتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ هٰذَا الْـمَقْصَدِ. فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ الْوُجُوْدَ مِنْهُ خَارِجِيٌّ - وَهُوَ ظَاهِرٌ - وَمِنْهُ ذِهْنِيٌّ بِخِلَافِهِ. وَيَكَادُ أَنْ يَكُوْنَ هٰذَا ضَرُوْرِيًّا يَكْفِي الْفِطْرَةُ فِيْهِ بِمُؤْنَةِ بَيَانٍ، وَمَعُوْنَةِ بُرْهَانٍ. وَمِـمَّا دَلَّنَا عَلَيْهِ أَنَّ الْعِلْمَ وَهُوَ أَمْرٌ يَنْكَشِفُ بِهِ الْأَشْيَاءُ، ذُوْ الْإِضَافَةِ، وَلَايُضَافُ إِلَى مَعْدُوْمٍ بَحْتٍ؛ ضَرُوْرَةً. فَمَا تَعَلَّقَ هُوَ بِهِ وَهُوَ مَعْدُوْمٌ فِي الْأَعْيَانِ، مَوْجُوْدٌ فِي الْأَذْهَانِ، مُتَمَيِّزٌ بِنَحْوِ وُجُوْدِهِ عِنْدَ عَالِـمِيْهِ. وَأَيْضًا أَنَّا نَحْكُمُ عَلَى مَعْدُوْمَاتٍ أَعْيَانِيَّةٍ إِيْجَابًا، فَتُوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ؛ إِذْ طِبَاعُ الرَّبْطِ الْإِيْجَابِيِّ تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ الْـمَوْضُوْعِ.

وَشُبْهَةُ الْـمُنْكِرِيْنَ مِنْ لُزُوْمِ زَوْجِيَّةِ الذِّهْنِ وَفَرْدِيَّتِهِ، إِذَا حَلَّتَا فِيْهِ، وَامْتِنَاعِ حُلُوْلِ عِظَامِ الْأَجْسَامِ فِي الْـمَشَاعِرِ الصَّغِيْرَةِ الْأَحْجَامِ، نَاشِيَةٌ مِنْ قِيَاسِ وُجُوْدٍ لَايَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ عَلَى وُجُوْدٍ يَتَرَتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ، فَالزَّوْجُ مَا قَامَ بِهِ الزَّوْجِيَّةُ إِصَالَةً. وَالْـمُسْتَحِيْلُ حُلُوْلُ الْأَجْسَامِ فِي مَا دُوْنَـهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فِي الْأَعْظَامِ.

ثُمَّ الْـمُؤْمِنُوْنَ بِهِ، تَـحَزَّبُوْا حِزْبَيْنِ: فَحِزْبٌ زَعَمَ: أَنَّ الْـحَاصِلَ فِيْهِ الْأَشْبَاحُ.

وَحِزْبٌ ظَنُّوا أَنَّهَا تَنْطَبِعُ فِيْهِ بِأَنْفُسِهَا وَإِلَيْهِ تَلْمِيْحُ كَلَامِ الشَّيْخِ.

وَلَقَدْ تَطَابَقَتْ أَلْسِنَةُ الأَوَاخِرِ والأَوَائِلِ، وَأَسَّسُوْا عَلَيْهِ جُمَّةً مِّنَ الْمَسَائِلِ. وَاعْتَصَمُوْا بِأَدِلَّةِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ؛ ظَنًّا مِّنْهُمْ بِأَنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِشِبْحٍ مُغَايِرٍ لِّمَا قُصِدَ عِلْمُهُ، لَايَكْفِيْ فِي الْعِلْمِ بِهِ. وَالْحُكْمُ عَلَى مِثْلِ شَيْءٍ يُغَايِرُهُ، لَايَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَيْهِ. وَهٰذَا لَايَقْنَعُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا إِنْكَشَفَ الشَّيْءُ بِصُوْرَةٍ مُغَايِرَةٍ لَهُ وُجُوْداً وهُوِيَّةً وَإِنْ شَارَكَتْهُ ماهيةٌ وَتَعَدَّى مِنْهُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ فَمَا بَالُ الشِّبْحِ لَايَكُوْنُ كَذَالِكَ؟. وَإِذْ قَدْ سَوَّغُوْا أَنْ يَكُوْنَ وَجْهُ الشَّيْءِ كَاشِفاً لَهُ، وَتَعَدَّى مِنْهُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ فَهَلَّا جَوَّزُوْا أَنْ يَكُوْنَ شِبْحُهُ كَذَالِكَ، فَيَكُوْنُ لَهُ عَلَاقَةٌ مَعَهُ بِهَا، يَنْتَقِلُ مِنْهُ الذِّهْنُ إِلَى ذَالِكَ الشَّيْءِ.






[شرحُ الرسالة]

[بيانُ مذاهبِ خمسة للمناطقة في حقيقة العلم]

أَقُوْلُ: كان للنَّاسِ قبلَ اسْتقرارِ عرْشِ الحكمةِ حِيْنَ تَوَغُّلِهِمْ فِي الْفلسفةِ القُحَّةِ[1] قبلَ قِيامِ الْحُجَّةِ وَوُضُوحِ المَحَجَّةِ فِي حَقِيْقَةِ الْعِلْمِ ظُنُوْنٌ وتَشَاغُبٌ. فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقُوْلُ: هُوَ إِضَافةٌ[2]، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يكنْ مَذهَباً لأَحَدٍ، إلاَّ أَنَّ إمامَ المتكلِّمينَ[3] قَدِ اعْتَصَمَ به في «شرحِ الإِشَارَاتِ[4]».

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَظُنُّ[5] أَنَّهُ الصُّوَرَةُ الحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ، الْمُطَابِقَةُ

---

(١) أي: الخالصة.

(٢) أيْ: أنَّ الْعلمَ نسبةٌ، تَتحقَّقُ بعدَ ملاحظةِ وجودِ العالِمِ والمعلومِ. ويلزمُ على هٰذا، أَنَّ العلمَ صَارَ أمراً انتزاعيًا، اعتباريًّا، مرهُوناً بأيدي اعتبارِ المعتبِرِ ولحاظِ اللَّاحِظِ؛ لِأَنَّ الإضافةَ معنىً مَصدريٌّ، والمعنَى المصدريُّ انتزاعيٌّ لا وُجُودَ لَه في الخارجِ، معَ أنَّ العلمَ من الحقائقِ الحقَّةِ الحقيقيَّةِ الْيقينيَّةِ النفسِ الأَمْرِيَّةِ.

(٣) هو سيدنا الإمام الهمام الشيخ فخر الدين الرَّازيُّ رحمه الله تعالى.

(٤) والمشهور أنَّه مذهبُ عامَّة المتكلمين كما نسبه المدقق ميرزاهد الهرويُّ وغيره في حواشي الرسالة القطبية: ١١٣، والمحققون منهم على أنَّه من مقولة الكيف فنفي العلَّامة الخيرآباديُّ عن تمذهُبِه مطلقاً سوى الإمام الرَّازيِّ باعتبار قول أصحاب التحقيق منهم فتدبَّر. راجع: شرح الإشارات والتنبيهات للرَّازي: ١/ ١٣٧، محصَّل الأفكار للرَّازي: ٦٩ ـ ٧٠، المباحث المشرقية للرازي: ١/ ٢٣١، شرح المواقف للسيد: ٣/ ٤.

(٥) وَهُمُ الْحُكَمَاءُ المشَّاؤُوْنَ، القائلونَ بحصولِ الأشياءِ بِأنفسها معَ حَذْفِ الْمُشَخِّصَاتِ.=



إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ.

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَرَى[١] أَنَّه مِثَالُهُ الْمُتَغَايِرُ لَهُ بِالْحَقِيْقَةِ.

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَتَوَهَّمُ[٢]: أَنَّهُ نَفْسُ وُجُوْدِ الصُّوْرَةِ، يَعْنِي الْحُصُوْلَ الإِنْطِبَاعِيَّ[٣].

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَحْسَبُ[٤]: أَنَّه حَالَةٌ إِدْرَاكِيَّةٌ مُخَالِطَةٌ بِالصُّوْرَةِ، مُتَّحِدَةٌ مَعَهَا وُجُوْداً.



= واشترطُوا للإنكشافِ باتِّحادِ الصُّورةِ مع ذِي الصُّوْرةِ فِي الْمقولةِ. فإذا حصلت صورة زيد في الذهن، فتحصل ماهيةُ زيدٍ في الذهن معَ حذفِ العوارض الخارجيَّة منَ الطُّولِ والعرضِ والعمقِ واللَّونِ وغيرها، وإلَّا لزمَ الْخرقُ والحرقُ والغرقُ. فعلمَ منه أنَّ ما في الذهن يكونُ متَّحِداً في الْمَقُوْلَةِ، لِمَا هُو موجودٌ فِي الْخارجِ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الصُّوْرَةَ إِنَّما تكونُ مبدأً للإنكشافِ وَعِلْماً، إِذَا كَانَتْ متَّحِدةً مَعَ ذِي الصُّوْرَةِ فِي مَقُولةِ الْمعلومِ.

(١) وهم الحكماء الإشراقيُّون القائلون بحصول الأشياء بأشباحها وأمثالها. وبيانُ مذهبهم: أنَّ حصول الأشياء إنَّما بأشباحها وأمثالها، فإذا يحصل لنا العلم بزيدٍ فيحصل في أذهاننا شبح زيدٍ ومثاله دون ذاته وهويته المجرد. وذالك المثال والشبح لايكون متحداً مع المعلوم في المقولة ـ كما زعمه المشائية من الاتحاد في المقولة ـ ويكون ذالك الشبح عندهم سبباً لإنكشاف الأشياء ومناطاً للإنجلاء. وهذا المذهب أقرب إلى التحقيق كما سينجلي أمره عليك في السطور الآتية.

(٢) هو مير باقر الداماد صاحب الأفق المبين. راجع: القبسات للداماد: ٥٩ ـ ٦٠، رسالة إثبات العقل المجرَّد للنصير الطوسي: ١٤٢، العقل والفعل في الفلسفة الإسلامية: ١٣٤، دستور العلماء للنكري: ٢/ ٢٤٩، التقديسات للداماد: ١/ ١٢٧.

(٣) يعني: أنَّ الأشياء تنطبع وترتسم في النفس، وهذا هو الحصول الإنطباعيُّ.

(٤) هو محب الله البهاري صاحب سلم العلوم، والمحقق ميرزاهد الهرويُّ، راجع: سلم العلوم: ١٣، حواشي الفاضل الهرويّ على الرسالة القطبية: ٨٣، حواشي شرح المواقف: ١٤٥.



[بَيَانُ فهرسٍ إِجماليٍّ لِمَضَامِيْنِ الْكِتَابِ]

فَعَلَيْنَا أَنْ نَقُصَّ عَلَيْكَ مَذَاهِبَهُمْ، وَنَتْلُوَ لَدَيْكَ مَشَاغِبَهُمْ[١]، ثُمَّ بَعْدَ ذَالِكَ نَنْسَاقُ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ. وَإِذْ قَدْ كَانَ لِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ شِدَّةُ لُصُوقٍ بِبَحْثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ وَكَانَ بَعْضُ مَا نَتَكَلَّمُ فِيْهِ مُتَوَقِّفًا عَلَيْهِ، قَصَدْنَا بَادِئَ بَدْءٍ إِلَيْهِ فَقُلْنَا: فِي هٰذَا الْكِتَابِ مَقَالَاتٌ فِي مَقَامَاتٍ.

اَلْمَقَالَةُ الْأُوْلَى: فِي مَا نُرِيْدُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيْهِ مِنْ مَبْحَثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ.

وَالثَّانِيَةُ: فِي اقْتِصَاصِ رَأْيِ الْقَائِلِيْنَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّوْرَةُ، وَفِي خِلَالِ ذٰلِكَ نُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ الْوُجُوْدُ الْإِرْتِسَامِيُّ لِلصُّوْرَةِ.

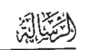
وَالثَّالِثَةُ: فِي تَحْقِيقِ الْحَقِّ. وَهُنَاكَ نُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُ حَالَةٌ مُخَالِطَةٌ بِالصُّوْرَةِ وُجُوْداً.

وَالرَّابِعَةُ: فِي تَبْدِيْلِ حَالِ الْمَعْلُوْمِ، وَبَعْدَ ذٰلِكَ نُبْطِلُ مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْأَقْدَمِيْنَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، أَوِ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ هُنَاكَ كَلَامٌ حَقُّهُ أَنْ يُعْمَدَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَحْقِيقِ الْحَقِّ، ذَيَّلْنَا الْكِتَابَ بِهِ وَطَرَّزْنَا حَاشِيَتَهُ بِذِكْرِهِ. فَهٰذَا فِهْرِسْتُ مَا قَصَدْنَا إِلَيْهِ فِي هٰذِهِ الرِّسَالَةِ.

---

(١) مشاكستهم.





[الْمَقَالَةُ الأُوْلى
فِي تَحْقِيْقِ مَبْحَثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]

[تَحْرِيْرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ]

فَلْيَعْلَمْ أَنَّ لِلأَشْيَاءِ وُجُوْداً يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهَا[1]، وَبِهِ تَصْدُرُ عَنْهَا أَحْكَامُهَا وَهُوَ الْوُجُوْدُ الْخَارِجِيُّ، الْعَيْنِيُّ الْمُسَمَّى بِالأَصْلِيِّ. وَلَهَا وُجُوْدٌ آخَرُ لَايَتَرَتَّبُ آثَارُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْوُجُوْدُ الْعَقْلِيُّ الذِّهْنِيُّ الْمُلَقَّبُ بِالظِّلِّيِّ، فالنَّارُ - مَثَلاً - لَهَا وُجُوْدٌ أَصْلِيٌّ، بِهِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الإِحْرَاقُ وَالإِسْخَانُ. وَوَجُوْدٌ ظِلِّيٌّ لَايَتَرَتَّبَانِ عَلَيْهِ.

وَبِعِبَارَةٍ أُخرَى: إِنَّ لِلْوُجُوْدِ ظَرْفَيْنِ: اَلْخَارِجَ وَالذِّهْنَ، فَأَمَّا الْوُجُوْدُ الَّذِيْ ظَرْفُهُ، الْخَارِجُ فَهُوَ الَّذِيْ هُوَ مَصْدَرُ الآثَارِ، وَمَظْهَرُ الأَحْكَامِ. وَأَمَّا الْوُجُوْدُ الَّذِيْ ظَرْفُهُ، الذِّهْنُ فَلَيْسَ عَلَى هٰذِهِ الشَّاكِلَةِ. هٰذَا عَلَى رَأْيِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى حُصُوْلِ الأَنْفُسِ[2]، لاَ عَلَى رَأْيِ مَنْ رَآى حُصُوْلَ الأَشْبَاحِ[3].

---

(١) والمراد بالأثر ههنا هو كمالُ الشيء، سواء كان كمالًا أوّلاً تتمُّ به حقيقة الشيء كالحيوانية والنطق في الإنسان، أو كمالاً ثانيًا مترتّبًا على الشيء بعد تمام ذاته، كالتعجُّب والضحك للإنسان. راجع: بداية الحكمة للطباطبائي: ٣٦، حواشي مولانا عبد الحكيم السيالكوتي على البيضاويّ: ٢٣٤، وغيره.

(٢) كما ذهب إليه المتأخرون وهو خلاف التحقيق كما سيلوحُ من تحقيق المصنِّف قدس سرُّه أيضاً.

(٣) كما ذهب إليه المتقدِّمون، وهو موافق التحقيق عقلًا ونقلًا. وتؤيِّده عبارات الشيخ الرئيس=

فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوُجُودَ قِسْمَانِ، فَمِنْهُ وُجُودٌ خَارِجِيٌّ ـ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ ـ وَمِنْهُ وُجُودٌ ذِهْنِيٌّ، بِخِلَافِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ[1].

فَتَحْرِيرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ بِهٰذَا النَّحْوِ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِ الْفَرِيقَيْنِ وَمُنْطَبِقٌ عَلَى مَذْهَبِ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، وَعَسٰى أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ هٰذَا النَّحْوِ مِنَ الْوُجُودِ مِمَّا يُصَدَّقُ بِهِ؛ ضَرُورَةً، وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مُؤْنَةِ بَيَانٍ، وَمَعُونَةِ بُرْهَانٍ؛ فَإِنَّا إِذَا نُرَاجِعُ إِلَى الْوِجْدَانِ نَجِدُ صُوَرَ الْأَشْيَاءِ مُرْتَسِمَةً فِي أَلْوَاحِ الْأَذْهَانِ[2].



= في «الموجز الكبير» و«الشفاء» أيضاً كما سيأتي.

(١) راجع لتفاصيل هذا المبحث: الأسفار الأربعة للشيرازي: ١/ ٢٦٣، شرح المنظومة للسبزواري: ٢٧ ـ ٢٩، والمباحث المشرقية للرازي: ١/ ٤١ ـ ٤٣، وكشف المراد للحلي: ٢٨، وشرح المقاصد للتفتازاني: ١/ ٧٧ ـ ٧٩، وشرح المواقف للسيد الشريف: ١٠٠ ـ ١٠٢، الفصل الخامس من المقالة الأولى من إلهيّات الشفاء، والتحصيل للبَهْمَنْيَارِ تلميذ الشيخ الرئيس: ٢٨٩ ـ ٤٨٩، والمطارحات للسهروردي: ٢٠٣.

(٢) فتكون الدلائل المثبتة للوجود الذهني من قبيل التنبيهات على رأي الفاضل الخيرآباديِّ قدس سرُّه؛ لأنَّ البديهيات لا يستدلُّ عليها بل ينبه عليها؛ لإزالة الخفاء الناشي من قلة المزوالة في الفن، أو العناد، أو القصور في الإدراك.





[بَيَانُ تَعْرِيْضِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى عَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِيْنَ النَّافِيْنَ بِالْوَجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]

وَأَمَّا عَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِيْنَ فَجَحَدُوْا[1] بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ. أَ فَلَيْسُوْا يَتَصَوَّرُوْنَ

(١) والتحقيقُ ما أفاده بعضُ الأكابر قدّس سرُّه حيثُ قال: إنَّ المشهور في عرف العلماء بل على أفواه بعض الخواص أيضًا، أنَّ المتكلِّمين يُنكروْنَ الْوجودَ الذهنيَّ مطلقًا، يعني: لايحصلُ شَيْءٌ في الذِّهنِ أصْلًا ـ سواءٌ كَانَ عينًا للمعلوم في الماهية، أو شبحًا له ـ وهذا الانتسابُ غَلَطٌ صَرِيحٌ كيفَ؟ وقد ذهبَ مُحَقِّقو الْمَنْطقيِّين إلى أنَّ العلم صفةٌ ذاتُ إضافةٍ إلى المعلوم. ولاريبَ أنَّ تلك الصفة الإنضمامية لاتحصلُ إلَّا في الذهن، فكيفَ يصحُّ نسبةُ إنكارِ مطلقِ الوجودِ الذِّهنيِّ إليهم. وقد نصَّ السيِّد الهرويُّ في حاشيته على الأمور العامَّة من شرْح المواقف: أنَّ المتكلِّمين إنَّما ينكرونَ ما ذهب إليه أهلُ التحقيق من الحكماء والمنطقيين من أنَّ حصول الأشياء في الذهن إنَّما هو بأنفسها بمعنى أنَّ الحاصل في الذهن، والمعلوم متحدانِ في الماهية، والاختلافُ بينهما بالاعتبار كما هو المصرَّح في كتب المنطق. ويدلُّ على ذالك دلائل المتكلمين من أنَّه يلزمُ على ذالك التقدير الخرقُ والحرقُ والغرقُ بحصول صورة الجبل، والنَّار، والبحر في الذهن، وإن أجاب عنها الحكماء. وقد شيَّد أركانه البحر الزَّاخر عبد العليِّ اللكنويُّ قدس سرُّه في شرحه لسُلَّمِ العلومِ وفي «حواشيه على الحاشية الزاهدية على الرسالة القطبية». ومن لمْ يتدبَّرْ في كلمات العلماء نسبوا إنكار الوجود الذهنيّ بالمرَّة إلى السادة المتكلمين فكيف ينسب إلى بحور العلم الأمرَ الذي يعلمه البُلَهُ والصبيانُ. فراجع: تعليقات الفاضل عبيد الله القندهاريُّ على الحواشي الزاهدية: ٦٥، حواشي مولانا إسماعيل الكلنبويُّ على شرح العقائد العضدية للفاضل الدوَّاني: ١/ ١٥١، المعتمد المستند بناء نجاة الأبد للشيخ المفتي الإمام أحمد رضا الهنديّ: ١٠٦.

أَشْيَاءَ لَا خَلَاقَ لَهَا مِنَ الْوُجُوْدِ فِي الْأَعْيَانِ كَالْكُلِّيَّةِ، وَالْجُزْئِيَّةِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالتَّحْتِيَّةِ، وَسَائِرِ النِّسَبِ وَالْإِضَافَاتِ؟. ثُمَّ مَا بالُهم؟ لَايَتَفَكَّرُوْنَ فِي حَرَكَاتِهِمِ الْإِرَادِيَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَكَادُوْنَ يَتَصَوَّرُوْنَ لَهَا غَايَاتٍ قَبْلَ وُجُوْدِ تِلْكَ الْغَايَاتِ وَلَوْ كَانُوْ يَعْقِلُوْنَ!.

وَأَيْضـًا أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ الْحُمُوْضَةَ إِذَا خَطَرَتْ بِالْخَاطِرِ امْتَلأَ الْفَمُ رِيقًا[1]؟. هَلْ هٰذَا إِلَّا لِوُجُوْدِ صُوْرَةِ الْحُمُوْضَةِ فِي الذِّهْنِ.

❁ ❁ ❁

(١) في (ب) أيضـًا، وهو سهو.




[بَيَانُ حِجَجِ ثُبُوْتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]

[اَلْحُجَّةُ الْأُوْلى]

ثُمَّ حِجَجُ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ جُمَّةٌ ثِنْتَانِ هُمَا الْعُمْدَتَانِ، اَلْأُوْلى: أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ أَمْرٌ يَنْكَشِفُ بِهِ الْأَشْيَاءُ أَيًّا مَّا كَانَ، حَقِيْقَتُهُ صِفَةٌ نَاعِتِيَّةٌ لِلْعَالِمِ[١]، ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَعْلُوْمِ[٢]؛ إِذِ الضَّرُوْرَةُ قَاضِيَةٌ بِأَنَّهُ لَايُعْقَلُ الْإِضَافَةُ إِلَى مَعْدُوْمٍ مَحْضٍ وَمُمْتَنِعٍ صَرْفٍ[٣]. فَالْأُمُوْرُ الَّتِيْ يَتَعَلَّقُ هُوَ بِهَا، هِيَ مَعْدُوْمَةٌ فِي الْأَعْيَانِ، مَوْجُوْدَةٌ فِي الْأَذْهَانِ

---

(١) أي: يتّصفُ العالِم بصفة العلم، فيقال: الرجلُ العالِمُ.

(٢) أي: العلمُ صفةٌ ذاتُ إضافةٍ، فلابدَّ من أنْ يتحقَّق الـمعلومُ عندَ تحقُّق صفةِ العلم؛ لأنَّ العلمَ إضافةٌ بين العالِم والمعلوم على رأيهم، والإضافةُ لايتحقَّقُ بدون الـمُضافِ إليه فلابدَّ من تحقُّق الـمعلومِ الَّذِي هُو مضافٌ إليه عند تحقُّق العلمِ الَّذِي هُو الـمضافُ من حيثُ هو مضافٌ.

(٣) خلافًا لأبي الهاشم المعتزلي؛ فإنَّه ذهب إلى أنَّ العلم يتحقَّق بدون الـمعلوم كالمستحيل، والحقُّ أنَّه خلفٌ لفظيٌّ؛ لأنَّ المستحيل ـ كما قال ابن سينا في برهان الشفاء ـ لاتحصلُ له في العقل منه صورةٌ مخصوصةٌ، هي له في نفسه، فلايمكنُ أنْ يُتصوَّر شيءٌ، وهو اجتماع النقيضين. فتصوُّرُه إمَّا على سبيل التشبيه بأن يعقل بين السواد والحلاوة أمرٌ هو الاجتماع، ثمَّ يقال: مثل هذا الاجتماع لايمكِنُ حصولُه بين السواد والبياض، وإمَّا على سبيل النفي بأنْ يعقل أنَّه لايمكنُ أن يوجد مفهومٌ هو اجتماعُ السواد والبياض فقد تعقل ههنا المستحيلُ المخصوصُ باعتبارعامٍّ، هو كونُه مسمًّى باجتماع السواد والبياض، لا باعتبارخصوصه وإثبات غيره. فعلم أنَّ معنى معلوميَّة المستحيل: معلومية تلك الصورة المسبَّبة عن التشبيه أو الأمر=

وَهُوَ الَّذِيْ كُنَّا بِصَدَدِهِ.

وَمَا يُظَنُّ[١] مِنْ «أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذٰلِكَ تَحَقُّقُهَا فِي الْأَذْهَانِ السَّافِلَةِ، فَلِمَ لَا يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ؟» فِي غَايَةِ السُّقُوْطِ؛ إِذِ الْفِطْرَةُ شَاهِدٌ عَدْلٌ بِأَنَّ الْمَعْلُوْمَاتِ لَابُدَّ أَنْ تَكُوْنَ مُتَمَيِّزَةً بِنَحْوِ وُجُوْدِهَا عِنْدَ عَالِمِيْهَا[٢]، فَتَقَرُّرُهَا[٣] فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ

= العامّ. راجع لهذا المبحث: سلك النظام شرح جواهر الكلام للفاضل الحلبي: ٣٢٠، شرح المواقف للسيد: ٦/ ٦٢.

(١) توضيحُه: أنّه لايلزمُ من عدم كون المعلوم موجودًا في الخارج أنْ يُوجدَ المعلومُ في الذهن السافل حتّى يبطل مذهب المتكلمين، بل يجوزُ أن يكون المعلومُ الذي ليس بموجود في الخارج، موجودًا في بعض المدارك العالية، كالعقول والنفوس المجرَّدة الفلكية، ويكون وجود المعلوم فيها كافيـًا لتحقُّق النسبة التي هو العلم، فلايتمُّ الإلزامُ على المتكلمين، ولا على الإمام الرَّازيِّ قدس سرُّه، ولايبطلُ كون العلم إضافةً.

(٢) تصويرُه: أنَّ الذهن الإنسانيَّ يستعد لعلوم غير متناهية بمعنى لاتقف عند حدٍّ، فالمعلوم إذا يحصل في الذهن فيتميزُ بالبداهة العقلية عن معلوم آخر؛ لأنَّ من المستحيل أن يوجد فردان من نوع واحدٍ أحدهما: الصورة العلمية، والثاني: علمها بحيث يرتفعُ الامتيازُ بينهما؛ لاتحادهما في المحمل: الذهن والزمان والماهية بناءً على اتحاد العلم والمعلوم، وبالجملة لو لم يتميَّز عند حصوله فيه يلزم اجتماع المثلين أو الأمثال، وهو محال عقليٌّ؛ لأنّه لو أمكنَ لارتفع الأمانُ من حكم الحسِّ، وجاز أن يكون السوادُ المحسوسُ سواداتٌ كثيرةٌ.

(٣) أي: تحقُّق الأشياءِ في الأذهان العالية كالعقول المجرَّدة والنفوس الفلكية، ليس مناطًا لتحقُّقِ العلمِ بها؛ لأنّه لو كان حصولُ عِلْمِهَا فيها مناطـًا له للَزِم تغيُّرُ علمِنا بانتفاءِ تلكَ الأشياءِ عن الخارج؛ إذ تحقُّق النسبةِ بدون تحقُّقِ أحدِ المنتسِبَيْنِ غيرُ معقولٍ. فعُلِم أنَّ ذالك الحصولَ ليس كافيًا له، بل مناطُ تحقُّقه هو تحقُّقها في الذهن مطلقـًا، سواء تحقَّقت في المدارك العالية والأذهان العالية، أوْ لم يتحقَّق فيها، فثبت الوجودُ الذهنيُّ الكافي للإنكشاف وبطل الإضافة، وهذا هو المرام.

لَايَكْفِي[١] أَنْ يَتَعَلَّقَ إِضَافَةُ عُلُوْمِهِمْ إِلَيْهَا، بَلْ لَابُدَّ لِذَالِكَ مِنْ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي أَذْهَانِهِمْ. وَلَعَلَّ هٰذَا مُنْكِرٌ وَالْمُنْكِرُ مُكَابِرٌ[٢].



---

(١) وإنما ذهب الفلاسفة إلى كفاية ثبوت المعلوم في الأذهان العالية؛ لاستلزامه ثبوته في أذهاننا، لكون ما ثبت فيها معلومًا لنا ولو بالوجه كما صرَّح بذالك السيِّد الشريف الجرجاني قدس سرُّه النوراني في حواشيه على شرح التجريد للأصفهاني في مبحث الوجود الذهني. راجع: الشهود العيني في مباحث الوجود الذهني لطاش كبرى زاده: ٢٩.

(٢) لأنَّ إنكار البداهة العقلية مكابرة.




[الشكُّ الأوَّلُ علَى الْحُجَّةِ الأُوْلى]

وَمِمَّا يُسْتَشْكَلُ بِهِ(١) هٰهُنَا جِدًّا: «أَنَّ الْمُمْتَنِعَاتِ الْعَقْلِيَّةَ، نَحْوُ شَرِيْكِ الْبَارِيْ وَمَا يَحْذُوْ حَذْوَهُ، مُتَمَيِّزَةٌ عِنْدَ الْعَقْلِ، مَعَ أَنَّهَا لَاخَلَاقَ لَهَا مِنَ التَّقَرُّرِ ذِهْناً وَلَا خارجاً؛ فَإِنَّها(٢) لِذَاتِهَا مُسْتَحِيْلَةٌ» وَهُوَ سَاقِطٌ؛ فَإِنَّ شَرِيْكَ الْبَارِيْ وَمَا يُشَاكِلُهُ(٣) لَهَا، مَفْهُوْمَاتٌ. وَأَمَّا الْمَصَادِيْقُ فَلَاحَظَّ لَهَا مِنَ الْوُجُوْدِ كَمَا أَنَّهَا لَا حَظَّ مِنَ التَّمَيُّزِ، فَهِيَ لَيْسَتْ بِمُتَمَيِّزَةٍ، وَلَامُتَصَوَّرَةٍ، وَلَا مَوْجُوْدَةٍ، وَلَامُتَقَرِّرَةٍ(٤).

---

(١) «ب»: به ساقط وهو سهو.

(٢) «ب»: فإنَّها ساقط وهو خلاف الظَّاهر.

(٣) نحو «اجتماع النقيضين ممتنعٌ» و«ارتفاع النقيضين ممتنعٌ» وغيرهما.

(٤) منشأ الإشكال فيه أنَّ القائل لم يفرق بين مفهوم الشيء وبين مصداقه؛ لأنَّ الممتنعات لها مفاهيم عقلية عامَّة يصحُّ أن يصدق على كثيرين بخلاف مصاديقها؛ فإنَّه لا وجود لها لاذهناً ولاخارجًا. ومفاهيم الممتنعات العقلية كشريك الباري تعالى إنَّما تعقل بالمقايسة والتشبيه بأنْ يعقل شيءٌ نسبتُه إليه تعالى كنسبة زيد إلى عمرٍو، أو بالنفيِّ بأن يعقل أنَّه لايمكنُ ذاتٌ هو شريكٌ له. وههنا تفصيل في تحقيق المقام، فراجع للتفصيل إن كنت من أصحاب التحصيل، إلى شرح المواقف للسيد الشريف: ٦/ ٦٣، سلَّم العلوم للعلَّامة البهاريِّ مع حاشية ضياء النجوم: ٣٠١، شرح السلَّم للفاضل حمد الله السنديلي: ٦٥، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية للفاضل الشيرازيِّ: ٤/ ٢٨٠، حواشي الفاضل العطَّار على شرح التهذيب: ٣٩٠، المواقف للإيجي: ٤٥٦.

وَأَمَّا مَفَاهِيمُهَا فَهِيَ مُمْكِنَةٌ[١]، اِعْتِبَارِيَّةٌ[٢]، مَوْجُودَةٌ فِي الْعُقُوْلِ، مُتَمَيِّزَةٌ عِنْدَهَا[٣]. وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالْاِسْتِحَالَةِ، وَلَا بِالْاِمْتِنَاعِ[٤] كَمَا سَيَأْتِي.



(١) لأنّها متصوَّراتٌ والتصوُّر ماهية، إمكانيةٌ، عامة للجميع، لا حجر فيه حتى يتعلق بالشيء وبنقيضه أيضًا.

(٢) لأنَّ الوجوب والإمكان والامتناع ماهياتٌ اعتبارية لا وجود لها في الخارج، وإلاَّ يلزمُ التسلسل المستحيل؛ لأنّه لو وجد الوجوبُ مثلاً في الخارج، فإن كان ممكنًا، والواجب إنَّما يجبُ به فأولى أن يكون ممكنًا هذا الخلف، وإن كان واجبًا كان له وجوبٌ آخر وتسلسلَ قس عليه الامتناع والإمكان. وقد وضع الشيخ المقتول في التلويحات قاعدتين؛ لتعرف اعتباريَّة الشيء، وإحدهما: وكل ما تكرَّر نوعُه، والآخرى: كلُّ ما سبق من الصفات الوجودُ. راجع: سلك النظّام شرح جواهر الكلام: ١٨٧، شرح المواقف للسيد: ٢/ ١٢٤، كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد للحلِّي: ٥٨، التحفة العلية حاشية الهدية السعيدية للفاضل عبد الله البلغرامي: ١٥، حواشي الفاضل الهروي على الرسالة القطبية: ٤٥،

(٣) لأنّه يلزم على عدم التمايز في الذهن استحالة اجتماع المثلين والأمثال كما مرَّ تصويره.

(٤) لأنّها حقائق إمكانية بشهادة الوجدان، ويعلمها البُلَهُ والصبيان.



[اَلْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ لِثُبُوْتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]

إِنَّ الْمَعْدُوْمَاتِ الْخَارِجِيَّةَ كَثِيْراً مَّا، نَحْكُمُ عَلَيْهَا إيجاباً؛ إِذْ طَبَائِعُ الرَّبْطِ الْإِيْجَابِيِّ يَقْتَضِيْ وُجُوْدَ الْمَوْضُوْعِ فَهِيَ مَوْجُوْدَةٌ[1]، وَإِذْ لَيْسَتْ فِي الْأَعْيَانِ فَهِيَ فِي الْأَذْهَانِ.



(١) لايخفى عليك عند التَّحقيقِ وما عليه أربابُ التَّحديقِ أنَّ هذا الحكمُ مطلقاً، سواءٌ كان المحمولُ في الرَّبطِ الإيجابيِّ وُجوديًا أو عدميًا، وسواءٌ كان الإيجابُ مفردًا أو الإيجاب نسبةً، وسواءٌ كان الإيجابُ نسبةً إيجابيةً أو سلبيَّةً، يقتضي هذا الرابط الإيجابيّ وجود الموضوع؛ إذ المقدِّمة القائلة بأنَّ ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت المثبت له، لايستثني العقلُ منها شيئًا من المفهومات، قال الشيخُ الرئيسُ: كلُّ موضعٍ للإيجاب، فهو إمَّا موجودٌ في الأعيان، أوْ في الأذهانِ، وإنَّما أوجبنا أن يكونَ الموضوعُ في القضايا الإيجابية المعدولة موجودًا، لا لأنَّ نفس قولنا: «غير عادلٍ» يقتضي ذالك، ولكن لأنَّ الإيجابَ يقتضي ذالك، سواءٌ كان نفس «غير عادلٍ» يقعُ على الموجود والمعدوم، أوْ لايقعُ إلَّا على الموجود»، فتدبَّروا لاتغفل. فراجع للتفصيل إلى شرح الفاضل حمد الله السنديليِّ: ٧٥، حواشي الفاضل عبد الحقّ الخيرآباديِّ على شرح حمد الله: ١٨١ ـ ١٨٢.



[الشكُّ الثَّانِي عَلَى الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]



وَيُشَكَّكُ تَارَةً بِأَنَّ الْمُمْتَنِعَاتِ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي لَا صُورَةَ لَهَا ذِهْنًا وَخَارِجًا، يُحْكَمُ عَلَيْهَا إِيجَابًا بِالِاسْتِحَالَةِ وَالِامْتِنَاعِ. وَلَوْ أَنَّ طَبَائِعَ[1] الرَّبْطِ الْإِيجَابِيِّ تَقْتَضِي[2] وُجُودَ الْمَوْضُوعِ، لَمَا أمكنَ ذَلِكَ، وَلَا يَكْفِي وُجُودُ مَفَاهِيمِهَا؛ إِذْ لَيْسَتْ مَحْكُومَةً عَلَيْهَا، وَلَا وُجُودَ مَصَادِيقِهَا عَلَى التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْفِعْلِ فِي الْوَاقِعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ.

وَحَلُّهُ: أَنَّ الِامْتِنَاعَ لَيْسَ إِلَّا تَأَكُّدَ الْعَدَمِ وَضَرُورَةَ اللَّيْسِ، وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ. مِصْدَاقُهُ انْتِفَاءُ الْمَوْضُوعِ فِي الْوَاقِعِ[3] بِالضَّرُورَةِ. فَقَوْلُ الْقَائِلِ: «شَرِيكُ الْبَارِي مُمْتَنِعٌ»، مَعْنَاهُ: أَنَّه لَيْسَ بِمَوْجُودٍ بِالضَّرُورَةِ. فَهَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَانَ بِالْإِيجَابِ فِي بَادِئِ الرَّأْيِ فَهُوَ سَلْبِيٌّ بِالْحَقِيقَةِ[4]،..........................

---

(١) في «ا»: طباع.

(٢) في «ا»: اقتضى.

(٣) أي: فيكونُ عدمُ وجودِه في الخارج سببًا للصِّدق، فلاح أنَّ المصداق لايشترطُ فيه أن يكون موجوداً خارجيًّا.

(٤) هذا مبنيٌّ على أنَّ الحكم في المحصورة على الأفراد حقيقةً لا على الطبيعة والماهية كما ذهب إليه شارح المطالع ومن تابعه. وتنوير الكلام: أنَّ القضايا التي محمولاتها منافية لموضوعاتها، كقولنا: شريك الباري ممتنعٌ» سوالبُ، لا موجباتٌ؛ فإنَّ هذه القضية يرجعُ محصّلُها إلى السلب، وهو لا شيء من شريك الباري بممكن الوجود، والسلب كما يصدق=

وَلِذَا لَايَسْتَدْعِي وُجُوْدَ الْـمَوْضُوْعِ[(١)]. فَالْعَقْلُ يَتَصَوَّرُ مَفَاهِيْمَ الْـمُمْتَنِعَاتِ، وَيَجْعَلُهَا مِرْآةً لِتِلْكَ الْحَقَائِقِ الْبَاطِلَةِ، وَيَسْلُبُ عَنْهُ الْوُجُوْدَ. فَمَآلُ الْقَضِيَّةِ الْقَائِلَةِ: «شَرِيْكُ الْبَارِيْ مُمْتَنِعٌ» إِلَى أَنَّ هٰذَا الْعُنْوَانَ لَا مُعَنْوَنَ لها.

فَإِنْ قُلْتَ: أَفَلَيْسَ أَنَّه إِذَا حُكِمَ عَلَى الْـمُمْتَنِعِ بِأَنَّهُ ضَرُوْرِيُّ الْعَدَمِ يَكُوْنُ هٰذَا الْـحُكْمُ صَادِقاً؛ لِكِذْبِ نَقِيْضِهِ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِضَرُوْرِيِّ الْعَدَمِ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ إِمْكَانَ الْـمُمْتَنِعِ[(٢)].

قُلْتُ: إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِضَرُوْرَةِ الْعَدَمِ، وَرِيْمَ[(٣)] الْـحُكْمُ الْإِيْجَابِيُّ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَا لِأَنَّ عَدَمَهُ لَيْسَ مُتَأَكِّداً ضَرُوْرِيًّا، بَلْ لِأَنَّ الرَّبْطَ الْإِيْجَابِيَّ يَسْتَدْعِي وُجُوْدَ الْـمَوْضُوْعِ[(٤)]، وَلَايَلْزَمُ الْإِمْكَانَ كَمَا لَايَخْفَى[(٥)].

وَأَمَّا[(٦)] تَخْصِيْصُ أَمْثَالِ هٰذِهِ الْأَحْكَامِ بِعَدَمِ اسْتِدْعَائِهَا وُجُوْدَ الْـمَوْضُوْعَاتِ ـ

= عند وجود الموضوع، يصدق عند عدمه، فلا حاجة إلى وجود الموضوع في صدق السلب، وههنا كذالك فافهم.

(١) وفيه ما فيه فليتأمّل.

(٢) لأنّه إذا نُفيتْ ضرورةُ العدمِ عن الشيء بمعنى ما يصحُّ أن يعلم ويخبر عنه، فيكون ذالك الشَّيءُ ممكنَ العدم وكلُّ ما يمكنُ عدمُه فهو ممكنٌ ليس بواجب، ولهذا قال: «لاستلزامه إمكان الممتنع»، فافهم.

(٣) أي: قُصِدَ. يظهرُ به أنَّ الحكم فعلٌ من أفعال النفس كما ذهب إليه المناطقة المحققون منهم السيِّد زاهد الهرويُّ، شارحُ المطالع القطب الرَّازيُّ وغيره.

(٤) هذا الحكم أعم عمومًا من أن تكون النسبة إيجابيةً أو سالبةً، صادقة أو كاذبةً كما مرَّ، فتذكَّره.

(٥) فالغلط إنَّما نشأ من إهمال كيفية الحكم على القضايا المذكورة، فافهم.

(٦) في «ب»: فإما، وهو سهو الناسخ.

كَمَا وَقَعَ عَنْ بَعْضِهِمْ[1] ـ فَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ[2].



---

(١) هذا ردٌّ على العلاَّمة التفتازانيّ والمحقِّق الدوَّاني والجم الغفير من المتأخّرين حيث قالوا: إنَّ الحكم في هذه القضايا الحقيقية والحكم فيها على الإفراد المفروضة المقدَّرة الوجود، وحاصلُه: أنَّ هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الأفراد المفروضة المقدَّرة الوجود، معناها: أنَّ ما يتصوَّر بمفهوم شريك الباري مثلاً، ويصدق عليه هذا المفهومُ من الأفراد المفروضة، فهو ممتنعٌ في نفس الأمر، فلا يقتضي هذه القضية إلَّا الوجود الفرضيَّ لأفراد الموضوع، فأفرادُه وإن كانت ممتنعةً، لكن لها وجودٌ فرضيٌّ باعتباره، يصدق عليها أنَّها ممتنعة في نفس الأمر، وبهذه العناية تتساوى القضايا الموجبات كأمثالها والسوالب في عدم اقتضاء وجود الموضوع.

(٢) لأنَّه يصادم البداهة؛ لأنَّ الرابط الإيجابيّ مطلقاً يستلزمُ وجود الموضوع. واستثناءُ قضيَّةٍ دون قضيَّة تحكُّمٌ. راجع للتفصيل: شرح الفاضل السنديليّ على سلَّم العلوم: ٦٩، حواشي الفاضل عبد الحق الخيرآباديّ على شرح السنديلي: ١٦٥.



[الشَّكُّ الثَّالِثُ عَلَى حُجَّةِ الْوُجُودِ الذِّهْنِيِّ]

وَتَارَةً بِأَنَّ الْمَعْدُوْمَاتِ الْأَعْيَانِيَّةَ، لِكَوْنِهَا مَعْدُوْمَاتٍ فِي الْخَارِجِ، لَايَصْلُحُ لِأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِأَحْكَامٍ خَارِجِيَّةٍ، وَكَذَا مَطْلُوْبُ الْمَوْجُوْدَاتِ الذِّهْنِيَّةِ لَايَحْتَمِلُ الْأَحْكَامَ الْخَارِجِيَّةَ فَلَامُحَالَةَ تَكْذِيْبُ الْقَضَايَا الَّتِيْ مَوْضُوْعَاتُهَا مَعْدُوْمَاتٌ فِي الْخَارِجِ، وَمَحْمُوْلَاتُهَا أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ، مِثْلُ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ سَيُوْلَدُ» وَ«أَنَّ الْحَجَرَ سَيَكُوْنُ صُلْبًا ثقيلاً». فَمِنَ الظَّاهِرِ أَنَّ هٰذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ وَمَا يُحَاكِيْهِمَا لَيْسَتْ[1] ثَابِتَةً بِصُوْرَتَيْ زَيْدٍ وَحَجَرٍ، تُوْجَدَانِ فِي الذِّهْنِ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَ يُوْلَدُ، وَلَايَكُوْنُ صُلْبًا ثَقِيْلاً، وَلَازَيْدٌ وَحَجَرٌ مَعْدُوْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْدُوْمَانِ مَعَ أَنَّا نَجْزِمُ بِصِدْقِ أَمْثَالِ هٰذِهِ الْقَضَايَا. فَقَدْ بَانَ أَنَّ الرَّبْطَ الْإِيْجَابِيَّ لَايَقْتَضِيْ وُجُوْدَ الْمَوْضُوْعِ.



(١) هكذا في الأصل (ا) ـ (ب).

[اَلْجَوَابُ عَنِ الشَّكِّ الثَّالِثِ مَعَ تَحْقِيْقِ الْحَقِّ لِلشَّيْخِ فَضْلِ حَقٍّ رَحِمَهُ اللهُ الْحَقُّ]

قَالَ الْفَقِيْرُ ـ عَفَى اللهُ عَنْهُ ـ: اَلْأَحْكَامُ الْـمَحْكُوْمَةُ بِـهَا، عَلَى الْأَشْيَاءِ أَنْحَاءٌ:

فَمِنْهَا: أَحْكَامٌ لَايَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مَا يَـحُكَمُ بِـهَا عَلَيْهَا، تَثْبُتُ هِيَ لَـهَا، مَوْجُوْداً فِي الْـخَارِجِ، بَلْ يَكْفِي لَـهَا وُجُوْدُهُ فِي الذِّهْنِ أَيْضـاً، كَمَـا يُقَالُ: «اَلشَّيْءُ مَوْجُوْدٌ».

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ غَـيْبَـةٌ، خَارِجَةٌ، ثَابِتَـةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِـهَا بِالْفِعْلِ. فَلَابُدَّ وَأَنْ يَكُوْنَ مَوْضُوْعَاتُـهَا مَوْجُوْدَةً فِي الْأَعْيَانِ بِالْفِعْلِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْحَاءٍ:

اَلْأَوَّلُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَـةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِـهَا فِيْمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ(١).

وَالثَّانِي: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَـةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِـهَا فِي الْـحَالِ(٢).

وَالثَّالِثُ: أَحْكَامٌ خَارِجَةٌ ثَابِتَـةٌ لِـمَوْضُوْعَاتِـهَا فِيْمَا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الزَّمَانِ(٣).

فَالطَّائِفَةُ الْأُوْلَى تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِـهَا فِيْمَا مَضَى، وَالثَّانِيَـةُ تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِهَا فِي الْـحَالِ، وَالثَّالِثَةُ تَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَوْضُوْعَاتِـهَا فِيْمَا يَسْتَقْبِلُ.

---

(١) نحو: زيدٌ ذهب.

(٢) نحو: زيدٌ يأكلُ الآن.

(٣) نحو: زيدٌ سيكونُ مهندساً.

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ خَارِجِيَّةٌ غَيْرُ بَتِّيَّةٍ[١]، لاَتَسْتَدْعِي وُجُوْدَ مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ إِلاَّ عَلَى التَّقْدِيْرِ، فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِلشَّرْطِيَّاتِ[٢].

وَمِنْهَا: أَحْكَامٌ يَجِبُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَوْضُوْعَاتُهَا مَوْجُوْدَةً فِي الذِّهْنِ، كَالْكُلِيَّةِ وَنَحْوِهَا.

فَالأَحْكَامُ الأُوَلُ وَالثَّوَالِثُ وَالرَّوَابِعُ مِمَّا يَحْتَمِلُهَا الْمَعْدُوْمَاتُ الْخَارِجِيَّةُ[٣]. وَأَمَّا الثَّوَانِيْ[٤] بِأَقْسَامِهَا الثُّلُثُ فَلايَحْتَمِلُهَا الْمَعْدُوْمَاتُ الْخَارِجِيَّةُ، بَلْ لاَبُدَّ أَنْ يَكُوْنَ مَوْضُوْعَاتُهَا مَوْجُوْدَاتٍ بِالْفِعْلِ فِي أَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ. فَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى زَيْدٍ بِـ «أَنَّهُ سَيُوْلَدُ»، وَعَلَى حَجَرٍ قَدْ إِنْعَدَمَ بِـ «أَنَّهُ كَانَ صُلْبًا ثَقِيْلاً» فَإِنَّمَا يَجِبُ وُجُوْدُ زَيْدٍ فِيْمَا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَا وَجُوْدَ الْحَجَرِ إِلَّا فِيْمَا مَضَى مِنْهُ. وَثُبُوْتُ الْمَحْكُوْمِ عَلَيْهِ بِوَجْهٍ مِّنَ الْوُجُوْهِ فِي الذِّهْنِ ضَرُوْرِيٌّ حِيْنَ الْحُكْمِ فِي جَمِيْعِ الأَنْحَاءِ، وَإِنْ لَّمْ يَكُنْ هٰذَا الْمَحْكُوْمُ عَلَيْهِ مُثْبَتًا لَهُ. فَلَعَلَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى هٰذَا التَّفْصِيْلِ يَلُوْحُ لَكَ وَجْهُ إِنْدِفَاعِ هٰذَا التَّفْصِيْلِ[٥] ـ وَقَدْ ضَلَّ هٰهُنَا كَثِيْرٌ مِّنَ الْعَالِمِيْنَ، فَلاَتَتَّبِعْ أَهْوَائَهُمْ! وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَآئَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَإِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِيْنَ.



---

(١) أي: غير القطعية.

(٢) سواء كانت متصلة أو منفصلةً، لاشتراكهما في التقدير.

(٣) فيجوز أن يكون الموضوع غير موجود في الخارج كما في قولهم: «زيدٌ سَيُوْلَدُ» و«اَلْحَجَرُ سَيَكُوْنُ صلبًا ثقيلاً».

(٤) في (ب): البواقي، وهو سهو.

(٥) أي: التفصيل الَّذِيْ أورده الشَّاكُّ في تقريرِ الشكِّ المذكور.




[حَلُّ شُبُهَاتِ مُنْكِرِي الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]

[الشُّبْهَةُ الأُوْلى]

وَأَمَّا الَّذِيْنَ أَنْكَرُوْا الْوُجُوْدَ الذِّهْنِيَّ ـ وَهُمْ أَقِلَّاءُ مِنْ جَمَاهِيْرِ الْمُتَكَلِّمِيْنَ ـ فَإِنَّمَا يُنْكِرُوْنَهُ؛ حِمَايَةً لِلْحَمِيَّةِ، فَأَخَذُوْا يُوَجِّهُوْنَ الشُّبَهَ نَحْوَهُ: فَمِنْ تَشْكِيْكَاتِهِمْ: أَنَّ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُوْدَةَ ـ مَثَلاً ـ إِذَا حَلَّتَا فِي الذِّهْنِ فَقَامَتَا بِهِ، فَهُوَ إِذَنْ حَارٌّ وَبَارِدٌ.

فَأُجِيْبُوْا بِأَنَّ الْحَارَّ مَا قَامَ بِهِ الْحَرَارَةُ قِيَامًا خَارِجِيًّا، وَكَذَا الْبَارِدُ مَا قَامَ بِهِ الْبُرُوْدَةُ قِيَامًا خَارِجِيًّا. وَحُلُوْلُ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُوْدَةِ فِي الذِّهْنِ لَيْسَ مِنْ هٰذَا الْقَبِيْلِ. فَكَرُّوْا[١] قَائِلِيْنَ بِلُزُوْمِ كَوْنِ الذِّهْنِ زَوْجًا وَفَرْدًا، إِذَا حَلَّتْ فِيْهِ الزَّوْجِيَّةُ وَالْفَرْدِيَّةُ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا حَظٌّ مِّنَ الْقِيَامِ الْخَارِجِيِّ حَتَّى يَسْتَقِيْمَ جَوَابُكُمْ.

وَالْجَوَابُ: إِنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَالْفَرْدِيَّةَ وَمَا يَحْذُوحَذْوَهُمَا ـ وَإِنْ كَانَ لَا حَظَّ لَهُمَا مِنَ الْوُجُوْدِ ـ خَارِجُ الْمَشَاعِرِ[٢]، فَلَهُمَا[٣] وُجُوْدٌ يَتَرَتَّبُ[٤] عَلَيْهَا. فَمَا[٥] يَحُلُّ هِيَ فِيْهِ بِهٰذَا الْوُجُوْدِ، يَتَّصِفُ بِهَا. وَأَمَّا مَا لَيْسَ حُلُوْلُهُمَا فِيْهِ بِهٰذَا النَّحْوِ مِنَ الْوُجُوْدِ فَلَيْسَ

---

(١) أي: قالُوا بعدَ تسليمِ عدمِ كونِ الحاصلِ في الذِّهنِ متصِّفـًا اتِّصافـًا خارجيًّا.

(٢) في «ا»: الخارج المشاعر.

(٣) في «ا»: فلها، وهو سهو.

(٤) أي: أثرُ الزوجيَّة.

(٥) في «ب»: فيما، وهو سهو.

زَوْجاً وفَرْداً، وَحُلُوْلُهُمَا فِي الذِّهْنِ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي[١].

وَنَحْنُ إِنَّمَا أَرَدْنَا بِالْقِيَامِ الْخَارِجِيِّ النَّحْوَ الْأَوَّلَ[٢]؛ فَإِنَّ الْخَارِجَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيْضاً، وَكَذَا الْأَعْيَانُ؛ إِذْ أَلاَ تَرَى! أَنَّهُمْ ذَهَبُوْا إِلَى وُجُوْدِ الْعَدَدِ[٣] فِي الْخَارِجِ[٤]، وَلَيْسَ مَوْجُوْداً خَارِجَ الْمَشَاعِرِ.

وَإِلَى مَا حَقَّقْنَا، يَؤُوْلُ مَا يُقَالُ مِنْ: «أنَّه إنْ أُريدَ بالزَّوج ما يحلُّ فيه الزَّوجيةُ فيلزم أنَّ الذهن زوجٌ ـ ولا ضَيْرَ فِيْهِ ـ وَإِنْ أُرِيْدَ بِهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الزَّوْجِيَّةِ فَاللُّزُوْمُ مَمْنُوْعٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ[٥] لاَيُسَمِّي الْقِيَامَ الانْتِزَاعِيَّ قِيَاماً. فَيَقُوْلُ: «الزَّوْجُ مَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ «جُفْتْ»، وَالْفَرْدُ مَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ «طَاقْ». فَلاَيَلْزَمُ مِنْ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ والْفَرْدِيَّةِ بِالذِّهْنِ أَنْ يَكُوْنَ زَوْجاً وفَرْداً. وَالْمَآل مَا ذَكَرْنَا[٦].



(١) أي: الوجود الذي له الآثارُ الذهنية دون الخارجيَّة.

(٢) أي: الوجودُ مرتَّبُ الآثارِ عليه.

(٣) في «ب»: العدم. وهو غلط محض.

(٤) وهم الحكماء؛ فإنَّ العدد عندهم من الأمور العينية الموجودة؛ لأنَّه قسم من المقولات التسع، والموجودات الخارجية عندهم محصورة فيها. راجع للتفصيل إلى: شرح المواقف: ٥/ ٧٠، حواشي السيِّد زاهد الهرويّ على الرسالة القطبية: ٤٤، المطالب العالية في العلم الإلهي للرازيّ: ٢/ ١١٢، موقف العقل والعلم للشيخ مصطفى الصبري: ٣/ ٣٧٢.

(٥) وهو المحقّق جلالُ الدِّين الدوَّاني قدس سرُّه النورانيُّ ومن تابعه، راجع: حواشي المحقق الدوَّاني على شرح التجريد للقوشجي: ١٢٩.

(٦) في «ب»: كما لايخفي.







[الشبهة الثانية]

وَمِنْ تَشْكِيكَاتِهِمْ[١]: اَلْأَجْسَامُ الْعِظَامُ كَيْفَ تَرْتَسِمُ فِي الْمَشَاعِرِ الصَّغِيْرَةِ الْأَحْجَامِ؟، فَكَيْفَ تُوْجَدُ فِي الذِّهْنِ أَرْضٌ ذَاتُ فِجَاجٍ، وَسَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ[٢]، وَجِبَالٌ شَاهِقَةٌ، وَبِحَارٌ دَافِعَةٌ؟. هٰذَا فِي غَايَةِ السُّقُوْطِ؛ فَمِنَ الظَّاهِرِ الَّذِيْ لَارَيْبَ فِيْهِ أَنَّ الْمَوْجُوْدَاتِ الْخَارِجِيَّةَ لَاتَنْتَقِلُ[٣] إِلَى الذِّهْنِ بِأَعْيَانِهَا ـ كَمَا سَنُحَقِّقُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ بَلْ إِنَّمَا يَرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ أَمْثَالُهَا الْمُحَاكِيَةُ لَهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ مُشَارِكَةً لَهَا بِالْمَاهِيَةِ ـ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِيْنَ بِحُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا ـ أَوْ مُبَايِنَةً إِيَّاهَا بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الذَّاهِبِيْنَ إِلَى حُصُوْلِ الْأَشْبَاحِ. وَلَا اِمْتِنَاعَ فِي ارْتِسَامِ الْمَاهِيَاتِ مَعَ حَذْفِ[٤] الْعَوَارِضِ الْمَادِّيَّةِ فِي الذِّهْنِ، وَإِنَّمَا الْإِمْتِنَاعُ فِي حُصُوْلِ أَعْيَانِ الْأَجْسَامِ فِيْمَا دُوْنَهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فِي الْعِظَامِ[٥]. وَبِالْجُمْلَةِ مَنْشَأُ هٰذِهِ

---

(١) في «ب»: تسكيكاتهم، وهو غلط.

(٢) في «ا» كلمة «ذات» ساقطة، وهو سهو.

(٣) في «ب»: ينتقل. وهو غلط محض؛ لأنّه مخالف لمختار المصنّف من حصول الأشياء بأشباحها كما يظهر من مطالعة «حواشي شرح القاضي محمد مبارك على سلم العلم» للمصنّف رحمه الله تعالى، لا حصول الأشياء بأنفسها كما ذهبوا إليه الحكماء كلهم من الإشراقية والمشّائية. وسيحقق مدار مذهبهم فانتظره مفتشاً.

(٤) في«ا»: بعض العوارض المادية، وهو سهو.

(٥) فذالك الحاصلُ ليس مساويًا للهويّة خارجية؛ لأنّ الحاصل في الذهن، ماهية كليّةٌ، والهوية=

الشُّبْهَةِ قِيَاسُ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ عَلَى الْوُجُوْدِ الْـخَارِجِيِّ.



= الـمشخصة بالعوارض الـخارجية، ماهية جزئيَّة. راجع للتدقيق إلى: شرح المواقف: ٢/ ١٨١، حواشي مولانا فضل حق الـخيرآباديّ على شرح القاضي: ٢١٩، حواشي السيد السند على شرح التجريد: ٢/ ١٤٥.




[الشبهة الثالثة]

رُبَّمَا يَقُوْلُ قَائِلُهُمْ: «لَوْ اِرْتَسَمَ فِي الذِّهْنِ مُتَقَابِلَانِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْمُتَنَافِيَيْنِ»، ولَايَعْلَمُ[1] أَنَّه لَاتَنَافِيَ بَيْنَ حُصُوْلِ شَيْءٍ وَبَيْنَ حُصُوْلِ نَقِيْضِهِ فِي الذِّهْنِ. وَإِنَّمَا الْمُنَافَاةُ بَيْنَ حُصُوْلِ شَيْءٍ وَعَدَمِ حُصُوْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَلَهُمْ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا، شُكُوْكٌ وأَوْهَامٌ أُخَرَ، تَوَغَّلُوا فِيْهَا قَدِيْمًا وَحَدِيْثًا. فَمَا لِهٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَايَفْقَهُوْنَ حَدِيْثًا! وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ[2] فِي كُتُبِهِ[3] مِنَ الشُّبَهِ تَرْتَقِي إلى عشرين، كُلُّهَا لَاتُجْدِيْ مُرَادَهُ.



---

(١) أي: لايعلم هذا القائلُ الفرق بين حصول شيء، وبين حصول نقيضه.

(٢) هو سلطان المتكلمين، الإمام أبو عبد الله فخر الدين محمَّد بن عمر بن الحسين بن الحسن التيميُّ، البكريُّ، الرَّازيُّ، الفقيه الشافعيُّ المشتهر بابن الخطيب. ولد بالرَّي سنة ٥٤٥ أو ٥٤٤، وتوفِّي بمدينة هراة سنة ٦٠٦هـ، له تصانيف فائقة كثيرة في العلوم الكثيرة، منها: «تفسير القرآن الكريم» و«المطالب العالية»، و«نهاية العقول»، «والأربعين في أصول الدين»، و «المحصَّل» و «المباحث المشرقية»، و«تلخيص الإشارات» و«الإنارات شرح الإشارات»، وغيره. راجع للتفصيل إلى وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٨، رقم: ١٦٠٠، سيرأعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٠، رقم: ٢٦١.

(٣) راجع إلى: المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات: ١/ ٣٢١.




[بَيَانُ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ حُصُوْلِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ]

(مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُوْلِ الأَشْيَاءِ بِأَشْبَاحِهَا)

ثُمَّ الَّذِيْنَ[١] آمَنُوا بِأَنَّ لِلأَشْيَاءِ نَحواً آخَرَ مِنَ الْوُجُوْدِ، تَفَرَّقُوْا[٢] فَرِيْقَيْنِ: فَفَرِيْقٌ[٣] يَزْعَمُ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيْهِ أَشْبَاحُ الأَشْيَاءِ، لَا نَفْسُها. فَنِسْبَةُ الصُّوَرِ الذِّهْنِيَّةِ إِلَى ذَوَاتِهَا أَشْبَهُ بِنِسْبَةِ التَّمَاثِيْلِ لَهُ عِنْدَ هٰؤُلَاءِ. فَمِنْ هٰؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّبَحَ الْحَاصِلَ هُوَ الْعِلْمُ[٤]. وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى[٥] أَنَّ الشَّبَحَ الْحَاصِلَ مَفْهُوْمٌ، وَالْعِلْمَ غَيْرُهُ وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ[٦].

---

(١) أي: المناطقة والحكماء والمحقِّقُون من المتكلمين.

(٢) في «ا»: تشيعوا، وتحزَّبوا، وتفرَّقوا.

(٣) واختار هذا المذهب العلاَّمة فضل حق الخيرآباديُّ في «حواشيه على شرح القاضي مبارك»، والإمامُ بحرُالعلوم عبدُ العليِّ اللكنوي في «حواشي ميرزاهد على شرح التهذيب»، والشيخُ نظام الدين السَّهَالَوِيُّ رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

(٤) وهم الحكماء الإشراقية الذين لايقولون بإنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً.

(٥) اختاره العلاَّمة ميرزاهد الهِرَوِيُّ في «حواشيه على الرسالة القطبية»، والمدقق محبُّ الله البهاريُّ في «سلّم العلوم في المنطق»، الفاضل علاؤالدين القوشجيُّ في «شرح التجريد»، رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً.

(٦) يقال لها «الحالة الإنجلائية» أو «الحالة الإدراكية». وتلك الحالة تخالطُ مع الصورة خلطاً رابطيًّا اتحاديًّا، كخلط الذوق بالمذوقات، والسمع بالمسموعات وغيره. فالحالة الإدراكية =

[مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُوْلِ الأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا]

وَفَرِيْقٌ يَظُنُّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَنْطَبِعُ فِيْهِ بِأَنْفُسِهَا(١). فَمِنْ هٰؤُلاَءِ مَنْ بَلَغَ غُلُوُّهُ فِي ذَالِكَ إِلَى أَنْ قَالَ «أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذِّهْنِ هُوَ نَفْسُ الْمَوْجُوْدِ فِي الْأَعْيَانِ بِعَيْنِهِ، وَالْمَوْجُوْدُ فِي الذِّهْنِ وَالْمُتَحَقِّقُ فِي الْعَيْنِ وَاحِدٌ بِالْعَدَدِ»(٢). وَلاَيَدْرِيْ أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ لاَيَتَكَثَّرُ تَشَخُّصُهُ، وَلاَيَتَعَدَّدُ أَنْحَاءُ وُجُوْدِهِ، وَإِلَّا(٣) فَلَيْسَ وَاحِداً بِالْعَدَدِ.

وَالْمُحَصِّلُوْنَ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَذْهَبُوْنَ إِلَى إِنْحِفَاظِ الْمَاهِيَاتِ ذِهْنًا وَخَارِجًا. فَيَظُنُّونَهَا مَصُوْنَةً عَنْ تَطَرُّقِ الْإِنْقِلَابِ إِلَى مَاهِيَةٍ أُخْرىٰ فِي الذِّهْنِ(٤). وَكَلَامُ الشَّيْخِ فِي «قَاطِيْغُوْرِيَاسِ الشِّفَاءِ(٥)»........................

= قد حقَّقها المصنِّف العلَّامة فضل حقّ الخيرآباديُّ بما لامزيد عليه في حواشي قاضي محمد مبارك: ٢٢٧.

(١) أي: ما يحصل في الذهن مجرداً عن التشخُّصات الخارجية، يكونُ متحداً مع المعلوم الخارجيّ في الحقيقة أي: في المقولة؛ لأنَّ مناط الإنكشاف عندهم الاتحاد في المقولة؛ إذ قد رسخ في أذهان الحكماء المشائية: أنَّ الشيء المبائن بحسب الحقيقة لايصلح لأن كاشفاً لمباين آخر.

(٢) راجع إلى الحكمة المتعالية: ٧/ ٢٣.

(٣) في «ب»: إلاَّ بدون الواو. وهو سهوالناسخ؛ لفساد المعنى.

(٤) أي: عند الحكماء المشائية، الهوية الجزئية الموجودة في الخارج، تكون متحدةً مع الماهية الكلية الحاصلة في الذهن مجردةً عن التشخُّصات الخارجية؛ لتحقق مناط الإنكشاف، وهو عند الحكماء المشائية ما هو إلَّا الاتحاد في المقولة. فالشيء الخارجي المعلوم إن كان جوهراً فالحاصل فيه يكون جوهراً، إنْ عرضاً فعرضاً، إن كيفاً فكيفًا. وقسْ عليه سائر المقولات العرضية. هذا معنى إنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً، وهذه نظرية خاصة بالمشائية؛ لأنَّ الإشراقية لايقول بالإنحفاظ ولهذا لايرد عليه الإشكال العويص بالجواهر المعقولة.

(٥) قاطيغورياس الشفاء: ١/ ٩٣، المقالة الثالثة الفصل الأوَّل.

يُشِيرُ إِلَى ذَالِكَ، وَكَذَا فِي فَصْلِ الْعِلْمِ مِنْ «إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ[1]»؛ فَإِنَّه هُنَالِكَ ذَهَبَ إِلَى إِنْحِفَاظِ الْـمَاهِيَاتِ فِي الذِّهْنِ، ثُمَّ أَبْطَلَ إِنْحِفَاظَ الشَّخْصِ بِعَيْنِهِ ـ كَمَا سَتَعْرِفُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ وَعَلَى هٰذَا تَطَابَقَتْ أَلْسِنَةُ الْأَوَائِلِ وَالْأَوَاخِرِ، وَقَدْ بَنَوْا عَلَيْهِ كَثِيراً مِّنَ الْـمَسَائِلِ.



(١) إلـهيات الشفاء: ١/ ١٤٠، الـمقالة الثالثة، الفصل الثامن.



[بَيَانُ مَذْهَبِ السَّيِّدِ صَدْرِالدِّيْنِ الشِّيْرَازِيِّ[1]]

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ بِهٰذَا الْـمَذْهَبِ، ثُمَّ يَنْكُثُ وَيُصِرُّ[2] عَلَى إِنْقِلاَبِ الْـجَوْهَرِ وَغَيْرِهِ، فِي الذِّهْنِ كَيْفاً[3]. وَلاَيُحَافِظُ عَلَى مَذْهَبِهِ[4] وَيَأْبِيْ بِإِنْقِلاَبِ الْـحَقَائِقِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ تَبْدِيْلِ أَنْحَاءِ الْوُجُوْدِ[5]. وَذٰلِكَ بِضَرُوْرَةٍ إِضْطَرَّتْهُ إِلَيْهِ كَمَا سَتَعْرِفُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

---

(١) هو السيِّد صدرُ الدِّين، محمَّد بن منصور بن محمَّد بن إبراهيم الحسيني، الدشتكي، الشيرازيُّ (٩٠٣هـ)، أعلم معاصريه بالحكمة، تلمذ له ابنه غياث الدين منصور، وجرتْ بينهما وبين العلَّامة الدوَّاني مناظراتٌ، قتل بشيراز، ودفن في المدرسة المنصورية التي أسَّسها، من مؤلفاته: «حاشيتان على شرح التجريد للقوشجي»، و«حاشيتان على شرح المطالع»، وحاشية على شرح الشمسية»، و«شرح على الكشاف». ويكتب بعد اسمه «المعاصر للمحقق الدوَّاني»؛ تمييزاً عن صدر الدين الشيرازي تلميذ الفاضل الداماد.

(٢) في«ا»: يمكث بصره.

(٣) توضيحُه: أنَّ الشيء الجوهريَّ إذا وجد في الخارج كان جوهراً، وإذا وجد في الذهن صار ذالك الشيءُ عرضاً وكيفاً. فلانسلِّمُ أنَّ صور الجواهر جواهرُ، وأنَّ الماهيات محفوظة في أنحاء الوجودات، بل صارت الماهيات منقلبةً باعتبار الوجود الخارجيِّ والوجود الذهنيِّ. فالشيء الذي يكون في الخارج جوهراً يصيرُ عرضاً في الذهن.

(٤) أي: هو إنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجاً.

(٥) هذا بدل الاشتمال من قوله إنقلاب الحقائق.

[النظرية الأولى للمشّائيّة: أنَّ المبائن للشيء لايكون كاشفاً له]

وَحَلُّ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ فِي ذٰالِكَ[١]: «أَنَّ شِبْحَ الشَّيْءِ إِذْ هُوَ مُبَايِنٌ لِذَالِكَ الشَّيْءِ، لَايَسْتَطِيعُ أَنْ يَكُوْنَ كَاشِفاً لَهُ.



(١) أي: كون الحاصل في الذهن الأشياء نفسها دون أشباحها، فيكون هذا دليلهم للمنفيّ لا للنفي فتدبَّر.




[تَنْقِيْدٌ مَتِيْنٌ للعلَّامة الخيرآباديِّ على فكرة الفلاسفة المشَّائية]

وَهٰذَا يَحْتَوِيْ عَلَى الْمُصَادَرَةِ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا يَظُنُّوْنَ: أَنَّ كَاشِفَ الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي الْحَقِيْقَةِ، مُطَابِقًا إِيَّاه بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ فَقَدْ أَعَادُوْا دَعْوٰهُمْ بِعَيْنِهَا[١] عَلَى أَنَّ ذٰلِكَ لَايَسْتَقِيْمُ عَلَى أُصُوْلِهِمْ فِي كَثِيْرٍ مِّنْ أُصُوْلِهِمْ؛ أَفَلَيْسُوْا يَذْهَبُوْنَ إِلَى أَنَّ وَجْهَ الشَّيْءِ الْمُبَايِنُ إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْحَقِيْقَةِ، رُبَّمَا يَكُوْنُ كَاشِفًا لَهُ[٢]؟، فَلَمَّا جَوَّزُوْا أَنْ يَكُوْنَ وَجْهُهُ الْحَاصِلُ فِي الذِّهْنِ عِلْمًا بِهِ، فَهَلَّا جَوَّزُوْا أَنْ يَكُوْنَ شِبْحُه الْحَاصِلُ فِيْهِ عِلْمًا بِهِ[٣]!.

فَإِنْ تَشَبَّثُوْا بِأَنَّ كَاشِفَ الشَّيْءِ لَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ مَحْمُوْلاً عَلَيْهِ[٤] فَفِيْهِ أَنَّ الْأَمْرَ

---

(١) أي: اشتراطهم في الكاشف عن الشيء اتحاد الماهية بحسب الحقيقة فهذا بعينه ما قالوه من أنَّ الماهيات محفوظةٌ ذهناً وخارجاً.

(٢) أي: إعلم أنَّ علم الشيء إن كان بالذاتيات فهو العلم بالكُنْهِ، نحوُ: علم الإنسان بالحيوان الناطق، وإن كان بالعرضيات فهو العلم بالوجه نحو علم الإنسان بالكاتب والضاحك. وهم أطبقوا أنَّ العلم كما يحصل بالكنه وكذا يحصلُ بالوجه، مع أنَّ الوجه لايكون متَّحداً مع المعلوم بحسب الحقيقة والمقولة؛ لأنَّ وجه الشيء لايكون إلَّا عرضيًّا مع هذا يكون ذالك الوجهُ كاشفاً لذي الوجه، فلاح أنَّ مناطَ الإنكشافِ ليسَ الاتِّحادُ في المقولةِ بل المحاكاةُ والمشابهةُ.

(٣) مع أنَّهما متساويان في الإنكشاف والإنجلاء.

(٤) أي: إن تشبثوا بأنَّ الشبح الذي هو كاشفٌ عن الشيء، لايكون محمولًا على ذي الشبح فلهذا=

الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ، وَإِنْ كَانَ مُتَّحِداً مَعَهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ فَلَيْسَ مُتَّحِداً مَعَهُ فِي الْوُجُوْدِ فَلَايُحْمَلُ عَلَى ذٰلِكَ الْوَجْهِ. فَلَايُحْمَلُ عَلَى ذٰلِكَ الشَّيْءِ مَعَ أَنَّهُ كَاشِفٌ لَهُ عِنْدَهُمْ.

وَإِنْ كَانُوْا يَظُنُّوْنَ أَنَّ كَاشِفَ الشَّيْءِ لَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ مُتَّحِداً مَعَهُ شَخْصاً، فَفِيْهِ أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ لَيْسَ هُوَ نَفْسُهُ بِعَيْنِهِ[1] بَلْ الشَّخْصُ الْمُمَاثِلُ لَهُ. فَلِمَ لَايَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ شِبْحُ الشَّيْءِ كَاشِفاً لَهُ؟ وَلِمَ جَازَ أَنْ يَكُوْنَ مِثَالُهُ الْمُغَايِرُ لَهُ كَاشِفاً؟.



= لايكون مناطًا لإنكشاف الماهية، بل لابدّ أن يكون متّحداً بحسب الماهية مع ذي الصورة فيتحقق الإنكشاف.

(١) وإلاّ يلزمُ تعدُّد الواحد بالعدد!.

[تخيُّلهمُ الثَّانيْ: أَنَّ الاتِّحادَ بِحَسَبِ الْمَاهِيَّةِ عِلَّةٌ لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ الَّذِيْ هُوَ مَبْدَأُ الإِنْكِشَافِ]

وَطَالَمَا اعْتَصَمُوْا بِأَدِلَّةِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ قَائِلِيْنَ: «إِنَّهَا لَوْ تَمَّتْ لَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذِّهْنِ الْأَشْيَاءُ أَنْفُسُهَا. فَالْحُجَّةُ الْأُوْلَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ لَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ حَاصِلاً عِنْدَ الْعَقْلِ، مُمْتَازاً لَدَيْهِ فَلَا مَحِيْدَ عَنْ أَنْ يَكُوْنَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ مُتَمَثِّلاً؛ فَإِنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالشَّبْحِ الْمُغَايِرِ لِذَالِكَ الشَّيْءِ لَايَكْفِيْ لِلْعِلْمِ بِهِ.

وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ الْمَحْكُوْمَ عَلَيْهِ، لَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ بِنَفْسِهِ مُرْتَسِماً فِي لَوْحِ الذِّهْنِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى مِثَالِ الشَّيْءِ يُغَايِرُ ذَالِكَ الشَّيْءَ، لَايَتَعَدَّى مِنْ ذَالِكَ الْمِثَالِ، إِلَيْهِ. فَلَابُدَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ فِي الذِّهْنِ نَفْسُ الشَّيْءِ.






[تَنْقِيدَاتُ الشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيَّةِ]

[التنقيدُ الأوَّلُ]

وَأَرَى أَنَّ هٰذَا كُلَّهُ لَايَنْفَعُ[١]، وَذٰلِكَ؛ لِأَنَّ الْهُوِيَّةَ الْعَيْنِيَّةَ[٢] بِمَا هُوَ هُوِيَّةٌ عَيْنِيَّةٌ، لَاتَتَمَثَّلُ فِي الذِّهْنِ، بَلِ الْحَاصِلُ فِيْهِ إِنَّمَا هِيَ هُوِيَّةٌ مُغَايِرَةٌ لَهُ وُجُوْداً[٣] وَتَشَخُّصاً[٤] - وَإِنْ شَارَكَتْهَا فِي الْمَاهِيَةِ النَّوْعِيَّةِ[٥] عَلَى مَا يَذْهَبُوْنَ[٦] إِلَيْهِ - فَلَمَّا كَفَى تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهٰذِهِ[٧] الْهُوِيَّةِ فِي إِنْكِشَافِ الْهُوِيَّةِ الْعَيْنِيَّةِ، فَلِمَاذَا لَايَكْفِي تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالشَّبَحِ الْمَأْخُوْذِ مِنْهَا، الْمُغَايِرِ إِيَّاهَا بِحَسَبِ الْحَقِيْقَةِ والْهُوِيَّة مَعاً، فِي كَشْفِهَا[٨]؟.

وَكَذَالِكَ الْحُكْمُ عَلَى صُوْرَةٍ ذَهْنِيَّةٍ ظِلِيَّةٍ؛ إِذْ قَدْ جَاوَزَهَا إِلَى مَا هِيَ ظِلٌّ لَهُ[٩]،

---

(١) في «ا»: لايقنعُ.

(٢) أي: الشيء الخارجيّ، المتصف بالتشخُّصات الخارجية.

(٣) لأنّه لايترتب عليه الآثارُ الخارجيةُ، وإلاَّ لزم الخرق والحرق والغرقُ.

(٤) أي: مشخّصاً بالتشخُّصات الذهنية.

(٥) أي: في المقولة.

(٦) أي: وهم الحكماء المشّائيين.

(٧) في «ب»: بهذا، وهو خلاف الظّاهر.

(٨) هذا متعلق بقوله: «لايكفي» فتدبَّر.

(٩) أي: يجاوزُ الحكمُ من الصُّورةِ العلمية إلى ذي الصُّورة، فيكون كاشفاً له.

وَهِيَ مُغَايِرَةٌ لَهُ وُجُوْداً وَتَشَخُّصاً. فَمَا بَالُهُ لَايُجَاوِزُ مِثَالُ ذَالِكَ الشَّيْءِ إِلَى ذَالِكَ الشَّيْءِ؟ فَالْمُغَايَرَةُ بِحَسَبِ الْوُجُوْدِ وَالتَّشَخُّصِ فَحَسْبُ وَالْمُغَايَرَةُ بِحَسَبِ الْوُجُوْدِ وَالتَّشَخُّصِ والْمَاهِيَةِ مَعاً، يَتَسَاقَانِ[1] فِي سَبِيْلٍ وَاحِدٍ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الصِّدْقِ وَالْحَمْلِ، وَعَدَمِ الْامْتِنَاعِ عَنِ الْكَشْفِ وَالْعِلْمِ. فَلِمَاذَا اِسْتَحَقَّتِ الأُوْلَى بِالْقَبُوْلِ؟ وَلِأَيِّ ذَنْبٍ نَكَلُوْا عَنِ الثَّانِيَةِ؟[2].

[التنقيدُ الثَّانِيْ]

وَأَيُّ نَكُوْلٍ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَمَّا سَوَّغُوْا[3] أَنْ يَكُوْنَ وَجْهُ الشَّيْءِ الْمُبَايِنُ إِيَّاهُ بِالْمَاهِيَةِ ـ وَهُوَ حَاصِلٌ فِي الذِّهْنِ ـ مُغَايِرًا لِذَالِكَ الشَّيْءِ وُجُوْداً وَتَشَخُّصاً، كَاشِفاً[4] لَهُ؟، وَأَنْ يُجَاوِزَ الْحُكْمُ مِنْهُ[5] إِلَى ذَالِكَ الشَّيْءِ؟ فَمَا بَالُهُمْ لايُجَوِّزُوْنَ أَنْ يَكُوْنَ شِبْحُهُ كَذَالِكَ؟ فَيَكُوْنُ لَهُ عَلَاقَةٌ مَعَ ذِي الشِّبْحِ، مَجْهُوْلَةُ الْكُنْهِ بِهَا، يَنْتَقِلُ الذِّهْنُ مِنْهُ إِلَى ذَالِكَ الشَّيْءِ، وَيَتَعَدَّي الْحُكْمُ عَنْهُ إِلَيْهِ.

[التنقيدُ الثالثُ]

وَأَيْضاً الصُّوْرَةُ الْمُحَاكِيَةُ لِلشَّيْءِ، الْمُشَارِكَةُ إِيَّاهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ، لَهَا نَحْوَانِ مِنَ الْعَلَاقَةِ مَعَ ذَالِكَ الشَّيْءِ:

---

(١) هذا خبرٌ لقوله: فالمغايرة.... إلى قوله والماهية معاً.

(٢) فاعتبار الإنكشاف في الصورة دون الشبح يكون ترجيحًا بلامرجِّحٍ، وهو باطلٌ بلاريب.

(٣) أي: جوَّزُوا.

(٤) خبرُ «يكون».

(٥) أي: من الحاصل في الذهن.

اَلْأَوَّلُ: إِنَّهُ مُحَاكٍ لَهُ[1].

وَالثَّانِي: إِنَّهُ مُشَارِكٌ لَهُ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ.

فَلَايَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الْعَلَاقَةُ الَّتِي بِهَا تَكُوْنُ الصُّوْرَةُ كَاشِفَةً لَهُ فِي[2] الْأَوَّلِ، فَهِيَ مَوْجُوْدَةٌ بَيْنَ الشَّبَحِ وذِي الشَّبَحِ أَيْضاً، أَوْ تَكُوْنُ هِيَ الثَّانِيَةَ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ تَكُوْنَ الصُّوْرَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ زَيْدٍ كَاشِفَةً لِعَمْرٍو؛ لِأَنَّهَا تُشَارِكُهُ أَيْضاً بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عَلَى مَا يَذْهَبُوْنَ إِلَيْهِ.

فَإِنْ زَعَمُوْا أَنَّ[3] مَجْمُوْعَ عَلاقَتَيْنِ[4] يُوْجِبُ الْكَشْفَ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُدِلُّوا عَلَيْهِ بِبُرْهَانٍ، عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ لَعَلَّهَا تَكْفِي مُؤْنَةَ[5] إِبْطَالِ هٰذَا الْاِحْتِمَالِ؛ فَإِنَّ حَالَ الصُّوْرَةِ الذِّهْنِيَّةِ بِالْقِيَاسِ إِلَى ذَوَاتِ الصُّوَرِ، حَالُ التَّمَاثِيْلِ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا هِيَ التَّمَاثِيْلُ لَهُ. فَلَمَّا كَانَ الذِّهنُ يَنْتَقِلُ مِنَ التَّمَاثِيْلِ إِلَى ذَوَاتِها مَعَ مُبَايَنَتِهَا إِيَّاها، فَلِمَاذَا لَايَجُوْزُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ الْأَشْبَاحِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَشْبَاحِ مَعَ مُبَايَنَتِهَا إِيَّاهَا؟، فَإِنَّ دَعْوَى الضَّرُوْرَةِ - كَمَا وَقَعَ عَنْ بَعْضِ هٰؤُلَاءِ الْأَشْيَاخِ - لَمْ تُقْبَلْ فِي مَعْرَكَةِ الْخِلَافِ، وَمَشْهَدِ النِّزَاعِ بَلِ الْأَشْبَهُ اَلْقَوْلُ بِحُصُوْلِ الْأَشْبَاحِ دُوْنَ أَعْيَانِ الْأَشْخَاصِ. فَيَتَخَلَّصُ عَنْ كَثِيْرٍ مِّنَ الشُّبُهاتِ الْمُعْضَلَةِ عَلىَ هٰؤُلَاءِ، فَأَنْزِهُ إِنْ كُنْتَ لَاتُؤْثِرُ تَقْلِيْدَ الْأَمْوَاتِ عَلَى الْأَحْيَاءِ.

---

(١) أي: علاقة المحاكاة والمشابهة بين الصورة وذي الصورة.

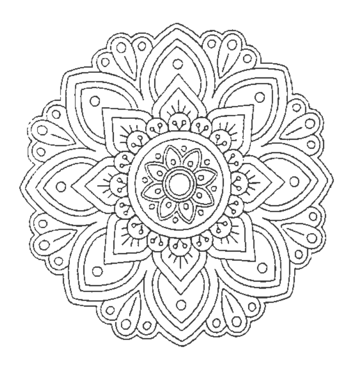
(٢) في «ا»: في.

(٥) في «ا»: ساقطة.

(٣) في «ا»: الأمم. ومعناه الأوسط وهو صحيح أيضاً.

(٤) أي: الأولى: علاقة المحاكاة والمشابهة، والثانية: علاقة الاتحاد بحسب الماهية.

(٥) أي: التكلُّف.





متن الرسالة



قُلْتُ: ثُمَّ إِنِّي أَظُنُّكَ عَلَى ثِقَةٍ بِأَنَّ أَدِلَّةَ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ وَإِنْ تَمَّت فَلَا تَقْتَضِي بِأَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذِّهْنِ هُوَ الْعِلْمُ. وَإِنَّمَا دَلَالَتُهَا عَلَى شُمُوْلِ الْمَعْلُوْمَاتِ فِيْهِ. وَهٰذَا مَعَ ظُهُوْرِهِ قَدْ خَفِيَ عَلَى الْجَمَاهِيْرِ فَظَنُّوْا أَنَّ الْحَاصِلَ فِيْهِ الْعِلْمُ؛ مُعَوِّلِيْنَ عَلَى أَنَّ الْمُطَابَقَةَ واللَّامُطَابَقَةَ بِمَعْنَى الْعَدَمِ، إِنَّمَا هُمَا مِنْ شُيُوْنِ الْعِلْمِ. وَلَا يَحْتَمِلُهُمَا إِلَّا الصُّوْرَةُ.

فَإِنْ عَنَوْا [بِهَا] مُمَاثَلَةَ الْعِلْمِ الْمَعْلُوْمَ بِالْمَاهِيَةِ أَوْ عَدَمَهَا، وَمَا هُوَ إِلَّا الْمُصَادَرَةُ. وإِنْ عَنَوْا [بِهَا] الْإِنْكِشَافَ الْوَاقِعِيَّ وَعَدَمَهُ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا مِنْ شُيُوْنِ الصُّوْرَةِ كَمَا سَتَعْرِفُ.

وَنَحْنُ بِمَنِّ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ نُقِيْمُ الْحُجَّةَ، وَنَقُوْمُ الْبُرْهَانَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَايَأْتِيْهِ الْبَاطِلُ مِنْ خَلْفِهِ، وَلَا مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَنَقُوْلُ: اَلْحَاصِلُ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ أَمْرٌ وَاحِدٌ فَهُوَ إِمَّا عِلْمٌ وَمَعْلُوْمٌ مَعاً، فَإِمَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَايُفِ، أَوْ بِجِهَتَيْنِ يَعْتَبِرُهُمَا الْعَقْلُ، فَإِذَا أَغْمَضَ عَنِ الْاعْتِبَارِ، إِنْعَدَمَ الْعِلْمُ، أَوِ اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُوْمِ أَوْ عِلْمِهِ فَقَطْ، فَالْمَعْلُوْمُ: إِمَّا فِي الْخَارِجِ فَقَدْ يَنْتَفِي وَالْعِلْمُ بَاقٍ، أَوْ مَا فِي الْأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ فَلَايَتَأَتَّي فِي عِلْمِنَا عِلْمٌ[1] بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَةِ بِمَا هِيَ كَذَالِكَ؛ فَإِنَّهَا

(١) في (ا) ـ (ب) ساقط.

لَاتَرْتَسِمُ فِيهَا.

وَأَيْضاً فَالْكَلَامُ فِي عُلُوْمِ تِلْكَ الْأَذْهَانِ، فَلَا تَكُوْنُ صُوَراً، وَإِلَّا فَمَعْلُوْمَاتُ[1] الْأُمُوْرِ الْخَارِجِيَّةِ قَدْ بَطَلَتْ[2]، فَهِيَ كَيْفِيَّاتٌ غَيْرُهَا.

وَإِذِ الْعِلْمُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، لَاتَخْتَلِفُ أَفْرَادُهَا بِالْحَقَائِقِ بِاخْتِلَافِهَا بِالْقِدَمِ وَالْحُدُوْثِ الثَّابِتَيْنِ لَهَا مِنْ تِلْقَاءِ مَوْضُوْعَاتِهَا؛ إِذِ النِّسْبَةُ إِلَى الْمَوْضُوْعِ، وَإِنْ كَانَتْ تُقَوِّمُ هُوِيَّةَ الْعَرَضِ فَلَيْسَتْ تُقَوِّمُ مَاهِيَةً. فَعُلُوْمُنَا الْحَادِثَةُ أَيْضاً كَيْفِيَّاتٌ غَيْرُهَا،

أَوْ مَعْلُوْمٌ فَقَطْ، فَالْعِلْمُ كَيْفِيَّةٌ غَيْرُهُ وَسَتَعْرِفُهَا. وَمِمَّا يُبْطِلُ ذَالِكَ الْمَذْهَبَ: أَنَّ الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ لَا خَلَاقَ لَهَا مِنَ الْوُجُوْدِ فِي الْأَعْيَانِ فَهِيَ بِأَيِّ اِعْتِبَارٍ أُخذتْ؟، وبأيِّ جهةٍ لُوحظتْ؟ وَلَاتَسْتَطِيعُ إِلَى التَّقَرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ سَبِيْلاً. فَالْعِلْمُ بِهَا، لَوْ كَانَتْ هِيَ بِأَنْفُسِهَا فَإِمَّا يَكُوْنَ الْعِلْمُ مَوْجُوْداً ظِلِيًّا أَوْ يُوْجَدُ فِي الْأَعْيَانِ.

وَأَيْضاً أَنَّ الشُّجَاعَةَ إِذَا حَلَّتْ فِي الذِّهْنِ، وَقَامَتْ بِهِ قِيَاماً أَصْلِيًّا بِصَيْرُوْرَتِهَا عِلْماً فَهُوَ حِيْنَئِذٍ شُجَاعٌ. وَنَحْنُ لَانُفَرِّقُ بَيْنَ قِيَامٍ وَقِيَامٍ يُوْجِبُ أَحَدُهُمَا صِدْقَ الْمُشْتَقِّ دُوْنَ الْآخَرِ.

وَأَيْضاً يَتَّحِدُ التَّصَوُّرُ مَعَ نَقِيْضِهِ حَقِيْقَةً؛ إِذْ تَصَوُّرُ [الْأَشْيَاءِ أَمْرٌ مَعْلُوْمٌ لَنَا عِلْماً بَدِيْهِيًّا، كَمَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَصَوَّرَهَا كَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَصَوَّرَ نَقَائِضَهَا؛ إِذْ لَاحُجْرَ فِي التَّصَوُّرَاتِ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِأَنْفُسِهَا وَبِنَقَائِضِهَا فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ أَنْ يَكُوْنَ مُتَّحِداً مَعَ نَقِيْضِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا لَايَخْفَى عَلَى الْعَاقِلِ][3].

---

(١) في (ا): فالمعلومات.

(٢) في (ا): قد بطل.

(٣) في (ا) ـ (ب): وقع البياض بعد قوله: «إذ تصور»، لكن المصنِّف قد أتى نفس كلامه في=

وَأَيْضًا الصُّوَرُ: مِنْهَا صُوَرُ الْجَوَاهِرِ، وَمِنْهَا صُوَرُ الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُوْلَاتٍ شَتَّى. فَلَايَكُوْنُ الْعِلْمُ حَقِيْقَةً وَاحِدَةً.

وَأَيْضًا أَنَّه لَوْ كَانَتِ الصُّوَرُ عِلْمًا كَانَ الْعِلْمُ بِهَا حُضُوْرِيًّا، لٰكِنَّهَا إِنْ أُخِذَتْ بِحَقِيْقَتِهَا فَهِيَ لَاتَكُوْنُ نَاعِتِيَّةً، وَإِنْ أُخِذَتْ بِحَيْثِيَّةِ الْقِيَامِ بِالذِّهْنِ فَلَا حُضُوْرَ لَهَا، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْتَبِرَهَا الْعَقْلُ بِالْحَيْثِيَّةِ، فَيَكُوْنُ عِلْمُهَا بِحُصُوْلِ الْأَثَرِ، وَإِنْ أُخِذَتْ مُشَخَّصَةً قَائِمَةً بِالذِّهْنِ مَعَ الْإِغْمَاضِ عَنْ اِعْتِبَارِ الْحَيْثِيَّةِ لَزِمَ اتِّحَادُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ؛ إِذْ لَا مَعْلُوْمَ إِلَّا هٰذِهِ، كَمَا سَبَقَ.

وَأَيْضًا الصُّوَرُ الْمُتَخَيَّلَةُ بِالْعَوَارِضِ الْمَادِّيَّةِ، إِنَّمَا تَقُوْمُ بِالْمَشَاعِرِ، فَتَكُوْنُ عَالِمَةً[1].

وَأَيْضًا مِنَ الصُّوَرِ مَا هِيَ عَدَمَةٌ.

وَأَيْضًا التَّصْدِيْقُ والشَّكُّ وَنَحْوُهُ، إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ، فَيَكُوْنُ كُلُّهَا غَيْرَ مُسْتَقِلَّةٍ مَعَ أَنَّهَا تُوْجَدُ النِّسْبَةُ دُوْنَهَا. وَالصُّوْرَةُ بِذَاتِهَا لَيْسَتْ عِلْمًا، وَإِلَّا فِي الْعَيْنِ كَانَ كَاشِفًا. فَالْقِيَامُ بِالذِّهْنِ يَصِيْرُ مَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا وَهُوَ خُلْفٌ.



= تصانيفه كحواشي القاضي محمد مبارك ورسالة القاطيغورياس، وغيرهما فنقلنا منه وأتممناه في القوسين.

(١) (ب): فيكون كلها، وهو سهو بيِّن.




[شرح الرسالة]

[الْمَقَالَةُ الثَّانِيَةُ
فِي اقْتِنَصَاصِ رَأْيِ الْقَائِلِيْنَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّوْرَةُ]

[بيانُ التَّوْجِيْهِ عَنْ تَأْخِيْرِ الْمَقْصَدِ]

قُلْتُ: لَمَّا قَضَيْنَا الْوَطَرَ[١] عَمَّا أَرَدْنَا إِيْرَادَهُ مِنْ مَبْحَثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ، حَانَ[٢] لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيْمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ[٣]. وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُحَقِّقَ أَوَّلًا حَقِيْقَةَ الْعِلْمِ، ثُمَّ نُفَحِّصَ فِي إِبْطَالِ ظُنُوْنٍ عَرَضَتْ لِلنَّاسِ قَبْلَ نُضْجِ الْفَلْسَفَةِ؛ لِيَسْتَقَرَّ الْحَقُّ فِي الْأَفْهَامِ، ثُمَّ نُزْهِقَ[٤] عَنْهَا مَا اعْتَبَرَهَا مِنَ الْأَوْهَامِ، لٰكِنْ لَمَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ أُشْرِبُوْا فِي قُلُوْبِهِمْ[٥] مِّنَ الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْإِدْرَاكِ هِيَ الصُّوْرَةُ بَادَرْنَا إِلَى إِبْطَالِهِ. فَحِيْنَ نَفْرُغُ عَنْ ذَالِكَ بِمَنِّ اللهِ سُبْحَانَهُ نَتَجَرَّدُ إِلَى تَحْقِيْقِ الْحَقِّ.

فَعَلَيْنَا أَنْ نُبْطِلَ أَوَّلاً مَا تَمَسَّكُوْا بِهِ مِنَ الشُّبَهِ وَالْأَوْهَامِ فِي إِثْبَاتِ مَذْهَبِهِمْ، ثُمَّ نَتَوَغَّلَ فِي اقْتِنَصَاصِ رَأْيِهِمْ؛ فَإِنَّ ذَالِكَ أَبْلَغُ فِي النَّظْمِ، وَأَجْوَدُ فِي التَّرْتِيْبِ، وَأَفْيَدُ لِلْمُتَعَلِّمِ.

---

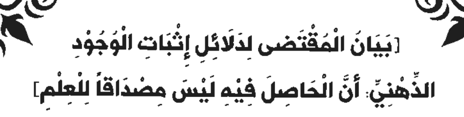
(١) الوطر: الحاجة.

(٢) (ا): حاولنا.

(٣) أي: تحقيق حقيقة العلم.

(٤) (ب): نرهق.

(٥) (ا): قبولهم.



[بَيَانُ الْمُقْتَضَى لِدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيْهِ لَيْسَ مِصْدَاقاً لِلْعِلْمِ]

فَاعْلَمْ أَنَّ أَوَّلَ مَا أَزَالَ هٰؤُلَاءِ عَنِ الْجَادَةِ[١] أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ أَدِلَّةَ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ إِنْ تَمَّتْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ مَا بِهِ الْإِنْكِشَافُ هِيَ الصُّوْرَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الذِّهْنِ. وَنَحْنُ عَلَى ثِقَةٍ مِّنْكَ بِأَنَّكَ تَتَفَطَّنُ بِفَسَادِهِ، فَإِنَّ أَدِلَّةَ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ لَيْسَتْ قَاضِيَةً، إِلَّا بِأَنَّ الْمَعْلُوْمَاتِ، لِتَعَلُّقِ[٢] الْعِلْمِ بِهَا لَابُدَّ وَأَنْ تَكُوْنَ[٣] مَوْجُوْدَةً فِي الذِّهْنِ[٤]، أَوْ بِأَنَّ الْمَحْكُوْمَ عَلَيْهِ يَكُوْنُ مُتَمَثِّلاً[٥].

وَأَمَّا دَلَالَتُهَا عَلَى أَنَّ الْمُرْتَسِمَ فِيْهِ هُوَ الْعِلْمُ فَكَلَّا! ـ وَهٰذَا ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنْ تَجَشُّمِ[٦] الْإِبَانَةِ ـ مَعَ ذَالِكَ قَدْ خَفِيَ عَلَى هٰؤُلَاءِ الْجَمَاهِيْرِ[٧]، حَتَّى ظَنُّوا: أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذِّهْنِ

---

(١) (ب): الحادَّة.

(٢) (ا): لام التعليل ساقطة، وهو غلط.

(٣) (ب): ليكون، وهو سهو.

(٤) كما مرَّ تحقيقُه في بداية المقالة الأولى. وأنت خبيرٌ بأنَّ وجود الشيء في الذهن لايقتضي أن يكون مصداقاً للعلم، وإلَّا لايكون ماهية العلم حقيقة واقعية مع أنَّ البداهة العقلية تشهد بأنَّه شيء موجود في نفس الأمر.

(٥) كما مرَّ بيانُه في التنقيد الأوَّل للفاضل الخيرآبادي رحمه الله.

(٦) التجشُّم: التكلُّف.

(٧) وهم الحكماء المشَّاؤون ومن تابعهم.

عِلْمٌ؛ زَعْماً مِّنْهُمْ أَنَّ الإِنْكِشَافَ يَدُوْرُ عَلَيْهِ[١]. وَأَنْتَ تَعْلَمُ: أَنَّ الدَّوْرَانَ لاَيَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الصُّوْرَةِ هِيَ مَا بِهِ الإِنْكِشَافُ[٢].



(١) بأن إذا تحصل الصورةُ في الذهن، ينكشفُ ذو الصورة، وإلاَّ فلا.

(٢) لجوازِ أن ينكشفَ المعلومُ بغيرها.



[حُجَّةُ الْحُكَمَاءِ الْمَشَّائِيَّةِ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ الذِّهْنِيَّةَ هُوَ مِصْدَاقُ الْعِلْمِ]

وَأَقْوَى مَا يَعْتَصِمُ بِهِ هٰؤُلَاءِ، وَيُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ: «أَنَّ الْمُطَابَقَةَ مَعَ الْمَعْلُومِ، وَاللَّامُطَابَقَةَ بِمَعْنَى الْعَدَمِ - أَيْ: سَلْبِ الْمُطَابَقَةِ عَمَّا هِيَ مِنْ شَأْنِهِ - إِنَّمَا مِنْ شَأْنِ الْعِلْمِ[1]. وَلَا يَصْلُحُ لَهُمَا، إِلَّا الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ، فَهِيَ الْعِلْمُ».



(١) أي: العلم يتَّصف بالمطابقة للمعلوم، واللامطابقة لغير المعلوم بأنْ يقال: العلمُ مطابقٌ للمعلوم، وغيرُ مطابقٍ للمعلوم. ولا يصلحُ للمطابقة إلَّا الصورة فتكون الصُّورة علمًا.



[ردُّ اُسْتَاذِ الْكُلِّ فِي الْهِنْدِ مُلَّا نِظَامِ الدِّيْنِ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ عَلَى حُجَّتِهِمْ]

وَهٰذَا فِي غَايَةِ السُّقُوْطِ؛ فَإِنَّ الْمُطَابَقَةَ وَاللَّامُطَابَقَةَ قَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى مُطَابَقَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ بِالْمَاهِيَةِ[١]، وَبِالْعَوَارِضِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا وَعَدَمِهِمَا[٢]. وَقَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى مُطَابَقَةِ عِلْمٍ وَاعْتِقَادٍ لِمَا فِي الْوَاقِعِ، وَعَدَمِهَا أَيْ: إِنْكِشَافُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ، وَعَدَمُهُ.

فَإِنْ كَانُوْا يُرِيْدُوْنَ الْأَوَّلَ، فَكَوْنُهَا مِنْ شُيُوْنِ الْعِلْمِ مَمْنُوْعٌ، بَلْ هُوَ عَيْنُ مَا يَدَّعُوْنَ[٣]! فَيَكُوْنُ مُصَادَرَةً[٤]. فَإِنْ فَزَعُوْا إِلَى دَعْوَى الْبَدَاهَةِ فَهِيَ بَدَاهَةُ الْوَهْمِ[٥]؛ إِذْ أُشْرِبُوْا فِي قُلُوْبِهِمِ الصُّوْرَةَ، فَلَا عِبْرَةَ بِهَا. وَإِنْ كَانُوْا يُرِيْدُوْنَ الْمَعْنَى الثَّانِي، فَكَوْنُهَا مِنْ شُيُوْنِ

---

(١) أي: المطابقة قد تطلق على المتحد بحسب الماهية.

(٢) (ا) ساقط.

(٣) لأنَّ دعواهم أنَّ الصورة تتصف بالمطابقة التي هي عبارة عن اتصاف العلم عن الاتحاد بحسب الماهية.

(٤) وهي أن يكون المطلوبُ وبعضُ مقدِّماته شيئاً واحداً، وذالك ضربٌ من المغالطة.

(٥) ليس بداهة العقل التي هي المعتمدة في مسائل العلوم؛ لأنَّ العلوم النظرية كلُّها تنتهي إلى العلوم البديهية كما هو مشروح في شرح المواقف للسيد الشريف قدس سرُّه الشريف. والفرق بين البداهتين: أنَّ بداهة العقل يعلمها جميع الناسِ، بخلاف بداهة الوهم. يمكن أن نذكر مثالاً يحصلُ به الفرقُ بأنْ نقول: «الميّتُ جمادٌ»، والجمادُ لايخاف منه، فبداهة العقل أنَّ الميّتَ لايخافُ منه، وهو الحقُّ. وبداهة الوهم أنَّه يخاف منه، وهو ليس بحقٍّ. كذا ذكره الفاضل الحاجي محمَّد فوزي قدس سرُّه في «الجمال الديَّاني على الجلال الدوَّاني»: ٥١ بالزيادة.

الصُّوْرَةِ مَمْنُوْعٌ، بَلْ يَسْتَقِيْمُ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّه لَيْسَ، وَلَا وَاحِدٌ مِّنْهُمَا مِنْ شُيُوْنِ الصُّوْرَةِ.

وَرُبَّمَا يَقُوْلُ قَائِلُهُمْ: «إِنَّ مَا يُعْمَدُ عَلَيْهِ بِالْاكْتِسَابِ وَمَا يَجْعَلَهُ آلَةَ الْكَسْبِ، لَيْسَ إِلَّا الصُّوْرَةُ الْمُرْتَسِمَةُ، فَهِيَ الْعِلْمُ؛ إِذِ الْعِلْمُ هُوَ الْكَاسِبُ وَالْمُكْتَسَبُ». وَلَا يَعْلَم أَنَّ الْبَدَاهَةَ والنَّظَرِيَّةَ مِنْ شُيُوْنِ الْمَعْلُوْمِ، فَهُوَ الْكَاسِبُ وَالْمُكْتَسَبُ دُوْنَ الْعِلْمِ. وَمَنْ جَعَلَهَا مِنْ شُيُوْنِ الْعِلْمِ - وَهُوَ الْحَقُّ[1] - مَعَ كَوْنَ الْكَاسِبِ والْمُكْتَسَبِ هِيَ الصُّوْرَةَ الْمُرْتَسِمَةَ.



(١) لأنَّ العلم يتصف أوّلاً وبالذات بالبداهة والنظرية، وأمَّا المعلومُ فإنَّما يتصفُ بهما بالعرض - أي: بواسطة العلم واسطة في العروض -؛ فإنَّ المقصود بالنظر هو العلم بالأشياء وإنكشافها، لا وجودُ المعلومات - ولو في الذهن إلَّا بالعرض من حيث أنَّ العلم لايتعلَّق إلَّا بما يوجدُ عند المدرك. ولا يمكنُ أن يكون العلم الواحدُ متصفاً بالبداهة والنظرية، بل العلم البديهيّ والعلم النظريُّ مختلفان بالشخص. فالعلم المتوقف على النظر، غيرُ العلم الذي لايتوقف عليه. نعم ذاتُ المعلوم قد تكونُ بديهيةً، وقد تكون نظريةً بمعنى أنَّها قد يتعلقُ بها علمٌ لايتوقفُ على النظر، فتكونُ بديهيةً بالعرض، وقد يتعلق بها علمٌ يتوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض. راجع لتفصيل المبحث إلى حواشي المصنِّف على شرح القاضي: ٢٤٢.



[بَيَانُ الْبَرَاهِيْنِ عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الْعِلْمِ الصُّوْرَةَ]

وَإِذْ قَدْ فَرَغْنَا مِنْ إِبْطَالِ هٰذِهِ الأَهْوَاءِ، فَلْنَتَجَرَّدْ إِلَى تَقْوِيْمِ الْبَرَاهِيْنِ الْمُبْطِلَةِ لِرَأْيِ هٰؤُلَآءِ، فَنَقُوْلُ: إِنَّ الْحِجَجَ عَلَى ذَالِكَ عَشْرَةٌ:

[اَلْمُقَدِّمَاتُ التَّمْهِيْدِيَّةُ لِبَيَانِ الْحُجَّةِ الْأُوْلَى]

اَلْأُوْلَى: أَنَّه لَايُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ[1] الْعِلْمُ هِيَ الصُّوْرَةَ الحاصلةَ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُطَابِقَةً لَهُ بِالْحَقِيْقَةِ عَلَى مَايَرَاهُ الْجَمَاهِيْرُ[2]، أَوْ مُغَايِرَةً إِيَّاهُ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْمِثَالِ. وَلْنُمَهِّدْ لِذَالِكَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ:

اَلْأُوْلَى: أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ أَثَرٌ وَاحِدٌ بِشَهَادَةِ الضَّرُوْرَةِ.

اَلثَّانِيَةُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمَوْجُوْدَ فِي الْخَارِجِ، لَايُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الْمَعْلُوْمَ حَقِيْقَةً؛ لِأَنَّه قَدْ يَنْتَفِيْ، وَالْعِلْمُ بَاقٍ. وَمِنَ الْمُسْتَحِيْلِ بَقَاءُ الْعِلْمِ بِدُوْنِ الْمَعْلُوْمِ؛ لِأَنَّه صِفَةٌ ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَعْلُوْمِ[3].

اَلثَّالِثَةُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ[4]، لَايَكُوْنُ عِلْماً وَمَعْلُوْماً بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ؛

---

(١) (ب) «أن يكون» ساقط.

(٢) أي: الحكماء المشائية.

(٣) قد مرَّ تحقيقه، فتذكره.

(٤) هو ما يمتنعُ تصوُّره عن وقوع الشركة بين كثيرين، كزيد.

لِأَنَّهُمَا مُتَضَايِفَانِ فَهُمَا مُتَقَابِلَانِ، لَايَجْتَمِعَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ[1].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ عِلْمَنَا بِشَيْءٍ لَايَتَوَقَّفُ عَلَى اِعْتِبَارَاتِ الذِّهْنِ وَفُرُوْضِهِ؛ ضَرُوْرَةَ أَنَّ الْعِلْمَ أَمْرٌ وَاقِعِيٌّ[2].



(١) راجع لتنقيح هذا المطلب، إلى شرح الفاضل الميبذي على هداية الحكمة: ٣٣٠.

(٢) ليس أمراً انتزاعيًّا يتوقف على اعتبار المعتبر، ولحاظ اللاحظ.




[تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الْأُوْلى]

فَنَقُوْلُ: الصُّوْرَةُ الْوَاحِدَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ إِمَّا: عِلْمٌ فَقَطْ وَالْمَعْلُوْمُ غَيْرُهَا، أَوْ مَعْلُوْمٌ فَقَطْ وَالْعِلْمُ غَيْرُهَا، أَوْ عِلْمٌ وَمَعْلُوْمٌ مَعاً: فَإِمَّا بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ أَوْ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

لَاسَبِيْلَ إِلَى الثَّالِثِ[1]، وَلاَ إِلَى الرَّابعِ[2]؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ يَكُوْنُ مُتَوَقِّفاً عَلَى اِعْتِبَارَاتِ الذِّهْنِ وَفُرُوْضِهِ، فَإِذَا أُغْمِضَ عَنْهَا لَزِمَ إِمَّا: اتِّحَادُ الْعِلْمِ والْمَعْلُوْمِ ذَاتاً وَاعْتِبَاراً ـ وَقَدْ بَانَ بُطْلَانُهُ[3] ـ أَوْ اِنْتِفَائُهُمَا بِالْمَرَّةِ[4] ـ وَقَدْ بَانَ أَنَّ الْعِلْمَ غَيْرُ مَرْهُوْنٍ بِأَيْدِي الْفُرُوْضِ وَالْاعْتِبَارَاتِ[5] ـ وَلاَ إِلَى الْأَوَّلِ[6]؛ فَإِنَّ الْمَعْلُوْمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ إِمَّا: أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الشَّيْءُ الْمَوْجُوْدُ فِي الْخَارِجِ، الْمُتَقَرِّرُ فِي الْأَعْيَانِ ـ وَقَدْ بَانَ بُطْلَانُهُ فِي

(١) أي: هو أن تكون الصورة الحاصلة علماً ومعلوماً باعتبار واحدٍ.

(٢) أي: هو أن تكون الصورة الحاصلة علماً ومعلوماً بالاعتبارين المختلفين.

(٣) أي: يلزم حينئذٍ إندراج الحقيقة الواحدة ـ وهي العلم ـ تحت المقولات المختلفة التي هي حقائق متباينة. وأيضًا لايكون العلم أمراً واقعيًا.

(٤) إنَّما يلزم هذا، إذا كان المعلوم متنفياً في الخارج فيكون العلم متنفياً به، سواء كانت المعية ذاتيةً أو زمانيةً، مع أنّه مصادمٌ للبداهة العقلية.

(٥) لأنّه حقيقة، حقة، واقعية.

(٦) أي: أن يكون الحاصل من الصورة، علماً فقط، والمعلومُ غير الصورة.

الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ[1] - أَوْ يَكُوْنَ هُوَ الشَّيءَ الْمُتَقَرِّرَ فِي الأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ - كَمَا تَشَبَّثَ بِهِ مِقْدَامُ الْمُتَكَلِّمِيْنَ، وَإِمَامُهُمْ فِي «الْمَبَاحِثِ[2]» - وَهُوَ أَيْضاً بَاطِلٌ؛ لأَنَّا نَسُوْقُ الْكَلامَ فِي عِلْمِنَا بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَّةِ بِمَا هِيَ كَذَالِكَ، فَمِنَ الْمُسْتَحِيْلِ اِرْتِسَامُهَا فِي الأَذْهَانِ الْمُفَارِقَةِ[3]، أَوْ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ مَشُوْبَةٌ بِأَدْنَاسِ الْمَوَادِّ - وَهٰذِهِ الأَذْهَانُ مُطَهَّرَةٌ عَنْ أَرْجَاسِ الاسْتِعْدَادِ - فَعِلْمُنَا بِالْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِّيَّةِ لَايَكُوْنُ صُوْرَةً، وَإِلَّا فَيُوْجَدُ الْعِلْمُ بِدُوْنِ الْمَعْلُوْمِ - هُوَ الشَّيْءُ الْخَارِجِيُّ - فَقَدْ فُرِضَ اِنْتِفَائُهُ وَالْعِلْمُ بَاقٍ.

وَلَا الآثَارُ[4] الْمُرْتَسِمَةُ فِي الأَذْهَانِ الْعَالِيَةِ، فَإِذَنْ صُوَرُهَا[5] الْمُرْتَسِمَةُ فِي مَشَاعِرِنَا مَعْلُوْمَاتٌ وَالْعِلْمُ غَيْرُهَا. وَإِذِ الْعِلْمُ حَقِيْقَةٌ حقيَّةٌ[6] وَاحِدَةٌ لاتَخْتَلِفُ حَقَائِقُ أَفْرَادِهِ، فَعِلْمُنَا بِالْكُلِّيَّاتِ، وَمَا فِي طَبَقِهَا مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ، إِنْ أَمْكَنَ عِلْمُنَا بِمَا هِيَ جُزْئِيَّةٌ أَمْ آخَرُ غَيْرُ صُوَرِهَا الْمُرْتَسِمَةِ فِيْنَا.

وَأَيْضاً نَسُوْقُ الْكَلَامَ فِي عُلُوْمِ تِلْكَ الأَذْهَانِ؛ فَإِنَّهَا تَعْلَمُ أُمُوْراً لاتَحَقُّقَ فِي الأَعْيَانِ، كَمَفَاهِيْمِ[7] الْمُمْتَنِعَاتِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ عُلُوْمُهَا هِيَ الآثَارَ الْمُرْتَسِمَةَ، فَمَاذَا مَعْلُوْمَاتُهَا؟، فَلَاتَكُوْنُ هِيَ الأُمُوْرَ الْخَارِجِيَّةَ؛ لِانْتِفَائِهَا، أَوْ تَكُوْنَ عُلُوْمُهَا كَيْفِيَّاتٍ

---

(١) لأنَّ المعلوم قدينتفي في الخارج مع بقاء العلم.

(٢) هو الإمام فخرالدين الرازيُّ قدس سره في المباحث المشرقية: ١/ ٣٢٩، وشرح الإشارات والتنبيهات للرازيِّ: ١/ ١٣٧، ١٣٨.

(٣) لأنَّ علومَ الأذهان العالية علومٌ كليةٌ.

(٤) في (ب): آثار، وهو سهو الناسخ.

(٥) في (ا): صورة.

(٦) في (ا) ساقط.

(٧) في (ب): كفاهيم.

أُخرىٰ، متعلّقاتُها تلك الآثارُ، فَقَدْ وَجَدْنَاهَا عِلَلاً لَنَا وَلِعُلُوْمِنَا عِنْدَهُمْ فَعَلَى فَرْضِ انْتِفَائِهَا كَيْفَ لَايَنْتَفِي عُلُوْمُنَا.

وَإِذِ الْعِلْمُ حَقِيْقَةٌ وَاحِدَةٌ حَقِيَّةٌ، لَاتَخْتَلِفُ أَفْرَادُهَا بِالْحَقَائِقِ مِنْ تِلْقَاءِ اِخْتِلَافِهَا بِالْقِدَمِ وَالْحُدُوْثِ؛ إِذِ الْقِدَمُ وَالْحُدُوْثُ فِيْهِمَا، إِنَّمَا هِيَ مِنْ ذِنَابَاتِ[1] الْقِدَمِ وَالْحُدُوْثِ فِي مَوْضُوْعَاتِهَا؛ فَإِنَّ الْمَوْضُوْعَ إِذَا كَانَ مُتَأَثِّراً بِالْقِدَمِ، غَيْرَ مَسْبُوْقٍ بِالْعَدَمِ، مُتَعَالِيًا عَنْ أَنْ يَسْبَقَ الْجَهْلُ عَلَى عِلْمِهِ كَانَ عِلْمُهُ قَدِيْماً[2]. وَإِذَا كَانَ وَاقِعاً بِجِهَةٍ مَا فِي أُفُقِ الزَّمَانِ، مَسْجُوْناً فِي مَطْمُوْرَةِ[3] الْحِدْثَانِ، لَايَعْلَمُ إِلاَّ بَعْدَ مَا جَهِلَ كَانَ الْعِلْمُ حَادِثاً. وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْمَوْضُوْعِ وَإِنْ كَانَتْ مُقَوِّمَةً لِهُوِيَّةِ الْعَرْضِ. فَلَيْسَتْ مُقَوِّمَةً لِحَقِيْقَتِهِ. فَسَبِيْلُ[4] الْقِدَمِ وَالْحُدُوْثِ فِي الْعِلْمِ، الثَّابِتَيْنِ لَهُ مِنْ تِلْقَاءِ قِدَمِ الْمُفَارِقَةِ عَنْ سِنْخِ الْمَاهِيَةِ دُوْنَ الْفُصُوْلِ الْمُقَوِّمَةِ، فَيَكُوْنُ عُلُوْمُنَا أَيْضاً كَيْفِيَّاتٍ غَيْرَ الصُّوَرِ.

فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْمُتَعَيَّنَ هُوَ الاِحْتِمَالُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَكُوْنَ الصُّوْرَةُ مَعْلُوْمَةً، وَيَكُوْنُ الْعِلْمُ أَمْراً غَيْرَهَا هُوَ كَيْفِيَّتُهُ، سَتَعْرِفُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.



---

(١) أي: التوابع.

(٢) سيأتي تحقيقه في آخر الكتاب.

(٣) أي: مشحونةً.

(٤) في (ب): قبيل.






[تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]

إِنَّ الْانْتِزَاعِيَّاتِ لَاحَظَّ لَـهَا مِنَ الْوُجُوْدِ فِي الْـخَارِجِ أَصْلاً، إِلَّا بِمَنْشَأِ انْتِزَاعِهَا بِمَعْنَى أَنَّ مَنْشَأَ انْتِزَاعِهَا مَوْجُوْدٌ فِي الْـخَارِجِ بِحَيْثُ يَنْتَزِعُهَا[1] مِنْهُ، لاَ أَنَّ هُنَاكَ مَوْجُوْدَيْنِ: هِيَ أَنْفُسُهَا[2] وَمَنْشَأُ انْتِزَاعِهَا. فَهِيَ أَنْفُسُهَا بِأَيِّ اعْتِبَارٍ أُخِذَتْ، وَبِأَيِّ جِهَةٍ لُوْحِظَتْ، وَبِأَيِّ مُنْقَلَبٍ انْقَلَبَتْ، وَبِأَيِّ حَالٍ حَالَتْ[3]، لاَ تَسْتَطِيْعُ سَبِيْلًا إِلَى التَّقَـرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ.

فَإِذَا عَلِمْنَاهَا، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِهَا أَنْفُسَهَا الْحَاصِلَةَ فِي الْأَذْهَانِ لَزِمَ إِمَّا وُجُوْدُ الْانْتِزَاعِيَّاتِ فِي الْـخَارِجِ، أَوْ يَكُوْنُ الْعِلْمُ مَوْجُوْداً ظِلِّيًّا؛ فَإِنَّهَا إِنْ صَارَتْ بَعْدَ الْانْتِزَاعِ

---

(١) أي: ينتزع العقل من المنشأ، كالفوقية والتحتية وغيرهما من الانتزاعيات ليست موجودة في الخارج لكن يوجد في الخارج ما يمكن للعقل أن يأخذ ذالك الانتزاعيَّ، منه وهو السماء، فإنَّ العقل إذا لاحظها ينتزع عنه الفوقية، وكذا الأرض إذا لاحظها العقل ينتزعُ عنها التحتية مع أنَّ الفوقية والتحية لاتوجدان في الخارج. ويقابله الإنضماميُّ وهو يستدعي الموصوف في ظرف الاتصاف بحيث يصحُّ أن ينتزع عنه الصفة. وَيعلم من هَا هُنَا أن وجود الطَّرفَيْنِ فِي ظرف الاتصاف لَا بُد مِنْهُ فِي الانضمامي دون الانتزاعيّ؛ فَإِنَّهُ لَا بُد فِيهِ من وجود الْمَوْصُوف فَقَط فِي ظرف الاتصاف بِحَيْثُ يُمكن انتزاع الْوَصْف مِنْهُ فطبيعة الاتصاف من حَيْثُ هِيَ تستدعي تحقق الْمَوْصُوف مُطلقًا والاتصاف الْخَارِجِي يَسْتَدْعِي تحَققه فِي الْخَارِج والاتصاف الذهْنِي يَسْتَدْعِي تحَققه فِي الذِّهْن..

(٢) أي: أنفسُ تلك الانتزاعيات.

(٣) والمآل لجميع العبارات واحدٌ من أنّه تابع لاعتبار المعتبر، وحكاية الحاكي، ولحاظ اللاحظ.

صِفَاتٍ إِنْضِمَامِيَّةً، تُوْجَدُ ـ لَامَحَالَةَ ـ إِصَالَةً؛ لِوُجُوْدٍ مُغَايِرٍ بِوُجُوْدِ النَّفْسِ أَوِ الْعَقْلِ[1] فَتُوْجَدُ فِي الْأَعْيَانِ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الشُّجَاعَةِ فِيْهَا. وَإِنْ لَمْ تَصِرْ مَوْجُوْدَةً فِي الْأَعْيَانِ، بَلْ تَكُوْنُ مَوْجُوْدَةً ظِلِّيَّةً ـ وَهِيَ الْعُلُوْمُ ـ كَانَ الْعِلْمُ مَوْجُوْداً ظِلِّيّاً. وَاللَّازِمَانِ بَاطِلَانِ؛ أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِمَا مَرَّ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْمُمَهِّدَةِ[2]، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِمَا سَيَأْتِي.



(١) في (ا) ساقط.

(٢) لأنَّ ماهية الانتزاعي تأبي عن أن تكون موجودةً في الخارج، وإلاَّ يلزم إنقلاب الحقائق، وهو خارج عن طور العقل.




تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّالِثَةِ

إِنَّ الشُّجَاعَ: مَنْ قَامَتْ بِهِ الشُّجَاعَةُ قِيَامـًا أَصْلِيًّا، فَإِذَا عَلِمَ الشُّجَاعَةَ جَبَانٌ، حَلَّتْ فِي ذِهْنِهِ، وَقَامَتْ بِهِ قِيَامـًا أَصْلِيًّا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ عِلْمـًا، وَالْعِلْمُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَوْجُوْدَةِ الْأَصْلِيَّةِ[1] فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ شُجَاعـًا[2].

فَإِنْ قِيْلَ: اَلشُّجَاعُ مَنْ يَقُوْمُ بِهِ الشُّجَاعَةُ بِحَيْثُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهَا. وَالْجُبَانُ لَايَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الشُّجَاعَةِ، فَلَايَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ شُجَاعـًا.

قُلْنَا: تَرَتُّبُ الْآثَارِ لَيْسَ عِلَّةً لِصِدْقِ الْـمُشْتَقِّ، بَلْ عَلَى الْأَمْرِ أَنْ يَكُوْنَ بِالْعَكْسِ، بَلْ مَدَارُ صِدْقِهِ قِيَامُ الْـمَبْدَءِ إِصَالَةً ـ وَهُوَ مَدَارُ تَرَتُّبِ الْآثَارِ ـ فَإِذَا قَامَتِ الشُّجَاعَةُ بِأَحَدٍ، فَيَكُوْنُ شُجَاعـًا، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الشُّجَاعَةِ. وَنَحْنُ لَانُفَرِّقُ بَيْنَ قِيَامٍ وَقِيَامٍ يُوْجِبُ أَحَدُهُمَا صِدَقَ الْـمُشْتَقِّ وَتَرَتُّبَ الْآثَارِ دُوْنَ الْآخَرِ. وَمَنِ ادَّعَى الْفَرْقَ فَعَلَيْهِ بَيَانٌ.



(١) أي: الصفات الإنضمامية.

(٢) مع أنّه ليس كذالك.




تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الرَّابِعَةِ

أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ الْمُتَّحِدَةَ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، أَنْ يَتَّحِدَ التَّصَوُّرُ مَعَ نَقِيْضِهِ[1]؛ إِذَا تَصَوَّرْنَا «اللاَّتَصَوُّرَ» كَانَ «اللاَّتَصَوُّرُ» عَيْنَ التَّصَوُّرِ؛ لِاتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ حَقِيْقَةً. وَاتِّحَادُ النَّقِيْضَيْنِ حَقِيْقَةً بَاطِلٌ.



(١) لأنَّ التصوُّر يتعلق بنفسه وبنقيضه أيضًا.




تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الْخَامِسَةِ

أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِ الْعِلْمِ هِيَ الصُّوْرَةَ مَعَ الذِّهَابِ إِلَى حُصُوْلِ الْأَنْفُسِ، أَنْ لَّايَكُوْنَ الْعِلْمُ حَقِيْقَةً، مُتَأَصِّلَةً[1]، مُنْدَرِجَةً تَحْتَ مَقُوْلَةٍ؛ لِأَنَّ الصُّوَرَ: مِنْهَا صُوَرُ الْأَعْرَاضِ مِنْ مَقُوْلَاتٍ شَتَّى، بَلْ وَمِنْهَا صُوَرُ الْاِعْتِبَارِيَّاتِ فَكَيْفَ يَكُوْنُ الْعِلْمُ حَقِيْقَةً مُتَأَصِّلَةً وَاحِدَةً[2]؟ وَاللاَّزِمُ بَاطِلٌ ضَرُوْرَةً. وَهٰذِهِ مِنَ الْحِجَجِ الْمَشْهُوْرَةِ.



---

(١) أي: الحقيقة النفس الأمرية.

(٢) لأنّه إذا نعلم إنفعالًا فيكون العلم به حاصلاً، والعلم والمعلوم متحدانِ فيلزم أن يكون العلم أيضاً من الإنفعال مع أنّه خلاف التحقيق؛ فإنّ التحقيق أنّه من مقولة الكيف، وهكذا يلزم اختلافه في سائر علوم المقولات.




تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّادِسَةِ

إِذَا كَانَتِ الصُّوْرَةُ عِلْماً، لَكَانَ الْعِلْمُ بِهَا حُضُوْرِيًّا؛ لِأَنَّ عِلْمَ النَّفْسِ بِذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا[1] حُضُوْرِيٌّ، لٰكِنَّ التَّالِيَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ قَدْ يُلَاحَظُ حَقِيْقَتُهَا الْكُلِيَّةُ[2]. وَقَدْ يُلَاحَظُهَا مَأْخُوْذَةً بِحَيْثِيَةِ الْقِيَامِ بِالذِّهْنِ وَالْاِكْتِنَافِ بِالْعَوَارِضِ الذِّهْنِيَّةِ[3]. وَقَدْ يُلَاحَظُ بِمَا هِيَ مُشَخَّصَةٌ، قَائِمَةٌ بِالذِّهْنِ مَعَ الْإِغْمَاضِ عَنِ الْحَيْثِيَّةِ وَالْاِعْتِبَارِ، أَيِّ اِعْتِبَارٍ كَمَا هِيَ فِي الْوَاقِعِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ لَايَكُوْنُ عِلْمُهَا حُضُوْرِيًّا؛ لِأَنَّ الطَّبَائِعَ الْكُلِيَّةَ لَاتَكُوْنُ نَاعِتِيَّةً[4] لِلنَّفْسِ، لَاسِيَّمَا إِذَا كَانَتِ الصُّوْرَةُ مِنْ مَقُوْلَةِ الْجَوْهَرِ[5].

---

(١) والمراد بالصفات الصفات الثبوتية دون الأعم منها، ومن الصفات السلبية والإضافية كما حقَّقه المحقِّق ميرزاهد الهرويُّ قدس سرُّه في حواشي الرسالة القطبية: ٢٤. فعلم أنَّ علم النفس بصفاتها السلبية أو الإضافية لايصيِّره علما حضوريًّا؛ لأنَّ المعلوم والعلم والعالم عند التحقيق شيء واحد في العلم الحضوريّ، والسلوب والإضافيات لايتصوَّر حضورها؛ لانتزاعها.

(٢) أي: في مرتبة الحصول.

(٣) أي: في مرتبة القيام.

(٤) أي: ماهية كلية من حيث هي هي لاتكون لاتوصف بها؛ لأنَّ الصفة تدلُّ على الخصوص بخلاف الماهية الكلية.

(٥) لأنَّ الجوهر ما قام به، ليس ما قام.

وَكَذَا عَلَى الثَّانِي[1]؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ الْـمُحَيَّثَةَ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَيْداً لَـهَا، جُزْأً مِّنْهَا[2]، أَوْ كَانَتْ مَأْخُوْذَةً فِي عُنْوَانِـهَا، لَايَكُوْنُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْـحَيْثِيَّةِ[3]. فَلاَ حُضُوْرَ لَـهَا مَعَ الْـحَيْثِيَّةِ قَيْداً لَـهَا، جُزْأً مِّنْهَا، أَوْ كَانَتْ مَأْخُوْذَةً فِي عُنْوَانِـهَا، لَايَكُوْنُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْـحَيْثِيَّةِ، فَلَا حُضُوْرَ لَـهَا مَعَ الْـحَيْثِيَّةِ[4].

وَعَلَى الثَّالِثِ[5] لَايَكُوْنُ تِلْكَ الصُّوْرَةُ عِلْماً؛ لِأَنَّـهَا لَوْ كَانَتْ عِلْماً فَلَابُدَّ لَـهَا

---

(١) هو إذا كانت الصورةُ المأخوذةُ منه محيَّثةً بأنَّ العوارضَ الذهنيةَ قائمةٌ معها.

(٢) كما في الحيثية التقييدية، وهي التي تغير المحيث وأحكامها، كما يقال: الصورة الحاصلة في الذهن من حيث كونها قائمةً بالذهن، ومكتنفةً بالعوارض الذهنية علمٌ. فهذه الحيثية مفيدة لأمر زائد، وتغيّرُ ذات الصورة الحاصلة؛ لأنّها عند عدم هذه الحيثية في مرتبة المعلوم، وإذا أخذتْ هذه الحيثية فصارت علماً، فتغير الأحكامُ أيضاً إذا كان يحكم عليها بأنّها معلومٌ، ويحكم عليها الآن بأنّها علم.

(٣) لأنَّ وجود المحيث بدون الحيثية ممتنعٌ عقلًا.

(٤) لأنَّ العلم المتعلّق بالذات المحيَّثة لايكون حضوريًا؛ لأنّه لايتحقّق إلاّ بأن يكون المعلومُ معلولاً للعالِم، كما في علم الباري تعالى بالممكنات، أو متَّحداً معه كما في علم المجرَّدات بأنفسها، أو نعتاً له كما في علم النفس بصفاتها. والكلُّ ههنا منتفٍ، أمّا انتفاء الأوّل فظاهرٌ، والثاني؛ فلعدم كون المحيَّث نفس الذات العالمة، والثالث؛ فلأنَّ المحيَّث بالحيثية الاعتبارية أمرٌ اعتباريٌّ موجوداً في ظرف اللحاظ بالوجود الظليّ ـ أي: الوجود الانتزاعيّ الاعتباريّ الذي هو كالظلِّ، بالنسبة إلى الجدار الذي هو الأصل والظلُّ تبعه ـ والنفس العالمة موجودة خارجية بالوجود الأصليّ. ولايصلحُ هذا الأمر الاعتباريّ أن يكون نعتاً لها؛ لاستدعاء الإنضماميّ وجودَ الحاشيتين في ظرف الاتصاف، فيكونُ العلمُ بها مفتقراً إلى حصول صورتها في الذهن كما هو شأن الأشياء الغائبة، وما هو إلّا علم حصوليٌّ. فثبت أنَّ علم الذات المحيَّثة لايكون إلّا حصوليًا.

(٥) هو إذا كانت الصورةُ مأخوذةً مشخّصةً مع غضِّ النظر عن الحيثية والاعتبار.

مِنْ مَعْلُوْمٍ، فَهُوَ إِمَّا الْأَمْرُ الْخَارِجِيُّ ـ قَدْ بَطَلَ فِيْمَا قَبْلُ ـ أَوْ هَذِهِ الصُّوْرَةُ، فَيَلْزَمُ اتِّحَادُ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَايُفِ[١]، أَوْ هِيَ مَعَ عَزْلِ النَّظْرِ عَنْ تَشَخُّصِهَا، فَيَكُوْنُ الْعِلْمُ مَوْقُوْفاً عَلَى الْاعْتِبَارِ[٢]، فَلاَمَسَاغَ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ عَلَى تَقْدِيْرِ كَوْنِ الصُّوْرَةِ عِلْماً. وَالْعَجَبُ مِنْ هٰؤُلَاءِ ذَهَبُوْا إِلَى اتِّحَادِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ ذَاتاً وَاعْتِبَاراً فِي الحضوريِّ[٣] راعِيْنَ أَنَّ الْعِلْمَ لاَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْتِبَارِ[٤]. وَلَمْ يَخْطُرْ ذَالِكَ لَهُمْ بِالْبَالِ فِي الْحُصُوْلِيِّ، فَأَثْبَتُوْا الْمُغَايَرَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْلُوْمِهِ اِعْتِبَاراً[٥].

---

(١) وأنت خبيرٌ بأنَّ المتضايفين متقابلان، والتقابل يقتضي التعدُّد، وهو يقتضي المغايرة؛ لأنَّ الاثنين لايتَّحدانُ كما تقرَّرفي موضعه. والاتحادُ ينافي المغايرة، فكيف يتصوّر التضايفُ بينهما على تقدير اتحادهما؟!.

(٢) والعلم ليس موقوفاً على الاعتبار.

(٣) في (ا): الحصولي. وهو سهو الناسخ.

(٤) لأنَّ العلم من الصفات الثبوتية الإنضمامية للنفس، وعلم النفس بذاتها وصفاتها الثبوتية لايكون إلَّا حضوريًّا، والعلم الحضوريُّ يتحدُ فيه العالم والمعلوم والعلم بناءً على تحقيق العلَّامة ميرزاهد الهرويُّ قدس سرُّه، ولا تغاير فيها أُصلاً. وأمَّا التغايرُ في المصداق فلا كلام فيه. فالعلم يكون متحداً مع العالم، والعالمُ موجودٌ في نفس الأمر، فكيف يكون موقوفاً على الاعتبار؟.

(٥) وبيان الفرق بينهما: أنَّ اتحاد العلم والمعلوم في الحضوريّ والحصوليّ كليهما، في نفس الأمر، إلَّا أنَّ اتّحادهما في العلم الحضوريّ اتّحادٌ محضٌ لاتغايرَ بينهما أصلًا، وفي العلم الحصوليّ اتحاد مع تغاير اعتباريٍّ بأنْ يعتبره العقل من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية فهو «علمٌ»، وأنَّه من حيث هو هو «معلومٌ». راجع للتفصيل إلى: حواشي العلَّامة مير زاهد الهرويّ على الرسالة القطبية: ١٧، والحواشي الزاهدية على شرح التهذيب للدواني: ٩٠، ٩١ الحواشي الزاهدية على شرح المواقف، مبحث الوجود الذهني: ١٥٨، شرح الإشارات والتنبيهات للمحقق الطُّوسيّ: ٢/ ٣١٢.




تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ السَّابِعَةِ

وَهِيَ مِنْ فَوَائِدِ مَوْلَانَا الْمُعَظَّمُ الْأَعْلَمُ، مَلِكُ عُلَمَاءِ الْعَلَمِ، إِمَامُ الْمُتَأَخِّرِيْنَ، مِقْدَامُ الْمُتَقَدِّمِيْنَ، خَاتَمُ الْحُكَمَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِيْنَ، أَعْلَمُنَا، اِبْنُ أَعْلَمِنَا وَأَكْرَمُنَا وَابْنُ أَكْرَمِنَا مَوْلَانَا أَبُو الْعَيَّاشِ عَبْدُ الْعَلِيِّ مُحَمَّدُ الْأَنْصَارِيُّ[1]، السِّهَالَوِيُّ، اللَّكْهَنَوِيُّ - جَعَلَ اللهُ الْجَنَّةَ مُنْقَلَبَهُ - هِيَ[2] أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي مَدَارِكِهِمْ، وَتَحَقَّقَ فِي عُقُوْلِهِمْ: أَنَّ

---

(١) هو العلاّمةُ الإمامُ الهمامُ، مرشِدُ الأنامِ، الشيخ عبد العلي بن العلاّمة الشيخ نظام الدين بن قطب الدين بن عبد الحليم الأنصاريُّ، السهالويُّ، اللكهنويُّ، الهنديُّ، الملقب بـ«بحر العلوم»، و«ملك العلماء»، ولد عام ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م، بمدينة «لكنهو» الشهيرة في أسرةٍ اعتلت عرش العزِّ والمجد في الفضائل الدينية، أخذ العلومَ الدينية من والدِه الماجِد، وتخرَّجَ على يديه وكان عمره الشريف سبع عشرسنةً. ومن تصانيفه المباركة: شرح سلم العلوم، و«المنهيات على شرحه على سلم العلوم» و«حاشية ميرزاهد رسالة» و«حاشية على ميرزاهد ملاجلال» و«حاشية على شرح العقائد العضدية للدواني» و«حواشي على الزواهد الثلاثة» و«العجالة النافعة» و«حاشية على شرح الفاضل الشيرازي» و«رسائل الأركان الأربعة» و«فواتح الرحموت شرح مسلّم الثبوت». راجع للترجمة: حديقة المرام في تذكرة العلماء الأعلام للمدراسي: ٣٥، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني: ٢١٩، ٧٤٣، هدية العارفين للبغدادي: ١/ ٥٨٦، ٥٨٧، وإيضاح المكنون: ٢/ ٤٨١، والثقافة الإسلامية في الهند: ٢٥٧.

(٢) راجع إلى: حواشي العلاّمة بحرالعلوم عبدِ العليّ اللكنويّ على الحواشي الزاهدية على شرح مُلّا جلال: ٢٩.

صُوَرَ الْجُزْئِيَّاتِ الْمَادِيَّةِ[١] ـ لِكَوْنِهَا مُبَرْقِعَةً بِلَوَاحِقِ الْمَادَّةِ وَغَوَاشِيهَا، وَمُتَعَلِّقَةً بِعَوَارِضِ الْهَيُوْلَى[٢] وَحَوَاشِيهَا ـ لاَتَرْتَسِمُ فِي النَّفْسِ[٣]. وَإِنَّمَا تَرْتَسِمُ فِي الْمَشَاعِرِ الْبَاطِنَةِ[٤]، فَلَوْ كَانَتْ هِيَ الصُّوَرُ الْعِلْمَ يَلْزَمُ أَنْ تَكُوْنَ الْمَشَاعِرُ عَالِمَةً؛ لأَنَّ الْعَالِمَ مَا يَقُوْمُ بِهِ الْعِلْمُ. وَالصُّوْرَةُ قَائِمَةٌ بِالْحَوَاسِّ مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ تَطَابَقُوْا عَلَى أَنَّ الْمَشَاعِرَ لَيْسَتْ شَاعِرَةً، لاَبِنَفْسِهَا، وَلاَبِغَيْرِهَا.



(١) الصور التي تحصل بالحواس.

(٢) أي: الصور الجمسية والنوعية والأشكال الجزئية.

(٣) لأنَّ علومها مقدسة عن المادة كما حقَّقه الشيخ الرئيس في التعليقات.

(٤) لأنَّ النفس تدركُ الكليات من غير آلة، بل بحصولها فيها، وتدركُ الجزئيات بالآلات التي هي الحواس الخمس الظاهرة، واثنان باطنان: الحس المشترك والوهم. راجع لتحقيق المرام إلى: حاشية العلَّامة بحر العلوم على حاشية العلَّامة ميرزاهد الهرويِّ على شرح الجلال الدوَّاني: ٢٨.




تَقْرِيرُ الْحُجَّةِ الثَّامِنَةِ

أَنَّ الْعِلْمَ، لَوْ كَانَ هِيَ الصُّوْرَةَ لَزِمَ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ أَمْراً عَدَمِيًّا؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ قَدْ يَكُوْنُ عَدَمِيَّةً، وَقَدْ أَجْمَعُوْا عَلَى فَسَادِهِ.





تَقْرِيرُ الحُجَّةِ التَّاسِعَةِ



أَنَّ الشَّكَّ والتَّصْدِيْقَ وَنَحْوَهُ، إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ أَوْ الْقَضِيَّةِ عَلَى مَا سَيَلُوْحُ[١] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. فَيَكُوْنُ كُلٌّ مِّنْهُمَا عَلَى تَقْدِيْرِ كَوْنِ الصُّوْرَةِ هِيَ الْعِلْمَ، حَقَائِقَ غَيْرَ مُسْتَقِلَّةٍ، وَهُوَ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ. وَأَيْضًا لَوْ كَانَ التَّصْدِيْقُ عَيْنَ النِّسْبَةِ لَمَا وُجِدَتِ النِّسْبَةُ دُوْنَهُ ـ كَمَا هُوْ شَأْنُ الْمُتَّحِدَيْنِ ـ مَعَ أَنَّ النِّسْبَةَ تُوْجَدُ دُوْنَهُ حِيْنَ كَوْنِهَا مَشْكُوْكَةً[٢]، وَكَذَا الْحَالُ فِي الشَّكِّ. وَهٰذَا إِنَّمَا يَنْتَهِضُ عَلَى مَنْ يَجْعَلُ التَّصْدِيْقَ وَالشَّكَّ وَنَحْوَهُ كَالْإِنْكَارِ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، لَا عَلَى مَنْ أَخْرَجَهَا عَنْهَا، وَظَنَّهَا مِنْ ذِنَابَاتِ الْعِلْمِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُوْا عَلَى كَوْنِ التَّخَيُّلِ[٣] مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ رُبَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ وَالْقَضِيَّةِ[٤]. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّوْرَةَ الْمُتَّحِدَةَ مَعَ مَعْلُوْمِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُوْنَ التَّخَيُّلُ أَمْرًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ كَمَا أَنَّ مَعْلُوْمَهُ كَذَالِكَ. وَهٰذَا نَاهِضٌ عَلَى كُلِّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّوْرَةُ الْمُتَّحِدَةُ مَعَ مَعْلُوْمِهَا، سَوَاءٌ قَالَ بِكَوْنِ التَّصْدِيْقِ وَنَحْوِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، أَوْ لَمْ يَقُلْ.



(١) في خاتمة الكتاب بعون الله التوَّاب.

(٢) فيقال: هذه القضية قضية مشكوكة.

(٣) وهو أن يتعلَّق التصوُّر بالنسبة الخبرية ولاتتوجه النفسُ إليها بالردّ والقبول فهو التخيُّل.

(٤) أي: معنى القضية.



تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الْعَاشِرَةِ



أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّوْرَةَ لَزِمَ كَوْنُ الذَّاتِيَّاتِ مُعَلَّلَةً بِالْعَوَارِضِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ. وَبَيَانُ الْمُلَازَمَةِ: أَنَّ الْقَرِيْحَةَ الصَّرِيْحَةَ، وَالْفِطْرَةَ الصَّحِيْحَةَ حَاكِمَةٌ بِأَنَّ الْعِلْمَ حَقِيْقَةٌ، حَقِيَّةٌ، وَاقِعَةٌ، لَا كَالْحَقَائِقِ الْاعْتِبَارِيَّةِ الَّتِي مِنْ مُسْتَعْمَلَاتِ الْأَوْهَامِ كَالْحَقِيْقَةِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْبَيَاضِ[1]. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هِيَ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ فِي الذِّهْنِ، فَلَايَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ تِلْكَ الصُّوْرَةُ بِنَفْسِ حَقِيْقَتِهَا، وَجَوْهَرِيَّتِهَا، وَسِنْخِ ذَاتِهَا عِلْمـًا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ مَاهِيَّتُهَا قَبْلَ حُصُوْلِهَا فِي الذِّهْنِ حِيْنَ وُجُوْدِهَا فِي الْخَارِجِ عِلْمـًا وَهُوَ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ[2].

وَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ بَعْدَ حُلُولِهَا فِي الذِّهْنِ وَقِيَامِهَا بِهِ عِلْمـًا، وَلَايَكُوْنُ بِنَفْسِ حَقِيْقَتِهَا عِلْمـًا. فَيَكُوْنُ مَآلُهُ إِلَى أَنَّ الْحُلُوْلَ فِي الذِّهْنِ وَالْقِيَامَ بِهِ يُصَيِّرُ مَا لَمْ يَكُنْ عِلْمـًا، عِلْمـًا. وَإِذَ جَعْلُ شَيْءٍ عَيْنَ شَيْءٍ آخَرَ، وَتَصَيُّرُ حَقِيْقَتِهِ حَقِيْقَةً أُخرى غَيْرُ مَعْقُوْلٍ، فَيَكُوْنُ الْعِلْمُ ذَاتِيـًا لِتِلْكَ الصُّوْرَةِ وَقَدْ عُلِّلَ ثُبُوتُـها بِالْحُلُوْلِ فَيَلْزَمُ تَعْلِيْلُ الذَّاتِيَّاتِ

---

(١) الإنسان جوهرٌ لايحتاج في تقومه إلى شيء آخر، والبياض عرضٌ يحتاج في تقومه إلى وجود شيء آخر، والحقيقة المؤلَّفة من الجوهر والعرض لاتكون حقيقةً واقعيةً؛ لأنَّ الحقيقة الواقعية عبارةٌ عما يكون بين أجزائه كلها الافتقار. وههنا كذالك؛ لأنَّ العرض محتاجٌ في وجوده إلى الجوهر بخلاف الجوهر.

(٢) لأنَّ الحقائق لاتختلفُ باختلافِ الظُّروف.

بِالْعَوَارِضِ، وَهٰذَا خُلْفٌ باطلٌ[1].

فَتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْحِجَجِ الْقَاطِعَةِ أَوْرَثْنَاها مِنَ الْقُدَمَاءِ وَمِنْهَا مَا سَنَحَ بِهِ نَظْرُ فِكْرِي، والله أعلم.



(١) راجع إلى حواشي الفاضل الخيرآبادي على شرح السلم للقاضي: ١٧٦.





[متن الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيْقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ]

قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ إِعْضَالاً عَلَى هٰؤُلآءِ، وَأَجَابَ فِرَاراً مِّنَ الْبَلْوَاءِ. أَمَّا الْإِعْضَالُ فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ صُوَرُ الْمَوْجُوْدَاتِ - وَهِيَ جَوَاهِرُ وَأَعْرَاضٌ - وَصُوَرُ الْأَعْرَاضِ إِنْ كَانَتْ أَعْرَاضاً فَصُوَرُ الْجَوَاهِرِ كَيْفَ تَكُوْنُ أَعْرَاضاً؛ فَإِنَّ الْمَاهِيَّةَ مَحْفُوْظَةٌ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُوْدِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنَّ مَعْقُوْلَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ الْمَوْجُوْدُ فِي الْأَعْيَانِ، لَا فِي مَوْضُوْعٍ. فَهُوَ بِجَوْهَرِ حَقِيْقَتِهِ جَوَاهِرُ، وَإِنْ عُرِضَ لَهُ أَنْ صَارَ عَرَضاً بِخُصُوْصِ وُجُوْدِهِ فِي الذِّهْنِ؛ فَإِنَّهُ إِذْ هُوَ فِي الْعَقْلِ لَايَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا آثَارُهُ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَمَالاً، لَمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ، فَلَيْسَتْ فِي الْعَقْلِ بِهٰذِهِ الصِّفَةِ حَتَّى يَتَحَرَّكَ الْعَقْلُ، لِقِيَامِهَا بِهِ. فَهِيَ - إِذْ هِيَ فِي الْعَقْلِ مَاهِيَّةٌ مِّنْ حَقِّ وُجُوْدِهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَكُوْنَ كَمَالاً، لَمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ. وَهٰذَا كَالْمَغْنَاطِيْسِ؛ فَإِنَّهُ حَجَرٌ مِّنْ شَأْنِهِ: جَذْبُ الْحَدِيْدِ، فَإِذَا كَانَ فِي الْكَفِّ مَغْنَاطِيْسُ، لَمْ يَجْذِبْهُ - وهو في الكفِّ مغناطيس - وَلَايُنَافِي جَوْهَرِيَّتُهُ بِجَوْهَرِ حَقِيْقَةٍ عَرَضِيَّةٍ بِخُصُوْصِ وُجُوْدِهِ فِي الذِّهْنِ.

وَهٰذَا إِنْ كَانَ حَقًّا فَلَايُغْنِي عَنِ الْحَقِّ هٰهُنَا شَيْئاً؛ إِذِ الْعِلْمُ حَقِيْقَةٌ مُحَصَّلَةٌ وَاقِعَةٌ فِي الْأَعْيَانِ. وَإِذْ هِيَ فِيْهَا قَائِمَةٌ بِالنَّفْسِ نَاعِتِيَّةً إِيَّاهَا، فَلَيْسَتْ جَوَاهِرَ. ثُمَّ إِذْ هِيَ عَرَضٌ فِي الْخَارِجِ - لَامُحَالَةَ - يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُوْلَةٍ عَرَضِيَّةٍ حَقِيْقِيَّةٍ. وَإِذْ حُدُوْدُ مَا سِوَى الْكَيْفِ مُنْتَفِيَةٌ عَنْهُ - كَمَا يَأْتِي - فَهِيَ كَيْفِيَّةٌ حَقِيْقَةً، وَالجوهرُ كيف يكونُ كيفاً؟. فَتَبَدُّلُ

الْوُجُوْدِ ـ وَهُوَ مِنَ العوارض ـ لَايَتَبَدَّلُ [بِهِ] الْحَقَائِقُ؛ إِذِ الْأَشْيَاءُ حَاصِلَةٌ بِأَنْفُسِهَا كَمَا ظَنُّوا، وَلَا مَحِيْصَ عَنْ هٰذَا الْعَوِيْصِ، وَإِنْ كَانُوْا يُكْثِرُوْنَ مِنَ الْهَوسِ، وَيَتَمَسَّكُوْنَ فِي الْفَرْقِ بِكُلِّ حَشِيْشٍ. وَلِذَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْمُتَحَذِّقِيْنَ طَوْراً أَشْبَطَ[1]، وَمَرَّةً يَتَخَبَّطُ فَيَظُنُّ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُوْدُ الإِنْطِبَاعِيُّ لَا صُوْرَةَ لِأَنْفُسِهَا. وَلَقَدْ اِسْتَغَاثَ مِنَ الرَّمْضَاءِ إِلَى النَّارِ؛ إِذِ الْوُجُوْدُ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، فَإِنَّمَا أَفْرَادُهُ حِصَصٌ مُتَّفِقَةُ الْحَقِيقة، فَيَتَّحِدُ التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيْقُ نَوْعاً. وَأَيْضاً خَارِجاً عَنِ الْمَقُوْلَاتِ. وَأَيْضاً اِنْتِزَاعِيٌّ. وَأَيْضاً قَائِمٌ بِالصُّوْرَةِ فَهِيَ الْعَاقِلَةُ، فَإِنْ اِلْتَجَأَ إِلَى مَنْشَاءِ اِنْتِزَاعِهِ ـ وَهِيَ الصُّوْرَةُ ـ وَلَّى عَلَى عَقِبَيْهِ فَقَهْقَرَىٰ الإِشْكَالُ عَلَيْهِ، وَيَكُوْنُ كَمَنْ فَرَّ وَلَمْ يَسْتَطِعْ سَبِيْلاً.



---

(١) أشبط: تمسَّك وتعلَّق.



شَرْحُ الرِّسَالَةِ

[بيانُ الإشكالِ الْعوِيْصِ علَى الْحُكَماءِ الْمَشَّائِيْن]

أَقُوْلُ: ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي فَصْلِ الْعِلْمِ مِنْ «إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ[١]» إِعْضَالًا عَوِيْصاً[٢] عَلَى هٰؤُلَاءِ، وَأَجَابَ عَنْهُ فِرَاراً عَنِ الْبَلْوَاءِ.

أَمَّا الْإِعْضَالُ[٣] فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمُكْتَسَبُ الْمَأْخُوْذُ عَنِ الْمَوْجُوْدَاتِ ـ وَهِيَ جَوَاهِرُ وَأَعْرَاضٌ ـ فَإِذَنْ مِنَ الْعُلُوْمِ مَا هِيَ صُوَرُ الْجَوَاهِرِ، وَمِنْهَا مَا هِيَ صُوَرُ الْأَعْرَاضِ. وَإِنْ كَانَتْ صُوَرُ الْأَعْرَاضِ أَعْرَاضاً فَصُوَرُ الْجَوَاهِرِ كَيْفَ تَكُوْنُ أَعْرَاضاً؟؛ فَإِنَّ الْمَاهِيَّاتِ مَصُوْنَةٌ مُنْحَفِظَةٌ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُوْدِ، وَظُرُوْفِ التَّقَرُّرِ. فَمِنَ الْمُسْتَحِيْلِ أَنْ يَسْتَحِيْلَ الْجَوَاهِرُ فِي نَحْوِ وُجُوْدِهِ الذِّهْنِيِّ أَعْرَاضاً.

وَأَمَّا الْجَوَابُ[٤] فَهُوَ أَنَّ مَعْقُوْلَ الْجَوْهَرِ جَوْهَرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ الْمَوْجُوْدُ فِي الْأَعْيَانِ

---

(١) إلهيات الشفاء: ١/ ١٤٠، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.

(٢) لايخفى أنَّ مدار هذا الإشكال على أنَّ العلم والمعلوم متحدان بالذات، وحصول الأشياء بأنفسها. والغرضُ منه إبطال عرضيَّةُ العلم فقط.

(٣) حاصلُه: أنَّ العلم المكتسب من صورة الشيء مجردةً عن المادة، فصور الجواهر تكون جواهر أيضاً في الذهن؛ بناءً على إنحفاظ الماهيات في الوجود مع أنَّه يصدقُ عليها في الذهن تعريفُ العرض؛ لأنَّها وجدت في موضوعٍ؛ إذ الذهن يستغني عنها، ولايحتاجُ إليها. فيلزمُ كون الشيء الواحد جوهراً وعرضاً مع أنَّهما متباينان لايصدقان على شيء واحدٍ.

(٤) هذا جوابٌ لهذا الإشكال بمنع المنافاة بين الجوهر والعرض. وحاصلُه: أنَّ الجوهرَ ماهيته، =

لَا فِي مَوْضُوعٍ، أَيْ: مَاهِيَّةٌ مِنْ شَأْنِ وُجُوْدِهَا فِي الْعَيْنِ أَنْ يَكُوْنَ غَنِيَّةً عَنِ الْـمَوْضُوْعِ. فَصُوَرُ الْجَوَاهِرِ ـ وَإِنْ كَانَتْ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوعٍ مِنْ تِلْقَاءِ خُصُوْصِيَّةِ وُجُوْدِ عَرْضِهَا ـ فَصَارَتْ أَعْرَاضاً، إِلَّا أَنَّ حَقَّ جَوْهَرِيَّتِهِ وَسِنْخِ[1] قِوَامِهِ أَنْ يَكُوْنَ فِي الْأَعْيَانِ لاَ فِي مَوْضُوْعٍ. فَالْجَوْهَرُ الْـمَعْقُوْلُ حِيْنَ هُوَ فِي الْعَقْلِ عَرْضٌ وَجَوْهَرٌ معاً؛ فَإِنَّهُ بِالْفِعْلِ مَوْجُوْدٌ فِي مَوْضُوْعٍ هُوَ الذِّهْنُ. وَأَيْضاً هُوَ مَاهِيَّةٌ مَّنْ حقِّها: أَنَّـهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوْعٍ.



= إذا وجدتْ في الخارج كانت لا في موضوع. والعرضُ ما كان في موضوعٍ، سواءٌ كان في الذهن أو في الخارج. فالصورة الذهنية جوهرٌ؛ لأنّه يصدق عليها أنّـها ماهيةٌ إذا وجدتْ في الخارج كانت لا في موضوعٍ ـ وإن صدق عليها في الذهن كونُها في موضوعٍ ـ لكن لا يقال: «جوهرٌ ههنا لوجود هذه الصفة للماهية المعقولة. فالتنافي بين الجوهر والعرض، إنّما هو في وجودهما في الخارج بأنْ ما يكونُ في الأعيان لا في موضوع لايكون فيها موجوداً في موضوعٍ. وأمّا في الذهن فلا مانع؛ لصدق العرض على الجوهر؛ لأنّه جوهرٌ بمعنى أنّها إذا وجدتْ في الخارج لكانت في الموضوع عرضٌ باعتبار أنّه موجودٌ بالفعل في الموضوع الذي هو الذهن.

(١) (ب): شبح، وهو سهو.



[تَحْقِيقٌ أَنِيقٌ عَنِ الضَّابِطَةِ: «الْمَوْجُوْدُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُوْدِ مَوْجُوْدٌ فِي ذٰلِكَ الشَّيْءِ»]

فَإِنْ قِيْلَ: هُوَ[١] فِي الْأَعْيَانِ حِيْنَ هُوَ فِي الْأَذْهَانِ؛ إِذِ الْعَقْلُ أَيْضاً مِّنَ الْأَعْيَانِ، فَالْمَوْجُوْدُ فِيْهِ يَكُوْنُ مَوْجُوْداً فِيْهَا.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَوْجُوْدَ فِي الْأَعْيَانِ، هُوَ الَّذِيْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ وَتَصْدُرُ عَنْهُ أَحْكَامُهُ. فَالْمَوْجُوْدُ فِي الْعَقْلِ - إِذْ لَايَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ، وَلَايَصْدُرُ عَنْهُ الْأَحْكَامُ - لَايَكُوْنُ مَوْجُوْداً فِي الْأَعْيَانِ. وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الْقَائِلَةُ: «اَلْمَوْجُوْدُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُوْدِ مَوْجُوْدٌ فِي ذَالِكَ الشَّيْءِ» حَتَّى يَكُوْنَ الْمَوْجُوْدُ فِي الْعَقْلِ الْمَوْجُوْدِ فِي الْأَعْيَانِ، مَوْجُوْداً فِي الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ صِدْقُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ إِنَّمَا ذٰلِكَ فِي الظَّرْفِ الْمَكَانِيِّ.

وَالسِّرُّ فِي ذَالِكَ: أَنَّ الْأَعْيَانَ لَيْسَتْ ظَرْفاً وَمَحَلًّا لِلْمَوْجُوْدَاتِ فِيْهَا، إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجُوْدَةِ فِي أَنْفُسِهَا مَعَ عَزْلِ النَّظْرِ عَنِ الْأَذْهَانِ. فَمَا لَايَكُوْنُ مَوْجُوْداً فِي نَفْسِهِ بِدُوْنِ لِحَاظِ الذِّهْنِ لَايَكُوْنُ مِنَ الْأَعْيَانِ - فَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ بِهٰذَا الْأَصْلِ؛ فَقَدْ زَلَّ فِيْهِ مَنْ يُشْهَدُ لَهُ بِالْفَضْلِ - وَذَالِكَ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ مَاهِيَّتُهَا أَنَّهَا كَمَالٌ أَوَّلُ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ بِالْقُوَّةِ[٢]، مَعَ أَنَّهَا فِي الْعَقْلِ لَيْسَتْ بِهٰذِهِ الصِّفَةِ، حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُوْنَ الْعَقْلُ مُتَحَرِّكاً؛ لِقِيَامِهَا بِهِ. وَهٰذَا صَادِقٌ عَلَى الْمَعْقُوْلِ مِنْهَا أَيْضاً، فَهُوَ لَايَنْسَلِخُ عَنْ مَاهِيَّتِهَا فِي الْعَقْلِ.

---

(١) أي: الجوهر المعقول.

(٢) هكذا نقل عن أرسطو.



[تَمْثِيْلُ الْجَوَابِ الْمَعْقُوْلِ بِالشَّيْءِ الْمَحْسُوْسِ]

وَضَرَبَ الشَّيْخُ لِذَالِكَ مَثَلاً فِي الْمَحْسُوْسَاتِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَغْنَاطِيْسَ[1] حَجَرٌ مِّنْ شَأْنِهِ أَنْ يَجْذِبَ الْحَدِيْدَ، إِذَا صَادَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ فِي الْكَفِّ لَايَجْذِبُهُ ـ وَهُوَ فِي الْكَفِّ مَغْنَاطِيْسُ ـ؛ فَإِنَّه إِذَا لَمْ يُجْذِبْهُ ـ وَهُوَ فِي الْكَفِّ ـ لَمْ يَنْسَلِخْ عَنْ كَوْنِهِ مَغْنَاطِيْسَ. فَقَدْ تَحَقَّقَ إِذَنْ أَنَّ الْمَعْقُوْلَ مِنَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ بِسِنْخِ قِوَامِهِ وَجَوْهَرِ مَاهِيَتِهِ، وَإِنْ كَانَ عَرَضًا أيضًا بِخُصُوْصِ هُوِيَّتِهِ الذِّهْنِيَّةِ[2].

---

(١) المشهور بالقاف، وفي التهذيب أنّه بالغين، والقافُ غلطٌ. قال الفاضل وليُّ الله اللكنهويُّ: هذا المثال قد ذكره الشيخ الرئيس؛ لتوضيح حقيقة الجوهر بل الحركة التي ذكرها في التنظير. وتوضيحُه: أنَّ الحجر المغناطيس حجرٌ يجذبُ الحديدَ. فليس معناه أنّه جاذبٌ للحديد بالفعل، فكما أنّه من شأنه جذبُ الحديد إذا صادفه، فإذا وجد في كفّ الإنسان، ولم يجذب الحديد فلم تبطل حقيقته. وهي كونه حجراً إذا صادف حديداً جذبه، بل هو متفق الحقيقة في الكفّ وخارج الكفّ، سواءٌ لاقاه الحديدُ، أو لا. فهو يصدق في الكلّ أنّه حجرٌ من شأنه: جذب الحديد. وكذالك حالُ الماهية الجوهرية وسائر الماهيات؛ فإنّها على حقيقتها، سواءٌ وجدت في الخارج، أو في الذهن. فالجوهرُ إذا لم يستغن صورتُه عن الموضوع لم يخرج عن حقيقته الجوهرية أصلاً؛ لصدق حدّه، وهو كونه بحيث يكونُ وجودُه في الخارج لا في موضوع عليه حينئذٍ أيضًا كما كانت تصدق في الخارج.

(٢) أفاد الفاضلُ صدرُ الدِّين الشّيرازيُّ في «شرح هداية الحكمة» أنّه قد عُلِمَ من كلام الشَّيخِ الرَّئيسِ أنَّ مفهومَ العرضِ أعمُّ من مقولةِ الجوهرِ باعتبارِ الوجودِ الذِّهنيّ؛ لأنَّ الجوهرَ الذهنيَّ يصدقُ عليه أنّه موجودٌ بالفعلِ في موضوعٍ، ويصدقُ عليه أنَّ وجودَه العينيَّ لايكون في موضوعٍ فهو جوهرٌ بحسَب ماهيته، وعرضٌ باعتبار وجوده في الذهن.




[وَلَامُنَافَاةَ عِنْدَ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَراً وَعَرَضاً]

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ بَطَلَتِ الْمُنَافَاةُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيَّةِ والْعَرَضِيَّةِ؛ فَإِنَّكُمْ قَدِ الْتَزَمْتُمْ اِجْتِمَاعَهُمَا فِي الْجَوَاهِرِ الْمَعْقُوْلَةِ.

فَالْجَوَابُ: إِنَّا[1] إِنَّمَا اِلْتَزَمْنَا اجْتِمَاعَ الْجَوْهَرِيَّةِ والْعَرَضِيَّةِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، حَيْثُ أَخَذْنَا الْعَرَضِيَّةَ بِمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ فِيْ مَوْضُوْعٍ ـ وَلَامُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا ـ فَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُوْنَ الشَّيْءُ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوْعٍ، وَيَكُوْنُ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُوْنَ فِي الْأَعْيَانِ لَا فِي مَوْضُوْعٍ[2]. وَحَيْثُ مَنَعْنَا اجْتِمَاعَهُمَا وَحَكَمْنَا بِمُنَافَاتِهِمَا[3]، إِنَّمَا عَنَيْنَا بِالْعَرَضِيَّةِ: كَوْنَ الشَّيْءِ مَوْجُوْداً فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوْعٍ. فَمِنَ الْمُسْتَحِيْلِ أَنْ يَكُوْنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ غَنِيًّا عَنِ الْمَوْضُوْعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ فِيْهَا مَعاً. وَهٰذَا خُلَاصَةُ كَلَامِهِ عَلَى طِبْقِ رَأْيِهِ.



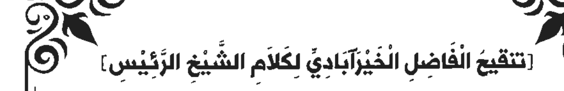
---

(١) ساقط من (ا).

(٢) حاصلُه: أنَّ المنحصر في المقولات، إنَّما هو العرض الموجود في الخارج. ومطلق العرض ـ أعمُّ من أن يكون في الذهن أو في الخارج ـ ليس منحصراً فيها؛ ليختلَّ الحصرُ. فالصورة الذهنية من الأعراض الذهنية فلاتكونُ داخلةً تحت المقولات التي هي من أقسام الأعراض الخارجية.

(٣) والسرُّ فيه أنَّ المقولات هي الأجناسُ العالية، وقد تقرَّر في غير هذا موضعٍ أنَّ تعدُّد الجنس في مرتبة واحدة غيرُ جائزٍ.





[تنقيحُ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ لِكَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ]

وَهٰذَا الْكَلَامُ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّحَ أَنَّه حَقٌّ، لَايُغْنِيْ عَنِ الْـحَقِّ شَيْئًا فِي هٰذَا الْـمَقَامِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ حَقِيْـقَةٌ، مُـحَصَّلَةٌ، مُتَأَصِّلَةٌ، وَاقِعِيَّـةٌ فِي الْأَعْيَانِ، مَعَ ظُهُوْرِ ذَالِكَ قَدْ نَصُّوْا عَلَيْهِ. ثُمَّ أَنَّـهَا لَيْسَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، بَلْ قَائِمَةٌ مُنْضَمَّةٌ إِلَيْهَا[1] فِي حَاقِ الْـخَارِجِ مَعَ عَزْلِ اللِّحَاظِ عَنِ الْاعْتِبَارَاتِ والْفُرُوْضِ[2]. فَلَيْسَتْ بِحَقِيْقَةٍ جَوْهَرِيَّـةٍ، بَلْ تَكُوْنُ ـ لَامُـحَالَةَ ـ حَقِيْقَةً عَرْضِيَّـةً[3]، فَإِذَنْ هِيَ فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوْعٍ. فَلَايُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ هِيَ مَاهِيَةً مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَقُوْمَ لَا بِمَوْضُوْعٍ، حَتَّى يُمْكِنُنَا أَنْ نَظُنَّ أَنَّـهَا جَوْهَرٌ[4]. نَعَمْ لَوْ صَحَّ مَا ذُكِرَ فَإِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْـمَعْلُوْمِ[5]؛ لِأَنَّهُ مَوْجُوْدٌ ظِلِّـيٌّ ذِهْنِيٌّ. وَسَنَعُوْدُ إِلَى تَـحْقِيْقِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالٰى.

وَأَيْضًا تِلْكَ الْـحَقِيْقَةُ ـ لِأَنَّـهَا فِي الْأَعْيَانِ فِي مَوْضُوْعٍ لَامُـحَالَةَ ـ تَنْدَرِجُ فِي مَقُوْلَةِ

---

(١) أي: إلى الأعيان.

(٢) لأنَّ العلم حقيقة موجودة في نفس الأمر حال كونه في الأعيان.

(٣) لأنَّه من مقولة العرض؛ لصدق الحد عليه: ماهية إذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع.

(٤) لأنَّ الجوهر ماهية إذا وجدت في الخارج، كانت لا في موضوع.

(٥) المعلوم بالذات؛ لأنَّ التحقيق الحقيق بالقبول: أنَّ الصورة الحاصلة من الشيء في العقل هي المعلوم بالذات، وأمَّا الموجود الخارجيُّ فهو معلوم بالعرض، فصدق المعلومية عليه بطريق المجاز، قد حقَّقه تحقيقا لطيفاً العلَّامة ميرزاهد الهرويُّ في حواشي الرسالة القطبية: ٦٤.

مِّنَ الْمَقُوْلَاتِ الْعَرَضِيَّةِ بِالذَّاتِ[1]، لاَ بِالْعَرَضِ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّهَا جَوْهَرٌ بِحَسَبِ حَقِيْقَتِهَا الْمُتَّحِدَةِ، مَعَ مَعْلُوْمِهَا الْوَاقِعِ فِي الْأَعْيَانِ، وإِنْ كَانَ جَوْهَراً وَعَرَضًا بِالْعَرَضِ أَوْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا فِي الذِّهْنِ أَنَّهَا فِي مَوْضُوْعٍ ثُمَّ أَنَّهَا فِي الْأَعْيَانِ مِنْ مَقُوْلَةِ الْكَيْفِ حَقِيْقَةً؛ لِانْتِفَاءِ حُدُوْدِ الْمَقُوْلَاتِ الْبَوَاقِيْ عَنْهَا[2].

فَيَلْزَمُ عَلَى هٰؤُلَاءِ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْجَوْهَرِ، وَالْكَيْفُ بِالذَّاتِ حَقِيْقَةً فِيْمَا إِذَا عَلِمْنَا الْجَوْهَرَ، وَقَدْ ظَنُّوا عَلَى بُطْلَانِ اللَّازِمِ. وَإِذْ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ مَحْفُوْظَةٌ عِنْدَ هٰؤُلَاءِ فِي أَنْحَاءِ الْوُجُوْدِ وَظُرُوْفِ التَّقَرُّرِ[3].

---

(١) لأنَّ الحقائق تكون محفوظةً في الظروف وأنحاء التقرُّر.

(٢) كما سيلوحُ في الأوراق الآتية.

(٣) لأنَّ العقل يعدُّ إنقلابَ الماهياتِ من المستحيلات. أورد عليه: أنّا لانسلِّمُ أنَّ قلبَ الماهيةِ مطلقًا، ممتنعٌ عندَ العقل، كيف؟ فإنَّ الماءَ قد ينقلبُ هواءً بالتبخير، والحمارُ الواقعُ في مَعْدِنِ المِلْح، ينقلبُ مِلْحًا بتأثيرِ المعْدِن، والحلاوةُ حموضةً بالمكثِ المديدِ. وهكذا المستحيلُ منه أنْ يصيرَ الماهيةُ مع بقائِها، ماهيةً أخرى في محلٍّ واحدٍ، كما إذا صارَ الإنسانُ في الخارجِ معَ بقائه فيه، حمارًا فيه. وههنا ليس كذالك؛ فإنَّ الصورة الخارجية التي كانت في الخارج جوهراً لـم تصرفيه عرضًا، والصورة التي في الذهن كانت عرضاً لـم تصر فيه جوهراً. فلايلزمُ الإنقلابُ المستحيل، وفيه ما فيه، فليتأمَّل.

فإنْ قلت: إنقلاب الماء إلى الهواء، أو بالعكس، تقتضي مادَّةً مشتركةً، باقيةً في الحالتين، فكذا هذا الإنقلاب أيضًا يقتضيها، وليست كذالك.

قلنا: إنَّما لابدَّ من المادَّة في إنقلاب المادة من صورة أو هيئة إلى صورة أو هيئة أخرى. ولا حاجة لهذا الإنقلاب إلى مادّة مشتركة، بقي أنّه إذا جاز الإنقلاب فيكونُ في الذهن ماهية أخرى، وفي الخارج ماهية أخرى. ولاشركة بينهما، فمن أيّ سببٍ يقال: إنَّ هذه الماهية الذهنية هي الماهية الخارجية التي إنقلبت إليها. فيجوزُ أن يقال للماهية الفرسية الحاصلة في الذهن أنّها هو الإنسان الخارجيُّ المنقلَب إليها، ويصحُّ الحكمُ بأنَّ زيداً الحاصل، كان عمرواً، ثمَّ إنقلب =




[الردُّ على السيد الصدر الشيرازيّ]

لَايُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ[1]: «إِنَّ الْجَوْهَرَ قَدْ عَرَضَ لَهُ بِحَسَبِ نَحْوِ وُجُوْدِهِ الذِّهْنِيِّ أَنْ صَارَ كَيْفًا؛ لِأَنَّ[2] الْمَاهِيَةَ مَحْفُوْظَةٌ، فَكَيْفَ يَصِيْرُ الْجَوْهِرُ كَيْفًا»؛ لَأنَّ الْعَوَارِضَ لَاتُبَدِّلُ الْمَاهِيَاتِ[3].



= إلى زيد، فارتفع الأمان، وهل هذا إلّا سفسطة. راجع: «التحقيقات المرضيَّة لحلّ الرسالة القطبية»، للشيخ عبد الحليم اللكهنويّ الأنصاريّ: ٩٨، حواشي على الحاشية الزاهدية، للشيخ عبيد الله القندهاريُّ قدس سرُّه: ٧٧

(١) توضيحُه: أنَّ الشيء الجوهريَّ إذا وجد في الخارج كان جوهراً، وإذا وجد في الذهن صار ذالك الشيءُ عرضاً وكيفاً. فلانسلِّمُ أنَّ صور الجواهر جواهرُ، وأنَّ الماهيات محفوظة في أنحاء الوجودات، بل صارت الماهيات منقلبةً باعتبار الوجود الخارجيّ والوجود الذهنيّ. فالشيء الذي يكون في الخارج جوهراً يصيرُ عرضاً في الذهن

(٢) هذا تعليل للمنفي أي: عدم إمكان القول... إلخ، ليس لصيرورة الجوهر كيفاً.

(٣) لأنّها تكون خارجةً عن الذات والمهية.







[الردُّ على المحقق
الجلال الدوَّاني قدس سرُّه النورانيِّ]

فَسَقَطَ مَا ظُنَّ(١) مِنَ الْمُسَامَحَةِ فِي عَدِّ الْعِلْمِ مِنَ الْكَيْفِ.



---

(١) حاصل مقال الفاضل الدوَّانيِّ: منع كون العلم الذي هو من الأمور الذهنية من مقولة الكيف حقيقةً؛ لأنَّ المقولات أقسامٌ للموجود الخارجيّ. فلايلزمُ كون الشيء الواحد جوهراً وكيفاً؛ لأنَّه جوهرٌ حقيقةً وكيفٌ مسامحةً. وأمَّا عدُّهم العلمَ من مقولة الكيف فمسامحةٌ؛ لمشابهة الكيف القائم بالمعروض في العين في الافتقار إلى المحلِّ وعدمِ اقتضاء القسمة والنسبة. يعني أنَّ الكيفَ حقيقةً هو العرضُ الموجودُ في الخارج الذي لايقتضي القسمةَ لذاته كالكمِّ. ولا يقتضي النسبة كالمقولات النسبية مثلُ السواد والبياض وغيرهما من الكيفيات الخارجية. والعلم بمعنى الصورة وإن كان جوهراً، لكن لـمَّا كان بالفعل قائمًا بالذهن وهو محلٌّ مستغن عنها كان عرضاً. ولـمَّا لم يقتض القسمة والنسبة لذاته كان مشابهاً للكيف الخارجيِّ. فأطلق عليها الكيفَ مجازاً لعلاقة التشبيه كما يطلق الأسد على الرجل الشجاع. هذا محصَّل ما قاله العلَّامة الدوَّانيُّ قدس سرُّه.

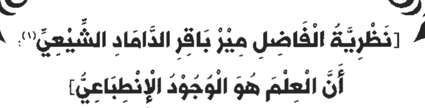


[الردُّ على العلَّامة شمس الدين الخفريِّ]

وَمَا ظُنَّ[1] مِنْ أَنَّهُ كَيْفٌ بِمَعْنَى الْمَقُولَةِ، وَما تُوُهِّمَ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَنْقَلِبُ فِي الذِّهْنِ كَيْفاً.



(١) حاصله: أنَّهم ذكروا للعرض معنيين: الأوَّل: أنَّه ماهيةٌ موجودةٌ في المحلِّ المستغني عن الحالِّ. والثاني: أنَّه ماهية إذا وجدتْ في الخارج كانت في موضوع. فظنَّ الفاضل شمسُ الدِّين الخفريُّ أنَّ العرض بكلا المعنيين ينقسمُ إلى المقولات التسع، فيكون للكيف الذي هو من مقولات العرض أيضاً معنيان: الأوَّل: العرضُ الموجود في الموضوع، ولايقتضي القسمة والنسبة لذاته. وهذا المعنى ليس من المقولات التسع المشهورة، بل هو بهذا المعنى عرضٌ عامٌّ، يعرض لتسع أقسام العرض، بل لأفراد الجوهر في الذهن كما لايخفى. والثاني: ماهيةٌ إذا وجدتْ في الخارج كانت في موضوعٍ. ولايقتضي القسمة والنسبة لذاتها. والكيف بهذا المعنى مقولةٌ، وجنسٌ عالٍ، ومباينٌ لمقولة الجوهر. ولايصدق هو بهذا المعنى على شيء من أفراد المقولات الأخر، لا في الذهن، لا في الخارج. والعلمُ كيفٌ بالمعنى الأوَّل. فلا ضير في صدقه على صورة الجوهر التي هي عين المعلوم على المذهب المنصور؛ لأنَّ صدق الجوهر عليها صدقٌ ذاتيٌّ، وصدقُ الكيف عليها صدقٌ عرضيٌّ، فافهم.



[نَظْرِيَّةُ الْفَاضِلِ مِيْرْ بَاقِرِ الدَّامَادِ الشِّيْعِيِّ[(١)]: أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُوْدُ الْإِنْطِبَاعِيُّ]

وَلَا مَحِيْصَ لِهٰؤُلَاءِ[(٢)] عَنْ هٰذِهِ الشُّبْهَةِ الْعَوِيْصَةِ، وَإِنْ كَانُوْا يُكْثِرُوْنَ مِنَ اللَّفْظِ وَالتَّهْوِيْشِ[(٣)]، فَيَكُوْنُ فِي مَغْرَقِ التَّشْكِيْكِ بِكُلِّ حَشِيْشٍ. وَلِذَا تَرَى بَعْضَ الْمُتَفَلْسِفِيْنَ[(٤)] الْمُتَعَصِّبِيْنَ مِنَ الْمُتَحَذِّقِيْنَ قَدْ مَشَطَ[(٥)] عَنِ الْإِقْدَامِ عَنِ الْإِجَابَةِ، وَقَدْ يَتَخَبَّطُ فَتَمَيَّلَ

---

(١) هو محمَّد باقر بن محمَّد الحسيني الاستراباديّ المعروف المير الداماد (١٠٤١هـ)، كان عالماً شيعيًّا متصلّباً، فيلسوفاً من بلاد فارس ومن كبار العلماء وأصحاب الحكمة المتميزين في العهد الصفويّ، ولد في القرن العاشر الهجريّ. ومن أشهر تصانيفه: «القبسات»، و«الصراط المستقيم»، و«الأفق المبين» ـ كان كتاباً مدرسيًّا في بلاد الهند، وقد كتب عليه الحواشي، إمام الحكماء والمتكلمين الشيخ فضل حق الخيرآباديُّ والشيخ الإمام عبد العلي ابن نظام الدين السهالويُّ رحمهما الله تعالى ولهما انتقادات متينة عليه ـ «الرواشح السماوية»، و«أنموذج العلوم»، «الحبل المتين» وغيرها. للترجمة راجع إلى: روضات الجنات: ٢/ ٦٥، تاريخ الفلسفة في الإسلام: ٢/ ٤٤٥، الفوائد الرضوية: ص ٤١٩، تاريخ عالم آراى عباسي: ١/ ١٤٦. وأفاد الشيخ عبيد الله القندهاريُّ رحمه الله تعالى في «تعليقاته على الحواشي الزّاهدية»: الباقر من التبقُّر وهو السعة. ووجه التلقُّب بذالك سعةُ علمِه. وأمّا تسمية بالداماد فلأنَّه كان زوج بنت سلطان زمانه. وَالدَّامَادُ في الفارسية: زوجُ البنت.

(٢) أي: للحكماء المشائين.

(٣) كما عرفته باليقين في أجوبة سابقة، للشيخ الرئيس والسيد الصدر الشيرازيّ، والفاضل الدوّاني، والفاضل الخفريّ وغيره.

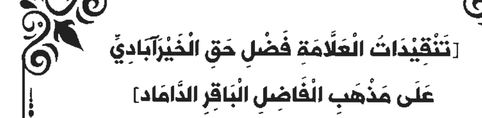
(٤) المتفلسفين: وهم الذين ليسوا بفلاسفة حقيقةً، لكن لهم ادّعاء في الفلسفة، وفيه ما فيه.

(٥) أي: سقط.

عَنْ سَبِيْلِ الْإِصَابَة، فَيَظُنُّ، وَبَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ: «أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ هُوَ الصُّوْرَةُ الْـمُنْطَبِعَةُ حَقِيْقَةً، بَلْ نَفْسَ وُجُوْدِهَا الْإِنْطِبَاعِيِّ دُوْنَ ذَالِكَ الْـحُصُوْلِ الْاِرْتِسَامِيِّ هُوَ مَبْدَأٌ لِإِنْكِشَافِ الْأَشْيَاءِ»[1].



(١) راجع: الأفق المبين: ٩١.



[تَنْقِيْدَاتُ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى مَذْهَبِ الْفَاضِلِ الْبَاقِرِ الدَّامَاد]

[التنقيد الأوّل]

وَأَنْتَ تَعْلَمُ، وَكُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ يَعْلَمُ: أَنَّ هٰذَا اِسْتِغَاثَةٌ مِّنَ الرَّمْضَاءِ[1] إِلَى النَّارِ؛ أَمَّا أَوَّلاً؛ فَلِأَنَّ الْوُجُوْدَ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ[2]. وَالْمَعَانِي الْمَصْدَرِيَّةُ لَيْسَ لَهَا أَفْرَادٌ سِوَى الْحِصَصِ، وَهِيَ تَكُوْنُ مُتَّفِقَةَ الْحَقِيْقَةِ؛ إِذْ لَا حَقِيْقَةَ لَهَا، سِوَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيِّ الذِّهْنِيِّ هِيَ حِصَصٌ لَهُ[3]. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الْوُجُوْدُ الْإِنْطِبَاعِيُّ لَكَانَ

---

(١) الرمضاء: شدَّةُ الحرّ.

(٢) ويعبَّر عنه في الفارسية بـ «هستن».

(٣) أي قد تقرَّر في «فنّ الأمور العامّة»: أنَّ الوجود حقيقة واحدة، وأفراده أفراد حِصَصِيَّةٌ. وتوضيحه موقوف على مقدِّمة: وهي أنَّ الكليَّ المقيَّد أخصُّ من الكليِّ المطلق، فالمخصِّص فيه، إمَّا قيدٌ، أو تقييدٌ، أوْ القيد والتقييد معاً، فإنْ كان قيداً فإمَّا أن يكون كليٌّ ذاتياً فيسمَّى «الفرد النوعيّ» كالحيوان الناطق، أو عرضيًّا فيسمَّى «الفرد الصِّنفيّ» كالإنسان الرُّوميّ، أو تشخُّصاً واقعيًّا فيسمَّى بـ «الفرد الشخصيّ» كزيد بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان تقييداً فيسمَّى «الفرد الحصِّيّ» كوجود زيد بالنسبة إلى الوجود حيث يكون المخصِّصُ الإضافةَ بدون زيد، وإن كان القيدُ والتقييدُ كليهما فيسمَّى «الفرد الفردي»، كوجود زيد بالنسبة زيد بحيث تكون الإضافة مع زيد مخصِّصة. إذا علمت هذا فاعلم أنَّ الوجود من المعاني المصدرية وأفرادها لاتكون إلَّا حصصًا؛ لأنَّها لو لم تكن كذالك بل يكون للمعاني المصدرية فردٌ غير الحصَّة لكانت تلك المعاني محمولة على ذالك الفرد بالمواطأة؛ لأنَّه مناط الفرديَّة. واللازم باطلٌ=

التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيْقُ اللَّذانِ ـ هُمَا أَفْرَادُهُ مُتَّفِقَيْنِ نَوْعـاً ـ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعـاً[1].



= بالاستقراء الصحيح فالملزوم مثله. إذا ثبت إنحصار المعاني المصدريَّة في الأفراد الحصصية، فنقول: إنَّ التصوُّر والتصديق اللذين هما فردان للحصول أفراد حصصية، وكلُّ أفراد حصصية متحدة بالنوع، فالتصوُّر والتصديق المذكوران متحدان بالنَّوع، وقد تقرَّر أنَّهما نوعان متباثنان بالنوع.

(١) لأنَّ بداهة العقل شاهدة بأنَّ التخالف الذاتي بينهما مفهوماً ثابتٌ. والإحالة إلى بداهة العقل بنحو مخصوص أسلم من التكلفات الباردة في هذا المقام.




[التنقيد الثاني]

وَأَمَّا ثَانِيـاً؛ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ خَارِجاً عَنِ الْمَقُوْلَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوْدَ خَارِجٌ عَنْهَا؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمُوْرِ الْعَامَّةِ[1]، وَقَدْ حَقَّقْنَا نَحْنُ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى بِـ «الْجَوَاهِرِ فِي تَحْقِيْقِ مَبَاحِثِ الْأَعْرَاضِ وَالْجَوَاهِرِ»[2]: أَنَّ الْأُمُوْرَ الْعَامَّةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَقُوْلَاتِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْرَاضاً[3].



---

(١) وهي الأمور التي لاتختصُّ بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجب، والجوهر، والعرض كالوجود؛ فإنَّه كما يوجد في الواجب فهكذا يوجد في الممكن بقسميه: الجوهر والعرض، وكالوحدة المطلقة؛ فإنَّها توجد في الواجب حقيقةً وفي الجواهر والأعراض اعتباراً. راجع إلى: شرح المواقف للسيد الشريف: ٢/ ٥٨، وحاشية العلَّامة ميرزاهد الهرويّ قدس سرُّهما: ٥.

(٢) هي الرسالة القيمة المشتهرة بـ «رسالة قاطيغورياس» في عامة كتب سيرته الشريفة للفاضل الخيرآبادي قدس سرُّه الأيادي، وقد ذكر نفسه أيضاً بهذا العنوان للرسالة في «حواشي القاضي محمَّد مبارك». وموضوع الرسالة تحقيق مباحث الجوهر والعرض، ولقد طالعتُها ووجدتُها أكمل النسج في الكتب المصنَّفة في هذا الموضوع، أي: فن المقولات، وعندي لها نسخة خطيَّة واحدة.

(٣) لأنَّ الأمور العامَّة من البسائط الذهنية، والبسائط الذهنية تكون خارجةً عن المقولات؛ لأنَّها لاتكون ذاتيات لها، كما أنَّ فصول الجواهر جواهر مع أنَّ الجوهر ليس ذاتياً لها، وإلَّا لزم التسلسلُ، فكما أنَّ الجوهر عرضٌ عامٌّ لها، كذالك الوجود عرض عامٌّ للعلم.




[التنقيد الثالث]

وَأَمَّا ثَالِثاً؛ فَإِنَّ الْوُجُوْدَ(١) أَمْرٌ اِنْتِزَاعِيٌّ ـ لاَسِيَّمَا عِنْدَ مَنْ أَضَاعَ عُمْرَهُ فِي إِثْبَاتِ اِنْتِزَاعِيَّةِ الْوُجُوْدِ(٢) ـ فَيَلْزَمُ كَوْنُ الْعِلْمِ أَمْراً اِنْتِزَاعِيًّا، فَتَوَقَّفَ عَلَى الاِنْتِزَاعِ.



(١) أي: الوجود المصدريُّ؛ لأنَّ مصداقَه الَّذي هو ما به الموجوديةُ، إمَّا انتزاعيٌّ ـ وهذا ما يعزى إلى الشيخ المقتول ـ أو إنضماميٌّ: فإمَّا في الكلِّ ـ وهو مذهب المتكلمين ـ أو في الواجب فقط ولم يذهب إليه أحدٌ، أو في الممكن فقط ـ وهو مذهب المشَّائين ـ أو منفصلٌ عن الموجودات، ـ وهو مذهب بعض المتصوّفين والمتفلسفين ـ، أوْ هو عينُ الموجودات فهو إمَّا حقيقةٌ واحدةٌ، مبهمةٌ، متشككةٌ ـ وهو مذهب الإشراقية ـ، أو حقيقة واحدة مطلقة، غير مبهمة، ولامشكّكة، ـ وهو المذهب الحق ـ، أو حقائق متعددة يطلق عليها الوجودُ باشتراك اللفظ، ـ وهو مذهب الأشاعرة قدست أسرارهم ـ، أو جزء للموجودات، وليس مذهباً لأحدٍ.

(٢) الأفق المبين: ٨١، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهانيّ، تهران: ١٣٩١هـ.

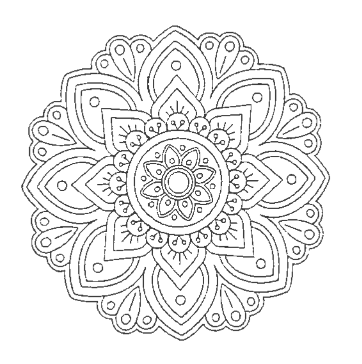



[التَّنْقِيْدُ الرَّابِعُ]

وَأَمَّا رَابِعـاً؛ فَلِأَنَّ الْوُجُوْدَ الْإِنْطِبَاعِيَّ قَائِمٌ بالصُّوْرَةِ. فَلَوْ كَانَ عِلْمـاً كَانَتِ الصُّوْرَةُ عَالِـمَةً، بَلْ يَكُوْنُ هِيَ الْعَاقِلَةُ دُونَ النفسِ[1]!. فَإِنْ الْتَجَأَ؛ فِرَاراً عنِ الاسْتِحَالاَتِ إِلَى مَنْشَأ انتزاعِ الْوُجُوْدِ الْإِنْطِبَاعِيِّ ـ وَهِيَ الصُّوْرَةُ هُوَ الْعِلْمُ ـ فَيُقَهْقِرُهُ الْإِعْضَالُ عَلَيْهِ، وَيَكُوْن كَمَنْ رَامَ الْـهَرْبَ وَلَـمْ يَسْتَطِعْ سبيلاً.



(١) لأنَّ إدراك الكليَّات والجزئيات بواسطة الآلات من وظائف العقل عند التحقيق.






متنُ الرسالة

وَلْنَضْرِبْ عَنْ هٰذَا صَفْحاً، وَنَشْتَغِلْ بِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ مِنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ فِي الْمَرَامِ. فَنَقُوْلُ: اَلْفِطْرَةُ أَعْدَلُ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ عَدَمِيًّا، وَلَامَعْدُوْماً. وَنُنَبِّهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْراً مَعْدُوْماً عَنِ النَّفْسِ يَصْدُقُ عَلَيْهَا مُشْتَقُّهُ، مَعَ انْتِفَاءِ الْمَبْدَءِ عَنْهَا.

وَلَوْ كَانَ عَدَمِيًّا، فَإِنْ كَانَ سَابِقاً لِلْإِدْرَاكِ - هُوَ عَدَمٌ سَابِقٌ لِإِدْرَاكٍ آخَرَ - وَهٰكَذَا تَحَقَّقُ الْإِدْرَاكَاتُ فِي النَّفْسِ حِيْنَ يُفرضُ انتفائُها عنها. وَإِنْ كَانَ عَدَماً لِإِدْرَاكٍ يَسْبِقُهُ - وَهُوَ عَدَمُ الْآخَرِ يَسْبِقُهُ - فَلَايَذْهَبُ إِلَى مَا لَانِهَايَةَ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ لِلنَّفْسِ إِدْرَاكَاتٌ لَاتَتَنَاهِيْ فِي زَمَانٍ مُتَنَاهٍ، بَلْ يَنْتَهِي إِلَى إِدْرَاكٍ وُجُوْدِيٍّ، فَيَعُوْدُ وُجُوْدُهُ، إِذَا حَصَلَ لَهَا الْإِدْرَاكُ - هُوَ اِنْتِفَائُهُ - وَكُلُّ مَا يَتْلُوْهُ بِمَرَاتِبِ شَفْعٍ. وَإِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكٍ عَدَمِيٍّ عَدَماً لِإِدْرَاكٍ وُجُوْدِيٍّ فَمَعَ أَنَّ الْعُلُوْمَ مُتَمَاثِلَةٌ لَايَكُوْنُ إِلَّا عَدَمَ مَلَكَةٍ، فَيَكُوْنُ جَهْلاً بَسِيْطاً لَا عِلْماً. وَإِنْ كَانَ عَدَماً لِصِفَةٍ أُخرىٰ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكٍ عَدَماً سَابِقاً لِصَفَةٍ لَزِمَ أَنْ يَتَحَقَّقَ فِي الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ صِفَاتٌ لَاتَتَنَاهِيْ بِالْفِعْلِ وَإِنَّهُ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ عَدَماً لَاحِقاً تَعُوْدُ الصِّفَةُ بَعْدَ عَدَمِهَا، إِذَا زَالَ. وَإِنْ كَانَ بَعْضٌ مِنْهَا كَذَالِكَ دُوْنَ بَعْضٍ لَمْ تَمَاثَلْ أَفْرَادُهُ، فَإِذَنْ هُوَ أَمْرٌ ثُبُوْتِيٌّ لَيْسَ اِنْتِزَاعِيًّا، وَإِلَّا فَالْعِلْمُ مَنْشَأُ اِنْتِزَاعِهِ وَكَلَامُنَا فِيْهِ.

وَأَيْضاً فَمَنْشَأُهُ إِمَّا نَفْسُ النَّفْسِ فَيَكُوْنُ عَالِمُهُ أَبَداً، أَوْ غَيْرُهَا فَهُوَ الْعَالِمُ دُوْنَ النَّفْسِ فَهُوَ نَعْتٌ مُنْضَمٌّ إِلَى مَوْصُوْفِهِ، مَوْجُوْدٌ فِي الْأَعْيَانِ، قَائِمٌ بِهِ. فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُوْلَةِ

مِّنَ الْمَقُوْلَاتِ. وَإِذْ هُوَ طَبِيْعَةٌ نَاعِتِيَّةٌ لَايَقْتَضِي الْقِسْمَةَ. وَلَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ النِّسْبَةِ إِلَى الْمَكَانِ، أَوْ إِلَى الزَّمَانِ، أَوْ إِلَى مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْعَالَمِ. وَلَا نِسْبَةُ بَعْضِ أَجْزَائِهِ إِلَى بَعْضٍ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى خَارِجٍ. وَلَيْسَتْ غَيْرَ قَارٍّ لَايَتَحَصَّلُ بِالْفِعْلِ، وَلَا اِنْتِزَاعِيَّةً لَايَتَأَصَّلُ إِلَّا فِي الْعَقْلِ. فَهِيَ مِنْ مَقُوْلَةِ الْكَيْفِ حَقِيْقَةً وَإِنْ عَرَضَهَا الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْلُوْمِ، فَإِذَنْ هِيَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، يُعَبَّرُ عَنْهَا «دَانِش» ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى مَا ارْتَسَمَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الذِّهْنِ، مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ فِي الْوُجُوْدِ. فَإِنْ كَانَا مَوْجُوْدَيْنِ بِالذَّاتِ اِخْتَلَفَ الْوُجُوْدُ، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا بِالْعَرَضِ فَهُوَ اِنْتِزَاعِيٌّ. فَلَايُحْمَلُ عَلَى الصُّوْرَةِ. وَحُلُوْلُهَا فِي النَّفْسِ لَايَسْتَوْجِبُهُ، وَإِلَّا يَحْمَلُ عَلَى سَائِرِ نُعُوْتِهَا عَلَى أَنَّ حَمْلَهَا عَلَيْهَا بِالْمُوَاطَأَةِ لَايُعْقَلُ. وَبِالْاشْتِقَاقِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الصُّوْرَةِ عَالِمَةً.





شرحُ الرسالة



أَقُوْلُ: قَدِ اسْتَوْفَيْنَا[1] الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ مَا عَرَضَ لِأُوْلَئِكَ الأَقْوَامِ مِنَ الظُّنُوْنِ وَالأَوْهَامِ، فَنَشْتَغِلُ عَنْهَا؛ لِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ مِنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ فِي الْمَرَامِ[2].

[تحقيق أنَّ العلم حقيقةٌ وجوديَّةٌ لا إزالةٌ عن النفس]

فَنَقُوْلُ: الْفِطْرَةُ النَّقِيَّةُ الْغَيْرُ الْمَشُوْبَةِ، الْعقليَّةُ الْغَيْرُ الْمَكْذُوْبَةِ كُلٌّ مِّنْهُمَا، أَعْدَلُ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَمْراً مَعْدُوْماً عَنِ النَّفْسِ، وَلَا عَدَماً لِشَيْءٍ مِّنْهَا ـ وَهٰذَا ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنِ تَجَشُّمِ الْبُرْهَانِ، لٰكِنْ بِالْحَرِيِّ أَنْ نُنَبِّهَ[3]؛ تَمْرِيْناً لِلأَذْهَانِ فَنَقُوْلُ: الْعِلْمُ، لَوْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ أَمْرٍ زَالَ عَنِ النَّفْسِ بَعْدَ مَا كَانَ فِيْهَا، أَوْ عَنْ أَمْرٍ مَعْدُوْمٍ عَنِ النَّفْسِ عَدَماً سَابِقاً، لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ الْمُشْتَقُّ ـ أَعْنِي: الْعَالِمَ ـ عَلَى النَّفْسِ، مَعَ انْتِفَاءِ الْمَبْدَءِ ـ هُوَ الْعِلْمُ ـ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الأَمْرُ الْمَعْدُوْمُ عَلَى هٰذَا التَّقْدِيْرِ[4].



---

(١) أي: أكملنا.

(٢) أي: تحقيق أنَّ العلم حقيقة، حقَّة، واقعية، وجوديّة.

(٣) لأنَّ البديهيَّ لايستدلُّ عليه بل ينبّه عليه؛ لإزالة الخفاء فيه.

(٤) ومن المستحيل أنْ يصدق المشتقُّ بدون قيام المشتق منه؛ لأنَّ العالم من قامت به صفة العلم.



[تحقيقُ أنَّ العلم ليس عبارةً عن أمر عدميٍّ]

وَلَوْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الشَّيْءِ عَنْهَا[١]، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ عَدَمَ الْإِدْرَاكِ، أَوْ[٢] عَدَمَ صِفَةٍ أُخْرىٰ غَيْرَ الْإِدْرَاكِ. وَعَلَى التَّقْدِيْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ كُلُّ إِدْرَاكٍ عَدَماً، أَوْ يَكُوْنَ بَعْضُهَا عَدَماً، وَبَعْضُهَا لَا[٣]. فَهٰذِهِ أَرْبَعَةُ شُقُوْقٍ؛ فَإِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكٍ[٤] عَدَماً لِإِدْرَاكٍ آخَرَ كَانَ إِمَّا عِبَارَةً عَنِ الْعَدَمِ السَّابِقِ[٥] أَوْ عَنِ الْعَدَمِ اللاَّحِقِ[٦]. وَكِلَاهُمَا بَاطِلَانِ؛ أَمَّا

---

(١) أي: عن النفس الناطقة، والمراد أنَّ العلم لو كان عبارةً عن إزالة أمرٍ.

(٢) (ا): بعد.

(٣) خلاصةُ الكلام: إنْ زالَ عنَّا شيءٌ عند العلمِ بالشيء، فإمَّا أن يكونَ الشيءُ الزَّائلُ عندَ العلمِ إدراكَ أمرٍ آخرَ أيْ عِلْماً لأمرٍ آخر كما إذا علمنا زيداً ـ مثلاً ـ بأنْ زال عنَّا شيءٌ كانَ قبلَ عِلْمِنَا به ـ أي علمِ عَمْرٍو، أي كان فينا قبلَ علمِ زيدٍ علمُ عَمرٍو، فزال هو عند علمِ زيدٍ، أو يكونُ الزَّائلُ عند العلمِ صفةً غيرَ الإدراك يعني يكونُ فينا قبل إدراكنا لزيدٍ ـ مثلاً ـ شيءٌ، ليس بإدراك شيءٍ آخر وقد زال هو عنه إدراك زيدٍ، فعلى التقدير الأوَّل ـ أي: يكون كلُّ إدراك أعداماً ـ إمَّا أن يكون جميع الإدراكات أعداماً أو بعضها أعدام وبعضها ليس كذالك. وعلى التقدير الثاني ـ أي: أي يكون الإدراك زوال صفةٍ أخرى غيرَ الإدراك ـ إمَّا يكون جميع الإدراكات أعداماً أو بعضها العدم، وبعضها غير العدم.

(٤) أي: الإدراك الحصوليُّ الحادث؛ لأنَّ العلم على هذا التقدير عبارة عن الانتفاء.

(٥) أي: العدم الذي يسبقه عليه سبقاً زمانيًّا، والمراد بالزمان هو زمان جميع الإدراكات التي تكون حاصلةً قبل الإدراك الآخر الطاري اللاحق الحاصل في الحال.

(٦) أي: العدم الذي لحقه لحوقاً متلبسًا بالزمان الحال.

الْأَوَّلُ؛ فَلِاسْتِلْزَامِهِ اجْتِمَاعَ النَّقِيْضَيْنِ، إِذَا فُرِضَتِ النَّفْسُ عَارِيَةً عَنْ جَمِيعِ الْإِدْرَاكَاتِ كَمَا فِي مَرْتَبَةِ الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ[1]؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ[2] مَعْدُوْمَةٌ فِي هٰذِهِ الْمَرْتَبَةِ عَدَماً سَابِقاً، فَيَتَحَقَّقُ الْإِدْرَاكَاتُ؛ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ إِلَّا أَعْدَامَ الْإِدْرَاكَاتِ السَّابِقَةِ عَلَى تِلْكَ الْإِدْرَاكَاتِ، وَتِلْكَ الْأَعْدَامُ مُتَحَقِّقَةٌ فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكٍ[3] عَدَماً لِسَابِقِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُوْنَ لِلنَّفْسِ قَبْلَ كُلِّ إِدْرَاكٍ إِدْرَاكَاتٌ لَاتَتَنَاهِيْ فِي زَمَانٍ مُتَنَاهٍ[4] وَهُوَ مُسْتَحِيْلٌ[5]، لَا لِلُزُوْمِ التَّسَلْسُلِ؛

---

(١) أي: المرتبة الحاصلة للنفس في مبدأ الفطرة، هي استعدادها البعيد للكمال الذي هو إدراكُ النظريات، المستلزم لخلوّها عن جميع الإدراكات الحضورية والحصولية سوى إدراكها بنفسها إدراكا حضوريًا. وإنَّما سمِّي به تشبيهاً بالهيولي، كما أنَّ الهيولى في ذاتها خاليةٌ عن جميع الصُّوروستعدٌّ لها، كذالك العقل أو القوة العاقلة في هذه المرتبة.

(٢) أي: الإدراكات التي يكون تعقُّلها بالإنطباع أي: بانتقاش صورها ووجودها في الذهن؛ فإنَّ النفس لاتخلو عن العلم الحضوريّ بنفسها.

(٣) إدراكٍ لاحقٍ.

(٤) توضيحُه: لو كان كلُّ إدراكٍ زوالًا وعدمًا للإدراك السابق عليه ولاينتهي سلسلةُ الإدراكات إلى إدراكٍ وجوديٍّ، يلزمُ حصولُ إدراكات غير متناهية في الذهن متسلسلةً في جانب الماضي، حادثةً على وجه التعاقب بأن يوجد واحدٌ منها قبل واحدٍ. واللازم ـ أي: وجود الإدراكات الغير المتناهية في الزمان السابق، الماضي على وجه التعاقب ـ محالٌ، فكذا الملزوم، أعني: كون الإدراك زوالاً للإدراك السابق عليه، وعدم الانتهاء إلى الإدراك الوجودي المحض.

(٥) أمَّا على تقدير حدوث النفس فظاهرٌ، وأمَّا على تقدير قِدَمها؛ فلوجود العقل الهيولانيّ، وفي هذه المرتبة لايحصل العلم الحصولي للنفس كما أرشد إليه الفاضل الخيرآباديُّ قدس سرُّه أيضاً. وإن أنكر بحدوث النفس، ومرتبةِ العقل الهيولانيّ فلايتمُّ الجوابُ لكن إنكارهما تحكُّمٌ؛ لأنَّ حدوث النفس ثابتٌ بالبراهين كما بُيِّن في علم الفلسفة، ومرتبة العقل الهيولاني ثابتة بالبداهة حتى يعرفها البله والصبيان فضلاً عن أساطين العلم والعرفان.

لِأَنَّهَا عَدَمِيَّاتٍ[1]، بَلْ إِمَّا لِثُبُوْتِ الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ لِلنَّفْسِ؛ فَقَدْ كَانَتْ عَارِيَةً عَنِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ[2]، أَوْ لِلُزُوْمِ وُجُوْدِهَا بِالْعَرَضِ بِدُوْنِ مَا بِالذَّاتِ؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْ آحَادٍ مِّنَ السِّلْسِلَةِ مَا بِالْعَرَضِ بِدُوْنِ مَا بِالذات[3]، بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا سَبَقَهُ، فَلَا يَحْصُلُ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا أَصْلاً.

وَأَمَّا احْتِمَالُ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ الْإِدْرَاكَاتِ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ، وَبَعْضُهَا عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ فَبَاطِلٌ بِبُطْلَانِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ لَمَّا كَانَتْ عَارِيَةً عَنِ الْعُلُوْمِ بِأَسْرِهَا وَالْمَعَارِفِ عَنْ آخرها تَحَقَّقَ فِيْهَا جَمِيْعُ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ. فَقَدْ تَحَقَّقَ بَعْضُ الْأَعْدَامِ الَّذِيْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنْهُ.

وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِدْرَاكَاتِ عَدَمِيًّا، وَبَعْضُهَا وُجُوْدِيًّا، وَيَكُوْنُ الْإِدْرَاكَاتُ الْعَدَمِيَّةُ بَعْضُهَا عَدَماً لِبَعْضٍ آخَرَ مِنْهَا وَيَنْتَهِيْ إِلَى إِدْرَاكٍ وُجُوْدِيٍّ، فَيَكُوْنُ هٰذَا الْإِدْرَاكُ الْوُجُوْدِيُّ مَعْدُوْماً، إِذَا حَصَلَ لِلنَّفْسِ إِدْرَاكٌ هُوَ اِنْتِفَاءُ اِنْتِفَاءِ ذَالِكَ الْوُجُوْدِيِّ. وَانْتِفَاءُ انْتِفَاءِ انْتِفَاءِ الشَّيْءِ مَوْجُوْدٌ ـ وَهُوَ هٰهُنَا النَّفْسُ ـ يَسْتَلْزِمُ وُجُوْدِيًّا[4] هُوَ مُنْتَفٍ بِالانْتِفَاءِ الْمُضَافِ

(١) وفيه أنَّ الأعدام ليس المراد بها الأعدام البسيطة بل الأعدام الثابتة؛ ضرورة أنَّ الإدراك صفة قائمةٌ بالمدرك كما نبَّه عليه الفاضل الهروي في «حواشي الرسالة القطبية»، على أنَّ التسلسل في الأمور العدمية باطلٌ ببرهان التطبيق وغيره، وبه صرَّح السيِّد قدس سرُّه في «شرح المواقف» مبحث الإلهيات.

(٢) لكن في هذه المرتبة العقلُ يستعدُّ لجميع المعقولات، وبه يتمُّ الدليل.

(٣) هو الإدراك الوجوديُّ؛ لأنَّ ما بالذات حقيقةً أو وضعاً، ينتهي إليه ما بالعرض.

(٤) أي: يستلزمُ إدراكُ زيدٍ للإدراك المفروض الأوَّل السَّابق عليه بمرتبتين، وهو إدراكُ خالدٍ مثلاً، فيلزمُ عند إدراكِ زيدٍ إدراكُ خالدٍ؛ لأنَّه عدم عدمِ إدراكِ خالدٍ؛ لأنَّ إدراك زيد عدم إدراك عمرو، وهو عدم إدراك خالدٍ فصار إدراكُ زيدٍ عدمَ عدمِه، وعدم عدم الشيء يستلزمُ وجود ذالك الشيء، فيستلزمُ إدراكُ زيدٍ إدراك خالد.

إِلَيْهِ هَذَا الانتفاءُ ـ أَعْنِي: ذٰلِكَ الشَّيْءَ ـ وَكَذَا يَعُوْدُ ذَالِكَ الْوُجُوْدِيُّ[1] عِنْدَ حُصُوْلِ كُلِّ إِدْرَاكٍ ـ هُوَ انْتِفَاءٌ لَاحِقٌ بَعْدَهُ بِمَرَاتِبِ الشَّفْعِ[2] ـ هُوَ ظَاهِرٌ. وَعَوْدُه مُحَالٌ؛ لاسْتِحَالَةِ عَوْدِ وُجُوْدِهِ الَّذِيْ كَانَ؛ فَإِنَّ الْوُجُوْدَ يَتَعَيَّنُ بِتَعَيُّنِ الزَّمَانِ، وَمِنَ الْمُحَالِ عَوْدُ الزَّمَانِ[3].

---

(١) هو إدراك خالٍ على التقدير المذكور.

(٢) أي: يستلزمُ كلُّ إدراكٍ للإدراك السابق على هذا الإدراك المستلزم، إن كان سبقته ذالك الإدراك على هذا الإدراك المستلزم بمراتب الشفع أي بالمرتبة التي تدلُّ على الزَّوجية لا بمراتب الوتر، فيكونُ هذا الإدراك المستلزمُ بالنسبة إلى ذالك الإدراك السابق، واقعاً في مرتبة الوتر. ولـمَّا ثبت الاستلزامُ فيبطلُ الكلية وهي قولنا: كلُّ إدراك زوالٌ، وانتفاءٌ للإدراك السابق؛ لأنَّ الإدراك المتأخِّر الواقع في مرتبة الوتر لـمَّا كان مستلزماً للإدراك السابق سبقته بمرتبة الشفع، فثبت كون بعض الإدراكات وجوديَّةً، فيلزمُ صدق السالبة الجزئيَّة أعني قولنا: بعض الإدراك ليس بزوالٍ وانتفاء للإدراك السابق عليه، وهي مناقضة للموجبة الكلية فكذبت وبطلت.

(٣) تقريره: أنَّ تحقق الإدراكات المنتفية السابقة هو إعادة المعدومات. وكلُّ إعادة المعدومات محالٌ. فهذا التحقق محالٌ. أمَّا الصغرى فظاهرة كما لايخفى على من له ذهن سليمٌ وفهمٌ مستقيمٌ. وأمَّا الكبرى فلأنَّ الإعادة عبارةٌ عن رجوع الشيء إلى حاله الأصليِّ بجميع عوارضه من غيرزيادة ونقصان. فأقول: من جملة عوارض الشيء المعادِ الوقتُ أيضاً فيلزمُ عود الوقتِ مع أنَّ عودَه محالٌ؛ لأنَّ الزمان لايعود قطعاً ضرورةَ أنَّ التقدُّم والتأخُّر في أجزاء الزَّمان بالذات، فكيف يتصوَّرُ أن يعودَ الزَّمانُ المتقدِّم كذا قالوا، فيبطلُ إعادةُ الشيء بعينه هذا على المشهور. وأمَّا على التحقيق فالوقتُ ليس من المشخَّصات فلايلزمُ من إعادة الشيء بعينه إعادة الوقت. ومن لطائفه ما حُكِيَ أنَّ الحكيمُ بَهْمَنْيَارُ تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي سينا ـ رحمه الله تعالى ـ كان مصرّاً على أنَّ الوقت من مشخَّصات الموجود، والشيخُ يرُدُّ عليه بإيرادِ دلائلَ متنوِّعةٍ، ولايزولُ عن بَهْمَنْيَارَ ما رسخ في قلبه من أنَّ الوقت من المشخَّصات، فاحتال الشيخُ بأنَّ بهمنيارَ سَئَلَ عن مسئلةٍ في وقتِ الدَّرسِ، فلمْ يُجبْه الشيخُ، ولـم يلتفتْ إلى سُواله، ثمَّ سئله يوماً آخرَ عن مسئلة أخرى، فلم يلتفت الشيخُ إلى سؤاله ولـم يجبه، ثم وثمَّ، فظنَّ بَهْمَنْيَارُ أنَّ استاذه قد غضِبَ عليه في شيءٍ، فسأله عن سببِ غضبه، فقالَ الشَّيخُ:=

وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا عَدَمـًا وَبَعْضُهَا وُجُوْدِيًّا، لَا بِأَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ الْعَدَمِيَّاتِ عَدَمـًا لِبَعْضٍ آخَرَ مِنْهَا، بَلْ أَنْ يَكُوْنَ كُلُّ إِدْرَاكٍ عَدَمِيٍّ عَدَمـًا لِإِدْرَاكٍ وُجُوْدِيٍّ لَزِمَ أَوَّلاً: أَنْ لَايَكُوْنَ الْعُلُوْمُ مُتَمَاثِلَةً[1]، بَلْ يَكُوْنُ بَعْضُهَا عَدَمِيًّا، وَبَعْضُهَا وُجُوْدِيًّا. وَالْبَدَاهَةُ تُبْطِلُهُ.

وَثَانِيـًا: أَنَّ الْإِدْرَاكَ الْعَدَمِيَّ يَكُوْنُ عَلَى هٰذَا جَهْلاً بَسِيطـًا، لَا إِدْرَاكـًا؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ الْبَسِيْطَ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْإِدْرَاكِ عَمَّـا هُوَ مِنْ شَأْنِهِ[2]. وَالْإِدْرَاكُ الْعَدَمِيُّ يَكُوْنُ كَذَالِكَ؛ لِأَنَّـه أَيْضـًا عَدَمُ الْإِدْرَاكِ عَمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِهِ، وَهٰذَا ظَاهِرٌ جِدًّا. وَأَيْضـًا؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ

= لم أغضبْ عليكَ قطُّ، فقال بهمنيارُ: كيف؟ وقد سئلتُك يومـًا عن كذا، يومـًا آخر عن كذا، فقال الشيخُ: أنا لـم أكنِ الشَّخصَ الَّذِيْ سئلتَه في تلك الأيَّام، بل أنا شخصٌ غير الذي سئلتَه في تلك الأيَّام» يعني بذالك أنَّه على زعمكَ: الوقت من المشخَّصات، فبدل شخصٌ بذالك فقنع بهمنيارُ بأنَّ الحقَّ أنَّ الوقت ليس من المُشَخَّصات كما قال له الشيخ أوَّلاً فافهم. راجع: شرح التجريد للعلَّامة القوشجي: ١/ ٣٤٩، وحواشي العلَّامة الدواني.

(١) هذا عند الحكماء والمعتزلة، ومعنى تماثل العلوم متفقة الماهية بناءً على كون التعلُّق بالمعلومات، والتشخص الحاصل بواسطة الخصوصيات من العوارض التي ليست مقتضى الذات، وإذا كانت متماثلة وحكم الأمثال واحد، جاز على كلٍّ منهما ما جاز على الآخر، كما جاز على الإنسانية التي في زيد ما جاز على التي في عمرو، بالنظر إلى نفس الإنسانية. وما قيل من أنَّ التصوُّر والتصديق مختلفان بالحقيقة، فمحمول على العلم الذي هو أحد أقسام التصديق على ما اشتهر فيما بين المتكلمين، أو على أنَّ حقيقة الكل هي الصفة الموجبة للتميُّز، أو على أنَّ التصوُّرات متماثلة، وكذا التصديقات. راجع للتفصيل: شرح المقاصد للعلَّامة التفتازاني: ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠، شرح المواقف للسيد السند: ٣/ ٥٦، تلخيص المحصَّل للمحقق الطوسي: ١٦٠، نهاية المرام في دراية الكلام للخطيب الريّ: ١٠٨.

(٢) أي: عدم العلم عمَّا من شأنه أن يكون عالِمـًا، فلايكونُ ضدًّا للعلم، بل متقابلًا له تقابل العدم والملكة. والسهو كأنَّه جهلٌ بسيطٌ سببه عدم استثبات التصوُّر حتى إذا نُبِّه الساهي أدنى تنبيهٍ تنبَّه. وكذا الغفلة والذهول والجهل البسيط بعد العلم يسمَّى نسيانًا.

الَّذِيْ مِنْ شَأْنِهِ الْإِدْرَاكُ، لَايَخْلُو عَنْ إِدْرَاكِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، أَوْ الْجَهْلِ بِهِ. فَلَمَّا انْتَفَى عَنْهُ إِدْرَاكُ شَيْءٍ، فَلَا مُحَالَةَ يَتَحَقَّقُ فِيْهِ الْجَهْلُ بِهِ[1]، فَيَكُوْنُ انْتِفَاءُ ذَالِكَ الْإِدْرَاكِ جَهْلاً، لَا إِدْرَاكاً. وَكَوْنُ الْإِدْرَاكِ جَهْلاً صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ.

وَإِنْ كَانَ كُلُّ إِدْرَاكٍ عَدَماً لِصِفَةٍ أُخرَى غَيْرِ إِدْرَاكٍ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الْإِدْرَاكُ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ لِتِلْكَ الصِّفَاتِ، أَوْ عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ لَهَا، أَوْ يَكُوْنَ بَعْضُهَا عِبَارَةً عَنِ الْأَعْدَامِ السَّابِقَةِ وَبَعْضُهَا عَنِ الْأَعْدَامِ اللَّاحِقَةِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ[2] يَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ الصِّفَاتُ الْغَيْرُ الْمُتَنَاهِيَةِ الْمُحَادَثَةُ؛ لِمَا فِي النَّفْسِ مِنْ إِدْرَاكَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ - وَلَوْ فِي النَّشْأَةِ الْأُخْرىٰ بَعْدَ خَلْعِهَا الْبَدَنَ - مَوْجُوْدَةً فِيْهَا مِنْ بُدُوِّ فِطْرَتِهَا بِحَيْثُ لَايَأْتِي عَلَيْهَا زَمَانٌ مِّنْ أَزْمِنَةِ وُجُوْدِ النَّفْسِ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَوْجُوْدَةً فِيْهَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الْمُلَازَمَةُ؛ فَلِأَنَّ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَنَاهِيَةِ، لَوْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُوْدَةً فِي النَّفْسِ مِنْ بُدُوِّ فِطْرَتِهَا وُجِدَتْ فِيْهَا أَعْدَامُهَا السَّابِقَةُ. فَتَحَقَّقَ فِيْهَا شَيْءٌ مِّنَ الْإِدْرَاكَاتِ؛ إِذِ الْإِدْرَاكَاتُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدَمِ السَّابِقِ لِصِفَةٍ مِّنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُوْنَ النَّفْسُ

---

(١) لأنّه لايتصوَّرُ بين الجهل والعلم واسطة مَّا.

(٢) أي: على تقدير أنَّ الإدراك عدم الصفة سوى الإدراك، ويكون الإدراكُ عبارةً عن أعدام الصفات السابقة. يعني: إذا كان الزائلُ صفةً سوى الإدراك يلزمُ وجودُ صفاتٍ غيرمتناهية فينا، قبل علمنا بحيث يبطلُ كلُّ واحدٍ من الصفات عند قصد النفس إلى الإدراك؛ لأنَّ للنفس قوةَ إدراك أمور لاينتهي إلى حدٍّ. ولـمَّا كان الإدراكُ عبارةً عن إبطال صفةٍ وإزالتها، فلابدَّ أن يكون بإزاء كلّ إدراكٍ من الإدراكات الغير المتناهية صفةً فكان بإزاء الإدراكات الغير المتناهية التي في قوتنا صفاتٌ غيرُ متناهيةٍ فينا قبلها، فيلزمُ أن يكون فينا صفاتٌ غير متناهيةٍ، وهو محالٌ.

فِي مَرْتَبَةِ الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ عَالِمَةً، وَهُوَ بَاطِلٌ[1]. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمٌ سَابِقٌ لِلصِّفَةِ فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ فَلَا مُحَالَةَ يُوْجَدُ جَمِيْعُ تِلْكَ الصِّفَاتِ فِيْهَا. وَاللَّازِمُ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ.

وَعَلَى الثَّانِي[2] يَلْزَمُ عَوْدُ وُجُوْدٍ، قَدْ إِنْعَدَمَ، بِعَيْنِهِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ، لَمَّا كَانَ زَوَالَ الصِّفَةِ كَانَ زَوَالُ ذَالِكَ الْإِدْرَاكِ مُسْتَلْزِماً بِعَوْدِ تِلْكَ الصِّفَةِ. وَزَوَالُ الْإِدْرَاكِ لَيْسَ مُسْتَحِيْلاً، بَلْ وَاقِعٌ[3].

وَأَمَّا الثَّالِثُ؛ فَبَاطِلٌ بِبُطْلَانِ هٰذَا الشِّقِّ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ الَّذِيْ هُوَ عَدَمٌ لَاحِقٌ بِصِفَةٍ، لَايَمْتَنِعُ إِنْتِفَاءُهُ. فَإِذَا انْتَفَتْ، عَادَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ بِعَيْنِهَا بِوُجُوْدِهَا الْأَوَّلِ، وَهُوَ مُحَالٌ[4]؛ لِمَا عَرَفْتَ.

وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِدْرَاكَاتِ عَدَماً لِبَعْضِ الصِّفَاتِ، وَلَايَكُوْنُ بَعْضُهَا كَذَالِكَ، فَذَالِكَ الْبَعْضُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ وُجُوْدِيًّا فَيَلْزَمُ عَدَمُ تَمَاثُلِ الْإِدْرَاكَاتِ[5]، وَإِنْ كَانَ عَدَمِيًّا جَرَى الْكَلَامُ فِيْهِ. فَإِنْ كَانَ عَدَماً لِصِفَةٍ غَيْرِ الْإِدْرَاكِ بَطَلَ بِإِبْطَالِ هٰذَا الشِّقِّ، وَإِنْ كَانَ

---

(١) لأنَّ النفس حادثةٌ مع حدوث الأبدان، فوجودها في أزمنة غير متناهية، ماضيةٍ، غيرُ معقولٍ. فلايكونُ لها إدراكاتٌ غيرُ متناهيةٍ في أزمنة غير متناهية، وإنْ سلِّم قدمُها فزمان وجودها غيرمتناهٍ. أمّا زمان إدراكها فمتناهٍ؛ لأنَّ ثبوت مرتبة العقل الهيولاني من المقررات، ولا إدراك للنفس في هذه المرتبة سوى الإدراك الحضوريّ بنفسها، فكيف يوجدُ في النفس إدراكاتٌ غيرُ متناهية.

(٢) أي: كلُّ إدراكٍ عدمٌ لصفةٍ أخرى سوى الإدراك ويكون عبارةً عن الأعدام اللاحقة للنفس.

(٣) حاصلُه: أنَّ الإدراكات المنتفية السابقة بمراتب الشفع، يتحقق عند الإدراك المسبوق الواقع في مرتبة الوتر كما عرفت فيلزم تحقق المنفيات، وهو إعادة المعدومات.

(٤) لاستحالة إعادة المعدومات بهويَّاتها.

(٥) وهو ممنوعٌ؛ لما سبق.

عَدَمًا لِلْإِدْرَاكِ بَطَلَ بِمَا بَطَلَ بِهِ الشِّقُّ الْأَوَّلُ. وَبِالْجُمْلَةِ، تَعُوْدُ الْمَحَاذِيْرُ السَّابِقَةُ.

فَهٰذَا تَقْرِيْرُ الْبُرْهَانِ عَلَى الْأُسْلُوْبِ الرَّشِيْقِ(١)، وَالنَّمَطِ الْأَنِيْقِ الَّذِيْ مَا اسْتَفَى(٢) إِلَيْهِ أَحَدٌ مِّنْ أَصْحَابِ التَّحْقِيْقِ. وَلَقَدْ غَيَّرْنَا سِيَاقَ الْكِتَابِ بَعْضَ الْغَيْرِ؛ إِحَاطَةً لِّلشُّقُوقِ، وَإِيْضَاحًا لِلطَّرِيْقِ، وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيْقِ.



(١) أي: النهج الجميل.

(٢) استفى إليه: ذهب إليه.




[تَحْقِيقُ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَمْراً انْتِزَاعِيًّا]

فَقَدْ تَحَقَّقَ إِذَنْ أَنَّ الْعِلْمَ أَمْرٌ ثُبُوتِيٌّ، نَاعِتٌ لِلنَّفْسِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ أَمْراً انْتِزَاعِيًّا[١]، أَوْ يَكُوْنَ أَمْراً إِنْضِمَامِيًّا[٢]. وَالأَوَّلُ بَاطِلٌ:

أَمَّا أَوَّلاً؛ فَلِأَنَّ الْعِلْمَ أَمْرٌ وَاقِعِيٌّ. وَالْانْتِزَاعِيُّ لَايَكُوْنُ وَاقِعِيًّا إِلَّا بِمَنْشَأِ انْتِزَاعِهِ[٣].

---

(١) أي: ما ليس فيه إنضمام شيء إلى شيء، لايستدعي تحقُّقها في ظرف الاتصاف مطلقاً، بل يستدعي ويقتضي ثبوت الموصوف فقط، بحيث لو لاحظه العقلُ، صحَّ له أن ينتزع منه الصفة بمعنى أن يكون مصداق الحمل فيه واحداً، كما في «زيدٌ أعمى»؛ فإنَّ الوجود فيه هو زيدٌ على وجهٍ يصحُّ انتزاع الأعمى عنه، بأن يقاس بينه وبين البصر، فتجده مسلوبًا عنه، ثابتاً له بالقوة النوعية، فيحملُ عليه أنَّه متصفٌ بالأعمى حكماً صادقاً؛ لوجود موصوفه في الخارج، بحيث يصحُّ انتزاع تلك الصفة عنه؛ إذ السلب ليس له حظٌّ من الوجود الخارجيّ، وإنَّما الموجود فيه موصوفُه، وهو منتزعٌ عنه، وكذا الحالُ في الاتصاف الانتزاعي الذهني ككلية الإنسان؛ فإنَّه موجودٌ في الذهن على وجهٍ خاصٍّ يصيرُ مبدأ الانتزاع الكلية، ثم حملها بالاشتقاق.

(٢) وهو ما يكونُ بوجود الصفة وإنضمامها إلى الموصوف، بأن يكون الموصوفُ والصفة فيه موجودَيْنِ بوجودَيْنِ، متغايرَيْنِ في ظرف الاتصاف، ويكون الصفة المنضمَّة إلى الموصوف، كالجسم والسواد. فيقتضي هذا الاتصاف الإنضماميُّ تحقُّق الطرفين ـ هما الموصوف والصفة ـ في ظرف الاتصاف، إن كان خارجاً ففي الخارج، وإن كان ذهناً ففي الذهن؛ ضرورة أنَّ إنضمام الشيء إلى الشيء لايتحقق بدون وجود المنضمِّ والمنضمِّ إليه، ففي قولنا: «الجسم أسودُ» لابدَّ من وجود الجسم والسواد في الخارج؛ لكونه اتصافه به خارجًا، وفي خلط الحالة الإنجلائية مع الصورة العلمية، لابدَّ من وجودهما في الذهن؛ لكون الاتصاف ذهناً.

(٣) لأنَّ من المقرَّرات في موضعه: أنْ لاتحقُّق للانتزاعيات إلاَّ بمناشيها.

فَالْعِلْمُ حَقِيقَةً مَنْشَأُ الْانْتِزَاعِ؛ إِذْ عَلَيْهِ يَتَرَتَّبُ الْإِنْكِشَافُ الْوَاقِعِيُّ. فَسَاقَ الْكَلَامُ فِي ذَالِكَ الْمَنْشَاءِ: هَلْ هُوَ إِنْضِمَامِيٌّ، أَوْ اِنْتِزَاعِيٌّ؟ [١].

وَأَمَّا ثَانِيًا؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اِنْتِزَاعِيًّا، فَلَا مُحَالَةَ يَكُوْنُ مِنَ الْانْتِزَاعِيَّاتِ الْوَاقِعِيَّةِ، فَلَابُدَّ لَهُ مِنْ مَنْشَاءٍ لَهَا، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ هُوَ النَّفْسُ بِنَفْسِهَا فَتَكُوْنُ النَّفْسُ عَالِمَةً أَبَداً مِنْ بُدُوِّ فِطْرَتِهَا؛ إِذْ مِصْدَاقُ حَمْلِ الْانْتِزَاعِيَّاتِ نَفْسُ مَنْشَأِهَا، وَاللَّازِمُ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ[٢]، أَوْ يَكُوْنَ غَيْرَهَا فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الْعَالِمُ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ عَلَى هٰذَا التَّقْدِيْرِ: مَا يَقُوْمُ بِهِ الْعِلْمُ قِيَاماً اِنْتِزَاعِيًّا، وَذَالِكَ الْغَيْرُ عَلَى هٰذَا التَّقْدِيْرِ كَذَالِكَ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، فَإِذَنْ هُوَ نَعْتٌ، مُنْضَمٌّ إِلَى مَوْصُوْفِهِ ـ نَفْساً كَانَ أَوْ عَقْلاً ـ مَوْجُوْدٌ فِي الْخَارِجِ بِوُجُوْدِ غَيْرِ مَوْصُوْفِهِ، لَا كَمَا ظَنَّهُ أَصْحَابُ الصُّوْرَةِ مِنْ أَنَّهُ مَوْجُوْدٌ وُجُوْداً ظِلِّيًّا حَيْثُ قَالُوْا: إِنَّ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ فِي الذِّهْنِ وَالْمَوْجُوْدَ الْخَارِجِيَّ بِهٰذَا النَّحْوِ مِنَ الْوُجُوْدِ مُنْحَصِرٌ فِي الْمَقُوْلَاتِ الْعَشْرِ. فَلَا مَحَالَةَ يَكُوْنُ الْعِلْمُ مُنْدَرِجاً تَحْتَ مَقُوْلَةٍ مِّنَ الْمَقُوْلَاتِ.



(١) فيلزمُ الدورُ أو التسلسلُ.

(٢) هذا السطرُ بتمامه ساقطٌ من (ب). والصحيح ما في (ا)، ولهذا أثبتناه.





[تَحْقِيقُ أَنَّ مَقُولَةَ الْعِلْمِ مَقُولَةُ الْكَيْفِ]

وَإِذْ هُوَ طَبِيْعَةٌ نَاعِتَةٌ مِّنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ: أَنْ يَكُوْنَ مَوْجُوْدُهُ فِي مَوْضُوْعٍ ـ هُوَ الْعَالِمُ ـ فَلَيْسَ مِنْ مَقُوْلَةِ الْجَوْهَرِ[1]، وَلَأَنَّهُ لَايَقْتَضِي الْقِسْمَةَ فَلَيْسَ كَمًّا[2]، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ عِبَارَةً عَنْ نِسْبَةِ الْعَالِمِ إِلَى الْمَكَانِ، وَلَا عَنْ نِسْبَتِهِ إِلَى الزَّمَانِ، وَلَا عَنْ نِسْبَتِهِ إِلَى مَا يَشْتَمِلُ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا عَنْ نِسْبَةِ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ الْمِقْدَارِيَّةِ إِلَى بَعْضٍ، وَنِسْبَتِهِ إِلَى خَارِجٍ؛ لِتَجَرُّدِ الْعَالِمِ وَتَعَالِيْهِ عَنِ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ، وَلَا النِّسْبَةِ، وَلَا الْمُتَكَمِّمِ، وَكُلُّ مَا يَتْبَعُ هٰذِهِ لَيْسَ مِنْ مَقُوْلَةِ الْأَيْنِ[3]، وَلاَ مِنْ مَقُوْلَةِ مَتٰى[4]، وَلَا مِنْ مَقُوْلَةِ الْمِلْكِ، وَلَا مِنْ مَقُوْلَةِ الْوَضْعِ. وَلِأَنَّه أَمْرٌ قَارٌّ[5] مُتَحَصِّلٌ بِالْفِعْلِ، غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ[6] فَلَيْسَ تَأْثِيراً تَجَدُّدِيًّا، وَلَا تَأَثُّراً

---

(١) لأنَّ الجوهر ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع. والعلم ليس كذالك، فلايكون جوهراً.

(٢) لأنَّ الكمَّ ماهية عرضية تقبل القسمة لذاته سواء كانت تلك القسمة وهميةً أو إنفكاكيةً، والكيف لايقتضي القسمة لذاته. فلايكون يكون العلم كمًّا.

(٣) لأنَّ الأين عبارةٌ عن هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في المكان، والعالم الذي هو النفس الناطقة، ليس أمرًا ماديًّا، بل هي مجردة عن المادَّة كما هو مبرهن في الحكمة، فلايتصوّر فيه الأين.

(٤) لأنَّه ليس أمراً طبعيًّا حتى يتصوَّر له الزمان.

(٥) ما يمكن أن تجتمع أجزائه.

(٦) أي: ليس على وصف التدريج.

كَذَالِكَ فَلَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ «أَنْ يَفْعَلَ»[1]، وَلاَ مِنْ مَقُولَةِ «أَنْ يَنْفَعِلَ»[2]. وَلِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ، مُنْحَازٌ[3] عَنْ مَوْضُوْعِهِ بِوُجُوْدٍ غَيْرِ وُجُوْدِهِ لَيْسَ مِنْ زُمْرَةِ الْإِنْتِزَاعِيَّاتِ الَّتِيْ لَا تَأَصُّلَ لَهَا، إِلَّا فِي الْعَقْلِ. لَيْسَ مِنْ مَقُوْلَةِ الْمُضَافِ؛ فَإِنَّ الْمُضَافَ لَاتَأَصُّلَ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ[4] فَهُوَ إِذَنْ مِنْ مَقُوْلَةِ الْكَيْفِ وَإِنْ عَرَضَهُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْلُوْمِ.

وَلَايَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَ مَقُوْلَةِ الْمُضَافِ حَقِيْقَةً كَمَا أَنَّ الأبَ، إِنْ كَانَ لَه إِضَافَةٌ إِلَى الْإِبْنِ لَايَكُوْنُ مِنْ مَقُوْلَةِ الْمُضَافِ حَقِيْقَةً[5]، وَإِنَّمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ بِالْعَرَضِ.

فَقَدِ اسْتَبَانَ أَنَّ الْعِلْمَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، يُعَبَّرُ عَنْهَا بِـ «دَانِشْ»، ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى

---

(١) أي: ليس من مقولة الفعل؛ لأنّه عبارة عن حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره يسيراً يسيراً.

(٢) أي: ليس من مقولة الإنفعال؛ لأنّه عبارة عن حالة تحصل للشيء بسبب تأثُّره عن غيره على سبيل التدريج. ولذا قال الشيخ الرئيس في قاطيغورياس الشفاء: الأولى في التعبير عن هاتين المقولتين أن يقال: «أن يفعل» و«وأن ينفعل»؛ لأنَّ الفعل قد يقال عند استكماله أيضاً، والإنفعال يقال لما انتهى إليه الحركةُ أيضاً. وأمَّا لفظُ «أن يفعل» و«أن ينفعل» فمخصوصٌ بالحالة المتجدِّدة.

(٣) أي: ممتازٌ.

(٤) لأنَّ الإضافات الحقيقية ليست بموجودة في الخارج بأنفسها عند التحقيق، بل إنَّما وجودُها في الخارج بمعنى أنَّ منشأ انتزاعها موجود فيه لكن الاتصاف ببعض الإضافات قديكونُ في الخارج.

(٥) لأنَّ المضافَ الحقيقيَّ عبارةٌ عن النسبة المتكرِّرة، أي: نسبةٌ تعقلُ بالقياس إلى نسبة أخرى، معقولةٌ أيضًا بالقياس إلى الأولى كالأبوَّة والبنوَّة؛ فإنَّها نسبة تعقل بالقياس إلى البنوّة، وهي أيضًا نسبةٌ تعقل بالقياس إلى الأُبوَّة، وهذا يُسمَّى مضافاً حقيقيًّا، والذاتُ المعروضةُ لهذه الإضافةِ مُضافاً مشهوريًّا، وقد يطلقُ المضافُ المشهوريُّ على المجموعِ المركَّبِ منها ومن معروضِها. وأنتَ خبيرٌ بأنَّ العلم ليس بهذه المثابة فليس إضافةً وإن عرضته.

الْمَعْلُوْمِ، مَا يَرْتَسِمُ مِنَ الأَشْيَاءِ فِي الذِّهْنِ، مُتَعَلِّقَةً بِهِ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ مَعَ وُجُوْدِهِ؛ فَإِنَّه إِنِ اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُوْمِ فِي الْوُجُوْدِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَا مَوْجُوْدَيْنِ بِالذَّاتِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوْدَ مَعْنىً مَصْدَرِيٌّ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ[١]، فَلَوْ كَانَا مَوْجُوْدَيْنِ بِالذَّاتِ لَايَكُوْنُ لَهُمَا وُجُوْداً وَاحِداً قطعاً.

أَوْ يَكُوْنَ أَحَدُهُمَا مَوْجُوْداً بِالذَّاتِ، وَالْآخَرُ مَوْجُوْدٌ بِالْعَرَضِ. وَإِذَا الصُّوْرَةُ الذِّهْنِيَّةُ مَوْجُوْدَةٌ بِوُجُوْدِهَا الظِّلِّيِّ بِالذَّاتِ، فَالْمَوْجُوْدُ بِالْعَرَضِ هِيَ هٰذِهِ الْكَيْفِيَّةُ النَّفْسَانِيَّةُ. فَيَكُوْنُ اِنْتِزَاعِيَّةً لَاتَأَصُّلَ لَهَا فِي الأَعْيَانِ ـ وَقَدْ بَانَ بُطْلَانُهُ ـ فَقَدْ تَحَقَّقَ أَنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ النَّفْسَانِيَّةَ مَوْجُوْدَةٌ، مُنْحَازَةٌ عَنِ الْمَعْلُوْمِ ـ وَهُوَ الصُّوْرَةُ ـ فَلَا تُحْمَلُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْحَمْلِ هُوَ الاتِّحَادُ فِي الْوُجُوْدِ[٢].



---

(١) لأنَّ توحُّد الأمر الانتزاعيّ وتكثُّره تابعٌ لتوحُّد المنشأ وتكثُّره.

(٢) وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أن وجودا وَاحِدًا قَائِم بهما لامْتِنَاع قيام الْعرض الْوَاحِد بمحلين بل مَعْنَاهُ أَن الْوُجُود لأحدهمَا بالإصالة وَللْآخر بالتبع بِأَن يكون منتزعا عَنهُ وَلَا شكّ أن الجزئي هُوَ الْمَوْجُود إصالة والأمور الْكُلية سَوَاء كَانَت ذاتية أو عرضية منتزعة عَنهُ على مَا هُوَ تَحْقِيق الْمُتَأَخِّرين.




[ردُّ العلَّامة الخيرآبادي على العلَّامة الفاضل باقر الدَّاماد]

وَمَا يُقَالُ مِنْ» أَنَّ الْحَمْلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ قَدْ يَكُوْنُ مَلَاكُهُ[١] حُلُوْلُهُمَا فِي ثَالِثٍ، كَمَا بَيْنَ الضَّاحِكِ وَالْمُتَعَجِّبِ، الْمَحْمُوْلِ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِحُلُوْلِهِمَا فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ. وَهٰذَا مُتَحَقِّقٌ هٰهُنَا أَيْضاً؛ لِأَنَّ الصُّوْرَةَ وَتِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ حَالَّتَانِ فِي النَّفْسِ[٢]» فِي غَايَةِ السُّقُوْطِ؛ لِأَنَّ حُلُوْلَ الشَّيْئَيْنِ فِي الثَّالِثِ لَوِ اسْتَوْجَبَ الْحَمْلَ بَيْنَهُمَا، لَوَجَبَ أَنْ تُحْمَلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ عَلَى سَائِرِ نُعُوْتِ النَّفْسِ، كَالشُّجَاعَةِ وَغَيْرِهَا.

وَأَمَّا مَا اسْتُشْهِدَ مِنْ حَالِ الضَّاحِكِ وَالْمُتَعَجِّبِ فَفِيْهِ أَنَّ الضَّاحِكَ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَفْرَادِ الْمُتَعَجِّبِ، لَا عَلَى مَفْهُوْمِهِ. وَمَلَاكُ الْحَمْلِ اتِّحَادُهُ مَعَهَا وُجُوْداً بِالْعَرْضِ عَلَى أَنَّ حَمْلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ عَلَى الصُّوْرَةِ، إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ بِالْمُوَاطَأَةِ، أَوْ يَكُوْنَ بِالِاشْتِقَاقِ.

وَالْأَوَّلُ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ حَمْلُ الْمَبَادِئِ عَلَى غَيْرِهَا بِالْمُوَاطَأَةِ، غَيْرُ مَعْقُوْلٍ. وَالثَّانِي يُوْجِبُ كَوْنَ الصُّوْرَةِ عَالِمَةً؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ هُوَ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ اشْتِقَاقاً.

وَمِنَ الْعَجَبِ الْعُجَابِ أَنَّ مِنَ الَّذِيْنَ قَالُوْا بِكَوْنِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ مُنْتَزَعَةً عَنِ الصُّوَرِ، مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ عِلْمَ النَّفْسِ بِعِلْمِهَا حُضُوْرِيٌّ، مَعَ تَصْرِيْحِهِ بِأَنَّ عِلْمَ الْانْتِزَاعِيَّاتِ لَايَكُوْنُ

---

(١) أي: المناط.

(٢) راجع: الأفق المبين للداماد: ٨٦، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهاني، مركز پژوهشى ميراث مكتوب، تهران: ١٣٩١.

حُضُوْرِيًّا. وَمَا هُوَ أَوَّلُ قَارُوْرَةٍ كُسِرَتْ.

فَالْحَقُّ الْأَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مَا حَقَّقْنَاهُ مِنْ أَنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ مَعَ الصُّوَرِ، إِنَّمَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ إِلَى مَفْعُوْلِهِ. فَإِنْ كَانَ يُعْجِبُكَ تَقْلِيْدُ الْأَمْوَاتِ، وَالِاقْتِدَاءُ بِالْعِظَامِ الرِّفَاتِ فَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ مُلَوِّحٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا حَيْثُ يَقُوْلُ فِي فَصْلِ الْمُضَافِ مِنْ «إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ[1]»: «إِنَّ الْعِلْمَ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، ذَاتُ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَعْلُوْمِ»، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَقِيْمُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي فَصْلِ الْعِلْمِ[2] عَلَى أَنَّا كَمَا قِيْلَ: لَسْنَا نُؤْمِنُ بِمَا بُيِّنَ فِي دَفَّتَيِ «الشِّفَاءِ» إِنَّمَا خُلِقَ لِذَالِكَ آخَرُوْنَ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ.



(١) قاطيغورياس الشفاء: ١/ ١٥٤، المقالة الثالثة، الفصل العاشر.

(٢) إلهيات الشفاء: ١/ ١٤٠، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.







متن الرِّسالة

قُلْتُ: وَإِذْ قَدْ تَحَقَّقَتْ أَنَّ الصُّوْرَةَ لَيْسَتْ الْعِلْمَ فَهِيَ الْمَعْلُوْمُ. وَهِيَ ـ جَوْهَرِيَّةً كَانَتْ أَوْ عَرْضِيَّةً ـ عَرَضٌ فِي الذِّهْنِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ بِالْعَدَدِ لَايَتَعَدَّدُ تَشَخُّصُهُ وَوُجُوْدُهُ. أَمَّا عَلَى طَرِيْقَةِ الْمِثْلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى حُصُوْلِ الْأَنْفُسِ؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَيْنِيَّةَ لَاتَتَمَثَّلُ هِيَ بِعَيْنِهَا فِي الذِّهْنِ؛ إِذِ الْوَاحِدُ بِالْعَدَدِ لَايَتَعَدَّدُ تَشَخُّصُهُ وَوُجُوْدُهُ. وَلَا أَمْثَالُهَا الْقَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا؛ إِذِ النَّوْعُ الْجَوْهَرِيُّ لَايَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهُ إِلَّا بِسَبَبٍ. وَكَذَا الْجَوَاهِرُ الْقُدْسِيَّةُ إِذَا عَقَلَهَا غَيْرُهَا كَالنَّفْسِ. فَلَاتَتَمَثَّلُ فِيْهِ أَعْيَانُهَا، وَإِلَّا فَتِلْكَ النَّفْسُ قَدْ أَحَاطَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً؛ إِذْ قَدْ شَهِدَتْ بِمَا حَوَى كُلَّ شَيْءٍ. فَتَبْقَى النُّفُوْسُ الْأُخَرُ مَحْرُوْمَةً عَنْ تَعَقُّلِ كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِيْهَا مَاهِيَتُهَا الْكُلِّيَّةُ ـ وَهِيَ آثَارُهَا الْمُحَاكِيَةُ لَهَا ـ وَهِيَ أَعْرَاضٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ بِجَوَاهِرِ حَقَائِقِهَا جَوَاهِرُ بِمَعْنَى أَنَّ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ، لَايَكُوْنُ فِي مَوْضُوْعٍ عَلَى مَا أَسْلَفْنَا نَاقِلِيْنَ عَنِ الرَّئِيْسِ. وَالْأَمْرُ عَوِيْصٌ؛ إِذِ الصُّوْرَةُ عَرْضٌ فِي النَّفْسِ، فَلَنْ تَنْتَقِلَ عَنْهَا، فَلَنْ تُوْجَدَ أَعْيَانُهَا حَتَّى يَكُوْنَ لَا فِي مَوْضُوْعٍ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَلَا جَزْمَ بِلُزُوْمِ مُقَدَّرٍ لِمُقَدَّرٍ. وَأَقْصَى مَا يُمْكِنُ أَنَّ صِدْقَ الْجَوْهَرِ عَلَى مَا تَحْتَهُ مُخْتَلَفٌ. فَمِنَ الْجَوَاهِرِ مَا يَصْدُقُ هُوَ عَلَيْهِ صِدْقاً ذَاتِيًا فَحَسْبُ! وَهِيَ مَعْقُوْلَاتُهَا. وَمِنْهَا: مَا يُحْمَلُ هُوَ عَلَيْهِ صِدْقاً مُتَعَارَفاً أَيْضاً، تَرَتَّبُ آثَارُهُ عَلَيْهِ، وَهِيَ مَوْجُوْدَاتُهَا. فَالْأُوْلَى جَوَاهِرُ يَصْدُقُ الْجَوَاهِرُ عَلَيْهَا صِدْقاً ذَاتِيًا، وَأَعْرَاضٌ يَصْدُقُ الْعَرَضُ عَلَيْهَا مُتَعَارَفاً. وَعَلَى هٰذَا فَلْيُحْمَلْ كَلِمَاتُ مُعَاشِرِيْنَ.



شَرْحُ الْعُجَالَةِ

[تَحْقِيقُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ أَنَّ مِصْدَاقَ الْمَعْلُوْمِ هُوَ الصُّوْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ]

أَقُوْلُ: لَمَّا قَضَيْنَا الْوَطَرَ(١) عَنْ تَحْقِيْقِ حَقِيْقَةِ الْعِلْمِ فَالْحَرِيُّ بِنَا أَنْ نَشْتَغِلَ بِتَحْقِيْقِ حَالِ الْمَعْلُوْمِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ ضَلُّوا السَّبِيْلَ فِي أَمْرِهِ. فَنَقُوْلُ: إِنَّكَ قَدْ تَحَقَّقْتَ سَابِقًا أَنَّ الصُّوْرَةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي الْأَذْهَانِ لَيْسَتْ هِيَ الْإِدْرَاكَاتُ وَالْعِلْمُ، بَلِ الْإِدْرَاكَاتُ كَيْفِيَّاتٌ(٢) غَيْرُهَا. وَلَا يُرْتَابُ ـ أَيْضًا ـ فِي أَنَّ تِلْكَ الصُّوَرَ لَيْسَتْ مِمَّا لَايَكُوْنُ لَهُ مَدْخَلٌ فِي تَحَقُّقِ الْإِدْرَاكِ؛ لِأَنَّهُ لَايَتَحَقَّقُ دُوْنَهَا.

وَمِنَ الظَّاهِرِ الْفِطْرِيِّ(٣) أَنَّ الْعِلْمَ ـ لِكَوْنِهِ صِفَةً ذَاتَ إِضَافَةٍ ـ إِنَّمَا يَسْتَدْعِيْ تَحَقُّقَهُ تَحَقُّقَ مَوْصُوْفِهِ ـ أَعْنِي: الْعَالِمَ ـ وَتَحَقُّقَ مَا يُضَافُ هُوَ إِلَيْهِ ـ أَعْنِيْ: الْمَعْلُوْمَ ـ وَلَايَنْتَظِرُ مَا عَدَاهُمَا بِحَسَبِ نَفْسِ حَقِيْقَتِهِ. فَالْمَعْلُوْمَاتُ هِيَ هٰذِهِ الصُّوَرُ، عَلَى أَنَّ هٰذَا الْمَطْلُوْبَ لَعَلَّهُ يَكْفِي لِمَؤُوْنَةِ بَيَانَاتٍ قَدْ سَبَقَتْ مِنَّا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ ـ لِكَوْنِهِ صِفَةً ذَاتَ إِضَافَةٍ، كَاشِفَةً لِّلْأَشْيَاءِ ـ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مَعْلُوْمٍ. وَلَيْسَ هُوَ الْمَوْجُوْدُ فِي الْأَعْيَانِ؛ إِذْ قَدْ يَنْعَدِمُ الْمَعْلُوْمُ وَالْعِلْمُ بَاقٍ، فَالْمَعْلُوْمُ هِيَ الْآثَارُ الْمَوْجُوْدَةُ فِي الذِّهْنِ.

---

(١) أي: الحاجة.

(٢) أي: حالاتٌ إدراكيّةٌ، وهي مصداق العلم، وأمّا مصداق الصُّورة فهو وجود الصُّورة العلمية.

(٣) أي: البديهيّ.

وَأَمَّا مَاهِيَاتُـهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، فَلَا وُجُودَ لَـهَا بِهٰذَا الْاِعْتِبَارِ إِلَّا فِي لِحَاظِ الْعَقْلِ ـ أَعْنِي: اللِّحَاظَ الَّذِيْ هُوَ ظَرْفُ الْخَلْطِ وَالتَّعْرِيَةِ ـ فَلَايَكُوْنُ مَعْلُوْمَاتٌ وَاقِعِيَّةً، لَا يَدْخُلُ فِيْهَا الْاِعْتِبَارُ، وَقَدْ سَبَقَ ذَالِكَ.

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرىٰ: أَنَّ الْـمَعْلُوْمَ لَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ مَوْجُوْداً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَوْجُوْداً فِي الْأَعْيَانِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ فَإِنَّ الْـمَوْجُوْدَ الْخَارِجِيَّ لَايَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ حَقِيْقَةً[1]، وَإِلاَّ لَايَبْقَى بِانْتِفَاءِهِ، أَوْ يَكُوْنَ مَوْجُوْداً فِي الْأَذْهَانِ، وَالْـمَوْجُوْدُ فِي الْأَذْهَانِ هِيَ الصُّوَرُ الْحَاصِلَةُ فَهِيَ الْـمَعْلُوْمَاتُ. فَقَدْ تَحَقَّقَ أَنَّ الصُّوَرَ الْقَائِمَةَ بِالذِّهْنِ مَعْلُوْمَاتٌ وَهُوَ الْـمُدَّعىٰ.



(١) لأنَّ الموجود الخارجيَّ معلومٌ بالعرض؛ لأنَّه ثبت أنَّ وجود ماهية المعلوم في الذهن وإنكشافها بنفسها لعروض تشخُّصاتٍ ذهنية، كافٍ له ولايحتاج إلى مبدأ آخر له، راجع إلى حاشية العلاّمة ميرزاهد الهرويِّ على الرسالة القطبية مع حواشي علماء الهند: ٦٤، حاشية مولانا فضل حقِّ الخيرآبادي على شرح السلَّم للقاضي مبارك: ٢٠٦.





[إبطالُ مذهب جمهور الحكماء في المعلوم]

وَمَا سَبَقَ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ، مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُصُوْلِ وَالْقِيَامِ: «بِأَنَّ الشَّيْءَ مِنْ حَيْثُ الْحُصُوْلِ مَعْلُوْمٌ، وَمِنْ حَيْثُ الْقِيَامِ، عِلْمٌ» فَلاَطَائِلَ تَحْتَهُ؛ فَإِنَّ الْحُصُوْلَ فِي الذِّهْنِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ عَلَى نَحْوِ الْحُصُوْلِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَسَيَأْتِي مَا يُبْطِلُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، أَوْ يَكُوْنَ عَلَى نَحْوِ حُلُوْلِ الْأَعْرَاضِ فِي مَوْضُوْعَاتِهَا فَهُوَ الْقِيَامُ[١]. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَبَيْنَ الْحُصُوْلِ بِـ« أَنَّ الْقِيَامَ عِبَارَةٌ عَنِ الْوُجُوْدِ الْأَصْلِيِّ، وَالْحُصُوْلَ عَنِ الْوُجُوْدِ الظِّلِّيِّ[٢]» غَيْرُ مُجْدٍ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ أَثَرٌ وَاحِدٌ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ الضَّرُوْرَةُ. وَالْأَثَرُ مَوْجُوْدٌ ظِلِّيٌّ ـ لَامحالَةَ ـ وَلَاحَظَّ لَهُ مِنَ الْوُجُوْدِ الْأَصْلِيِّ فَهُوَ الْحَاصِلُ فِي الذِّهْنِ، الْحَالُّ فِيْهِ. فَلَيْسَ قَائِماً بِالذِّهْنِ[٣].

(١) لأنَّ وجود الصورة العلمية في الذهن هو الحلولُ فيه، والقيامُ به كما ذكره المصنِّفُ قدس سرُّه. وليس لها في الذهن وجودانِ: يسمَّى أحدُهما بالحصول، والآخر بالقيام حتى يكون الموجود بأحدهما معلوماً، والموجود بالوجود الآخر علماً.

(٢) أي: لو سلِّم أنَّ وجود الصورة العلمية واحدٌ، لكنَّ له اعتباريْنِ: الأوَّل: اعتبارأنَّه ظلٌّ للوجود العينيِّ، والثاني: اعتبارأنَّه قيامُ صفةٍ بالذهن. ووجوده بهذا الاعتبار وجودٌ أصليٌّ فهي من حيث أنَّها موجودةٌ بالنحوالأوَّل «معلومٌ»، ومن حيث أنَّها موجودةٌ بالنحو الثاني «علمٌ».

(٣) على أنَّ هذا المذهب مبنيٌّ على التغاير الاعتباريِّ الَّذي يتأخَّرُ عن تحقُّق مصداق العلم والمعلوم. فلايكفي هذا التغايرُ، لتحقق العلم والمعلوم؛ إذ تحققهما غير متوقِّفٍ على الاعتبارات التابعة للملاحظة.

وَلَوِ اصْطَلَحَ إِطْلَاقُ الْقِيَامِ عَلَى الْوُجُوْدِ الْأَصْلِيِّ، فَلَا مَسَاغَ لِلذَّهَابِ إِلَى قِيَامِ ذَالِكَ الْأَثَرِ بِالذِّهْنِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الْأَثَرِ الْوَاحِدِ مَوْجُوْدًا بِالْوُجُوْدَيْنِ: ظِلِّيٍّ وَأَصْلِيٍّ، غَيْرُ مَعْقُوْلٍ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْحَاصِلِ فِي الذِّهْنِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامِ بِهِ عِلْماً، مِمَّا أَبْطَلْنَاهُ فِيْمَا سَلَفَ.





[نتيجةُ التَّحقيقِ أَنَّ حُصُوْلَ الأشياءِ بِأَشْباحِها حَقٌّ حَقِيْقٌ بِالقَبُوْلِ]

إِذَا تَقَرَّر ذَالِكَ، فَنَقُوْلُ: تِلْكَ الصُّوَرُ الْمَعْلُوْمَةُ الْمَوْجُوْدَةُ فِي الْأَذْهَانِ ـ سَوَاءٌ كَانَتْ مَأْخُوْذَةً عَنِ الْجَوَاهِرِ، أَوْ كَانَتْ مَأْخُوْذَةً عَنِ الْأَعْرَاضِ ـ أَعْرَاضٌ حَالَّةٌ فِي الذِّهْنِ، أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الَّذِيْنَ قَالُوْا: اَلْحَاصِلُ فِي الذِّهْنِ هُوَ شِبْحُ الشَّيْءِ، لَا نَفْسُهُ، فَظَاهِرٌ لَا إِشْكَالَ فِيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَشْبَاحَ أَعْرَاضٌ مُحَاكِيَةٌ[1] لِذَوَاتِ الْأَشْبَاحِ، حَالَّةٌ فِي الْمَوْضُوْعَاتِ ـ أَعْنِي: الْأَذْهَانَ ـ سَوَاءٌ كَانَتْ أَشْبَاحَ الْجَوَاهِرِ، أَوْ أَشْبَاحَ الْأَعْرَاضِ[2].

---

(١) أي: مشابهة.

(٢) فلايلزم على هذا، إشكال الشيخ الرئيس الذي أورده في إلهيات الشفاء: ١/ ١٤٠، من أنَّ الجواهر إذا تحصل صورها في الذهن تكون متحدة بحسب الماهية؛ بناءً على إنحفاظ الماهيات ذهناً وخارجًا. ولانحتاج حينئذٍ إلى التكلُّفات الباردة التي ظهرت في إجابة عن هذا الإشكال العويص كما لايخفى على من راجع حواشي العلّامة ميرزاهد الهرويّ على الرسالة القطبية: ٧١، وحواشي العلّامة مير زاهد الهرويّ على الأمور العامّة من شرح المواقف: ١٥٥. ولهذا تجد نقول العلماء المهرة بأنّهم يصرحون في زبرهم بحقيَّة حصول الأشياء بأشباحها، فمنها: ما قاله الشيخ الحسن العطّار قدس سرُّه في «حواشي شرح التهذيب للخبيصي» (ص: ٤٨): وبهذا التحقيق ينحلُّ كثيرٌ من الإشكالات، كالإشكال بأنَّ الأشياء حاصلةٌ في الذهن بأنفسها، فيجبُ أن يكون العلم بالجوهر جوهرٌ، أو بالكمِّ كمًّا، وبالكيف كيفًا وهكذا... إلخ. ومنها ما قاله المحقّق المظلومُ الإمام أحمد رضا الماتريديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «أنوار المنّان في توحيد القرآن» (ص: ١٦): «والحقُّ حُصُوْلُ الْأَشْيَاءِ بِأَشْبَاحِهَا لَا بِأَنْفُسِهَا». ومنها ما قاله أفضل المتأخرين الشيخ إسماعيل الكلنبويُّ قدس سرُّه في «حواشي شرح العقائد العضدية =

[الردُّ على القائلين بانتقالِ الشَّخْصِ الخارجيِّ بعينه في الذِّهنِ مع تشخُّصِه الخارجيِّ]

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الذَّاهِبِيْنَ إِلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ حَاصِلَةٌ بِأَنْفُسِهَا فِي الْأَذْهَانِ فَالْأَمْرُ قَدْ يَشْتَبِهُ؛ إِذْ مِنْ هٰؤُلَآءِ[١] مَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّخْصَ الْعَيْنِيَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الذِّهْنِ[٢]، وَأَنَّ الْمَوْجُوْدَ فِي الذِّهْنِ لَايُغَايِرُ الْمَوْجُوْدَ فِي الْعَيْنِ شَخْصاً، فَكَيْفَ يَكُوْنُ الْحَاصِلُ مِنَ الْجَوَاهِرِ فِي الذِّهْنِ عَرَضاً؟.

فَلْيَعْلَمْ: أَنَّ الْجَوْهَرَ الْعَيْنِيَّ لَايَتَمَثَّلُ فِي الذِّهْنِ بِمَا هِيَ كَذَالِكَ: أَمَّا أَوَّلاً؛ فَلِأَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ[٣] لَايَتَعَدَّدُ وُجُوْدُهُ؛ فَإِنَّ ذَالِكَ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ، إِنْ وُجِدَ بِأَحَدِ الْوُجُوْدَيْنِ يَنْتَفِي الْآخَرُ[٤]، وَإِنْ وُجِدَ بِكِلَيْهِمَا لَزِمَ حُصُوْلُ الْحَاصِلِ[٥].

= للدوَّاني: (ص: ٧٥): وأنت قد عرفتَ فيما سلفَ أنَّ لهؤلاء المتكلمين أنْ يقولوا: لم يقم برهانٌ على أنَّ الحاصل في الأذهان أنفس ماهيات الأشياء لا أشباحها وأمثالها... إلخ.

(١) أي: الحكماء المشائية القائلين بحصول الأشياء بأنفسها.

(٢) والوجودُ الذهني يعرضه، فعلمُه هو ذالك الشخص الحاصل في الذهن من حيث أنَّه قائمٌ به، ومعلوم ذالك العلم هو الشخص مع عزل النظر عمَّا عرضه من الوجود الذهني.

(٣) ومفادُ الواحد بالعدد هو مفادُ الجزئيِّ الحقيقيِّ، وهو لايتحمَّلُ للصدق على الكثيرين، فلايتعدد.

(٤) لأنَّ الواحدانية العدديَّة قد تحقَّقت بأحدهما فلا حاجة إلى الآخر.

(٥) لأنَّ الوجود الأوَّل للواحد كافٍ لثبوت حقيقته، فلو احتاج إلى الآخر للتقويم والتحصيل لزم التحصيل الحاصل كما لايخفى على العاقل.

وَأَمَّا ثَانِيـًا؛ فَلِأَنَّ الْوُجُوْدَ وَالتَّشَخُّصَ مُسَاوِقَانِ، بَلْ مُتَّحِدَانِ[١] عَلَى مَا حَقَّقْتُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَتَعَدُّدُ الْوُجُوْدِ مُسْتَلْزِمٌ لِتَعَدُّدِ الشَّخْصِ؛ إِذْ هُوَ عَيْنُهُ، وَتَعَدُّدُ التَّشَخُّصِ لِمُشَخَّصٍ وَاحِدٍ مُسْتَحِيْلٌ؛ لِأَنَّ التَّشَخُّصَ هُوَ مَا يُفِيْدُ الْامْتِيَازَ عَنْ جَمِيْعِ الْأَغْيَارِ فَلَزِمَ تَحْصِيْلُ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْامْتِيَازَ حَصَلَ بِالتَّشَخُّصِ الْأَوَّلِ أَيْضـًا، وَإِلَّا فَلَا يَكُوْنُ تَشَخُّصـًا.

وَأَمَّا ثَالِثـًا؛ فَلِأَنَّ هُوِيَّتَهُ الْعَيْنِيَّةَ مَوْجُوْدَةٌ مُكْتَنِفَةٌ بِالْعَوَارِضِ الْخَارِجِيَّةِ. وَلَوْ كَانَتْ هِيَ بِعَيْنِهَا مَوْجُوْدَةً فِي الذِّهْنِ، يَصْدُرُ عَنْهَا أَحْكَامُهَا وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا آثَارُهَا، وَلَا تَصْدُرُ تِلْكَ عَنْهُ وَلَا تَرَتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ مُحَالٌ[٢].



(١) لأنَّ التشخُّص ليس أمراً زائداً على الماهية، بل هو عينها عند التحقيق، فلهذا تسمعهم يقولون: إنَّ الوجود والتشخُّص مساوقان.

(٢) لأنَّ ترتُّب الآثار وعدمه من لوازم الوجود الخارجي والذهنيّ، وانتفاء اللوازم تدلُّ على انتفاء الملزومات، فيلزم انتفاء الوجودين.




[تكملة تحقيق العلاَّمة فضل حق الخيرآباديِّ]

وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ ضَرُورِيٌّ، لَايُحْتَاجُ إِلَى تَجَشُّمِ الدَّلِيلِ، وَمَؤُونَةِ الْقَالِ وَالْقِيلِ. فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الذِّهْنِ لَيْسَ هُوَ بِعَيْنِهِ الْمَوْجُودَ فِي الْأَعْيَانِ حَتَّى تَكُونَ الصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ الْمَأْخُوذَةُ عَنِ الْجَوَاهِرِ، جَوَاهِرَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا. وَلَيْسَ الْمُرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ جَوَاهِرَ أُخَرَ، تَكُونُ الصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ الْمَأْخُوذَةُ عَنِ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا. وَلَيْسَ الْمُرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ جَوَاهِرَ أُخَرَ تَكُونُ مُمَاثَلَةً لِلْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ مُشَارِكَةٌ إِيَّاهَا فِي الْحَقِيْقَةِ النَّوْعِيَّةِ(١)، قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا، لاَ بِمَوْضُوعٍ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الْجَوْهَرِيَّ لَايَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهُ إِلَّا بِسَبَبٍ، كَاخْتِلَافِ اسْتِعْدَادَاتِ مَوَادِّهَا. وَلَا سَبَبَ فِيْمَا نَحْنُ فِيْهِ. فَلَا مُحَالَةَ لَايَرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ إِلَّا آثَارُهَا الْمُحَاكِيَةُ لَهَا فَهِيَ أَعْرَاضٌ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.



---

(١) لأنَّ كون الماهية لا في موضوع من مقتضى طبيعة الجوهر، ومقتضى الطبيعة الواحدة لايتخلَّفُ.



[ردُّ العلَّامة فضل حق الخيرآباديِّ
على جواب العلَّامة علاء الدِّين القُوشْجِي[١]]

وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبُوْا إِلَى أَنَّ وُجُوْدَ الصُّوْرَةِ فِي الذِّهْنِ لَيْسَ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الْعَرْضِ فِي مَوْضُوْعِهِ، بَلْ عَلَى مُشَاكَلَةِ وُجُوْدِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَلَاتَنْقَلِبُ الْجَوَاهِرُ أَعْرَاضاً فِي الْأَذْهَانِ، وَتَذَرَّعُوْا بِذَالِكَ إِلَى حُلُوْلِ شُكُوْكٍ عُرِضَتْ فِي الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ مِنْ لُزُوْمِ كَوْنِ الذِّهْنِ حَارًّا وَبَارِداً، وَقِيَامِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُوْدَةِ بِهِ إِذَا تُصَوِّرُهُمَا إِلَى غَيْرِذَالِكَ، فَقَالُوْا: «كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ لَايَتَّصِفُ بِهِمَا مَعَ وُجُوْدِهِمَا فِيْهِ فَكَذَا الذِّهْنُ»[٢].

وَهٰذَا مِمَّا يُعْجِبُنِيْ؛ أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلِأَنَّ الْحَقَائِقَ الْعَرْضِيَّةَ كَمَاهِيَةِ الْحَرَارَةِ والْبُرُوْدَةِ، وَالْأُمُوْرِ الْاعْتِبَارِيَّةِ الَّتِيْ لَا تَأَصُّلَ لَهَا فِي الْأَعْيَانِ، إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَذْهَانِ: فَإِمَّا أَنْ

---

(١) هو علاء الدين، علي بن محمّد القُوشْجِي، ولد العلاَّمة عام ١٤٠٣ في مدينة سمرقند، هو أحد أئمَّة عصره في الكلام والهيئة والرياضيات، لعلو كعبه في العلوم العقلية لقّبه البعض بـ «حكيم أهل السنة» والقوشجي كلمة تركية بمعنى «حافظ الطير» ومن تصانيفه: شرح التجريد للطوسي، وله أيضًا: الرسالة المحمَّدية في الحساب، والرسالة الفتحية في الهيئة، وحاشية على أوائل شرح الكشاف للتفتازاني، حاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية، وتوفى ٨٧٩م، ودفن في جوار الصحابي أبي أيوب الأنصاريّ رضي الله تعالى عنه.

(٢) راجع: شرح التجريد الجديد للقوشجيّ مع حواشي العلاَّمة الدوَّاني: ١٣٠، وتعرَّض للإيراد على جواب الفاضل القوشجيّ، الفاضل الحسن الجلبي في حاشية شرح المواقف: ٢/ ١٨٢، وأشار إليه العلاَّمة عبد الحكيم السيالكوتي أيضاً في حواشيه عليه: ٢/ ١٨١.

يَكُوْنَ وُجُوْدُهَا فِيْهِ نَحْوَ وُجُوْدِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَانِ، فَلَا يَكُوْنُ الذِّهْنُ مَحَلًّا لَهَا[1]. فَلاَ مُحَالَةَ أَنْ يَكُوْنَ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا لَا بِمَوْضُوْعٍ، وَمِنْ أَوَائِلِ الْأَوَّلِيَّاتِ: أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَاتَنْقَلِبُ فِي الذِّهْنِ أَعْرَاضاً كَذَالِكَ الْأَعْرَاضُ لَاتَنْقَلِبُ فِيْهِ جَوَاهِرَ أَوْ يَكُوْنَ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الْعَرَضِ فِي الْمَوْضُوْعِ، فَالْفِطْرَةُ السَّلِيْمَةُ، وَالْقَرِيْحَةُ الْمُسْتَقِيْمَةُ، الْغَيْرُ الْمَأْوُوْفَةِ لَاتُفَرِّقُ بَيْنَ وُجُوْدِ الْأَعْرَاضِ فِي الذِّهْنِ وَبَيْنَ وُجُوْدِ الْجَوَاهِرِ فِيْهِ بِأَنْ يَكُوْنَ وُجُوْدُ الْأَعْرَاضِ فِيْهِ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِهَا فِي الزَّمَانِ، بَلِ الْوِجْدَانُ الصَّحِيْحُ قَاضٍ بِأَنَّهُمَا يَرْتَضِعَانِ مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ[2].

وَقَدْ لَاحَ مِمَّا ذُكِرَ سُقُوْطُ مَا حَاوَلَ بِهِ مَنْ دَفَعَ الشُّبَهَ الْوَارِدَةَ عَلَى الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ؛ إِذْ وُجُوْدُ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُوْدَةِ فِي الذِّهْنِ لَايُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الْأَشْيَاءِ فِي الزَّمَانِ، بَلْ لَا مُحَالَةَ تَكُوْنُ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الْعَرَضِ فِي مَوْضُوْعِهِ فَيَعُوْدُ الْإِشْكَالُ، وَلَايَعُوْدُ هٰذَا الْجَوَابُ.

وَأَمَّا ثَانِياً؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَيْنِيَّةَ لَاتَنْتَقِلُ بِأَعْيَانِهَا إِلَى الْأَذْهَانِ[3]. فَلَاتُوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ إِلَّا أَمْثَالُهَا الْمُحَاكِيَةُ لَهَا الْقَائِمَةُ بِأَنْفُسِهَا، قَدِيْمَةً وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِحُدُوْثِ الْأَذْهَانِ، أَوْ حَادِثَةً فَيَلْزَمُ حُدُوْثُ جَوَاهِرَ لَامُتَنَاهِيَةٍ بِلَاسَبْقِ مَادَّةٍ وَهُوَ خُلْفٌ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا ثَالِثاً؛ فَلِأَنَّ الْعَقْلَ يَسْتَطِيْعُ أَنْ يَكُوْنَ الْمَاهِيَةُ الْمَلْحُوْظَةُ بِهٰذَا الْاِعْتِبَارِ، مَوْجُوْدَةً فِي الذِّهْنِ، مُجَرَّدَةً عَنِ الْعَوَارِضِ الْمُشَخِّصَةِ. فَيَلْزَمُ وُجُوْدُ الْمَاهِيَةِ الْمُجَرَّدَةِ

---

(١) لأنَّ الحرارة والبرودة الموجودتين في الزمان لايتصف بهما الزَّمانُ، بل الموصوف بهما هو الجوهر الموجود في الزمان، فلايكون الذهنُ محلًّا له كما أنَّ الزمان ليس محلًّا له.

(٢) لأنَّ مقتضيات الطبائع الكلية لاتتخلَّف أبداً.

(٣) لأنَّ الواحد بالعدد لايتعدّد.

وَهُوَ خُلْفٌ بَاطِلٌ، أَوْ يَكُوْنَ الْـمَاهِيَةُ الْـمَلْحُوْظَةُ بِهٰذَا الْاِعْتِبَارِ مَعْرُوْضَةً لِتَشَخُّصَاتٍ غَيْرَ مُلَاحَظَةٍ مَعَهُ بِغَوَاشِي الْـمَادَّةِ فَيَكُوْنُ ذَالِكَ قَوْلاً بِمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْأَقْدَمِيْنَ كَسُقْرَاطَ[١] مِنْ أَنَّهُ يُوْجَدُ بِكُلِّ نَوْعٍ مَادِيٍّ، فَرْدٌ مَادِّيٌّ مُتَغَيِّرٌ[٢]، وَفَرْدٌ[٣] مُجَرَّدٌ[٤] لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَبَدَّلُ[٥]. فَيَبْطُلُ مَا أُبْطِلَ بِهِ ذَالِكَ الْقَوْلُ فِي مَقَامِهِ[٦].



(١) هو الحكيم المعروف، لايخفى أنَّ أوَّل من قال هذا القول أي: بوجود المثال الذي هو ماهية مجردة، في الخارج، هو الحكيم شنوشوا، وتبعه سقراطُ وتلميذه أفلاطون، ومات سقراط في مدة قليلة، وبقى أفلاطون مدة مديدة، فلذا قد ينسب إليه كما في عامة الكتب، ويقال له المثل الأفلاطونية أيضاً. واستدل عليه بأنَّ الإنسان من حيث هو هو يقبلُ الصفات المتقابلة، وإلَّا لما عرضت له، وكلُّ قابل موجودٌ، فالإنسانُ المجرَّد موجود فيه، أنَّ القائل هو الإنسان من حيث هو هو، لا الإنسان المجرَّد، وكيف تكون الماهية المجردة موجودةً، وإلَّا لاكتنفت بالوجود فتصير مخلوطة وهو خلف.

(٢) كزيد وعمرو وبكر وغيرهم.

(٣) بهذا يعلم أنّه لم يرد الماهية المطلقة؛ لأنَّها نفس النوع لا فردٌ منه.

(٤) أي: مجرَّدٌ عن جميع العوارض، سوى الوجود.

(٥) لأنَّ التغيُّر والتبدُّل من لواحق المادّة، وقد فرض تجرُّده عن جميع العوارض.

(٦) راجع: شرح المواقف للسيِّد: ٣/ ٣٢، شرح المقاصد للتفتازاني: ١/ ٢٢٠ ـ ٢٣٠، حواشي مولانا إسماعيل الكلنبوي على شرح العقائد للدوَّاني: ٢/ ٩٤.




[ردُّ العلَّامة الخيرآبادي على مذهب السيِّد الصدر الشيرازيِّ]

وَمِنْ هٰهُنَا سَقَطَ مَا زَعَمَ بَعْضُ الْـمُتَفَلْسِفِيْنَ الْـمُتَصَوِّفِيْنَ مِنْ أَنَّ النَّفْسَ لَيْسَ شَأْنُهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى الصُّوَرِ الْعَقْلِيَّةِ شَأْنَ الْـمَحَلِّ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا حَلَّ فِيْهِ، بَلْ شَأْنُه بِهَا شَأْنُ الْـمُبْدِعِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْـمُبْدَعَاتِ. فَالنَّفْسُ تُبْدِعُ[1] الصُّوَرَ الْعَقْلِيَّةَ وَهِيَ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا. فَصُوَرُ الْـجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ.

وَجْهُ السُّقُوْطِ أَنَّ صُوَرَ الْـجَوَاهِرِ ـ وَإِنْ كَانَتْ جَوَاهِرَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ، لٰكِنَّ صُوَرَ الْأَعْرَاضِ أَيْضـًا جَوَاهِرُ بِقِيَامِهَا بِأَنْفُسِهَا عَلَى مَا تَوَهَّـمَهُ. وَلُزُوْمُ جَوْهَرِيَّةِ الصُّوْرَةِ الْعَرْضِيَّةِ لَيْسَ بِأَهْوَنَ مِنْ لُزُوْمِ عَرْضِيَّةِ الصُّوَرِ الْجَوْهَرِيَّةِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الصُّوَرَ الْقَائِمَةَ بِأَنْفُسِهَا: إِمَّا قَدِيْمَةٌ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ الْـمَعْلُوْلُ قَدِيمـًا[2]، مَعَ حُدُوْثِ مُبْدِعِهَا ـ أَعْنِي النَّفْسَ ـ أَوْ حَادِثَةٌ، فَيَلْزَمُ حُدُوْثُهَا بِلَا سَبْقِ مَادَّةٍ[3]. وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى أَنْ نَقُوْلَ: عِلْمُ النَّفْسِ بِتِلْكَ الصُّوْرَةِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ حُضُوْرِيًّا، وَهُوَ غَيْرُ مَعْقُوْلٍ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْـحُضُوْرِيَّ مَحْصُوْرٌ فِي عِلْمِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَعِلْمِهِ بِنَعْتِهِ[4]. وَعِلْمُهُ بِتِلْكَ الصُّوْرَةِ لَيْسَ عَيْنَ النَّفْسِ، وَلَا نَعْتـًا لَـهَا ـ وَهُوَ ظَاهِرٌ ـ بَقَى أَنْ يَكُوْنَ مَعْلُوْلاً لَـهَا. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ النَّفْسُ جَاعِلَةً لَـهَا؛

---

(١) أي: توجد الصُّور بنفسه.

(٢) لتحقق السنخية بين العلَّة والمعلوم.

(٣) لأنَّ الإبداع عبارةٌ عن إيجاد الشيء بغير المادَّة، سواء كان على مثال سابق أو لا.

(٤) أي: بنعته الثبوتي فقط.

لِمَا تَحَقَّقَ أَنَّ جَاعِلَ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ اللهُ تَعَالَى ـ جَلَّ شَأْنُهُ وَتَعَالَتْ كِبْرِيَائُهُ ـ فَتَكُوْنُ النَّفْسُ وَاسِطَةً فِي صُدُوْرِ تِلْكَ الصُّوَرِ مِنْهُ جَلَّ ذِكْرُهُ[1]. وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ: أَنَّ حُصُوْلَ الْمَعْلُوْلِ بِنَفْسِهِ، إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَاعِلِ الْحَقِّ دُوْنَ الْوَسَائِطِ. وَلِذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُوْلُوْنَ: إِنَّ عُلُوْمَ الْمَبَادِئِ الْعَالِيَةِ بِالَّتِي رَأَتْ، اِرْتِسَامِيٌّ[2] دُوْنَ حُضُوْرِيٍّ[3].

أَوْ يَكُوْنَ حُصُوْلِيًّا فَيَكُوْنُ لِتِلْكَ الصُّوَرِ صُوَرٌ أُخَرُ: فَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُرْتَسِمَةً فِي النَّفْسِ حَالَّةً فِيْهَا ـ وَذَالِكَ هُوَ الْمَطْلُوْبُ ـ أَوْ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا فَالْكَلَامُ فِي تِلْكَ.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَهٰذَا الْكَلَامُ جُزَافِيٌّ[4] ذَهَبَ إِلَيْهِ هٰذَا الْقَائِلُ مِنْ دُوْنَ أَنْ تُشَبِّهَهُ شُبْهَةً فَضْلاً عَنْ حُجَّةٍ، فَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ أَوْلَى مِنَ الْإِعْرَاضِ عَلَيْهِ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ـ فَقَدْ تَلَخَّصَ إِذَنْ أَنَّ آثَارَ الْجَوَاهِرِ الْعَيْنِيَّةِ حَالَّةٌ فِي الذِّهْنِ، أَعْرَاضٌ فِيْهَا. وَهٰذَا فِي الْجَوَاهِرِ الْمَادِيَّةِ ظَاهِرٌ.



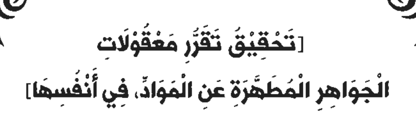
---

(١) إعلم أنَّ مذهب الفلاسفة مشهورٌ، هو اسنادُ التأثير إلى الوسائط كإسناد التأثير في بعض العقول إلى بعض، وفي جميع الحوادث العنصرية، أو بعضها إلى العقل العاشر، والبعض الآخر إلى الطبائع. وتحقيقاً هو إسنادُ التأثير في الكلّ إلى الواجب تعالى، وتلك الوسائط من العقول والطبائع بمنزلة الشرائط والآلات المعهودة عندنا، وهي التي نحتاجُ إليها في أعمالنا، وربَّما يكون تلك الشرائط والآلات ممَّا يتوقفُ عليه سهولة العمل لا نفس العمل. فمجرد كونها بمنزلة تلك الشرائط والآلات لم يلزمْ كونها موقوفًا عليه لنفس التأثير، وقد صرَّح به الشيخ الرئيس في الشفاء أيضاً لكنهم لاينكرون التوقُّف على الوسائط فلايلزم منه ما ألزم.

(٢) أي: انتقاشي، وما هو إلاَّ حصوليٌّ.

(٣) راجع: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة: ٨/ ١٦٤.

(٤) أي: كلامٌ بغير تبصُّرٍ ولا رويَّة.



[تَحْقِيقُ تَقَرُّرِ مَعْقُولاتِ الْجَوَاهِرِ الْمُطَهَّرَةِ عَنِ الْمَوادِّ، فِي أَنْفُسِهَا]

وَإِنَّمَا يَشْتَبِهُ الْأَمْرُ فِي الْجَوَاهِرِ الْمُجَرَّدَةِ الْمُقَدَّسَةِ[1] عَنِ الْمَوادِّ. وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ مَعْقُولَاتِهَا جَوَاهِرُ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا وَأَنَّ مَعْقُولَاتِهَا لَاتُخَالِفُ مَوْجُودَاتِهَا؛ فَلِأَنَّ الْفَلَاسِفَةَ قَدْ تَوَاطَئُوا عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ بِذَاتِهَا تُعْقَلُ بِذَاتِهَا[2]، فَيَكُونُ مَعْقُولُهُ نَفْسَهُ بِلَا تَغَايُرٍ[3] أَصْلًا فَهُوَ مَعْقُولٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَلَايَكُونُ عَرَضاً. وَهٰذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ مَعْقُولَةٌ بِنَحْوَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مَعْقُولَةٌ لِذَوَاتِهَا بِذَوَاتِهَا، وَمَعْقُولَةٌ بِجَوَاهِرَ أُخَرَ غَيْرَ ذَوَاتِهَا، فَهِيَ بِمَا هِيَ مَعْقُولَةٌ لذاتها لَايُخَالِفُ مَوْجُودَاتِهَا أَصْلاً، وَلَا تُغَايِرُهَا ذَاتاً وَلَا اعْتِبَاراً. وَكَلَامُنَا لَيْسَ فِي هٰذَيْنِ النَّحْوَيْنِ مِنَ الْمَعْقُولِيَّةِ. إِنَّمَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا عَقَلْنَا غَيْرَهَا[4]؛ فإنّه إذا عقلها غيرها ـ كَالنَّفْسِ ـ فَلَايَتَمَثَّلُ فِيهِ أَعْيَانُ تِلْكَ الْجَوَاهِرِ؛ أَمَّا أَوَّلًا:

---

(١) كالعقول والنفوس الفلكية وغيرهما؛ فإنها مجرَّدة عن المادة المستلزمة لحدوثهم على ما ذهب إليه الفلاسفة.

(٢) لأنَّ المعلوم في العلم الحضوريّ عين العالم.

(٣) أي: الاتحاد في المفهوم، وأمّا التغاير الاعتباري فهو يتحقق في المصاديق لا في المفاهيم كما حقَّقه العلّامة مير زاهد الهرويُّ قدس سرُّه، ويؤيّده الكلام الواقع في التعليقات للشيخ الرئيس، خلافاً للفاضل حبيب الله مرزا جان والمحقق الطوسيّ؛ فإنّهما قائلان بالتغاير الاعتباريّ في أصل المفهوم أيضًا. راجع للتفصيل: حاشية العلّامة ميرزاهد الهرويّ على الرسالة القطبية: ٢٠.

(٤) أي: ذوات الجواهر.

فَلِمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ بِالْعَدَدِ لَايَتَكَثَّرُ أَنْحَاءُ وُجُوْدِهِ وَتَشَخُّصِهِ.

وَأَمَّا ثَانِياً؛ فَإِنَّهَا لَوْ تَمَثَّلَتْ فِي النَّفْسِ بِأَعْيَانِهَا فَتِلْكَ النَّفْسُ قَدْ أَحَاطَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً؛ لِأَنَّهَا قَدْ حَصَلَتْ فِيْهَا مَا حَوَى صُوَرَ جَمِيْعِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْعَالِيَةَ قَدْ إِنْطَبَعَتْ فِيْهَا صُوْرَةُ الْكُلِّ[١]. فَلَايَخْفَى عَلَى تِلْكَ النَّفْسِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ، وَلاَ فِي السَّمَآءِ، فتكونُ تَسْتَحْضِرُ أَشْيَاءَ لاتتناهي في زمانٍ متناهٍ[٢].

وَأَمَّا ثَالِثاً؛ فَلِأَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ قَدْ أَشْهَدَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَاصِلٌ فِيْهِ بِعَيْنِهِ عَلَى هٰذَا التَّقْدِيْرِ، فَلَوْ كَانَ ذَالِكَ الْجَوْهَرُ الْمُجَرَّدُ مُرْتَسِماً بِعَيْنِهِ فِي نَفْسٍ مَّا، فَتِلْكَ النَّفْسُ قَدْ إِشْتَهَدَتْ بِمَا قَدْ اشْهَدَتْ بِكُلٍّ[٣] فَتَبْقَى النُّفُوْسُ الْأُخَرُ مَحْرُوْمَةً عَنْ تَعَقُّلِ الْأَشْيَاءِ قَاطِبَةً؛ إِذْ لَايُحَدُّ مَا يَعْقِلُهُ؛ إِذْ قَدْ اَشْهَدَتْ لَهَا نُفُوْسٌ مَّا. وَمَا يُظَنُّ مِنْ «أَنَّ شَيْئاً وَاحِداً بِالْعَدَدِ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مُنْطَبِقاً فِي مَحَالٍ كَثِيْرَةٍ» فَبَاطِلٌ كَمَا لَايَخْفَى.

وَأَمَّا رَابِعاً؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجَوْهَرُ الْمُجَرَّدُ بِعَيْنِهِ، حَاصِلاً فِي النَّفْسِ لَكَانَ حَادِثاً زَمَانِيّاً؛ إِذْ حُصُوْلُهُ فِي النَّفْسِ لَامَحَالَةَ حَادِثٌ. وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ[٤]، فَيَكُوْنُ الْحَاصِلُ مِنْهُ أَثَراً قَائِماً بِالنَّفْسِ عَرَضاً فِيْهَا، وَإِلَّا لَحَصَلَ فِيْهِ مِثَالُهُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، الْمُشَارِكُ لَهُ فِي نَوْعِهِ،

---

(١) لأنَّ المقرر عند الفلاسفة أنَّ العلم التفصيليَّ الذي هو عين ما أوجده في الخارج فله أربع مراتب: الأولى: ما يعبربالقلم عند الشرع، وبالعقل عند الفلاسفة، فالقلم والعقل يوجد فيه جميع علوم الموجودات كلها، وهو حاضر عند الله تعالى. راجع للتفصيل: حواشي مير زاهد الهرويّ على الرسالة: ١٧.

(٢) استحالتُه على حدوث النفس ظاهرةٌ، وأمَّا على تقدير قِدَمِها فهو أيضًا غيرمعقولٍ؛ لأنَّ زمان إدراك النفس أيضًا متناهٍ، فلايسمنُ قدمُها ولايغني من جوع.

(٣) لأنَّ مفاد العينية في المتحدين يقتضي أن يوجد فيه جميع ما يوجد في الآخر.

(٤) لأنَّ الجوهر المجرَّد قديم عندهم.

أَوْ لَاسَبِيْلَ إِلَى حُصُوْلِهِ بِعَيْنِهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَتَعَدَّدَ أَفْرَادُ النَّوْعِ الْجَوْهَرِيِّ الْمُفَارِقِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ[1] مِنْ أَنَّ تَعَدُّدَ أَفْرَادِ نَوْعٍ جَوْهَرِيٍّ، إِنَّمَا يَكُوْنُ بِحَسَبِ اخْتِلَافَاتِ اسْتِعْدَادَاتِ الْمَحَالِّ وَالْمَادَّةِ. وَالْجَوَاهِرُ الْمُجَرَّدَةُ مُطَهَّرَةٌ عَنْ أَرْجَاسِ الْمَادَّةِ. فَقَدِ اسْتَبَانَ مِنْ هٰذَا كُلِّهِ: أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَادِّيَةَ وَالْمُجَرَّدَةَ سَوَاسِيَةٌ فِي أَنَّ الْمُرْتَسِمَ مِنْهَا فِي الذِّهْنِ لَيْسَتْ أَعْيَانَهَا، وَلَا أَمْثَالَهَا الْقَائِمَةَ بِأَنْفُسِهَا الْمُشَارِكَةَ إِيَّاهَا فِي الْحَقَائِقِ، بَلْ إِنَّمَا الْحَاصِلُ مِنْهَا فِي الْأَذْهَانِ مَاهِيَاتُهَا الْكُلِّيَّةُ هِيَ آثَارُهَا الْمُحَاكِيَةُ[2] لَهَا.



(١) راجع: الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة العقلية: ١/ ٤٦، ٤٧، كتاب المشاعر للصدر الشيرازي: ١٢٠.

(٢) أي: المشابهة لها.




[بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَعَقُّلِ النَّفْسِ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ وَالْمَادِّيَّةَ]

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ إِلَّا بِأَنَّ الْـمُجَرَّدَةَ ـ لِكَوْنِـهَا مُطَهَّرَةً أَذْهَبَ اللهُ عَنْهَا الرِّجْسَ فِي أَصْلِ الْفِطْرَةِ وَطَهَّرَهَا تَطْهِيراً ـ لَا يُحْتَاجُ فِي تَعَقُّلِهَا إِلَى تَجْرِيدَاتِ وَتَفْسِيرَاتِ هٰؤُلَاءِ، بِخِلَافِ الْـمَادِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَنَالُـهَا قُوَّةٌ عَقْلِيَّةٌ مَادِيَّةٌ هذا، بَلْ يَنَالُـهَا أَوَّلاً الْـحِسُّ[١] ثُمَّ تَجَرَّدُ بَعْضَ التَّجْرِيدِ[٢]؛ حَتَّى يَنْتَقِلَ إِلَى الْـخَيَالِ[٣]، ثُمَّ يُجَرِّدُ فَوْقَ ذَالِكَ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مَعْقُولَةً صَرْفَةً.

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ صُوَرَ الْجَوَاهِرِ الْـمُرْتَسِمَةِ فِي الْأَذْهَانِ مُحَاكِيَةً لَـهَا، وَهِيَ أَعْرَاضٌ حَالَّةٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ بِجَوَاهِرِ حَقَائِقِهَا جَوَاهِرُ بِمَعْنَى أَنَّ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ لَا يَكُونُ فِي مَوْضُوعٍ عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ نَاقِلِينَ عَنِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ.

---

(١) وهي قوة مودعة في مقدم البطن الأوّل من الدماغ، يجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الظاهرة بالتأدّي إليها، فيطالع النفسُ صورَها فيها.

(٢) أي: تجرّدها عن العوارض الخارجية الشخصية.

(٣) وهي قوة مرتَّبةٌ في آخر التجويف المقدم من الدماغ، وهي خزانة للصور المدركة للحسّ المشترك، حافظةٌ للصُّور المنطبعة فيه. وذالك؛ لأنّه لو لم تكن تلك القوةُ لاختلّ نظام العالَم، فإنّا إذا أبصرنا الشيء ثانيًا، فلو لم نعرف أنّه هو المبصَر أوّلًا، لَما حصل التميزُ بين الضارّ والنّافع، والصديق والعدوّ، والخيال مغايرٌ للحس المشترك؛ لأنّ الحافظ غير قابلٍ كما هو مبرهن في الحكمة.




[تلخيص كلام الشيخ الرئيس في المسئلة هذه]

وَخُلاصَةُ مَا حَقَّقَهُ فِي مَوْضِعٍ مِّنْ تَصَانِيْفِهِ كَصَدْرِ الْمَقَالَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ قَاطِيْغُوْرِيَاسِ الشِّفَاءِ، وَالْفَلْسَفَةِ الْأُوْلَى مِنْ مُخْتَصَرِهِ الْمُسَمَّى بِـ عُيُوْنِ الْحِكْمَةِ[1]، وَفِي الْمَقَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ إِلٰهِيَّاتِ الشِّفَاءِ، وَآخِرُ النَّمَطِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْإِشَارَاتِ[2]: أَنَّ الْجَوْهَرَ لَيْسَ هُوَ الْمَوْجُوْدُ بِالْفِعْلِ لَا فِي مَوْضُوْعٍ؛ إِذْ قَدْ يُعْلَمُ جَوْهَرِيَّةُ الشَّيْءِ وَلَايَتَعَرَّضُ الذِّهْنُ لِوُجُوْدِهِ. وَأَيْضاً؛ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ جَوْهَرٌ لِمَا تَحْتَهُ، فَلَايَكُوْنُ مُشَكَّكاً بِخِلَافِ الْوُجُوْدِ؛ فَإِنَّهُ مَقُوْلٌ بِالتَّشْكِيْكِ؛ إِذِ الْمَبَادِئُ أَقْدَمُ مِنْ ذَوَاتِ الْمَبَادِئِ فِي الْمَوْجُوْدِيَّةِ[3].

وَأَيْضاً؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مَوْجُوْداً مُعَلَّلٌ بِالْجَاعِلِ، وَكَوْنَ الشَّيْءِ جَوْهَراً، غَيْرُ مُعَلَّلٍ. وَأَيْضاً؛ فَإِنَّ الْمَوْجُوْدَ فِي مَوْضُوْعٍ لَيْسَ جِنْساً لِلْمَقُوْلَاتِ الْعَرَضِيَّةِ. فَكَيْفَ يَصِيْرُ الْمَوْجُوْدُ لَا فِي مَوْضُوْعٍ جِنْساً لِشَيْءٍ؛ إِذْ بِاتِّصَافِ مَعْنًى سَلْبِيٍّ لَايَصِيْرُ غَيْرُ

---

(١) راجع: عيون الحكمة: ٨٧، وهو متنٌ مختصرٌ، صنَّفه الشيخ الرئيس في علم الحكمة، جامع لجميع المباحث المنطقيات، والطبعيَّات، والإلهيات، وطبعه دار القلم بيروت ـ لبنان، وقد شرحه شرحًا حافلاً جامعًا، الإمامُ الفخر الرَّازيُّ قدس سرُّه في ثلاثة أجزاء. طبع الشرحَ مؤسسة الصادق إيران ـ طهران.

(٢) راجع: الإشارات والتنبيهات مع شرح الإمام الرَّازي: ١/ ٢١٣.

(٣) وهو الحقُّ، راجع للتفصيل إلى: شرح المقاصد للتفتازاني: ١/ ١٨١، الجواهر الغالية في الحكمة المتعالية للفاضل عبد الحق الخيرآبادي: ١١، حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدوَّاني: ١/ ٣٧٠.

الْمُقَوِّمِ مُقَوِّماً، بَلِ الْجَوْهَرِيَّةُ مَاهِيَةٌ مِنْ حَقِّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ أَنْ يَقُوْمَ لَا فِي مَوْضُوْعٍ.

وَهٰذَا الْمَعْنَى صَادِقٌ عَلَى الصُّوَرِ الْعَقْلِيَّةِ الْجَوْهَرِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ بِالْفِعْلِ فِي مَوْضُوْعٍ. فَمِنْ شَأْنِهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ أَنْ لَّا يَكُوْنَ فِي مَوْضُوْعٍ. وَهٰذَا كَالْمَغْنَاطِيْسِ؛ فَإِنَّهُ حَجَرٌ مِّنْ شَأْنِهِ جَذْبُ الْحَدِيْدِ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْكَيْفِ لَا يُجْذِبُهُ وَهُوَ فِي الْكَفِّ مَغْنَاطِيْسٌ.






[تَبْصِرَةُ الْفَاضِلِ الْخَيْرآبَادِيِّ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ]

هٰذَا تَلْخِيصُ كَلَامِهِ عَلَى وِفْقِ مَرَامِهِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى مِنْ كُتُبِهِ، وَأَعَانَهُ عَلَى ذَالِكَ قَوْمٌ آخَرُوْنَ. وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ عَوِيْصٌ؛ فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ ـ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْ أَنْ يُصْغَى إِلَيْهِ، بَيْدَ أَنَّهُ لَايَصْفُو عَنْ كُدْرَةٍ؛ فَإِنَّ الصُّوَرَ الْعَقْلِيَّةَ الْجَوْهَرِيَّةَ حَالَّةٌ فِي النَّفْسِ، عَرَضٌ فِيْهِ ـ أَلبَتَّةَ ـ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الشَّيْخُ أَيْضاً[١]. وَقَدْ تَحَقَّقَ عِنْدَهُمْ أَنَّ اِنْتِقَالَ الْعَرَضِ مِنْ مَوْضُوْعِهِ مُحَالٌ[٢]. فَالصُّوَرُ الذِّهْنِيَّةُ تَسْتَحِيْلُ أَنْ تَنْتَقِلَ مِنَ النَّفْسِ إِلَى الْأَعْيَانِ فَلَنْ يُوْجَدَ خَارِجاً ـ قَطُّ ـ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْأَعْيَانِ كَانَتْ لَا فِي مَوْضُوْعٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْعَقْلَ غَيْرُ جَازِمٍ بِلُزُوْمِ مُقَدَّرٍ بِمُقَدَّرٍ كَمَا حُقِّقَ فِي مَقَامِهِ. فَلَايُجْزَمُ بِقِيَامِ الصُّوَرِ الذِّهْنِيَّةِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْجَوَاهِرِ بِنَفْسِهَا لَا بِمَوْضُوْعٍ عَلَى تَقْدِيْرِ، وَهُوَ وُجُوْدُهَا فِي الْأَعْيَانِ. وَأَمَّا النَّظِيْرُ بِالْمَغْنَاطِيْسِ فَقَدْ لَيْسَ مُغَالِطِيًّا؛ إِذِ الْمَغْنَاطِيْسُ وَهُوَ فِي الْكَفِّ لَايَسْتَحِيْلُ عَلَيْهِ الْخُرُوْجُ مِنْهُ، وَلَا مُصَادِقُهُ بِالْحَدِيْدِ بِخِلَافِ الصُّوَرِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُمْتَنِعَةِ عَنِ الْوُجُوْدِ فِي الْأَعْيَانِ، بَلِ النَّظِيْرُ الْحَقُّ[٣] إِنَّمَا هُوَ النَّظِيْرُ بِصُوْرَةِ

---

(١) في فصل المضاف من إلهيات الشفاء للشيخ الرئيس كما مرَّ مراراً.

(٢) راجع: شرح المواقف للسيّد، المرصد الأوّل، المقصدين الرابع والخامس: ٣/ ٢٨.

(٣) أورد العلاَّمة المصنِّفُ قدّس سرُّه في حواشي شرح القاضي محمَّد مبارك (ص: ٢٠٨) مثالاً أوضح من ذالك بحيث يفهم به ما اختاره قدس سرُّه فهمًا أوّليًا.

مَنْقُوشَةٍ عَلَى اللَّوْحِ مُحَاكِيَةً لِلْفَرَسِ. فَيُقَالُ: إِنَّهَا لَوْ وُجِدَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا كَانَتْ فَرَسًا جَارِيًا جُمُوحًا[1].



(١) أي: ما لايكون مسخَّرًا بالسهولة.







[اِسْتِدْلَالُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ على المطلوب، بِنَهْجِ الْفَلَاسِفَةِ]

وَأَيْضـًا فَالْفَلَاسِفَةُ الْمَشَّائِيَّةُ ـ وَمِنْهُمُ الشَّيْخُ ـ اِسْتَدَلُّوْا عَلَى إِثْبَاتِ الْهَيُوْلَى[1] فِي جَمِيْعِ الْأَجْسَامِ بَعْدَ إِثْبَاتِهَا فِي الْأَجْسَامِ الْقَابِلَةِ لِلْقِسْمَةِ الْفَكِّيَّةِ؛ فَإِنَّ طَبِيْعَةَ الصُّوْرَةِ الْجِسْمِيَّةِ طَبِيْعَةٌ، وَاحِدَةٌ، نَوْعِيَّةٌ. فَتِلْكَ الطَّبِيْعَةُ النَّوْعِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ غَنِيَّةً بِذَاتِهَا عَنِ الْهَيُوْلَى، فَلَاتَحُلُّ فِيْهَا قَطُّ[2]، مَعَ أَنَّه قَدْ ثَبَتَ حُلُوْلُهَا فِيْهَا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، أَوْ تَكُوْنَ

---

(١) استدلَّ الفلاسفة لثبوت وجود الهيولى في بعض الأجسام: أنّ الأجسام مطلقاً مركبةٌ من الهيولى والصورة الجسمية بأن تحل الصورة في الهيولى، هذا مناط لتحقق الجسمية عندهم، والهيولى قديمةٌ عندهم والصورة لاتنفكُّ عنها بسبب تربيط العقل العاشر بهما، وكلاهما قديمتان لتلازم الهيولى القديمة للصورة. أثبتوا وجود الهيولى بأنَّ الأجسام القابلة للإنفكاك مثل الماء والناء متصلٌ حقيقةً وحسًّا، وأمَّا حسًّا فهو معلوم بالبداهة، وأمَّا حقيقةً فلأنَّها تقبل القسمة فما هو علة القسمة هل هي الجسمية، أو المقدار العارض للجسمية أو شيء آخر، لاسبيل إلى الأوَّلين؛ لأنّهما متصلان فإذا كان قابلين لهما يلزم اجتماع النقيضين؛ لأنَّ القابل يجب وجودُه مع المقبول فإذا طرأ علي الجسم الانفكاكُ ومن لوازم الصورة الاتصال، فيكون الصورة قابلة والإنفكاك مقبولة، والقابل يجب وجودُه مع المقبول فيلزم أن يجتمع الاتصال والإنفصال والتالي باطلٌ فالملزوم بمثله. راجع للتحقيق والتفصيل: شرح الفاضل عبد الحق الخيرآبادي على هداية الحكمة: ١٢٨.

(٢) لأنَّ المستغني لذاته استحال حلوله فيه كالكتاب والكأس. وفيه ما فيه، راجع: شرح الفاضل الميبذي على هداية الحكمة: ٥١.

مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهَا فَلَايُوجَدُ بِدُوْنِ حُلُوْلِهَا فِيْهَا. فَقُلْنَا[١] أَنْ نُجَادِلَهُمْ بِمِثْلِ هٰذَا الْبَيَانِ. فَنَقُوْلُ: لَايَخْلُوْ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ الْمَاهِيَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ غَنِيَّةً عَنِ الْمَوْضُوْعِ، أَوْ تَكُوْنَ مُفْتَقِرَةً إِلَيْهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَسْتَحِيْلُ أَنْ يَحُلَّ فِي الذِّهْنِ. وَعَلَى الثَّانِي يَسْتَحِيْلُ أَنْ يَقُوْمَ بِنَفْسِهِ[٢]. وَلَنَا فِيْهِ كَلَامٌ مِّنْ وَجْهٍ آخَرَ سَتَعْرِفُهُ فِي آخِرِ هٰذَا الْفَصْلِ إِنْ شَاءَ اللهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ ـ مَثَلاً ـ إِنَّمَا هُوَ جَوْهَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْسَانٌ، لَا، لِأَنَّهُ مَوْجُوْدٌ بِالْفِعْلِ لَا فِي الْأَعْيَانِ وَحِيْنَئِذٍ جُرِّدَ مِنْهُ فِيْمَا لَحِقَهُ مِنَ اللَّوَاحِقِ، كَالتَّقَرُّرِ فِي الْأَعْيَانِ أَوِ الْحُصُوْلِ فِي الْأَذْهَانِ. إِنَّمَا الحقُّ جَوْهَرِيَّتُهُ، وَإِلَّا فَقَدْ لَحِقَتِ الْعَوَارِضُ مَا لَيْسَ جَوْهَراً؛ إِذِ الْجَوْهَرُ قَدْ بَطَلَتْ ذَاتُهُ فَإِذَنْ صُوَرُ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ.

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ يُشَكِّكُ فِي جَوْهَرِيَّةِ الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَايَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَاهِيَاتِ الْجَوْهَرِيَّةَ مَحْفُوْظَةٌ فِي الْأَذْهَانِ كَمَا كَانَتْ فِي الْأَعْيَانِ، بَلْ يَرَى أَنَّ الْمَوْجُوْدَ فِي الذِّهْنِ، إِنَّمَا هُوَ شِبْحُ الشَّيْءِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْحَقِيْقَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ إِنْقَلَبَتْ فِي الذِّهْنِ إِلَى الْحَقِيْقَةِ الْعَرْضِيَّةِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ الْبَعْضُ؛ فَإِنَّ هٰذَا بَيِّنُ الْاسْتِحَالَةِ، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّ الْحَقِيْقَةَ الْجَوْهَرِيَّةَ لَاتَحْصُلُ فِي الذِّهْنِ مِنَ الرَّأْسِ[٣]، إِنَّمَا يَتَمَثَّلُ فِيْهِ مِنَ الرَّأْسِ شِبْحُهَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا يَكَادُ لَايَخْفَى. فَهُوَ لَايَرَى أَنَّ الْوُجُوْدَ الذِّهْنِيَّ، إِنَّمَا عَرَضَ لِلْحَقِيْقَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الْعَوَارِضَ لَاتُبْطِلُ الْمَاهِيَّاتِ فَلَايَسْتَقِيْمُ مَا ذُكِرَتْ حُجَّةً عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَيَلْزَمُهُ أَوَّلاً: اَلْقَوْلُ بِحُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الذِّهْنِ بِالْاسْتِعَانَةِ

---

(١) في (ا) ـ فلسنا، وهو سهو واضحٌ.

(٢) لأنَّ المفتقر لذاته استحال أن يقوم لذاته.

(٣) أي: من البداية.

مِنَ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ، ثُمَّ نَسُوْقُ مَعَهُ هٰذَا الْحَدِيْثَ.

قُلْتُ: قَدْ مَرَّ مِنَّا أَنَّ أَدِلَّةَ الْوُجُوْدَ الذِّهْنِيِّ لَاتَدُلُّ عَلَى مُثُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الذِّهْنِ، بَلِ الْقَوْلُ بِالْمِثْلِ هُوَ الْقَوْلُ بِتَمْثِيْلِ الْأَشْبَاحِ؛ إِذْ لَايَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ مُعْضَلَاتِ[1] إِلاَّ أَقَلُّ وَأَنْدَرُ، فَهُوَ بِالْأَخْذِ أَحْرَىٰ بِالْقُبُوْلِ أَجْدَرُ.



(١) لاسيّما إشكال الشيخ الرئيس لايردُ عليه. وقد عرفت فيما مرَّ الشغبَ في ما حوله.

[رَدُّ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقٍّ الْخَيْرَآبَادِيِّ
عَلَى شُبْهَةِ الْفَاضِلِ مِيْرِ بَاقِرِ نِ الدَّامَادِ نِ الْحُسَيْنِيِّ]

وَبَعْضُ مَنْ يَطْمَحُ فِي الْانْتِظَامِ فِي عِدَادِ الْحُكَمَاءِ، وَيَرْغَبُ فِي الْإِقْحَامِ فِي كُلِّ مُعْضَلَةٍ عِوَضَهَا أَنْ يَتَكَلَّفَ أَنْ يُجِيْبَ مِنْ أَصْلِ الشُّبْهَةِ، فَيَقُوْلُ: اَلصُّوْرَةُ الْمَعْقُوْلَةُ مِنَ الْجَوَاهِرِ جَوْهَرٌ فِي حَدِّ ذَاتِهَا بِجَمِيْعِ الْاعْتِبَارَاتِ، وَإِنْ عَرَضَ لَهَا بِحَسَبِ نَحْوِ وُجُوْدِهَا فِي الذِّهْنِ أَنْ يَكُوْنَ وُجُوْدُهَا الذِّهْنِيُّ فِي مَحَلٍّ. إِنَّمَا اللَّازِمُ مِنْ ذَالِكَ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ بِهَا ـ وَهُوَ وُجُوْدُهَا الْارْتِسَامِيُّ الذِّهْنِيُّ ـ عَرَضًا لَا الْمَعْلُوْمُ بِالذَّاتِ عَلَى الْحَقِيْقَةِ، وَهُوَ نَفْسُ جَوْهَرِ الْمَاهِيَةِ، انتهى بألفاظه.

وَبِمِثْلِ هٰذَا فَلْيَتَعَجَّبِ الْمُتَعَجِّبُوْنَ، أَفَلَيْسَ الذِّهْنُ مَحَلًّا لِلصُّوَرِ الْمَعْقُوْلَةِ، غَنِيًّا عَنْهَا فِي قِوَامِهِ ـ أَلْبَتَّةَ ـ فَإِذَنْ لَيْسَ حُلُوْلُ الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الذِّهْنِ عَلَى شَاكِلَةِ الصُّوْرَةِ إِلَى مَادَّتِهَا؛ فَإِنَّهُ ـ لَا مُحَالَةَ ـ عَرَضٌ فِي مَحَلِّهِ، فَلَا مَسَاغَ لِإِنْكَارِ عَرَضِيَّةِ الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْحَالَّةِ فِي الذِّهْنِ[1].

وَمِمَّا يُقْضِي بِهِ الْعَجَبُ وَلَيْسَ مِنْهُ تَعَجُّبٌ: قَوْلُهُ: «إِنَّمَا اللَّازِمُ مِنْ ذَالِكَ أَنْ يَكُوْنَ الْعِلْمُ بِهَا وَهُوَ وُجُوْدُهَا الْارْتِسَامِيُّ الذِّهْنِيُّ عَرَضًا»؛ فَإِنَّ الْحَالَّ فِي الذِّهْنِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ هِيَ الصُّوْرَةَ فَهِيَ عَرَضٌ فَلَاسَبِيْلَ إِلَى أَنْ يُنْكَرَ كَوْنُهَا عَرَضًا. وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْعَرَضَ هُوَ

---

(١) حجر إطلاق لفظ العرض عليها لايغني شيئًا، فكيف يكون الصورةُ المعقولةُ من الجوهر جوهرًا بجميع الاعتبارات؟.

وُجُودٌ لِأَنْفُسِهَا، أَوْ يَكُونَ هُوَ وُجُودُهَا الْارْتِسَامِيُّ ـ فَقَطْ ـ وَلَايَكُونُ لِلصُّوَرِ حَظٌّ مِّنَ الْحُلُوْلِ. فَذَالِكَ إِمَّا بِقُوَّةٍ نَفْسَانِيَّةٍ أَوْ بِقُوَّةٍ خَيَالِيَّةٍ؛ إِذْ لَا حَظَّ لِوُجُودِ الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الذِّهْنِ إِلَّا حُصُوْلَهَا فِيْهِ. وَهَلْ هٰذَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: اَلْحَالُ لَيْسَ هُوَ الْبَيَاضُ نَفْسُهُ، بَلْ وُجُوْدُ الْبَيَاضِ فِيْهِ، فَلَايَلْزَمُ كَوْنُ الْبِيَاضِ عَرَضًا. فَلْيَنْظُرْ إِلَى هٰذَا الرَّجُلِ كَيْفَ يَخْبِطُ خَبْطَ الْعَشْوَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ، وَلَايُبَالِيْ أَيْنَ يَذْهَبُ.

وَأَيْضًا فَمَا بَالُ مَعْقُوْلَاتِ الْأَعْرَاضِ؟؛ فَإِنَّهَا ـ لِكَوْنِهَا أَعْرَاضًا ـ لَابُدَّ لَهَا مِنْ مَحَلٍّ أَلْبَتَّةَ. وَلَا يَكُوْنُ مَحَلُّهَا إِلَّا الذِّهْنَ. وَمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ وَجَدَ مَعْقُوْلَاتِ الْجَوَاهِرِ وَمَعْقُوْلَاتِ الْأَعْرَاضِ سَوَاسِيَّةً فِي الْقِيَامِ بِالْأَذْهَانِ، وَلَنْ يَجِدَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فَرْقًا مَّا أَصْلاً، بِأَنْ يَكُوْنَ إِحْدَاهُمَا قَائِمَةً بِالذِّهْنِ، حَالَّةً فِيْهِ، وَالْأُخْرىٰ مُتَعَالِيَةً عَنِ الْحُلُوْلِ[1].



(١) لأنَّ الوجدان السليم يشهد أنْ لا فرق بين الصور الجوهرية والصور العرضية في الحلول الذهنيّ، فيلزم قيام الأعراض بأنفسها في الذهن بلاحلول فيه.



[تبيين كلام الشيخ الرئيس لإزالة منشأ الغلط للفاضل الداماد]

وَمَا تَوَهَّمَ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُودُ الارْتِسَامِيُّ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ بِبَيَانَاتٍ شَتَّى. وَلَعَلَّهُ قَدِ اسْتَهْوَاهُ مَا وَقَعَ فِي أَوَّلِ ثَالِثَةٍ مِنْ قَاطِيغُورِيَاسِ الشِّفَاءِ حَيْثُ قَالَ الشَّيْخُ هُنَاكَ: إِنَّ مَعْقُولَ الْجَوَاهِرِ رُبَّمَا شُكِّكَ فِي أَمْرِهِ فَظَنَّ أَنَّهُ عِلْمٌ وَعَرَضٌ، بَلْ كَوْنُهُ عِلْماً عَرَضٌ لِمَاهِيَتِهِ وَهُوَ الْعَرَضُ، وَإِمَّا مَاهِيَةُ الْجَوْهَرِ انتهى؛ فَإِنَّهُ بِظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَرَضَ إِنَّمَا هُوَ الْعَارِضُ. وَأَمَّا الْمَعْرُوضُ فَإِنَّهُ جَوْهَرٌ أَلْبَتَّةَ. وَنَحْنُ سَنُحَقِّقُ أَنَّ مُرَادَ الشَّيْخِ لَيْسَ مَا تُوهِّمَ؛ لِمُنَاقَضَتِهِ مَا قَالَ فِي إِلْهِيَّاتِ الشِّفَاءِ مِنْ أَنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَعْقُولَةَ جَوَاهِرُ وَأَعْرَاضٌ مَعاً، بَلْ مُرَادُهُ مَا تَحَقَّقَ بُعَيْدَ هٰذَا.



[تَحْقِيقُ الْعَلَّامَةِ بَحْرِ الْعُلُوْمِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ قَدَّسَ سِرَّهُ الْقَوِيُّ لِهَذَا الْإِشْكَالِ]

[تَمْهِيْدُ الْجَوَابِ]

وَأَقْصَى مَا يُمْكِنُ فِي الْإِجَابَةِ عَنْ هٰذَا الْإِعْضَالِ مَا حَقَّقَهُ[1] بَعْضُ مَنْ سَبَقَنَا بِالزَّمَانِ، وَهُوَ يَسْتَدْعِي تَمْهِيْدَ مُقَدِّمَةٍ: هِيَ أَنَّ حَمْلَ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ عَلَى نَحْوَيْنِ: اَلْأَوَّلُ: اَلْحَمْلُ الذَّاتِيُّ وَالْأَوَّلِيُّ[2] ـ وَهُوَ ضَرُوْرِيٌّ مَا دَامَتِ الذَّاتُ فِي أَيَّةِ نَشْأَةٍ كَانَتْ، وَأَيِّ مُنْقَلَبٍ[3] اِنْقَلَبَتْ ـ كَمَا يُحْمَلُ الْجَوْهَرُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَا لَهُ، إِلَى أَنَّ مَفْهُوْمَ الْمَحْمُوْلِ جُزْءٌ مِّنْ مَفْهُوْمِ الْمَوْضُوْعِ أَوْ عَيْنُهُ. فَمَعْنَى قَوْلِنَا: «اَلْإِنْسَانُ جَوْهَرٌ» أَنَّ مَفْهُوْمَ الْجَوْهَرِ جُزْءٌ مِّنْ مَفْهُوْمِ الْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ مَفْهُوْمَ الْإِنْسَانِ هُوَ الْجَوْهَرُ الْقَابِلُ لِلْأَبْعَادِ، النَّامِيُّ، الْحَسَّاسُ، الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ، النَّاطِقُ. وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «اَلْجَوْهَرُ جَوْهَرٌ» أَنَّ مَفْهُوْمَ الْجَوْهَرِ هُوَ عَيْنُ الْجَوْهَرِ[4].

---

(١) حواشي بحر العلوم على حواشي العلاّمة ميرزاهد الهرويّ على حواشي العلاّمة الدوّاني: ٢٠.

(٢) إنّما سمّي بالأوّلي؛ لأنّ مداره على العينيّة، وعينيّة كلّ شيء من نفسه ضروريٌّ تعلم من أوّل التوجُّه، ومع أوّل الوهلة.

(٣) أي: من العوارض.

(٤) راجع للتحقيق الكامل للحمل الأوّلي إلى: شرح الفاضل حمد الله السنديلي على سلّم العلوم: ٥٠.

اَلثَّانِي: اَلْحَمْلُ الشائع الْمُتَعَارَفُ[1]: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مُجَرَّدِ اتِّحَادِ الْمَوْضُوْعِ وَالْمَحْمُوْلِ وُجُوْداً. وَمَرْجِعُهُ إِلَى كَوْنِ الْمَوْضُوْعِ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْمُوْلِ[2].

فَالْمَفْهُوْمُ الْوَاحِدُ يَحْمِلُ عَلَى نَفْسِهِ نَحْوَيْنِ مِنَ الْحَمْلِ مَعاً كَمَفْهُوْمِ الْكُلِيِّ؛ فَإِنَّه يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كُلِيٌّ بِالْحَمْلِ الْمُتَعَارَفِ كَمَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ بِالْحَمْلِ الْأَوَّلِيِّ. وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كُلِيٌّ بِالْحَمْلِ الشَّائِعِ الْمُتَعَارَفِ.

إِذَا تَمَهَّدَ هٰذَا، فَنَقُوْلُ: اَلْجَوَاهِرُ بِأَسْرِهَا مِنْ كَبِيْرِهَا، وَعَالِيْهَا، وَسَافِلِهَا، وَمَوْجُوْدِهَا، وَمَعْقُوْلِهَا مُتَسَاوِيَةُ الْإِقْدَامِ فِي أَنَّ الْجَوْهَرَ يَصْدُقُ عَلَيْهَا صِدْقاً ذَاتِيًّا؛ لِتَحَقُّقِ مَلَاكِ[3] الْحَمْلِ الذَّاتِيِّ ـ وَهُوَ كَوْنُ مَفْهُوْمِ الْجَوْهَرِ أَجْزَاءً مِّنْ مَفَاهِيْمِهَا ـ لٰكِنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ[4] فِي تَرَتُّبِ الْآثَارِ، فَمِنْهَا مَا تَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُ الْجَوْهَرِ كَالْقِيَامِ بِنَفْسِهِ وَهِيَ الْجَوَاهِرُ الْمَوْجُوْدَةُ فِي الْأَعْيَانِ.

وَمِنْهَا مَالَا تَرَتَّبُ هِيَ عَلَيْهِ، وَهِيَ الْجَوَاهِرُ الْمَعْقُوْلَةُ، فَالْجَوَاهِرُ الْمَوْجُوْدَةُ ـ لِتَرَتُّبِ آثَارِ الْجَوْهَرِ عَلَيْهَا وَكَوْنِ الْجَوَاهِرِ ذَاتِيَّاتِهَا لَهَا ـ يَصْدُقُ عَلَيْهَا الْجَوْهَرُ صِدْقاً ذَاتِيًّا ومُتَعَارَفًا مَعًا. وَالْمَعْقُوْلَةُ ـ لِعَدَمِ تَرَتُّبِ الْآثَارِ عَلَيْهَا؛ لِكَوْنِهَا مَوْجُوْدَةً ذِهْنِيَّةً ـ يَصْدُقُ هُوَ عَلَيْهَا صِدْقاً ذَاتِيًّا فَقَطْ، بَلْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا أَعْرَاضٌ حَمْلاً مُتَعَارَفاً؛ لِتَرَتُّبِ

---

(١) سُمِّي به؛ لشيوع استعماله وتعارفه.

(٢) أو ما هو فردٌ لأحدهما فردٌ للآخر، وربّما يطلقُ الحملُ المتعارفُ في المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات، أو ما في قوّتها، فالحمل في قولنا: «الإنسان كاتبٌ» متعارَف على كلا الاصطلاحَين، وفي «الإنسان نوعٌ» متعارفٌ على الاصطلاح الأوّل، وغيرُ متعارفٍ على الثاني.

(٣) أي: مداره.

(٤) لأنّه متحقّق بعد درجة التقرر، فلايلزم التشكيك في الماهية الجوهرية.

آثَارِ الْعَرْضِيَّةِ عَلَيْهَا كَالْقِيَامِ بِالْمَوْضُوعِ - وَلَا ضَيْرَ فِيهِ - كَمَا أَنَّ مَفْهُومَ الْجُزْئِيِّ جُزْئِيٌّ بِالصِّدْقِ الْأَوَّلِيِّ، وَكُلِّيٌّ بِالصِّدْقِ الْمُتَعَارَفِ.





[بَيَانُ الْأَسْوِلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ
عَلَى تَحْقِيْقِ بَحْرِ الْعُلُوْمِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ]

فَإِنْ قُلْتَ: هٰذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى(١) فِي كُلِّيَاتِ الْجَوْهَرِ، لاَ فِي الْجُزْئِيَّاتِ الْحَاصِلَةِ فِي الْأَذْهَانِ؛ إِذْ حَمْلُ الْكُلِيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ شَائِعٌ مُتَعَارَفٌ.

قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْجُزْئِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةَ بِمَا هِيَ كَذٰلِكَ، لَايَرْتَسِمُ فِي الذِّهْنِ، بَلِ الْمُرْتَسِمُ فِيْهِ هُوَ الْكُلِيُّ(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُمْ(٣) يَمْنَعُوْنَ اجْتِمَاعَ الْجَوْهَرِيَّةِ والْعَرْضِيَّةِ فِي وَاحِدٍ، وَقَدْ الْتَزَمْتُمُ اجْتِمَاعَهُمَا فِي الْجَواهِرِ الْمَعْقُوْلَةِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا مَنَعْنَا اجْتِمَاعَهُمَا بِنَحْوٍ وَاحِدٍ مِّنَ الصِّدْقِ، وَلَمْ نَلْتَزِمْهُ هٰهُنَا(٤).

فَإِنْ قُلْتَ: أَفَلَسْتُمْ قَدْ حَصَرْتُمُ الْعَرْضَ فِي تِسْعِ مَقُوْلَاتٍ؟ فَمَقُوْلُ الْجَوْهَرِ تَحْتَ أَيٍّ مِّنْهَا، يَنْدَرِجُ؟.

قُلْنَا: أَنَّهُ لَايَنْدَرِجُ تَحْتَ مَقُوْلَةٍ عَرَضِيَّةٍ بِالذَّاتِ ـ وَلَاضَيْرَ ـ؛ لِأَنَّ الْمُنْدَرِجَ تَحْتَ

---

(١) أي: يجري.

(٢) قد مرَّ من شرح المواقف للسيد، أنَّ الموجود في الخارج هو الهوية الخارجية الذي هو مفاد الجزئي الحقيقيِّ، والحاصل بعد التجريد هو الماهية الكلية، وليس بينهما المساواة.

(٣) أي: الحكماء المشائية.

(٤) بل التزمنا بالصدق الأوَّلي والمتعارف كما لايخفى.

الْمَقُوْلَاتِ بِالذَّاتِ هُوَ الْعَرْضُ الَّذِيْ يَكُوْنُ بِنَفْسِ مَاهِيَّتِهِ وَسِنْخِ[1] حَقِيقَتِهِ عَرَضًا، لَا مَا تَعرِضُ لَهُ الْعَرَضِيَّةُ مِنْ خُصُوْصِيَّةِ نَحْوِ وُجُوْدِهِ. وَهٰذَا خُلَاصَةُ مَا حَقَّقَهُ الْبَعْضُ مَعَ تَتْمِيمِهِ وَتَرْمِيمِهِ. وَيَنْبَغِيْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى هٰذَا، كَلِمَاتُ الْمُعَاشِرِيْنَ[2].

فَهُمْ حَيْثُ يَقُوْلُوْنَ: «إِنَّ الْجَوْهَرَ لَسْنَا نَعْنِيْ بِهِ الْقَائِمَ بِالْفِعْلِ لَا فِي مَوْضُوْعٍ، إِنَّمَا نَعْنِيْ بِهِ الْمَاهِيَةَ الَّتِيْ مِنْ حَقِّهَا فِي الْأَعْيَانِ أَنْ يُوْجَدَ لَا فِي مَوْضُوْعٍ» يُحَاوِلُوْنَ بِذَالِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْجَوْهَرِيَّةِ تَرَتُّبُ آثَارِهَا بِالْفِعْلِ، بَلِ الْجَوْهَرُ يَصْدُقُ عَلَى مَا لَايَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الآثَارُ بِالْفِعْلِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ تَرَتُّبَ الْآثَارِ مِنْ شَأْنِ الْوُجُوْدِ الْخَارِجِيِّ[3]. وَذَالِكَ أَيْضًا مُرَادُ الشَّيْخِ فِي أَوَّلِ ثَالِثَةِ قَاطِيغُوْرِيَاسِ الشِّفَاءِ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ مَعْقُوْلَ الْجَوْهَرِ رُبَّمَا شُكِّكَ فِي أَمْرِهِ فَظَنَّ أَنَّه عِلْمٌ وَعَرَضٌ بَلْ كَوْنُهُ عِلْمًا أَمْرٌ عَرَضَ لِمَاهِيَّتِهِ وَهُوَ الْعَرَضُ. وَأَمَّا مَاهِيَّتُهُ فَمَاهِيَّتُهُ الْجَوْهَرِيَّةُ» يُرِيْدُ أَنَّ مَعْقُوْلَ الْجَوْهَرِ بِنَفْسِ مَاهِيَةِ جَوْهَرٍ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ الْجَوْهَرُ صِدْقًا ذَاتِيًا. وَإِنْ عَرَضَ لَهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى كَوْنِهِ عِلْمًا أَنْ صَارَ عَرَضًا مَوْجُوْداً فِيهِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُهُمْ مُنْطَبِقٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ذَالِكَ إِنْطِبَاقًا ظَاهِراً. وَيُؤَيِّدُ ذَالِكَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي تَنْظِيْرِ حَالِ جَوْهَرِيَّةِ الْجَوَاهِرِ الْمَعْقُوْلَةِ عَلَى مَا سَبَقَ نَقْلُهُ[4] مِنْ أَنَّ الْحَرَكَةَ مَاهِيَّتُهَا أَنَّهَا كَمَالٌ أَوَّلُ لِمَا بِالْقُوَّةِ مِنْ جِهَةِ مَا هُوَ بِالْقُوَّةِ، مَعَ أَنَّهَا فِي الْعَقْلِ لَيْسَتْ بِهٰذِهِ الصِّفَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَايَصْدُقُ عَلَى مَعْقُوْلِ الْحَرَكَةِ أَنَّهُ كَمَالٌ أَوَّلُ لِمَا بِالْقُوَّةِ

---

(١) أي: أصل حقيقته.

(٢) (ا) ـ المعاصرين.

(٣) فلايلزم خروجه عن الجوهرية؛ لعدم ترتُّب الآثار الجوهرية بالفعل.

(٤) راجع الصفحة: ٥٥.

صِدْقًا مُتَعَارَفًا؛ لِعَدَمِ تَرَتُّبِ آثَارِهِ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ صِدْقًا أَوَّلِيًّا. هٰذَا غَايَةُ الْكَلَامِ مِنْ قِبَلِهِمْ.



[تَنْقِيْدُ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ]

وَلَنَا فِيْهِ كَلَامٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ الرَّئِيْسَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَبِالْجُمْلَةِ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى حُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا فِي الذِّهْنِ، مُعْتَرِفُوْنَ بِأَنَّ الصُّوْرَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْجَوْهَرِيَّةَ عَرَضٌ[1] فِي النَّفْسِ. وَقَدْ نَصَّ هٰؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَاهِيَةَ الْعَرَضِيَّةَ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْمَوْضُوْعِ[2]، وَأَنَّ الْعَرَضَ الْخَاصَّ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمَوْضُوْعِ الْخَاصِّ[3]، وَالْعَرَضَ الْمُطْلَقَ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرَضِ الْمُطْلَقِ - وَبِهٰذَا اِعْتَبَرُوْا[4] الْعَرَضَ عَنِ الصُّوْرَةِ؛ فَإِنَّ الصُّوْرَةَ لَاتَحْتَاجُ إِلَى الْمَادَّةِ بِطَبِيْعَتِهَا الْمُرْسَلَةِ، إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي خُصُوْصِ وُجُوْدِهَا[5] - فَلَوْ كَانَتِ الصُّوْرَةُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَأْخُوْذَةُ مِنَ الْجَوْهَرِ عَرَضًا لَوَجَبَ أَنْ تَحْتَاجَ إِلَى مَوْضُوْعٍ بِسِنْخِ طِبَاعِهَا وَأَصْلِ مَاهِيَتِهَا، فَكَيْفَ يَكُوْنُ جَوْهَرَ بِنَفْسِ حَقِيْقَتِهَا كَمَا يَزْعَمُهُ هٰؤُلَاءِ.

---

(١) (ا) عرضيٌّ. وهو صحيح أيضـًا. وأيضًا قد اعترف الشيخ الرئيس بعرضيته في «إلهيات الشفاء»: ١/ ١٥٤، المقالة الثالثة، الفصل العاشر.

(٢) راجع: إلهيات الشفاء: ١/ ١٤٤، المقالة الثالثة، الفصل الثامن.

(٣) لأنّه قد تقرَّر عندهم أنَّ تشخُّص الحالِّ من دون تشخُّص المحلِّ محالٌ. على تقدير عينية التشخص - كما هو التحقيق - استحالتُه لاتحتاج إلى البرهان كما لايخفى على أهل التكلان.

(٤) أي: مَيَّزُوْا، بتضمين معنى التعيُّن.

(٥) وتشخُّصها من غير لزوم الدَّور؛ لأنَّ الصُّورةَ من حيث هي هي، متقدِّمة على الهيولى، وشريكةٌ لعلَّتها. ومن حيث هي متشخّصة ومتشكلةٌ، متأخرةٌ عن الهيولى؛ لأنَّ الهيولى علة قابلةٌ لتشخُّصها وتحصُّلِها.





[تَقْرِيرُ اسْتِدْلَالِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى كَوْنِ الصُّوَرِ حَالَّةً فِي الْأَذْهَانِ]

وَلَوْ أَغْمَضْنَا النَّظَرَ عَنِ اعْتِرَافِهِمْ بِعَرْضِيَّةِ تِلْكَ الصُّورَةِ، فَنَقُوْلُ: إِنَّهُ قَدْ أَسْلَفْنَا[1] أَنَّ وُجُوْدَ الصُّوَرِ فِي الذِّهْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الْحَالِّ فِي الْمَحَلِّ، وَقَدْ أَطْبَقَ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَنَّ الْحَالَّ مُنْحَصِرٌ فِي الْعَرَضِ وَالصُّوْرَةِ[2]، وَ[3]الْمَحَلَّ مُنْحَصِرٌ فِي الْمَوْضُوْعِ وَالْمَادَّةِ[4]. فَالصُّوْرَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ عَرَضًا، فَيَكُوْنُ الذِّهْنُ مَوْضُوْعًا، أَوْ تَكُوْنَ صُوْرَةً فَيَكُوْنُ الذِّهْنُ مَادَّةً. وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الصُّوَرَ تَقُوْمُ مَادَّتَهَا بِطَبِيْعَتِهَا الْمُرْسَلَةِ[5]، وَمَادَّتُهَا تَكُوْنُ مُحْتَاجَةً فِي تَقَوُّمِهَا إِلَى نَفْسِ طَبِيْعَتِهَا الْمُرْسَلَةِ عَلَى مَا صَرَّحُوْا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِّنْ أَقَاوِيْلِهِمْ[6]. وَمِنَ الظَّاهِرِ الْمُسْتَبِيْنِ أَنَّ الذِّهْنَ لَا يَحْتَاجُ فِي تَقَوُّمِهِ بِالْفِعْلِ إِلَى الصُّوَرِ الْمُرْتَسِمَةِ فِيْهِ، لَا إِلَى طِبَاعِهَا الْمُرْسَلَةِ، وَلَا إِلَى هُوِيَّاتِهَا الْمُشَخَّصَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَرْتَبَةِ الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ يَكُوْنُ عَارِيًا عَنْ جَمِيْعِ الصُّوَرِ.

---

(١) راجع الصفحة: ٨٣.

(٢) أي: الصورة الجسمية التي تحلُّ في الهيولى.

(٣) (ب) كلمة في بدل الواو. وهو سهو الناسخ.

(٤) أي: الهيولى الأولى.

(٥) الطبائع المطلقة.

(٦) راجع للتفصيل والتحقيق إلى: شرح الفاضل الشيرازيّ على هداية الحكمة: ١٥٠ ـ ١٥١، شرح الفاضل الميبذي: ٩٣، شرح مولانا عبد الحق الخيرآبادي: ١٥٩.

وَأَيْضـاً؛ فَإِنَّـهُمْ حَصَرُوْا الصُّوْرَةَ فِي الْـجِسْمِيَّةِ والنَّوْعِيَّةِ، وَالصُّوْرَةُ الْعَقْلِيَّةُ لَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِّنْهُمَا. فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ[1]. وَمِنْ هٰهُنَا سَقَطَ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ وُجُوْدَ الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الذِّهْنِ عَلَى نَحْوِ وُجُوْدِ الصُّوْرَةِ الْجِسْمِيَّةِ فِي الْـمَادَّةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُمْ إِنَّمَا حَصَرُوْا الْـحَالَّ فِي الْعَرَضِ والْصُّوْرَةِ، وَالْـمَحَلَّ فِي الْـمَادَّةِ وَالْـمَوْضُوْعِ إِذَا كَانَ الْـحَالُّ وَالْـمَحَلُّ غَيْرَ الصُّوْرَةِ الذِّهْنِيَّةِ وَالذِّهْنِ! فَلَايَسْتَقِيْمُ مَا ذَكَرْتُمْ حُجَّةً، إِلَّا عَلَى مَنِ اعْتَـرَفَ بِعَرَضِيَّةِ الصُّوْرَةِ. فَيَلْغُوْ هٰذَا الْبَيَانُ الَّذِيْ أُغْمِضَ فِيْهِ النَّظْرُ عَنِ اعْتِـرَافِهِمْ.

قُلْتُ: إِنَّـهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ حَدُّوا الْعَرَضَ: بِـ «أَنَّهُ مَوْجُوْدٌ فِي شَيْءٍ، لَا كَجُزْءٍ مِّنْهُ لَايَتَقَوَّمُ بِدُوْنِ ذَالِكَ الشَّيْءِ». وَالصُّوْرَةَ: بِـ «أَنَّـهَا مَوْجُوْدَةٌ فِي شَيْءٍ يَحْتَاجُ فِي قِوَامِهَا إِلَى ذَالِكَ الْـمَوْجُوْدِ».

وَحَدُّوا الْـمَوْضُوْعَ: «بِأَنَّهُ مَـحَلٌّ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْـحَالِّ عَمَّا حَلَّ فِيْهِ». وَالْـمَادَّةَ: «بِأَنَّـهَا مَـحَلٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا حَلَّ فِيْهِ».

وَهٰذِهِ الْقِسْمَةُ لِلْحَالِّ وَالْـمَحَلِّ عَقْلِيَّةٌ، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ الصُّوْرَةَ الْعَقْلِيَّةَ لَيْسَتْ عَرَضـاً وَلَا صُوْرَةً، وَالذِّهْنَ لَيْسَ مَوْضُوْعـاً، وَلَا مَادَّةً. وَلَوْ أَعْجَبَ أَحَدٌ أَنْ يَـجْزِمَ إِطْلَاقَ الْعَرَضِ وَالصُّوْرَةِ عَلَى الصُّوْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَإِطْلَاقَ الْـمَوْضُوْعِ وَالْـمَادَّةِ عَلَى الذِّهْنِ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّا لَانُنَاقِشُ فِي الْأَلْفَاظِ[2].



---

(١) أي: كون الصُّور حالَّةً، والذهن محلاً لها.

(٢) لأنَّ أصحابَ العلوم الحقيقيَّةِ القدسيَّةِ لايلتفتون إليها، بل أنظارُهم العاليةُ مقصورةٌ دائمًا على حقائق المعاني وكنهها، فكنْ منهم لا عنهم!.



[التَّقْرِيْرُ الآخَرُ لِلْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْمَطْلُوْبِ الْمَسْطُوْرِ]



ثُمَّ لَوْ أَغْمَضْنَا عَنْ هٰذَا كُلِّهِ، نَقُوْلُ: لَايَخْلُوْ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ الْمَاهِيَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ ـ مَثَلاً ـ مُحْتَاجَةً فِي تَقَوُّمِهَا إِلَى مَوْضُوْعٍ مَّا، فَتَكُوْنُ مَاهِيَةً عَرَضِيَّةً لَا مَاهِيَةً جَوْهَرِيَّةً[1]، وَيَكُوْنُ أَفْرَادُهَا مَوْجُوْدَةً فِي الْأَعْيَانِ أَيْضاً قَائِمَةً بِالْمَوْضُوْعَاتِ[2]. أَوْ تَكُوْنَ غَنِيَّةً فِي تَقَوُّمِهَا عَنْ كُلِّ مَوْضُوْعٍ، فَلِمَاذَا يَحْتَاجُ فِي تَقَوُّمِهَا فِي الذِّهْنِ إِلَى مَوْضُوْعٍ؟ هُوَ الذِّهْنِ[3].

فَإِنْ قَالُوْا: إِنَّهَا بِجَوْهَرِ طِبَاعِهَا غَنِيَّةٌ عَنِ الْمَوْضُوْعَاتِ إِلَّا أَنَّهَا قَدْ عَرَضَهَا خُصُوْصُ وُجُوْدٍ أَحْوَجَهَا إِلَى مَوْضُوْعٍ هُوَ الذِّهْنِ.

قُلْنَا: لَمَّا جَازَ أَنْ يَعْرِضَهَا خُصُوْصُ وُجُوْدٍ يُحْوِجُهَا إِلَى الذِّهْنِ، فَلِمَ لَايَجُوْزُ أَنْ يَعْرِضَهَا خُصُوْصٌ يُحْوِجُهَا إِلَى مَوْضُوْعٍ مَّا فِي الْخَارِجِ؟ مَعَ أَنَّ هٰؤُلَاءِ وَافَقُوْا فِي إِحَالَةِ ذَالِكَ!.

فَقَدِ اسْتَبَانَ بِسَاطِعِ الْبُرْهَانِ أَنَّ هٰؤُلَآءِ لَايَسْتَطِيْعُوْنَ سَبِيْلاً إِلَى الْمَحِيْصِ[4] عَنْ هٰذَا الْإِعْضَالِ الْعَوِيْصِ. وَلَعُمْرِيَ الطَّيِّبِ! إِنَّهُمْ يَسْتَحْيُوْنَ أَنْ يَقُوْلُوْا: «إِنَّ الْحَاصِلَ فِي

(١) لأنَّ المحتاج إلى الموضوع لايكون جوهرًا، فكيف يكون ماهية جوهرية.

(٢) لأنَّ مقتضى الطبيعة الواحدة لاتختلفُ أفرادها في لوازم ذاته.

(٣) لأنَّها نسبة الموضوعات إليها على السويّة فالقيام باحدها دون الآخر يستلزم الترجيح بلامرجحٍّ وهو باطلٌ عندهم.

(٤) المحيص: التخلُّص.

الذِّهْنِ هُوَ الشَّبَحُ وَالْمِثَالُ» مَعَ أَنَّهُمْ مَا أَبْقَوْا فِي الصُّوَرِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْجَوْهَرِ إِلَّا رَسْمَ الْجَوْهَرِ. فَلَا تُرَخِّصُهُمُ الْحَمِيَّةُ أَنْ يَتُوبُوا عَنِ الْقَوْلِ بِحُصُولِ الْأَنْفُسِ حَمِيَّةَ الْعَارِ! وَاللهُ الْهَادِيْ. فَقَدْ طَلَعَ نَيِّرُ[1] الْحَقِّ مِنْ أُفُقِ الْبَيَانِ، فَانْكَشَفَتْ غَيَاهِبُ[2] الزَّيْغِ وَالطُّغْيَانِ، وَلَاحَ أَنَّ الْحَاصِلَ فِي الذِّهْنِ هُوَ الْمِثَالُ بِسَاطِعِ الْبُرْهَانِ. وَلَنَا عَلَيْهِ بُرْهَانٌ آخَرُ أَقْوَمُ طَرِيقًا، وَأَوْضَحُ سَبِيْلًا، وَأَوْثَقُ عُرْوَةً مِنْ هٰذَا الْبَيَانِ، بَيَّنَّاهُ فِي مَا تَحَقَّقَ فِي الْفَلْسَفَةِ الْحَقَّةِ الْيَمَانِيَّةِ، وَالْحِكْمَةِ الْيَقِيْنِيَّةِ الْإِيْمَانِيَّةِ[3] مِنْ أَنَّ الْوُجُودَ عَيْنُ الْمَاهِيَةِ[4]. طَوَيْنَاهُ هٰهُنَا؛ مَخَافَةَ الْإِطْنَابِ. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



---

(١) النيِّر: القمر.

(٢) الغياهب: جمع الغيهب: ما اشتدَّ سوادُه.

(٣) أي: الحكمة المتعالية.

(٤) لقد حقَّق هذه المسئلة الشريفة، المصنِّفُ ـ رضي الله تعالى عنه ـ تحقيقاً لطيفاً نفيساً بما لامزيد عليه، في حواشيه على شرح القاضي محمَّد مبارك: ٦٠ ـ ٦٤.






الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم

قُلْتُ: وَهْمٌ ونَبَّهْتُهُ مَا أَظُنُّكَ بَعْدَ مَا أَسْمَعْتُكَ وَعَلَّمْتُكَ الصِّدْقَ أَنْ لَا يُصْغَى إِلَى مَا يَهْتَدِي بِهِ جَمَاعَةٌ وَيُؤَوِّلُوْنَ أَلْسِنَتَهُمْ مِنْ أَنَّ العِلْمَ: اِتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، أَوِ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ. وَلَا يَعْلَمُوْنَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَصِيْرُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ بَطَلَا، أَوْ وُجِدَا مُتَحَازَيْنِ[1] فَلَا اتِّحَادَ. وَكَذَا إِنْ بَطَلَ الثَّانِي فَقَطْ، أَوْ بَطَلَ الْأَوَّلُ فَقَطْ إِنْعَدَمَ وَحَدَثَ بَعْدَ عَدَمِهِ شَيْءٌ، أَوْ لَمْ يَحْدُثْ فَلَمْ يَكُنْ بُطْلَانُهُ مُتَّحِداً مَعَ الثَّانِي. ثُمَّ الْعَالِمُ بَعْدَ اتِّحَادِهِ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، أَوْ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ، إِنْ بَقِي ـ كَمَا كَانَ ـ اِسْتَوَى الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ، وَإِنْ بَطَلَ صِفَةٌ فَهُوَ اسْتِحَالَةٌ، لَا اتِّحَادٌ. وَإِنْ بَطَلَ ذَاتُهُ فَمَنْ ذَا الَّذِيْ يَعْلَمُ؟.

وَإِنْ كَمُلَ كَمَالاً نَوْعِيًّا فَيَكُوْنُ ذَاتُهُ جِنْسًا وَالْمَعْلُوْمُ أَوِ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ فَصْلاً، وَالْمُرَكَّبُ نَوْعًا. وَهُوَ سَفْسَطَةٌ، أَوْ كَمَالاً ثَانِيًا فَيَكُوْنُ وُجُوْدُهُ صِفَةً لَا اتِّحَاداً عَلَى أَنَّ الْمَعْقُوْلَ مِنَ الْاتِّحَادِ إِمَّا الذَّاتِيُّ وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْحَقَائِقِ الْمُتَبَايِنَةِ، أَوِ الْعَرَضِيُّ فَلَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ أَحَدُ الْمُتَّحِدَيْنِ نَعْتًا لِلْآخَرِ. وَلَا يُمْكِنُ فِي كَثِيْرٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ، سِيَّمَا الْجَوْهَرُ.

وَمَنْ يَتَوَهَّمُ الْعَاقِلَ مُتَّحِداً مَعَ الْمَعْلُوْمِ لَا مَحِيْدَ لَهُ مِنْ اِرْتِكَابِ الْاتِّحَادِ بَيْنَ الْمَعْقُوْلَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ. وَمَنْ يَظُنُّهُ مُتَّحِدًا مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ النَّفْسَ عَاقِلَةً

---

(١) في (ا): متفرقين.

بِالْكُلِّ، إِنِ اتَّحَدَ مَعَ ذَاتِ الْعَقْلِ أَوْ يَجْعَلَ الْعَقْلَ مُتَحَيِّزاً، إِنِ اتَّحَدَتْ مَعَ بَعْضِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اتِّحَادُ الْعَالِمَيْنِ عَلَى أَنَّ هٰذَا كُلَّهُ جُزَافٌ لَايَلِيْقُ الْاِشْتِغَالُ بِهِ.



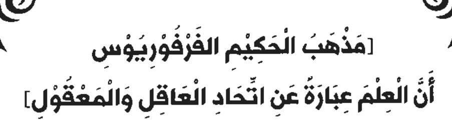



شَرْحُ الرِّسَالَةِ

أَقُوْلُ: لَمَّا فَرَغْنَا مِنْ تَحْقِيْقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ رَأَيْنَا أَنْ نَتَعَرَّضَ عَمَّا نُقِلَ عَنِ الْمَشَّائِيَةِ فِي الْعِلْمِ مِرَاءُ[1] الأَقْدَمِيْنَ؛ صَوْنًا لأَذْهَانِ الْمُتَعَلِّمِيْنَ. وَإِنَّمَا اخْتَرْنَاهُ إِلَى هٰهُنَا؛ لِأَنَّا لَمَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ أَكَبُّوْا عَلَى مَا رَاجَ حِيْنَ كَسَادِ سُوْقِ الْعِلْمِ مِنْ كَوْنِ الْعِلْمِ صُوْرَةً أَوْ حَالَةً مُتَّحِدَةً مَعَهَا وُجُوْداً، قَدَّمْنَا الْجَيِّدَ عَنِ الزُّيُوْفِ، فَقَدْ حَقَّقْنَا حَقِيْقَةَ الْعِلْمِ وَمَا يَتَعَلَّقُ هُوَ بِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيْمَا نَحْنُ فِيْهِ إِلَّا الْكَلَامُ فِيْمَا نُقِلَ مِنْ قُدَمَاءِ الْمَشَّائِيَةِ،



(١) أي: الشك.

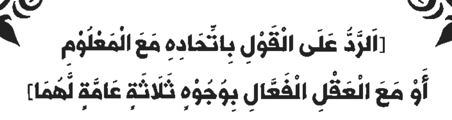


[مَذْهَبُ الْحَكِيْمِ الفَرْفُوْرِيُوْسِ أَنَّ الْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنِ اتِّحَادِ الْعَاقِلِ وَالْمَعْقُوْلِ]

فَنَقُوْلُ: إِنَّ جَمَاعَةً مِّنَ الْأَقْدَمِيْنَ ذَهَبُوْا إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اتِّحَادُ الْعَالِمِ مَعَ الْمَعْلُوْمِ، وَمِنْ هٰؤُلَاءِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ اتِّحَادُ الْعِلْمِ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: «وَكَانَ لَهُمْ رَجُلٌ يُعْرَفُ بِفَرْفُوْرِيُوْسَ عَمِلَ فِي الْعَقْلِ وَالْمَعْقُوْلِ كِتَابًا، يَثْنِي عَلَيْهِ الْمَشَّاؤُوْنَ. وَهُوَ حَشْفٌ كُلُّهُ. وَهُمْ يَعْلَمُوْنَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَايَفْهَمُوْنَ وَلَا فَرْفُوْرِيُوْسُ نَفْسَهُ»[1].



(١) الإشارات والتنبيهات لابن سينا: ١/ ١٢٩.



[الرَّدُّ عَلَى الْقَوْلِ بِاتِّحَادِهِ مَعَ الْمَعْلُوْمِ أَوْ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِوُجُوْهٍ ثَلَاثَةٍ عَامَّةٍ لَهُمَا]

[بَيَانُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ]

وَهٰذَانِ الرَّأْيَانِ بَاطِلَانِ مِنْ وُجُوْهٍ، منها مايختصُّ بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا، مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهِمَا جَمِيْعًا، أَمَّا الْوُجُوْهُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهِمَا فَثَلَاثَةٌ: اَلْأَوَّلُ: أَنَّ صَيْرُوْرَةَ الشَّيْءِ شَيْئًا وَاتِّحَادَهُ مَعَهُ، غَيْرُ[1] مَعْقُوْلَةٍ؛ لَأَنَّ ذَيْنَكَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَّحِدَيْنِ إِمَّا كُلٌّ مِّنْهُمَا مَعْدُوْمٌ فَلَا اتِّحَادَ؛ إِذِ الْمَعْدُوْمُ لَاشَيْءٌ بَحْتٌ، فَلَانَحْكُمُ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ مَّا فَضْلاً عَنِ الْاتِّحَادِ،

أَوْ كُلٌّ مِّنْهُمَا مَوْجُوْدٌ، فَلَا اتِّحَادَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْوُجُوْدَ مَعْنًى مَصْدَرِيٌّ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَايُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ الشَّيْئَانِ بِوُجُوْدٍ وَاحِدٍ اِسْتِقْلَالاً.

أَوْ أَحَدُهُمَا مَوْجُوْدٌ، وَالْآخَرُ مَعْدُوْمٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الْمَعْدُوْمُ هُوَ الشَّيْءُ الْمُصِيْرُ إِيَّاهُ، فَلَا مَعْنَى لِلْاِتِّحَادِ، أَوْ يَكُوْنَ الْمَعْدُوْمُ هُوَ الشَّيْءُ الْأَوَّلُ - أَعْنِي: الصَّائِرَ - فَعَلَى هٰذَا قَدْ اِنْعَدَمَ الصَّائِرُ، سَوَاءٌ حَدَثَ بَعْدَ عَدَمِهِ شَيْءٌ، أَوْ لَمْ يَحْدُثْ. فَلَمْ يَكُنْ مُتَّحِداً مَعَ الشَّيْءِ الثَّانِي الْمُصِيْرِ إِيَّاهُ فَعَلَى التَّقَادِيْرِ لَا اتِّحَادَ.[2]

---

(١) (ب): ساقط، وهو غلط.

(٢) راجع: حواشي شرح القاضي محمَّد مبارك على السلَّم: ١٧٩.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَاذَا يَقُوْلُوْنَ فِي صَيْرُوْرَةِ بَعْضِ الْعَنَاصِرِ بَعْضاً، كَصَيْرُوْرَةِ مَاءٍ هَوَاءً، وَبِالْعَكْسِ؟ وَفِي صَيْرُوْرَةِ الْعَنَاصِرِ الْمُرَكَّبَةِ الْمُمْتَزِجَةِ؟.

قُلْتُ: أَمَّا صَيْرُوْرَةُ بَعْضِ الْعَنَاصِرِ بَعْضاً فَلَانَعْنِيْ بِهِ أَنَّ عُنْصُراً بِعَيْنِهِ صَارَ عُنْصُراً آخَرَ، فَالْهَوَاءُ نَفْسُهُ لَايَصِيْرُ مَاءً؛ لِأَنَّه إِنْ كَانَ هَوَاءً فَلَيْسَ مَاءً، وَإِنْ كَانَ مَآءً فَلَيْسَ هَوَاءً، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْهَيُوْلٰى الْعُنْصُرِيَّةَ تَخْلَعُ صُوْرَةَ الْهَوَآءِ، فَيَفْسُدُ الْجِسْمُ الْهَوَائِيُّ، وَتَكْتَسِي الصُّوْرَةَ الْمَائِيَّةَ فَيَكُوْنُ الْجِسْمُ الْمَائِيُّ. وَلَيْسَ ذَالِكَ مِنَ الْاِتِّحَادِ فِي شَيْءٍ. وَأَمَّا صَيْرُوْرَةُ الْعَنَاصِرِ بَعْدَ امْتِزَاجِهَا مُرَكَّباً فَلَيْسَتْ مِنَ الْاِتِّحَادِ، بَلِ الْعَنَاصِرُ إِذَا امْتَزَجَتْ فَاضَ عَلَيْهِ صُوْرَةٌ مُرَكَّبَةٌ فَتَكَوَّنَ الْمُرَكَّبُ[1].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَفَلَمْ تَذْهَبُوْنَ إِلَى أَنَّ الْحَمْلَ هُوَ اتِّحَادُ الْمُتَغَايِرَيْنِ وُجُوْداً فَهَلَّا يَسْتَقِيْمُ هٰذَا الْبَيَانُ[2] هُنَاكَ؟ فَنَقُوْلُ: اَلْمَوْضُوْعُ لَايَنْحَازُ[3] عَنِ الْمَحْمُوْلِ فِي الْوَاقِعِ وُجُوْداً. وَلَيْسَ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ الْعَقْلُ بِضَرْبٍ مِنَ التَّحْلِيْلِ يَنْتَزِعُ مِنْ ذَالِكَ الْمَوْجُوْدِ الْوَاحِدِ مَفْهُوْمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ[4]، يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَالِكَ الْأَمْرُ الْوَاحِدُ بِنَفْسِهِ مِصْدَاقاً لَهَا، أَوْ لَا.

فَلَيْسَ هُنَاكَ اِثْنَانِ اِتَّحَدَا وُجُوْداً، بَلْ وَاحِداً يَنْتَزِعُ مِنْهُ اثْنَيْنِ: فَإِمَّا هُمَا مَوْجُوْدَانِ بِالذَّاتِ؛ لِاتِّحَادِهِمَا، مَعَ ذَالِكَ الْوَاحِدِ الْمَوْجُوْدِ بِالذَّاتِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَوْجُوْدٌ بِالْعَرْضِ

---

(١) راجع: شرح القاضي ميرحسين الميذي على هداية الحكمة: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) في (ا): ساقط.

(٣) أي: لايمتازُ.

(٤) كالجسم الطبعي الموجود في الخارج؛ فإنَّه موجودٌ واحدٌ لكن يفرض فيه بمعونة العقل أنَّه مركبٌ من أجزاء غير متناهية، مع أنَّها لاتكون موجودةً فيه بالفعل.

نُسِبَ وُجُوْدُ صَاحِبِهِ بِالذَّاتِ إِلَيْهِ بِالْعَرْضِ؛ لِاتِّحَادِهِ مَعَهُ بِالْعَرْضِ هٰذَا ظَاهِرٌ. نَعَمْ ذَالِكَ الْـمَفْهُوْمُ بَعْدَ اِنْتِزَاعِهِ اِثْنَانِ مَوْجُوْدَانِ بِوُجُوْدَيْنِ، يَسْتَحِيْلُ أَنْ يَتَّحِدَا فِي هٰذَا النَّحْوِ مِنَ الْوُجُوْهِ.





[بَيَانُ الْوَجْهِ الثَّانِيْ]



اَلْوَجْهُ الثَّانِيْ: أَنَّ الْعِلْمَ بَعْدَ مَا اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُوْمِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُوْن، أَوِ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ[1] كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْآخَرُوْنَ إِمَّا أَنْ يَبْقَى كَمَا كَانَ قَبْلَ الاتِّحَادِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، أَوْ لَايَبْقَى كَمَا كَانَ: فَإِمَّا أَنْ يَبْطُلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ، يَكْمُلَ. وَعَلَى الْأَوَّلِ، فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الْبَاطِلُ صِفَةً مِّنْ صِفَاتِهِ، فَيَكُوْنُ ذَالِكَ اسْتِحَالَةً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، لَا اتِّحَادِ الْعَالِمِ بِالْمَعْلُوْمِ أَوِ الْعَقْلِ، أَوْ يَكُوْنُ الْبَاطِلُ ذَاتَ الْعَالِمِ، فَحِيْنَ حُصُوْلِ الْعَالِمِ يَكُوْنُ مَعْدُوْماً فَمَنْ ذَا الَّذِيْ يَعْلَمُ؟

وَعَلَى الثَّانِيْ: فَإِمَّا أَنْ يَكْمُلَ ذَاتُ الْعَالِمِ كَمَالاً أَوَّلاً نَوْعِيًّا[2]، فَيَكُوْنُ ذَاتُهُ جِنْساً، وَالْمَعْلُوْمُ أَوِ الْعَقْلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ فَصْلاً، وَالْمُرَكَّبُ مِنْهُمَا نَوْعاً. وَهُوَ سَفْسَطَةٌ صَرِيْحُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ رُبَّمَا يَخْلُوْ الْعَالِمُ عَنِ الْعِلْمِ كَمَا فِي الْعَقْلِ الْهَيُوْلَانِيِّ، فَيَلْزَمُ تَحْصِيْلُ الْجِنْسِ بِدُوْنِ الْفَصْلِ عَلَى أَنَّ بُطْلَانَهُ أَجْلَى مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ[3].

---

(١) أي: العقل العاشر.

(٢) واعلم أنَّ ما يتمُّ به الشيءُ، إمَّا في حقيقته كالصورة النوعية تتمُّ بها حقيقة النوع، ويسمَّى كمالاً أوّلا، وإمَّا في وصفه كالأعراض يتمُّ بها الشيءُ في وصفه، ويسمَّى كمالًا ثانيًا.

(٣) لأنَّ الحكماء قد نصُّوا على أنَّ الجنس أمرٌ مبهمٌ في العقل يصلحُ أن يكون أنواعًا كثيرةً، هو عينُ كلِّ واحدٍ منهما في الوجود، وليس هو متحصِّلًا مطابقًا لماهية نوعٍ منها بتمامه، وإنَّما الفصلُ يحصِّلُه ويشخِّصُه إذا إنضمَّ الفصلُ إليه وصار معيَّنًا ومشخَّصًا، فيكون الفصل علَّة=

وَإِمَّا أَنْ يَكْمُلَ كَمَالاً ثَانِياً بَعْدَ تَحْصِيلِ حَقِيقَتِهِ، فَيَكُونُ ذَالِكَ الْكَمَالُ وُجُوْدَ صِفَةٍ لَهُ، لَا اتِّحَادَهُ مَعَ غَيْرِهِ[1].



= لتشخُّص الفصل، وإلَّا تبقى الماهية الحقيقية مبهمةً، وذا باطلٌ.

(١) هذا التقرير مأثور عن شرح بحر العلوم عبد العلي الكهنوي على سُلَّم العلوم: ٢٢٥، وهذا التقرير أجمعُ ممَّا في «الإشارات».







[بيانُ الْوَجْهِ الثَّالِثِ]

اَلْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْـمَعْقُوْلَ مِنَ الْاتِّحَادِ نَحْوَانِ: الْأَوَّلُ: اَلْاتِّحَادُ الذَّاتِيُّ كَمَا بَيْنَ الذَّاتِ والذَّاتِيَاتِ(١). وَالثَّانِي: اَلْاتِّحَادُ الْعَرَضِيُّ كَمَا بَيْنَ الْعَارِضِ والْـمَعْرُوْضِ(٢). وَالْأَوَّلُ لَايُمْكِنُ فِي الْـحَقَائِقِ الْـمُتَبَايِنَةِ(٣)، فَكَيْفَ يَذْهَبُ وَهْمُ عَاقِلٍ إِلَى أَنَّ الْعَالِـمَ يَتَّحِدُ مَعَ الْـمَعْلُوْمِ أَوِ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ اتِّحاداً ذَاتِيًّا، مَعَ تَبَايُنِ حَقِيْقَتِهِمَا(٤).

وَالثَّانِي: يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُوْنَ أَحَدُ الْـمُتَّحِدَيْنِ نَاعِتـًا لِلْآخَرِ. وَلَايُمْكِنُ ذَالِكَ فِي كَثِيْرٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ لَاسِيَّمَا الْـجَوَاهِرُ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ طَبَائِعَ نَاعِتِيَّةً(٥)، إِنَّمَا يُمْكِنُ ذَالِكَ فِي الْـمُشْتَقَّاتِ وَمَا يَـحْذُوْ حَذْوَهَا، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ الْـمَعْلُوْمَاتِ تَصِيْرُ مُنْتَزَعَةً عَنِ الْعَالِـمِ، نَاعِتَةً إِيَّاهُ؟ وَأَنَّ الْعَالِـمَ يُنْتَزَعُ مِنْهَا فَيَتْبَعُهَا(٦)؟ وَأَنَّ الْعَقْلَ الْفَعَّالَ يَنْتَزِعُ مِنْهُ؟

---

(١) كاتحاد الإنسان مع الحيوانية والناطقية.

(٢) كاتِّحاد الإنسان مع الكتابة والضحك.

(٣) لأنَّ الماهية المركَّبة من المقولات المتباينة لاتكون حقيقةً واقعيةً، بل اعتباريّةً.

(٤) لأنَّ المعلوم، ربَّما يكون كيفًا، وكمًّا، وإنفعالاً... وغيرها، وأمَّا حقيقة العقل الفعَّال فهو جوهرٌ مجرَّدٌ عن المادَّة. فعلى ذالك لايكون العلم من الحقائق الواقعية، بل يكون تابعًا للمعلوم فيلزمفاسد كثيرة كما سلف بيانُها.

(٥) لأنَّ النظم الطبعيَّ قد وقع على أن يكون ما قام به منعوتًا وموضوعًا، وما قام نعتًا ومحمولاً له، ولو إنعكس الأمر يلزم خلاف النظم الطبعيِّ.

(٦) لأنَّ أمرَالانتزاعي تابعٌ لمنشأه.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِيْ يَخُصُّ بِإِبْطَالِ أَوَّلِ الْبَرَاهِيْنِ فَهُوَ أَنَّ الْعَالِمَ، لَوِ اتَّحَدَ مَعَ الْمَعْلُوْمَاتِ لَزِمَ أَنْ تَتَّحِدَ الْأَشْيَاءُ الْمُتَبَايِنَةُ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ إِذَا عَقَلَ جَوْهَراً فَاتَّحَدَ مَعَهُ[١]، ثُمَّ عَقَلَ حَقَائِقَ عَرَضِيَّةً مِّنْ مَقُوْلَاتٍ شَتَّى فَاتَّحَدَ مَعَهَا، فَاتَّحَدَ الْجَوْهَرُ مَعَ مَقُوْلَاتٍ عَرَضِيَّةٍ، وَاتَّحَدَتْ هِيَ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. فَلَا مَحِيْدَ لِمَنْ تَوَهَّمَ الْعَقْلَ مُتَّحِداً مَعَ الْمَعْلُوْمِ مِنِ ارْتِكَابِ اتِّحَادِ الْمَقُوْلَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ[٢]. وَهُوَ جُزَافٌ[٣] وَهْمِيٌّ[٤] يَتَخَيَّلُهُ الْجَهَلَةُ الْعَامَّةُ مِنْ رُمُوْزِ الصُّوْفِيَّةِ الصَّافِيَةِ الْكِرَامِ[٥] رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.



(١) لأنَّ التقدير اتحادُ العالم مع المعلوم.

(٢) اتحاد المقولات المتباينة قولٌ بالمتنافيين، كما لايخفى من تدبَّر في رسوم المقولات تدبُّرًا صادقًا.

(٣) الجزافُ: كلامٌ فارغٌ عن البصيرة.

(٤) إشارةٌ إلى منشأ هذا الجزاف بأنَّه نشأ من تغلُّب ظلمة الأوهام على أنوار العقل.

(٥) هذه هذيانات العامَّة الذين ما رزقوا تجريداً نوريًّا؛ لأنَّ الصُّوفية الكرام رحمهم الله السلام يقولون: إنَّ الوجود واحدٌ وهو حقيقةٌ مطلقةٌ للواجب سبحانه، وتعيُّناته ممكنةٌ والعلم كلُّه عبارة عن تعيُّناته، فلايلزمُ إمكانُ الواجب، ووجوب الممكن كما ظنَّه بعض الأغبياء، وحقيقته تعالى إنَّما هي مطلقةٌ لا مبهمةٌ؛ لأنَّها مصداق الوجود، والممكناتُ قيودٌ لها، دون أفرادها فلايلزمُ إبهام حقيقة الواجب تعالى، وجوب أفراد الممكن أبداً. راجع للتفصيل لهذه المسئلة المباركة إلى: «الرَّوض المجود في تحقيق معنى وحدة الوجود» للمصنِّف العلَّام رحمه الله تعالى.



[الردُّ على القولِ باتِّحادِهِ مع العقلِ الفعَّالِ على وجهٍ إجماليٍّ]

وَأَمَّا الْوَجْهُ الَّذِيْ يَخْتَصُّ بِإِبْطَالِ الرَّأْيِ الثَّانِيْ فَهُوَ أَنَّ جَمِيْعَ الْمَعْلُوْمَاتِ عِنْدَهُمْ حَاصِلَةٌ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ عِبَارَةً عَنِ الْاِتِّحَادِ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ، فَإِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ مَعَ ذَاتِ الْعَقْلِ، فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَعْلَمَ الْعَالِمُ عِنْدَ عِلْمِهِ بِمَعْلُوْمٍ جَمِيْعَ الْمَعْلُوْمَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ[1]. أَوْ يَتَّحِدَ مَعَ بَعْضِهِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ مُتَحَيِّزاً بَعْضاً وَهُوَ أَيْضاً مُحَالٌ[2].



(١) لأنَّ مرتبة العقل الهيولانيّ تأباه فتأمَّل.

(٢) هو أيضًا مبنيٌّ على الترجيح بلامرجِّحٍ؛ لأنَّ نسبه اتحاده مساوية الإقدام.



[تبيين الدليل السابق]



وَلَكَ إِنْ نُفَصِّلْ هٰذَا الْبُرْهَانَ فَنَقُوْلُ: إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ ذَاتُ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ شَيْئاً ذَا أَجْزَاءٍ وَأَبْعَاضٍ[1]، حَتَّى يَكُوْنَ النَّفْسُ الَّتِي تَعْلَمُ شَيْئاً، تَتَّحِدُ مَعَ أَجْزَاءٍ أُخَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، وَهٰكَذَا لَزِمَ أَوَّلاً: أَنْ يَكُوْنَ الْعَقْلُ مُتَحَيِّزاً بَعْضاً، فَلَا يَكُوْنُ مُجَرَّداً. هٰذَا خُلْفٌ[2].

ثَانِياً: أَنْ تَكُوْنَ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ بِالْفِعْلِ؛ لِعَدَمِ تَنَاهِي النُّفُوْسِ الْعَاقِلَةِ بِالْفِعْلِ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ.

وَثَالِثاً: أَنْ لَّايَكُوْنَ النَّفْسُ الْوَاحِدَةُ ذَاتاً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَعْلَمُ بَعْضَ الْمَعْلُوْمَاتِ، فَحِيْنَئِذٍ يَتَّحِدُ مَعَ جُزْءٍ مِّنْ أَجْزَاءِ الْعَقْلِ، ثُمَّ تَعْلَمُ بَعْضاً آخَرَ مِنَ الْمَعْلُوْمَاتِ فَيَتَّحِدُ مَعَ جُزْءٍ آخَرَ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَقْلِ.

وَرَابِعاً: أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَايَكُوْنَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ ذَاتاً وَاحِدَةً مِنْ بُدُوِّ الْفِطْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيْرَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً. وَكِلَاهُمَا بَاطِلَانِ، أَمَّا الْمُلَازَمَةُ؛ فَلِأَنَّ اتِّحَادَ النُّفُوْسِ مَعَ الْعَقْلِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مِنْ بُدُوِّ فِطْرَةِ الْعَقْلِ، فَلَا يَكُوْنُ ذَاتُ الْعَقْلِ ذَاتاً وَاحِدَةً، بَلْ ذَوَاتاً مُتَعَدِّدَةً حَسْبَ تَعَدُّدِ النُّفُوْسِ.

وَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ ذَالِكَ الْاِتِّحَادُ حَادِثاً، فَيَكُوْنُ الْعَقْلُ مِنْ بُدُوِّ الْفِطْرَةِ ذَاتاً، ثُمَّ

---

(١) أي: الأجزاء التحليلية.

(٢) لأنَّ العقول تكون دائمًا مطهَّرةً عن أرجاس المادَّة.

يَصِيرُ بَعْدَ اتِّحَادِهِ مَعَ النُّفُوسِ ذَوَاتاً مُتَعَدِّدَةً. وَأَمَّا بُطْلَانُ اللَّازِمَيْنِ؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاتُ الْعَقْلِ فِي بُدُوِّ الْفِطْرَةِ ذَاتاً وَاحِدَةً بَلْ ذَوَاتاً مُتَعَدِّدَةً بِحَسَبِ تَعَدُّدِ النَّفْسِ فَلَيْسَتْ عَقْلاً، بَلْ هِيَ نُفُوسٌ مُتَعَدِّدَةٌ. وَلَانَعْنِي إِطْلَاقَهُمُ الْعَقْلَ عَلَى الذَّوَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ شَيْئاً.

وَصَيْرُورَةُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. فَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَهُ وُجُودٌ وَاحِدٌ فَإِذَا صَارَ ذَالِكَ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً بَطَلَ ذَالِكَ الْوُجُودُ؛ إِذْ بَقَاءُ الْمَوْجُودِ مَعَ بُطْلَانِ الْوُجُودِ بَاطِلٌ، فَيَكُونُ ذَالِكَ إِنْعِدَاماً لِلْمَوْجُودِ الْوَاحِدِ وَحُدُوثاً لِلْمَوْجُودَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ، لَا صَيْرُورَةُ شَيْءٍ وَاحِدٍ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً. وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَتَّحِدَ الذَّاتُ الْعَاقِلَةُ لَا اتِّحَادُ جَمِيعِهَا مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ هٰذَا.

وَالْعَاقِلُ اللَّبِيبُ وَكُلُّ مَنْ يُرَعْرِعُ الْعِلْمَ أَنَّ هٰذَا كُلَّهُ جُزَافٌ لَايَلِيقُ بِعَاقِلٍ فَضْلُ الْاشْتِغَالِ وَالْإِكْثَارِ مِنَ الْإِمْعَانِ فِي إِبْطَالِهِ. فَهٰؤُلَاءِ بِالسَّوفِسْطَائِيَّةِ أَشْبَهُ مِنْهُمْ بِالْفَلَاسِفَةِ. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.






الرِّسالةُ في تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ

لَعَلَّكَ تَشْتَاقُ الْآنَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْعِلْمِ. فَاعْلَمْ أَنَّهُ ـ قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا ـ إِذْعَانٌ فَهُوَ تَصْدِيقٌ. فَإِنْ كَانَ جَازِمًا فَإِمَّا أَنْ يُطَابِقَ فَمَعَ التَّكَرُّرِ يَقِينٌ وَبِدُونِهِ تَقْلِيدٌ، أَوْ لَا، فَجَهْلٌ وَإِلَّا فَظَنٌّ. وَيَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ لَا بِطَرَفَيْهَا؛ لِإِفْرَادِهِمَا. وَلَا يُحْمَلُ الْعَقْدُ؛ إِذْ يُذْعَنُ بِدُونِهِ. وَمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ الْعِلْمِ تَوَهَّمَ الْعِلْمَ صُورَةً.

أَوْ غَيْرُ إِذْعَانٍ فَهُوَ تَصَوُّرٌ. وَيَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْمُفْرَدِ إِحْسَاسٌ، وَتَخَيُّلٌ، وَتَوَهُّمٌ، تَعَقُّلٌ. وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ فَقَطْ، شَكٌّ، وَوَهْمٌ، وَإِنْكَارٌ.

وَتُؤْخَذُ تَارَةً مُقَارِنًا لِلْإِذْعَانِ، وَتَارَةً لِعَدَمِهِ، وَثَالِثُهُ أَعَمُّ فَالْأَوَّلُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَقِيضِهِ، إِذَا كَانَ حَاشِيَتَي الْعُقُودِ الْمُذْعَنَةِ لَا حِينَ إِنْفِرَادِهِمَا. وَالثَّانِي بِالْعَكْسِ. وَالثَّالِثُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، هٰذَا. وَاللهَ أَسْئَلُ الْخَتْمَ بِالْحُسْنَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَبِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ جَدِيرٌ. وَعَلَيْهِ التَّوَكُّلُ فِي الْبَدْءِ وَالْمَصِيرِ، نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

۞ ۞ ۞




شَرْحُ الرِّسَالَةِ

أَقُوْلُ: لَـمَّا عَلَّمْنَاكَ حَقِيْقَةَ الْعِلْمِ وَالْـمَعْلُوْمِ، وَقَصَصْنَا عَلَيْكَ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِي أَمْرِهِ، فَلَعَلَّكَ تَشْتَاقُ الْآنَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْسَامِ الْعِلْمِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ ـ أَعْنِي: مَا حَقَّقْتُهُ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ النَّفْسَانِيَّةِ(١)، سَوَاءٌ كَانَ قَدِيْمـًا كَمَعْلُوْمِ الْـمُفَارِقَاتِ(٢) عَلَى مَزْعُوْمِ الْفَلَاسِفَةِ، أَوْ حَادِثـًا كَعُلُوْمِنَا ـ يَنْقَسِمُ إِنْقِسَامًا أَوَّلِيًّا إِلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ إِذْعَانـًا لِلنِّسْبَةِ(٣) أَوْ لَايَكُوْنُ. وَالْأَوَّلُ: هُوَ التَّصْدِيْقُ(٤)، وَالثَّانِي: هُوَ التَّصَوُّرُ(٥). فَالتَّصْدِيْقُ وَالتَّصَوُّرُ نَوْعَانِ مِنْهُ مُتَبَايِنَانِ(٦).

---

(١) حاصل التحقيق: أنَّ الحالة الإدراكية «علمٌ»، والصورة بمعنى الشبح بطريق حصول الأشياء بأشباحها «معلومة».

(٢) أي: العقول المجرَّدة.

(٣) إيجابية كانت أو سلبية، حملية كانت أو اتّصالية أو إنفصالية.

(٤) وينقسمُ إلى الجزم والظنّ، وهما نوعان تحته، خلافًا للإمام رحمه الله؛ حيث زعمَ أنَّه عبارةٌ عن مجموع الإدراكات الثلاثة والحكم. قال السيِّد الشريف قدس سرُّه الشريف: إنَّ من علم غرض هذا الفن أيقن أنَّ الحكماء على الحقِّ. راجع: شرح بحرالعلوم على السلم: ٢٢٦، حواشي العطار على شرح التهذيب: ٣٨.

(٥) وهو إحساسٌ، وتخيُّلٌ، وتوهُّمٌ، وتعقُّلٌ، وهذه الأربعة متعلقة بالمفرد، ووهمٌ وتخيُّلٌ وشكٌّ، وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية، فالتصوُّر نوعٌ إضافيٌّ تحته أنواعٌ سبعةٌ.

(٦) كونهما نوعين متباينين من الإدراك أمرٌ بديهيٌّ؛ لأنَّ للتصوُّر عموم التعلُّق فيتعلق بكل شيء حتى بنقيضه أيضًا، وللتصديق خصوص التعلُّق ولايتعلّق إلَّا الـموضوع والمحمول بشرط=

[الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ
تَحْقِيقُ أَنَّ مَوْرِدَ الْقِسْمَةِ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ مُطْلَقُ الْعِلْمِ، وَعُلُوْمُ الْمَبَادِئِ تَتَّصِفُ بِهِمَا]

وَهٰهُنَا مَبْحَثَانِ: اَلْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِي أَنَّ الْمُنْقَسِمَ إِلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيْقِ مُطْلَقُ الْعِلْمِ - قَدِيْمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا - فَقَدْ سَبَقَ إِلَى الْأَذْهَانِ الْعَامَّةِ أَنَّ الْمُنْقَسِمَ إِلَيْهِمَا هُوَ الْحَادِثُ مِنَ الْعِلْمِ. وَلَاسَبِيْلَ لَهُ إِلَّا عَلَى إِلْفٍ[1]؛ فَإِنَّا قَدْ حَقَّقْنَا فِيْمَا سَبَقَ[2] أَنَّ الْقِدَمَ وَالْحُدُوْثَ الْعَارِضَيْنِ لِلْعِلْمِ لَيْسَا مِنَ الْفُصُوْلِ الْمُقَوِّمَةِ[3] لِحَقِيْقَةِ الْعِلْمِ الْقَدِيْمِ والْحَادِثِ، بَلْ مِنَ الْعَوَارِضِ اللَّاحِقَةِ لِهُوِيَّتِهِمَا. فَكَيْفَ تُوْجِبُ مُخَالَفَةُ الْعِلْمِ الْقَدِيْمِ لِعُلُوْمِنَا بِالْقِدَمِ أَنْ لَايَكُوْنَ[4] تَصَوُّراً وَتَصْدِيْقاً؛ فَإِنَّ الْعَوَارِضَ الْمُخْتَلِفَةَ اللَّاحِقَةَ

= النسبة كما هو التحقيق في متعلَّق التصديق. قال بحر العلوم في شرحه على سلَّم العلوم: والاستدلُ باختلاف لوازمها مبني على كون اللوازم لوازم الماهية، وللمنع فيه مجالٌ. ثمَّ هذا الكلام نصٌّ على أنَّ التصديق إدراكٌ كما هو المشهور، لا كما زعم الإمام الرَّازي قدس سرُّه أنَّه فعلٌ، كما لايخفى. وربَّما يقال: إنَّه من لواحق الإدراك وليس بإدراكٍ كالشكّ والوهم كما حققه العلَّامة ميرزاهد الهرويُّ في حواشي الرسالة القطبية. والمتأخرون ذهبوا إلى اتحادهما نوعًا، وهو سخيف.

(١) الإلف: المناسبة العادية.

(٢) راجع: ص: ٤٢.

(٣) الداخلة في ماهية العلم.

(٤) العلم المنقسِم.

لِلْهُوِيَّاتِ لَاتُوجِبُ اخْتِلَافَ الْحَقَائِقِ.

فَإِذَنْ عُلُوْمُ الْمَبَادِئِ مِنَ الْمُفَارَقَةِ تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْدِيْقَاتٌ[١]؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّهُمَا. وَمَنْ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ لَّايُطْلِقَ عَلَى عُلُوْمِهَا لَفْظَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيْقِ فَلْيَفْعَلْ إِلَّا أَنَّ هٰذَا لَايُفِيْدُ مُرَادَهُ. وَأَيْضاً؛ فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي كِتَابِ النَّفْسِ: أَنَّ الْكُلِيَّاتِ مِنَ الْعُقُوْدِ الصَّادِقَةِ أَوِ الْكَاذِبَةِ لَاتَرْتَسِمُ إِلَّا فِي النَّفْسِ، دُوْنَ الْمَشَاعِرِ؛ لِكَوْنِهَا قُوىً جِسْمَانِيَّةً، وَأَنَّ مُدْرِكَهَا النَّفْسُ بِلَا تَوَسُّطِ قُوَّةٍ جِسْمَانِيَّةٍ وَآلَةٍ جَسْدَانِيَّةٍ[٢].

غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْوَهْمَ يَغْلِطُ النَّفْسَ، وَيَسْتَوْلِيْ عَلَيْهَا كَسُلْطَانِهِ، فَيَضْطَرُّهَا إِلَى تَصْدِيْقِ الْكَوَاذِبِ. وَلَايَلْزَمُ مِنْ ذَالِكَ أَنْ يَكُوْنَ مُدْرِكاً إِيَّاهَا بِتَوَسُّطِهِ وَاسْتِخْدَامِهِ، كَإِدْرَاكِهَا الْمَعَانِيَ الْجُزْئِيَّةَ بِاسْتِخْدَامِهِ. فَإِذَنْ لَابُدَّ لِمُدْرَكَاتِ النَّفْسِ الْكُلِيَّةِ مِنْ خَزَانَةٍ غَيْرِ الْخَيَالِ وَالْحَافِظَةِ؛ لِطَرَيَانِ الذُّهُوْلِ وَالنِّسْيَانِ عَلَيْهَا[٣]. فَلَامَحِيْدَ مِنَ الْقَوْلِ بِاقْتِرَانِ الْمُدْرَكَاتِ الْكُلِيَّةِ فِي الْعُقُوْلِ الْفَعَّالَةِ. فَلَامُحَالَةَ يَكُوْنُ مُدْرِكاً بِهَا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِحُلُوْلِ الْمُدْرَكَاتِ فِي الْمُفَارِقِ مِنْ دُوْنَ أَنْ يُدْرِكَهَا، فَإِدْرَاكُهَا إِيَّاهَا اِرْتِسَامِيٌّ. فَمَا

(١) هذا هو المختار عند المحققين منهم العلاَّمة الدوَّانيّ ومن تبعه.

(٢) راجع إلى: التعليقات للشيخ الرئيس: ١١٤، ٩٨.

(٣) تقريرُه: أنَّ النفس مدركة للكليات بوساطة القوة العقلية كما أنَّها مدركة للجزئيات بوساطة القوة الوهمية، وكما تذهل النفس عن الجزئيات، كذالك تذهلُ هي عن الكليات. والذهول عبارةٌ عن زوال المدرَك عن المدرِكة مع بقائه في الخزانة، فيجب أن يكون للكليات خزانة تكون هي فيها عند ذهول النفس عنها وزوالها عن المدركة. ولايمكن أن خزانتها هي الحافظة؛ لأنَّها قوة جسمانية، فلاترتسمُ فيها الكليَّاتُ، فيكونُ لها خزانة أخرى ترتسمُ فيها صورُ الكليَّات، وهي العقول الفعَّالة، فلابدَّ من ارتسام صور مدركات النفس الكلية فيها. راجع: حاشية العلاَّمة ميرزاهد الهرويّ على الرسالة: ٢٨١، شرح القاضي محمَّد مبارك على سُلَّم العلوم: ٣٦، حاشية العلاَّمة فضل حقّ الخيرآباديّ على شرح السلم للقاضي: ١٣٢.

يَتَعَلَّقُ بِالْعُقُودِ الصَّوَادِقِ تَصْدِيقٌ، وَمَا تَعَلَّقَ مِنْهُ بِالْكَوَاذِبِ تَصَوُّرٌ[1].

وَلَا مَسَاغَ لَهُ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَوَاذِبِ؛ لِأَنَّهَا بَرِيئَةٌ عَنْ غَوَايَةِ الْجَهْلِ[2]. وَلَا ضَيْرَ فِي أَنْ تَخْتَلِفَ مُدْرَكَاتُ النَّفْسِ فِي نَحْوِ الْإِدْرَاكِ[3]، حَتَّى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَوَاذِبِ الْمُصَدَّقَةِ لِلنَّفْسِ مُصَدَّقَةً لِلْخَزَانَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ الضَّرُورِيَّ لِلْخَزَانَةِ فَقَطْ ذَاتُ الْمَعْلُومِ، لَا حِفْظُ نَحْوِ الْعِلْمِ، بَلْ ذَالِكَ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْتِقَالِ شَخْصِ الْعَرَضِ مِنْ مَوْضُوعٍ إِلَى مَوْضُوعٍ[4]. فَقَدِ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِ كَوْنِ الْعُلُومِ الْقَدِيمَةِ

---

(١) تقريرُه: أنَّ ارتسام صور الأشياء مع ما فيها في العقول ممَّا لاينكر كما هو متقررٌ في محلِّه، والمرتسمُ في النفوس، التصديقات الصوادقُ والكواذب كلاهما، فالعقول عالمة بما ارتسم فيها من الصَّوادق والكواذب. فالبداهة قاضيةٌ بأنَّ علمها لهما لايكون على نحوٍ واحدٍ، فلابدَّ وأن يكون شأنها بالنسبة إلى الكواذب مجرَّدُ الحفظ أي: التصوُّر، وبالنسبة إلى الصَّوادق الحفظ والتصديق لها، فيكونُ علمُ العقول المجرَّدة تصوُّراً وتصديقًا. وعلمُها قديمٌ؛ لعدم سبق الجهل على علمها؛ فإنَّ مناط حدوث العلم وقدمه سبْقُ الجهل عليه، وعدم سبقه. فيكون العلم الحصوليُّ القديمُ أيضًا منقسِمًا إلى التصوُّر والتصديق فتأمَّل.

(٢) تقريره: أنَّ العقول العالية بل العقل الفعَّال بالنسبة إلى التصديقات الكاذبة مجرَّدُ الارتسام والحفظ، لا التصديق؛ لتنزُّه العقول عن ضلالات الوهم وتوابع المادَّة. فالعقل الفعَّال يعلم الكواذب من حيث التصوُّر لا من حيث التصديق والصوادق أي: التصديقات الصادقة، من حيث التصديق، فيكون علم العقل الفعَّال تصوُّريًّا وتصديقيًّا. فثبت أنَّ العلم الحصوليَّ القديمَ أيضًا تصوُّرٌ وتصديقٌ.

(٣) كعلم الباري تعالى؛ فإنَّه تعالى يعلم الجزئيَّات المتغيِّرة من حيث هي بطريق كليٍّ لا جزئيٍّ. فالتفاوتُ إنَّما نحو الإدراك دون المدرَك حتى يلزم الجهلُ! كما حقَّقه العلَّامة الدوَّانيُّ في شرح العقائد العضدية، فلايتوجَّه ما قيل من أنَّ الفلاسفة ينكرون علم الباري تعالى بالجزئيات، فتدبَّر؛ فإنَّه من مطارح الأذكياء.

(٤) لأنَّ المعلوم أنْ لا معنى للخزانة إلاَّ خزانة المعلومات؛ إذ انتقال العلم عن المدرِكة إلى=

تَصَوُّرَاتٍ وَتَصْدِيقَاتٍ[1].

❁ ❁ ❁

= الخزانة مستحيلٌ؛ لأنَّ العلم عرضٌ في المدرِكة، وانتقالُه عنها إلى الخزانة انتقال العرض من موضوعٍ إلى موضوعٍ؛ لأنَّ الموضوع الأوَّل هو المدرِكة، والآخر هو الخزانة.

(١) راجع للتفصيل إلى: حواشي العلاَّمة فضل حق الخيرآبادي على شرح السلَّم للقاضي: ١٣٣.

[رَدُّ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقْ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى السَّيِّدِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ قُدِّسَ سِرُّهما]

[نصُّ كِتَابِ الْقَبَسَاتِ]

وَمِنْ مُتَحَذِّقِي الْفَلْسَفَةِ مَنْ يَسْتَحْيِي أَنْ يُطْلِقَ عَلَى عُلُوْمِ الْـمُفَارِقَاتِ الْفَعَّالَةِ لَفظَ التَّصَوُّرِ والتَّصْدِيْقِ، وَيَتَذَرَّعُ[1] بِذَالِكَ إِلَى التَّشْنِيْعِ وَالتَّشْدِيْقِ عَلَى الْـحُكَمَاءِ الْعِظَامِ مِنْ أَصْحَابِ التَّحْقِيْقِ وَأَرْبَابِ التَّحْدِيْقِ، فَيَقُوْلُ فِي بَعْضِ أَقَاوِيْلِهِ بِـهٰذِهِ الْعِبَارَةِ: «اَلتَّحْقِيْقُ أَنَّ اعْتِبَارَ كَوْنِ الشَّيْءِ مُتَحَقِّقًا فِي حَدِّ نَفْسِهِ لَا بِتَعَمُّلٍ وَاعْتِمَالٍ مِّنَ الْعَقْلِ فِي لَوْحِ الذِّهْنِ أَمْ فِي مَتَنِ الْـخَارِجِ. وَالصَّوَادِقُ مُرْتَسِمَةٌ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ نَفْسِهَا. وَالْكَوَاذِبُ بِمَا سُوْءُ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ اِسْتَحَقَّ بِذَيْنَكَ الْاِعْتِبَارَيْنِ بِطَبْعِهَا بِـهَا وَهُوَ خَزَانَةُ الْـمَعْقُوْلَاتِ مِنَ الصَّوَادِقِ الْـحِفْظِ وَالتَّصْدِيْقِ مَعًا، وَمَعَ الْكَوَاذِبِ الْكِذْبِ دُوْنَ التَّصْدِيْقِ أَيْ: الْـحِفْظِ عَلَى سَبِيْلِ التَّصَوُّرِ دُوْنَ الْإِذْعَانِ؛ لِبَرَاءَتِهِ عَنِ الشُّرُوْرِ والأسواء التي هِيَ مِنْ تَوَابِعِ الْـمَادَّةِ» فَلَيْسَ عَلَى سُنَّةِ التَّحْصِيْلِ؛ أَلَيْسَ مِنَ الْـمُقَرَّرِ فِي مَقَرِّهِ: أَنَّ التَّصَوُّرَ وَالتَّصْدِيْقَ أَنَّـمَا هُمَا نَوْعَا الْعِلْمِ الْإِنْطِبَاعِيِّ الْـمُتَجَدِّدِ فِي الْفِطْرَةِ الثَّانِيَةِ. وَأَمَّا الْعُلُوْمُ الْـحُضُوْرِيَّةُ كَعِلْمِ النَّفْسِ الْعَاقِلَةِ بِذَاتِهَا الْـمُجَرَّدَةِ، وَالْعُلُوْمُ الْإِنْطِبَاعِيَّةُ الْغَيْرُ الْـمُتَجَدِّدَةِ كَعُلُوْمِ الْعُقُوْلِ الْفَعَّالَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهَا، الْغَيْرِ الْـمُنْسَلِخَةِ عَنْهُ بِحَسَبِ

---

(١) أي: يتوسَّل.

الْوُجُوْدِ الْعَيْنِيِّ فِي الْفِطْرَةِ الأُوْلَى فَغَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْـمَقْسَمِ»[1]. اِنْتَهَى كَلاَمُهُ بِأَلْفَاظِهِ.

[تنقيد العلّامة فضل حق الخيرآبادي]

وَأَنْتَ وَكُلُّ مَنْ تُرَعْرِعُ[2] عَنِ الْعَامَّةِ ـ وَلَوْ قَلِيْلًا ـ وَبِالْـجُمْلَةِ كُلُّ مَنْ بَلَغَ إِلَى دَرَجَةِ الْـخِطَابِ لَا بَلْ كُلُّ مَنْ فَطَمَ عَنِ اللِّسَانِ، وَإِنْ لَّـمْ يَكُنْ يَرْتَفِعُ بِدَارَةِ[3] الْفِكْرَةِ وَالِاكْتِسَابِ، يَعْلَمُ أَنَّ هٰذَا الْكَلَامَ مَعَ مَا فِيْهِ مِنَ الْإِسْهَابِ[4]، لَيْسَ لَهُ مَزِيْدُ فَضْلٍ عَلَى طَنِيْنِ الذُّبَابِ[5] وَنَعِيْقِ الْغُرَابِ[6] بَلْ عَلَى قَعْقَعَةِ الْبَابِ[7]. أَفَلَيْسَ أَنَّ هٰذَا الْـمُتَفَلْسِفَ اعْتَرَفَ بِإِنْطِبَاعِ الصَّوَادِقِ وَالْكَوَاذِبِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ؟: فَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ النِّسَبُ الْعَقْدِيَّةُ الْـمُرْتَسِمَةُ فِيْهَا، مُتَّصِفَةً بِالصِّدْقِ والْكِذْبِ، فَهِيَ صَوَادِقُ وكَوَاذِبُ، وَالْـمَبَادِئُ الْـمُفَارِقَةُ مُصَدِّقَةٌ ومكذِّبةٌ، فَعُلُوْمُهَا تَصْدِيْقَاتٌ وَتَصَوُّرَاتٌ[8]، فَلاَ يَتَقَعَّدُ أَنْ يُـجْحَدَ بِكَوْنِ الْعُلُوْمِ الْإِنْطِبَاعِيَّةِ الْغَيْرِ الْـمُتَجَدِّدَةِ تَصَوُّرَاتٍ وَتَصْدِيْقَاتٍ.

---

(١) راجع: القَبَسات للداماد: ٣٨٦، مطبوع باهتمام مهدي محقق، من انتشارات دانشگاه تهران: ١٣٦٧، لايخفى على من راجع إليه أنَّ هذا النصَّ مأخوذ بالمعنى، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام للفاضل عبد الرَّزَّاق اللاهيجي: ١/ ٦٨٥.

(٢) ترعرع بالمعنى: يكبر الإنسان بمرور الزَّمان.

(٣) الدارةُ: كلُّ أرضٍ واسعة بين الجبال.

(٤) الإسهاب: التطويل.

(٥) الطنين: صوتُ الذباب.

(٦) النعيق: صياح الغراب.

(٧) القعقعة: صوت الشيء اليابس عند التحريك.

(٨) لأنَّ البداهة العقلية قاضية أنَّ ارتسام الصوادق والكواذب في العقول الفعَّالة ليس على نهج واحدٍ.

وَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ[١] مُتَعَالِيَةً عَنِ الصِّدْقِ وَالْكِذْبِ جَمِيْعاً عَلَى مَا يَلُوْحُ مِنْ كَلَامِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ[٢] حَيْثُ قَالَ: «اَلنِّسَبُ الْعَقْدِيَّةُ الْمُتَحَقِّقَةُ فِي الْأَنْوَارِ الْقُدْسِيَّةِ أَجَلُّ مِنْ أَنْ تُوْصَفَ بِالصِّدْقِ» فَذَالِكَ وَهْمٌ بَاطِلٌ؛ أَفَلَمْ يَعْتَرِفْ هٰذَا الْقَائِلُ بِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّفْسِ الْأَمْرِ هُوَ اِعْتِبَارُ كَوْنِ الشَّيْءِ مُتَحَقِّقاً فِي حَدِّ نَفْسِهِ لَا بِتَعَمُّلٍ وَاعْتِمَالٍ مِّنَ الْعَقْلِ؟، وَأَنَّ الصَّوَادِقَ مُرْتَسِمَةٌ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا؟

فَلَاسَبِيْلَ لَهُ إِلَى إِنْكَارِ اتِّصَافِ مِصْدَاقِ الْعُقُوْدِ الْمُرْتَسِمَةِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِالصِّدْقِ؛ إِذِ الصِّدْقُ: هُوَ مُطَابَقَةُ النِّسْبَةِ الذِّهْنِيَّةِ الْمُحَاكِيَةِ لِمَا عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ. وَقَدِ اعْتَرَفَ[٣] هُوَ نَفْسُهُ بِأَنَّ الصَّوَادِقَ الْمُرْتَسِمَةَ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا، فَكَيْفَ يَذْهَبُ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّهَا أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُوْصَفَ بِالصِّدْقِ؟.

وَمِنْ سَبِيْلٍ آخَرَ حِكَمِيٍّ: أَ لَيْسَ مِنْ مَصَادِيْقِ بَعْضِ الْعُقُوْدِ، كَقَوْلِنَا: «اَلْوَاجِبُ ـ سُبْحَانَهُ ـ أَنَّه وَاحِدٌ» وَ«أَنَّ شَرِيْكَهُ مُمْتَنِعٌ»، وَكَقَوْلِنَا: «اَلْمَبَادِئُ الْعَالِيَةُ مُمْكِنَةٌ» مُتَحَقِّقَةً قَبْلَ وُجُوْدِ تِلْكَ الْمَبَادِئِ الْمُفَارِقَةِ، لَاسِيَّمَا عِنْدَ مَنْ[٤] ضَيَّعَ عُمْرَهُ فِي إِثْبَاتِ الْحُدُوْثِ

(١) أي: أن تكون النِّسب العقديةُ المرتسمةُ فيها خاليةً عن الصدق والكذب.

(٢) راجع: الأفق المبين لباقر الداماد: ٩٨، مطبوع بتحقيق حامد ناجي الأصفهاني، تهران ـ مؤسسة مطالعات إسلامي دانشگاه آزاد.

(٣) كما اعترف به في نصِّ كتابِ القبسات، السابق.

(٤) هذا التعريض على السيِّد باقر الداماد؛ فإنَّه أثبت الوجود الدهريَّ ـ وهو عبارةٌ عن كون وجود الشيء مسبوقًا بالعدم المطلق الواقعيّ الذي لايتقدَّرُ بمتقدَّرات زمانية، ولايتجدَّدُ بتجدُّدات امتدادية بمعنى أنَّ عدم العالم في الواقع ونفس الأمر، مقدَّمٌ على وجوده في متن الواقع ومطابق نفس الأمر، ويقال لهذا التقدُّم تقدُّمًا دهريًّا. والسيد الداماد لم يزل حاملًا لتلك الفكرة في حياته. راجع: القبسات للسيد الدماد: ٦، شرح القبسات للفاضل أحمد علوي العاملي: ٦٦. وللشيخ أمان الله البنارسي صاحب محكم الأصول، كتاب فيه محاكمة بين الفاضل =

الدَّهْرِيِّ لِلْجَائِزَاتِ سَافِلِهَا، وَعَالِيْهَا، وَمُجَرَّدِهَا، وَمَادِّيِّهَا.

فَلَا مُحَالَةَ يَكُوْنُ قَبْلَ ارْتِسَامِ تِلْكَ الْعُقُوْدِ فِيْهَا لَا بِالزَّمَانِ. فَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ تِلْكَ الْعُقُوْدُ فِيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهُ لَا بِالزَّمَانِ، فَإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ تِلْكَ الْعُقُوْدُ مُطَابِقَةً إِيَّاهَا، فَلَايَكُوْنُ مِنَ الْمَبَادِئِ الشَّاهِقَةِ مُصَدِّقَةٌ بِهَا، أَوْ لَاتَكُوْنُ مُطَابِقَةً إِيَّاهَا، وَهُوَ خُلْفٌ بَاطِلٌ.

وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ: اَلْقَضَايَا الْمُنْطَبِعَةُ فِي تِلْكَ الْأَذْهَانِ لَمْ تَنْسَلِخْ عَنِ الْعَقْدِيَّةِ، فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّهَا مُتَعَالِيَةٌ عَنِ الصِّدْقِ وَالْكِذْبِ[1].

وَمِنَ الْعَجَبِ الْعَجِيْبِ الَّذِيْ لَيْسَ أَعْجَبَ مِنْهُ: أَنَّهُ قَدْ قَالَ: اِرْتِسَامُ الصَّوَادِقِ فِي الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِمَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا، وَارْتِسَامُ الْكَوَاذِبِ فِيْهِ مِنْ تِلْقَاءِ سُوْءِ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ. وَهَلْ هٰذَا إِلَّا مِنْ فُضَالَةٍ مِنْ بَقِيَّةِ بَعْضِ سَقَطَةِ الْمُقَلِّدِيْنَ. غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّهُ أَسْقَطَ لَفْظَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيْقِ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفُّظَ بِهِمَا. فَالشَّعِيْرُ يُؤْكَلُ وَيُذَمُّ[2]! مَعَ مَا فِي مَقَالِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِإِنْفِعَالِ[3] الْعَقْلِ الْفَعَّالِ مِنْ سُوْءِ اسْتِعْدَادِ النَّفْسِ الَّتِيْ هِيَ أَسْفَلُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْعَى فِي مُؤَاخَذَةِ عَلَى إِطْلَاقِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيْقِ حَتَّى قَالَ[4] بِلِسَانِهِ الْمَاضِيْ أَهْلَ التَّحْدِيْقِ بِالتَّشْدِيْقِ، هٰذَا. فَقَدِ اسْتَبَانَ أَنَّ الْعُلُوْمَ الْقَدِيْمَةَ تَصَوُّرَاتٌ وَتَصْدِيقَاتٌ، وَهُوَ الَّذِيْ كُنَّا بِصَدَدِهِ.

= الجونفوري والسيد الباقر الداماد في مسئلة الحدوث الدهريّ أيضًا.

(١) لأنَّ الماهيات تكون محفوظة ذهناً وخارجاً، ولاتختلف باختلاف الظروف والإطلاقات.

(٢) هذا ضرب المثل الشهير، يضرب في من يقدم الخير، فيجازى بالشَّرّ. راجع: معجم الأمثال للميداني: ١/ ٣٦٥.

(٣) (ا): ساقطٌ.

(٤) أي: وَصَفَ.



اَلْمَبْحَثُ الثَّانِيْ
فِيْ ذِكْرِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيْقِ

[اَلْمَقَامُ الْأَوَّلُ: اَلْمَقَالَةُ الْأُوْلى فِيْ تَقْسِيْمِ التَّصْدِيْقِ]

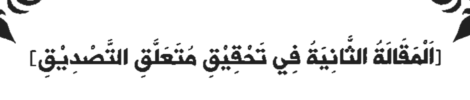
وَفِيْهِ مَقَامَانِ: اَلْمَقَامُ الْأَوَّلُ فِي التَّصْدِيْقِ، وَفِيْهِ ثَلْثُ مَقَالَاتٍ: اَلْأُوْلى فِيْ تَقْسِيْمِهِ فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ جَازِمًا أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ، وَالْجَازِمُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ[١] أَوْ لَايَكُوْنَ، وَالْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الْاِعْتِقَادُ فِيْهِ مُكَرَّرًا ضَاعِفًا بِأَنْ يَعْتَقِدَ مَعَ ثُبُوْتِ الْمَحْمُوْلِ لِلْمَوْضُوْعِ أَنَّهُ لَايُمْكِنُ أَنْ لَّايَكُوْنَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ[٢] إِمَّا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيْبَةِ وَهُوَ «يَقِيْنٌ»، أَوْ لَايَكُوْنُ مُكَرَّرًا، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَبْطُلَ اسْتِحْكَامُ أَصْلِ الْاِعْتِقَادِ أَنْ يَعْرِضَ الذِّهْنَ نَقِيْضُهُ وَهُوَ «التَّقْلِيْدُ». وَمَا لَايَكُوْنَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَـ«جَهْلٌ مُرَكَّبٌ». وَمَا لَايَكُوْنُ جَازِمًا فَـ «ظَنٌّ»، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ الرَّاجِحِ لَا الْمُرَكَّبِ مِنَ الرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوْحِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَالنِّسْبَةُ الْوَاحِدَةُ تَسْتَحِيْلُ أَنْ تَكُوْنَ رَاجِحَةً وَمَرْجُوْحَةً مَعًا[٣].

---

(١) أي: لنفس الأمردون الخارج.

(٢) أي: الاعتقاد بأن لايكون هذا مخالِفًا للنفس الأمر.

(٣) هذا هو الحقُّ؛ لأنَّ الظنَّ إذعانٌ بسيطٌ وهو الرَّاجح المتعلِّق بالنسبة الإيجابية في القضية الموجبة، والسلبية في القضية السالبة لكنَّه بحيث لو لاحظ الظَّانُّ الطرفَ المقابلَ لـمتعلَّقه، جوَّزه تجويزًا ضعيفًا، وأيِّد بساطته بأنَّه لو كان مركَّبًا لصارت أجزاء القضيَّة في حالة الظن أربعة واللازم باطلٌ، راجع للتفصيل إلى: شرح الفاضل حمد الله السنديلي على السلم: ١٤، وما =



[المَقَالَةُ الثَّانِيَةُ فِي تَحْقِيْقِ مُتَعَلِّقِ التَّصْدِيْقِ]

الثَّانِيَةُ فِي مُتَعَلَّقِهِ: فَالْحَقُّ أَنَّه يَتَعَلَّقُ(١) بِالنِّسْبَةِ الرَّابِطَةِ الْمُحَاكِيَةِ بِمَا هِيَ مَلْحُوْظَةٌ(٢) بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُوْمِ بِالضَّرُوْرَةِ أَنَّهُ لاَ يَتَعَلَّقُ بِمَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقَضِيَّةِ. وَالْمَوْضُوْعُ وَالْمَحْمُوْلُ؛ لِكَوْنِهِمَا مُفْرَدَيْنِ لَايَصْلَحَانِ أَنْ يَتَعَلَّقَ هُوَ بِهِمَا(٣).

= ذهب إليه الفاضل الخيرآبادي من البساطة هو الحقُّ في نفس الأمر، لا كما زعم البعض أنّه عبارة عن مجموع الرَّاجح والمرجوح. قال السيِّد السندُ في حواشي مختصر الأصول: ١/ ٢١٥،: إنَّ المذكور في عبارة القوم: أنَّ الظنَّ هو الحكمُ بأحد النقيضين مع تجويز الآخر، ويتبادرُ منه أنّه مركَّبٌ من اعتقادين فأشار أنّه بسيطٌ، وأنَّ خطور النقيض الآخر لايجبُ أن يكون بالفعل. وليعلم أنَّ البساطة ليست مختصَّة بالظنِّ بل اليقين، والوهم، والإنكار، بل الشكُّ أيضًا من البسائط والطرفان في الشكّ خارجان عنه.

(١) أي: يتعلَّقُ التصديقُ بالنسبة الحاكية؛ لأنّها معلومة بالذات فيكون متعلَّقُه أيضًا معلومًا بالذات.

(٢) لايخفى عليكم أنَّ الإسناد من حيث ملاحظة العقل إيّاه، وحصولُه فيه آلة ومرآة؛ لتعرف نفسه من حيث إنّه حالُ الطرفين، وقائمٌ بهما، محصوله في العقل أيضًا إنَّما يكونُ من حيث إنّه حالٌ من أحوال الطرفين، ومعنى من المعاني القائمة بهما، ومن البيِّن أنَّ حصول النسبة وملاحظتها من تلك الجهة إنَّما يتأتي بعد حصول الطرفين وملاحظتهما.

(٣) حاصلُه: أنَّ النسبة الخبرية الرابطة إنَّما يتعلَّق بها التصديقُ تبعًا لا قصداً، وبالعرض لا بالذات، وأيّده بأنَّ النسبة المذكورة إنَّما هي من المعاني الحرفية التي لاتلاحظُ بالاستقلال في المفهومية، فلم تكن صالحةً لأنْ يتعلَّق بها التصديق أوّلًا وبالذات؛ إذ التصديق إنَّما هو من الأشياء المقصودة بالذات، فلايتعلَّق إلَّا بما هو كذالك، وإذا لم يتعلَّق بها أوّلًا وبالذات، =

وَمَا يُظَنُّ[1] «أَنَّ مُتَعَلَّقَ التَّصْدِيْقِ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مُسْتَقِلاً» سَاقِطٌ؛ إِذِ اسْتِقْلَالُ مُتَعَلَّقِ التَّصْدِيْقِ مِمَّا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ[2]، وَلَمْ يَحْكُمْ بِهَا وِجْدَانٌ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى [أَنَّ] تَعَلُّقَ التَّصْدِيْقِ بِالنِّسْبَةِ[3] أَوْ بِمَا النِّسْبَةُ جُزْءٌ مِنْهُ[4]؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِمَا، وَذَهَبَ[5] إِلَى تَعَلُّقِ التَّصْدِيْقِ بِأَمْرٍ مُجْمَلٍ يُفَصِّلُهُ العَقْلُ إِلَى الْمَوْضُوْعِ والْمَحْمُوْلِ وَالنِّسْبَةِ الرَّابِطَةِ.

وَلَايَعْلَمُ أَنَّ كَثِيْراً مَّا يُصَدَّقُ بِصَوَادِقِ الْعُقُوْدِ، وَيُطْوَىٰ الْكَشْحُ عَنِ احْتِمَالِ

= ومن الظّاهر امتناع تعلُّقه بالمفردات المحضة من حيث كذالك، لزم تعقُّله بها ثانيًا وبالعرض.

(١) الظانُّ هو القاضي محمد مبارك الكوفامويُّ شارح السلَّم تقليدًا لبعض الفضلاء السابقين عليه.

(٢) ولايكون مبرهنًا أيضًا.

(٣) أي: النسبة الرابطة من حيث هي رابطة أي: ملحوظة بلحاظ غير استقلاليٍّ كما هو محتمل عبارة العلَّامة الرَّازيّ، وإنَّما اشترطنا باللحاظ المذكور؛ لعدم استقلال النسبة مع أنَّ التصديق أمرٌ استقلاليٌّ.

(٤) وهو نفس القضية ومعناها المركَّب من صورة الموضوع والمحمول الملحوظَيْنِ باللحاظ الاستقلاليِّ.

(٥) هذا الذاهب يظنُّ أنَّ متعلَّق التصديق لابدَّ من أن يصحَّ محكومًا عليه، وملحوظًا بالذات، والقضية المجملة أيضًا كذالك. أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّه يقال: «هذه القضية نقيضُ تلك القضية»، وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ الملحوظ بالذات هو المعنى الاستقلاليُّ عند التحقيق، ولاشكَّ أنَّ القضية المفصَّلة لأجلِ كون لحاظها عبارةً عن لحاظات متعددة مفصَّلة، وعدم استقلال لحاظ النسبة ليست بمستقلة. فلاتكونُ ملحوظةً بالذات. ومن ثمَّة حين كونها محكومًا عليها بالأحكام تكون مجملةً ملحوظةً بلحاظٍ وحدانيٍّ بخلاف المجملة؛ فإنَّ اللحاظ الوحدانيَّ فيها يتعلَّق بالمجموع بما هو مجموعٌ بالذات، فتدبَّر.

الْإِجْمَالِ[1]، عَلَى أَنَّ هٰذَا الْأَمْرَ الْمُجْمَلَ إِمَّا مُحْتَوٍ عَلَيْهَا فَهُوَ مُنْسَلِكٌ فِي نِظَامِ الْمُفْرَدَاتِ، فَشَاكِلَتُهُ شَاكِلَتُهَا. فَمَا بَالُهُ يَصْلَحُ لِأَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ التَّصْدِيْقُ دُوْنَهَا[2].



(١) راجع للتفصيل ولتحقيق الحقّ: حاشية الإمام فضل حق الخيرآباديّ على شرح القاضي مبارك: ١٩٠.

(٢) يعني: أنَّ الأمر المجمل الذي هو مفاد الهيأة الحملية إمَّا مشتملٌ على النسبة الحاكية الغير المستقلّة بما هي كذالك فهو ليس بمجملٍ، بل هو نفس القضية المفصَّلة، أو غيرُ مشتملٍ على النسبة الحاكية، الغير المستقلة فهو داخلٌ في المفردات. والحقائق التصوُّرية لايمكنُ أن يتعلَّق به التصديق على أنَّا كثيرًا مَّا نذعنُ القضية، ولايخطرُ ببالنا الأمرُ المجملُ أصلًا، واستقلال متعلَّق التصديق ليس ضروريًّا، ولامبرهنًا عليه كما مرَّ. والحقُّ أنَّ التصديق لايتعلَّق إلَّا بالنسبة الحاكية من حيث كذالك. وأمَّا المحكيُّ عنه فهو وإنْ كان في بعض الصُّور متعلَّقًا بالذات، كما إذا تحقَّقت الحكايةُ بعد التصديق، لكن تعلُّق التصديق به ليس كليًّا؛ لأنَّه في الأكثر معلوم بالعرض بواسطة الحكاية، وهي عنوانٌ له ومرآةٌ لملاحظته فهو متعلَّقٌ بالعرض، وكونه مقصودًا بالذات لايستلزمُ تعلُّق التصديق به؛ فإنَّ مدار تعلُّق التصديق ليس إلَّا كون الشيء معلومًا بالذات، لا كونُه مقصودًا كذالك على أنَّه لايمكنُ القول بتعلُّق التصديق بالمحكي عنه في الكواذب؛ إذ ليس لها محكيٌّ عنها، وإلَّا لـم تبق كواذب، وهذا التحقيق أفاده الإمام عبد الحقّ الخيرآباديُّ في شرحه على المرقاة: ١٦.

[اَلْمَقَالَةُ الثَّالِثَةُ: فِي تَحْقِيقِ أَنَّ التَّصْدِيْقَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ(١) لا أَنَّهُ مِنْ لَوَاحِقِ الإِدْرَاكِ]

اَلثَّالِثَةُ فِي إِبْطَالِ مَا يُظَنُّ: أَنَّ التَّصْدِيْقَ لَيْسَ بِعِلْمٍ(٢). إِعْلَمْ أَنَّ شَرْذِمَةً مِنَ الَّذِيْنَ ذَهَبُوْا إِلَى كَوْنِ الْعِلْمِ هُوَ الصُّوْرَةُ الْحَاصِلَةُ، [لكن] لَـمَّا رَاجَعُوْا إِلَى وِجْدَانِهِمْ وَأَنْصَفُوْا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجَدُوْا التَّصْدِيْقَ غَيْرَ الصُّوْرَةِ، فَمَا اسْتَطَاعُوْا إِلَى جَعْلِهِ مِنَ الْإِدْرَاكِ سَبِيْلاً، فَأَصْبَحُوْا يَظُنُّوْنَ(٣) أَنَّه كَيْفِيَّةٌ غَيْرُ إِدْرَاكِيَّةٍ تَلْحَقُ عَقْبَ الْإِدْرَاكِ.

---

(١) هذا هو الحقُّ وعلى هذا المذهب تكون قسمة العلم إلى التصوُّر والتصديق قسمةً حقيقيَّةً لا مجازيَّة كما وقع عن القاضي محمد مبارك تبعاً لأستاذه الفاضل الهرويِّ في شرحه: ٥٠، حيث قال: وفي عدِّ الكيفية الإدراكية من العلم تسامحٌ».. إلخ بل التصديق أقوى أنحاء الإنكشاف، والتصوُّر من أضعفها فكيف يذهب وهم عاقلٍ إلى أنَّه ليس بعلم وإدراكٍ بل غيره؟ مع أنَّ المحققين قد صرَّحوا: أنَّ التصديق المنطقيَّ هو بعينه التصديق اللغويُّ وعلى هذا المذهب لاتتحقق العينية. وأيضاً أهل اللغة قاطبةً يعبِّرونَ عن معنى الإذعان والقبول الذي هو المعنى بالتصديق بالعلم حيث يقولون: علمْتُ زيداً قائماً» وظاهرٌ أنَّهم لايريدون بالعلم المتعدي إلى المفعولين إلَّا التصديق والإذعان ولهذا اختاره العلَّامة محب الله البهاريُّ في سلَّم العلوم وإليه تلميح كلام الشيخ الرئيس في «الشفاء» و«الإشارات» و«النجاة». راجع إلى: شرح شمس العلماء للفاضل عبد الحق الخيرآباديّ: ١١، حاشية العلَّامة فضل حق الخيرآباديّ على شرح السلَّم للقاضي: ١٨٦.

(٢) بل هو من لواحق الإدراك.

(٣) وهو العلاَّمة ميرزاهد الهرويُّ ومن تبعه في أنَّ التصديق ليس قسمًا من العلم بل هو من لواحق الإدراك، أي: الكيفية الإدراكية غيرُ الكيفية الإذعانية التي تحصل عقيب الكيفية الإدراكية.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّا كَثِيراً مَّا نَظُنُّ وَنُذْعِنُ الْقَضَايَا الَّتِي نَشُكُّ فِيهَا، فَلَا يَزِيْدُ عَلَى إِدْرَاكَاتِنَا الْحَاصِلَةِ لَنَا حِيْنَ الشَّكِّ إِدْرَاكٌ آخَرُ، بَلْ حَالَةٌ أُخْرىٰ، يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالتَّصْدِيْقِ، وَهٰذَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّصْدِيْقَ غَيْرُ الصُّوْرَةِ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ الْعِلْمِ[1]؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوْا أَنَّه لَا يَزِيْدُ عَلَى الصُّوْرَةِ الْحَاصِلَةِ حِيْنَ الشَّكِّ صُوْرَةٌ أُخْرى حِيْنَ التَّصْدِيْقِ فَحَقٌّ، إِلَّا أَنَّه يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُوْنَ التَّصْدِيْقُ غَيْرَ الصُّوْرَةِ. وَإِنْ أَرَادُوْا أَنَّهُ لَا يَزِيْدُ عَلَى الْإِدْرَاكَاتِ الْمَوْجُوْدَةِ حِيْنَ الشَّكِّ إِدْرَاكٌ آخَرُ، فَذَالِكَ مَمْنُوْعٌ بَلْ يَزِيْدُ الْإِدْرَاكُ التَّامُّ بِالنِّسْبَةِ الْعَقْدِيَّةِ.

وَرُبَّمَا يَقُوْلُ قَائِلٌ مِّنْ مَشَاهِيْرِ هٰؤُلَاءِ: «إِنَّ الذِّهْنَ قَدْ يَكُوْنُ مُلْتَفِتًا إِلَى قَضِيَّةٍ شَاكًّا فِيْهَا ثُمَّ يَتَّفِقُ أَنْ يُصَدِّقَ بِهَا، وَالِالْتِفَاتُ بَاقٍ. وَمِنَ الْمُحَالِ بَقَاءُ الْاِلْتِفَاتِ مَعَ تَبَدُّلِ الْعِلْمِ. فَالشَّكُّ وَالتَّصْدِيْقُ لَيْسَا مِنَ الْعِلْمِ؛ لِتَعَاقُبِهِمَا مَعَ بَقَاءِ الْاِلْتِفَاتِ بِعَيْنِهِ»

هٰذَا فِي غَايَةِ السُّقُوْطِ؛ إِذِ النِّسْبَةُ ـ حِيْنَ هِيَ مَشْكُوْكَةٌ أَوْ مُذْعَنَةٌ ـ مَعْلُوْمَةٌ بِنَحْوَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ: اَلْأَوَّلُ التَّخَيُّلُ، وَالثَّانِي: اَلْإِذْعَانُ وَالشَّكُّ. وَالْأَوَّلُ لَا يُبَدَّلُ الثَّانِي فَهُوَ بَاقٍ فِي حَالَتَيِ الْإِذْعَانِ وَالشَّكِّ. وَبَقَاؤُهُ بَقَاءُ الْاِلْتِفَاتِ. نَعَمْ لَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الصُّوْرَةُ لَمَا أَمْكَنَ الْقَوْلُ بِتَعَلُّقِ عِلْمَيْنِ بِالنِّسْبَةِ الْوَاحِدَةِ ضَرُوْرَةً.

وَمِمَّا يُقْضَى بِهِ الْعَجَبُ أَنَّ مِنْ هٰؤُلَاءِ مَنِ اسْتَشْهَدَ عَلَى إِذْعَانِهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ فِي الْحِكْمَةِ الْعَلَائِيَّةِ: «دانستن دو گونه است یکی گرویدن ودونمی در رسیدن[2]» مَعَ أَنَّ هٰذَا لَيْسَ لَهُ، بَلْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ قَسَّمَ الْعِلْمَ إِلَى هٰذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ وَجَعَلَ التَّصْدِيْقَ قِسْماً مِّنْهُ. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَنْ ظَنَّ التَّصْدِيْقَ غَيْرَ الْعِلْمِ ظَنَّ الْعِلْمَ صُوْرَةً. فَأَمَّا عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فَالتَّصْدِيْقُ نَوْعٌ مِّنَ الْعِلْمِ، مُبَايِنٌ بِالْحَقِيْقَةِ لِلتَّصَوُّرِ، وَيَتَعَاوَرُ هُوَ وَالشَّكُّ عَلَى

---

(١) فإنّها حاصلة في كلتا الحالتين.

(٢) دانش نامه علائی از شیخ رئیس بو علی ابن سینا: ٥.

النِّسْبَةِ الْحَاكِيَةِ تَعَاوُرَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ عَلَى الْجِسْمِ، لَا كَمَا زَعَمَهُ شِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ مِنِ اتِّحَادِهِ مَعَ التَّصَوُّرِ حَقِيقَةً مُغَايِرَةً إِيَّاهُ، مُتَعَلِّقًا؛ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ قَاضِيَةٌ بِبُطْلَانِهِ.





[المَقَامُ الثَّانِي فِي تَحْقِيقِ التَّصَوُّرِ]



وَهُوَ ـ كَمَا عَرَفْتَ ـ عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمٍ غَيْرِ الإِذْعَانِ. وَيَتَعَلَّقُ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ إِذْ لَا حُجْرَ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ بِكُنْهِ التَّصْدِيقِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ إِمْكَانِيَّةٌ لَا امْتِنَاعَ فِي اكْتِنَاهِهَا. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّحِدَ[1] مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ كَيْفِيَّةٌ لَا يَتَّحِدُ مَعَ مُتَعَلَّقِهَا. وَلَقَدْ أَعْضَلَ[2] بِذَلِكَ الَّذِينَ قَالُوا بِاتِّحَادِ العِلْمِ وَالمَعْلُومِ، فَلَمْ يَأْتُوا بِمُقْنِعٍ.

وَأَقْسَامُهُ الأَوَّلِيَّةُ سَبْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالمُفْرَدِ، أَوْ يَتَعَلَّقَ بِالنِّسْبَةِ، فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالمُفْرَدِ «إِحْسَاسٌ»: فَإِمَّا إِبْصَارٌ، أَوْ سَمْعٌ، أَوْ شَمٌّ، أَوْ ذَوْقٌ، أَوْ لَمْسٌ، أَوْ غَيْرُه، فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقاً بِالصُّورَةِ المَخْزُونَةِ فَـ «تَخَيُّلٌ»، وَإِلَّا فَإِنْ بِالمَعَانِي الجُزْئِيَّةِ فَـ «تَوَهُّمٌ». وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالكُلِّيَّاتِ وَمَا فِي حُكْمِهَا كَالجُزْئِيَّاتِ المُجَرَّدَةِ إِنْ أَمْكَنَ عِلْمُهَا بِمَا هِيَ جُزْئِيَّةٌ فَـ «تَعَقُّلٌ».

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّسْبَةِ فَقَطْ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: اَلشَّكُّ، وَالوَهْمُ، وَالإِنْكَارُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِذْعَاناً لِلنِّسْبَةِ، فَإِنْ كَانَ تَرَدُّداً فِيهَا فَهُوَ «الشَّكُّ»، فَإِنْ كَانَ إِدْرَاكاً مَرْجُوحاً فَهُوَ «الوَهْمُ» وَإِنْ كَانَ تَكْذِيباً لَهَا فَهُوَ «إِنْكَارٌ»[3].

---

(١) أي: يتحد التصوُّر بحسب المفهوم مع التصديق.

(٢) أي: أعياهم.

(٣) وههنا بحثٌ وهو أنّه يظهرُ من كلام السيِّد السند قدس سرُّه في «حواشي شرح المطالع: ١/ ٩» وكلام العلّامة الشيرازيّ في «درّة التاج: ٢٩٤»: أنّ التكذيب بالنسبة الإيجابية هو التصديق =



[تَحْقِيقُ اعْتِبَارَاتِ مَاهِيَّةِ التَّصَوُّرِ]



ثُمَّ التَّصَوُّرُ بِاعْتِبَارَاتٍ ثَلَاثَةٍ: اَلْأَوَّلُ: اِعْتِبَارُهُ بِمَا هُوَ مُقَارِنُ الْإِذْعَانِ كَتَصَوُّرِ مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الْمُذْعَنَةِ(١)؛ فَإِنَّهُ تَصَوُّرٌ مُقَارِنٌ لِلْإِذْعَانِ(٢).

وَالثَّانِي: اِعْتِبَارُهُ بِمَا هِيَ مُقَارِنٌ لِعَدَمِ الْإِذْعَانِ، كَتَصَوُّرِ مَفْهُومٍ(٣) مِّنْ دُوْنَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِإِيْجَابٍ أَوْ سَلْبٍ.

= بالنسبة السلبية، هو أنْ يحصل في الذهن أنَّ تلك النسبة واقعةٌ أو مطابقة، إلَّا أن يقال: غرضُ السيد رحمه الله أنَّ بين تصديق إحد النسبتين، وتكذيب الآخر تلازمًا. وليعلم أنَّ التصوُّر نوعٌ إضافيٌّ تحته هذه الأنواع. فلايرد ما قال الفاضل آقا حسين الخُونساريُّ في «حواشي الحاشية القديمة»: أنَّ الشكَّ، والوهمَ، والتخييلَ أنواعٌ متخالفةٌ، فما الوجه في جعل الجميع نوعًا واحداً؛ لاشتراكها في طريق الكسب والتصديق نوعًا آخر، لعدم اشتراكه معه. راجع: شرح المرقاة للفاضل عبد الحقِّ الخيرآباديِّ: ١٠، حاشية العلَّامة ميرزاهد الهرويِّ على شرح التهذيب للدَّوَّانيِّ: ١٠٦، حاشية العلَّامة الزَّاهد الهرويِّ على شرح الرسالة القطبية: ١٤٥ـ١٥٦.

(١) نحو: «اللهُ واجبُ الوجودِ». فتكون ماهيةُ التصوُّر بهذا الاعتبار في بمنزلة بشرط شيء.

(٢) فَلَاحَ منه أنَّ ما قال سابقًا: «إنَّ التصوُّر والتصديق نوعان متباينان من الإدراك» فالتخالف فيهما بحسب المفهوم لا بحسب المصداق، فتأمَّل.

(٣) نحو: تصوُّر «الكتاب» من غير أن يحكم عليه بالإيجاب أو السلب، فيكون التصوُّر على هذا، بمنزلة بشرط لا شيء.

وَالثَّالِثُ: اِعْتِبَارُهُ عَلَى وَجْهٍ أَعَمَّ ـ سَوَاءٌ كَانَ مُقَارِناً لِلْإِذْعَانِ أَوْ لِعَدَمِهِ[1] ـ فَالتَّصَوُّرُ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَقِيْضِهِ بِالْاشْتِقَاقِ، إِذَا كَانَ نَفْسُهُ أَوْ نَقِيْضُهُ طَرَفاً مِّنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ، كَأَنْ يُقَالَ[2]: «اَلتَّصَوُّرُ الْمُقَارِنُ لِلْحُكْمِ حَقِيقَةٌ» و«اللاَّتَصَوُّرُ مفهومٌ»، فَيَصْدُقُ عَلَى مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الْأُوْلَى أَنَّهُ مُتَصَوَّرٌ تَصَوُّراً مُقَارِناً لِلْإِذْعَانِ، وَكَذَا عَلَى مَوْضُوعِ الْقَضِيَّةِ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُفْرَدَيْنِ مِنَ الْعُقُوْدِ الْمُذْعَنَةِ، كَمَا إِذَا عُلِمَ هٰذَانِ مَفْهُوْمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مِنْ دُوْنَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمَا بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، فَلَايَصْدُقُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا مُتَصَوَّرَانِ مُقَارِنَانِ لِعَدَمِ الْإِذْعَانِ. نَعَمْ، يَصْدُقُ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ صِدْقاً أَوَّلِيًّا؛ لِأَنَّهُ ضَرُوْرِيٌّ[3].

فَإِنْ قُلْتَ: مَفْهُوْمُ التَّصَوُّرِ الْمُقَارِنِ لِلْإِذْعَانِ، لَايَصْدُقُ عَلَيْهِ حِيْنَ اِنْفِرَادِهِ أَنَّهُ مُتَصَوَّرٌ بِتَصَوُّرٍ مُقَارِنٍ لِعَدَمِ الْإِذْعَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ يُقَارِنُهُ.

---

(١) فتكون ماهية التصوُّر بهذا الاعتبار بمنزلة لا بشرطِ شيءٍ.

(٢) في (ا): كما في قولنا.

(٣) لأنَّ كلَّ مفهومٍ مفهومًا كان، أو معدومًا، يحملُ على نفسه، ويصدقُ عليه بالحمل الأوَّليّ؛ لأنَّ مدارَه على العينيَّة، وعينيَّةُ كلِّ شيءٍ مع نفسِه ضروريٌّ تُعْلَمُ بأدنى التوجُّه، لا على العينيَّة في الوجود، حتى يكون المفهومُ الموجودُ محمولًا على نفسِه دون المفهومِ المعدومِ، نحوُ: «الإنسانُ إنسانٌ»؛ إذ مناطُ الحملِ، كونُ المحمولِ عينَ الموضوعِ، ومعناه: أنَّ مفهومَ الموضوعِ في حدِّ ذاتِه، ومرتبته ماهية هو عينُ الآخر، وهذا هو الحملُ الأوَّليّ، ومِصْداقُ هذه القضيَّةِ نفسُ مرتبةِ ماهيةِ الموضوعِ، مع قطع النظر عن الوجودِ، فجميعُ المفهوماتِ الموجودةِ والمعدومة يحملُ على نفسه بذالك الحمل. وقد يفرقُ بين «المِصْدَاق» و«ما صدق عليه» بأنَّ المصداق ما يكون سببًا للصدق، بخلاف ما صدق عليه، كما في قولنا: زيدٌ قائمٌ، المصداق هو القيامُ، وما صدق عليه هو ذاتُ زيدٍ، وقولنا: اللهُ سميعٌ بصيرٌ، وزيدٌ إنسانٌ، المصداق وما صدق عليه واحدٌ هو الذاتُ فقط.

قُلْتُ: إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُتَصَوَّراً تَصَوُّراً مُقَارِناً لِعَدَمِ الإِذْعَانِ، فَلَيْسَ مِصْدَاقُ هٰذَا الْحُكْمِ هٰذَا الْمَفْهُوْمَ حِيْنَ كَوْنِهِ حَاشِيَةً مِنْ هٰذَا الْعَقْدِ؛ إِذِ الْمِصْدَاقُ لَايَكُوْنُ مَرْهُوْناً بِأَيْدِي الْحِكَايَةِ[1]، بَلْ مِصْدَاقُهُ هُوَ هٰذَا التَّصَوُّرُ، وَهُوَ مُفْرَدٌ لَيْسَ جُزْأً مِنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ. وَهُوَ إِذْ ذَاكَ مُتَصَوَّرٌ تَصَوُّراً مُقَارِناً لِلْحُكْمِ. وَهٰذَا ظَاهِرٌ بِتَلْطِيْفِ الْقَرِيْحَةِ.

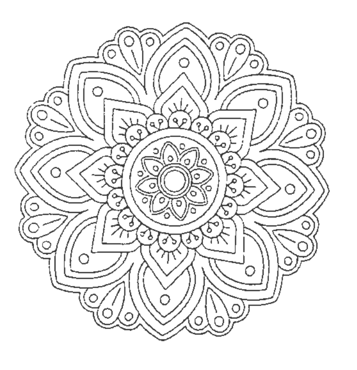
وَالتَّصَوُّرُ بِالِاعْتِبَارِ الثَّانِي ـ أَعْنِي: التَّصَوُّرَ الْمُقَارِنَ لِعَدَمِ الإِذْعَانِ ـ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَقِيْضِهِ اشْتِقَاقاً، إِذَا كَانَا مُتَصَوَّرَيْنِ مُفْرَدَيْنِ لَيْسَا جُزْئَيْنِ مِنَ الْقَضَايَا الْمُذْعَنَةِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذْ ذَاكَ مُتَصَوَّرَانِ تَصَوُّراً مُقَارِناً لِعَدَمِ الإِذْعَانِ، إِذَا كَانَا جُزْئَيْنِ مِنَ الْعُقُوْدِ الْمُذْعَنَةِ كَمَا فِي قَوْلِنَا: «اَلتَّصَوُّرُ الْمُقَارِنُ لِعَدَمِ الإِذْعَانِ حَقِيْقَةٌ» وَ«اللَّاتَصَوُّرُ مَفْهُوْمٌ» فَلَايَصْدُقُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُمَا مُتَصَوَّرَانِ تَصَوُّراً مُقَارِناً لِعَدَمِ الإِذْعَانِ، بَلْ يَصْدُقُ أَنَّهُمَا مُتَصَوَّرَا تَصَوُّراً مُقَارِناً لِلإِذْعَانِ، نَعَمْ هَذَا التَّصَوُّرُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ صِدْقاً أَوَّلِيّاً[2].



(١) لأنَّها تكون أمراً اعتباريًّا.

(٢) راجع للتفصيل إلى: حواشي العلاَّمة فضل حق الخيرآباديّ على شرح السُّلَّم للقاضي: ١٩٧ ـ ١٩٨.







[بَيَانُ تَتِمَّةِ الْكَلَامِ]



وَبِالْجُمْلَةِ، اَلتَّصَوُّرُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ[1]، وَالتَّصَوُّرُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي[2] مُتَعَاكِسَانِ. فَالْأَوَّلُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَقِيْضِهِ إِذَا كَانَا[3] حَاشِيَتَيِ الْعُقُوْدِ الْمُذْعَنَةِ لاَ حِيْنَ إِنْفِرَادِهِمَا. وَالثَّانِي بِالْعَكْسِ.

وَالْأَوَّلُ[4] يَصْدُقُ عَلَى الثَّانِي[5] حِيْنَ هُوَ جُزْءٌ مِّنْ قَضِيَّةٍ مُذْعَنَةٍ، وَالثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ حِيْنَ إِنْفِرَادِهِ عَلَى مَا صَوَّرْنَا. وَالتَّصَوُّرُ بِالِاعْتِبَارِ الثَّالِثِ ـ لِعُمُوْمِهِ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ ـ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَقِيْضِهِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيْرٍ، سَوَاءٌ كَانَا حَاشِيَتَيْنِ مِنَ الْعُقُوْدِ الْمُذْعَنَةِ أَوْ، لاَ. بَيْدَ[6] أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَحْوَيْنِ مِنَ الصِّدْقِ الْأَوَّلِيِّ وَالْإِشْتِقَاقِيِّ، وَعَلَى نَقِيْضِهِ بِالنَّحْوِ الثَّانِي فَقَطْ. وَلَقَدْ أَطْنَبْنَا الْكَلَامَ فِي هٰذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ[7] مَعَ قِلَّةِ الْجَدْوَى[8]؛ لِأَنَّهَا قَدِ اشْتَبَهَ أَمْرُهَا عَلَى جَمَاعَةٍ، فَرَأَيْنَا فِيهَا مَرْعِي تَوْصِيَةِ الصَّدِيْقِ

---

(١) أي: التصوُّر بشرط الشيء.

(٢) أي: التصوُّر بشرط لا شيء.

(٣) أي: المتصوَّرانِ.

(٤) أي: التصوُّر بشرط الشيء.

(٥) أي: التصوُّر بشرط لا شيء.

(٦) أي: غيرَ.

(٧) في (ب): العبارات.

(٨) أي: الفائدة.

الصَّادِقِ الْـجَلِيْلِ. فَيَا أَيُّـهَا الشَّفِيْقُ الْـحَاذِقُ النَّبِيْـلُ إِنِّـيْ قَدْ آتَيْتُكَ بِكِتَابٍ مُبِيْـنٍ فِيْهِ حَقُّ الْيَقِيْـنِ.





فهرس الموضوعات



تَقْدِيمُ الشَّيْخِ جَمَالِ الْفَارُوْقِ الدَّقَّاقِ حَفِظَهُ اللهُ الرَّزَّاقُ.......................... ٥

تقريظ الشيخ أبي الطيب مولود السريري الأشعري.......................... ٧

مقدمة.......................... ٩

[السند الأشعريّ الخيرآباديّ].......................... ١١

[ترجمة العلّامة فضل حق الخيرآباديّ رحمه الله تعالى].......................... ١٣

[مَوْلِدُهُ الشَّرِيفُ ونَسَبُهُ الْقَدِيْسُ].......................... ١٣

«تَحْصِيْلُهُ الْعُلُوْمَ وَثَبْتُ مَشَايِخِهِ».......................... ١٤

[ذكاوته المتوقِّدة].......................... ١٥

[عُلُوْمُهُ وَمَعَارِفُهُ وَآرَاءُ الْمَشَاهِيْرِ فِيْهِ].......................... ١٧

[«اشتغاله بالقصائد والمدائح»].......................... ١٩

[ثَبْتُ مَنَاصِبِهِ وَتَدْرِيْسِهِ وَتَلَامِذَتِهِ].......................... ٢٠

[مُصَنَّفَاتُ الْإِمَامِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ قدس سرُّه].......................... ٢٢

[زُهْدُهُ وَتَصَوُّفُه].......................... ٢٤

[إِكْرَامُه على الْأَصْدِقَاءِ وَإِرْشَادُهُمْ]........ ٢٥
[أَسْبَابُ جِهَادِ الْحُرِّيَّةِ وَاشْتِغَالِ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ بِهَا]........ ٢٦
[شَهَادَتُهُ الْحَزِينَةُ]........ ٢٩
[الحديثُ عن الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ]........ ٣٠
[نسبة الرسالة إلى المصنِّف وتأريخ تأليفه]........ ٣٢
[منهجُ الْعَلَّامَةِ فضلِ حق الْخَيْرَآبَادِيِّ رحمه الله فِي الرِّسَالَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ عَامَّةِ تَصَانِيفِهِ]... ٣٣
[الآراءُ الخاصَّةُ للعلَّامة الخيرآباديّ في هذه الرسالة]........ ٣٥
[الْأُسُسُ فِي تَحْقِيقِ النصِّ]........ ٤٥
[صور النسخ الخطية]........ ٤٩
نَصُّ الرِّسَالَةِ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ........ ٥٧
متن الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم........ ٦٣
[شرحُ الرسالة]........ ٦٥
[بيانُ مذاهبِ خمسة للمناطقة في حقيقة العلم]........ ٦٥
[بَيَانُ فهرسٍ إجماليٍّ لِمَضَامِيْنِ الْكِتَابِ]........ ٦٧
[الْمَقَالَةُ الْأُوْلَى: فِي تَحْقِيقِ مَبْحَثِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]........ ٦٨
[تَحْرِيْرُ مَحَلِّ النِّزَاعِ]........ ٦٨
[بَيَانُ تَعْرِيْضِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى عَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِيْنَ النَّافِيْنَ بِالْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]...... ٧٠

[بَيَانُ حِجَجِ ثُبُوْتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]..٧٢

[اَلْحُجَّةُ الْأُوْلى]..٧٢

[الشكُّ الأوَّلُ عَلَى الْحُجَّةِ الْأُوْلى]..٧٥

[اَلْحُجَّةُ الثانية لِثُبُوْتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]..٧٧

[الشكُّ الثَّانِي عَلَى الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]..٧٨

[اَلشَّكُّ الثَّالِثُ عَلَى حُجَّةِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]..٨١

[اَلْجَوَابُ عَنِ الشَّكِّ الثَّالِثِ مَعَ تَحْقِيْقِ الْحَقِّ لِلشَّيْخِ فَضْلِ حَقٍّ رَحِمَهُ اللهُ الْحَقُّ].....٨٢

[حَلُّ شُبُهَاتِ مُنْكِرِي الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ]..٨٤

[اَلشُّبْهَةُ الْأُوْلى]..٨٤

[الشبهة الثانية]..٨٦

[الشبهة الثالثة]..٨٨

[بَيَانُ مَذَاهِبِ الْحُكَمَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ حُصُوْلِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْعَقْلِ]..٨٩

(مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَشْبَاحِهَا)..٨٩

[مَذْهَبُ أَصْحَابِ حُصُوْلِ الْأَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا]..٩٠

[بَيَانُ مَذْهَبِ السَّيِّدِ صَدْرِالدِّيْنِ الشِّيْرَازِيِّ]..٩٢

[تَنْقِيْدٌ مَتِيْنٌ للعلَّامة الخيرآباديّ على فكرة الفلاسفة المشّائية]..٩٤

[تخيُّلُهُمُ الثَّانِي: أَنَّ الاتِّحادَ بِحَسَبِ الْمَاهِيَةِ عِلَّةٌ لِتَحَقُّقِ الْعِلْمِ الَّذِيْ هُوَ مَبْدَأُ الْإِنكِشَافِ].....٩٦

[تَنقِيْدَاتُ الشَّيْخِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ الْمَشَّائِيَّةِ]........ ٩٧
[التنقيدُ الأَوَّلُ]........ ٩٧
[التنقيدُ الثَّانِي]........ ٩٨
[التنقيدُ الثالِثُ]........ ٩٨
متن الرسالة........ ١٠١
[شرح الرسالة]........ ١٠٤
[اَلْمَقَالَةُ الثَّانِيَةُ: فِي اقْتِنصَاصِ رَأْيِ الْقَائِلِيْنَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الصُّوْرَةُ]........ ١٠٤
[بيانُ التَّوْجِيْهِ عَنْ تَأْخِيْرِ الْمَقْصَدِ]........ ١٠٤
[بَيَانُ الْمُقْتَضى لِدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيْهِ لَيْسَ مِصْدَاقاً لِلْعِلْمِ]........ ١٠٥
[بَيَانُ الْمُقْتَضى لِدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الْوُجُوْدِ الذِّهْنِيِّ: أَنَّ الْحَاصِلَ فِيْهِ لَيْسَ مِصْدَاقاً لِلْعِلْمِ]........ ١٠٧
[ردُّ أُسْتَاذِ الْكُلِّ فِي الْهِنْدِ مُلَّا نِظَامِ الدِّيْنِ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ عَلَى حُجَجِهِمْ]........ ١٠٨
[بَيَانُ الْبَرَاهِيْنِ عَلَى إِبْطَالِ كَوْنِ الْعِلْمِ الصُّوْرَةَ]........ ١٠٩
[اَلْمُقَدِّمَاتُ التَّمْهِيْدِيَّةُ لِبَيَانِ الْحُجَّةِ الْأُوْلى]........ ١٠٩
[تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الْأُوْلى]........ ١١٢
[تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ]........ ١١٥
تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الثَّالِثَةِ........ ١١٧
تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الرَّابِعَةِ........ ١١٨

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الْخَامِسَةِ..١١٩

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ السَّادِسَةِ..١٢٠

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ السَّابِعَةِ..١٢٣

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الثَّامِنَةِ..١٢٥

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ التَّاسِعَةِ..١٢٦

تَقْرِيْرُ الْحُجَّةِ الْعَاشِرَةِ..١٢٧

[متن اَلرِّسَالَةُ فِي تَحْقِيْقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُوْمِ]..١٢٩

شَرْحُ الرِّسَالَةِ..١٣١

[بيانُ الإشكالِ الْعَوِيْصِ عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمَشَّائِيْن]..١٣١

[تَحْقِيْقٌ أَنِيْقٌ عَنِ الضَّابِطَةِ: «اَلْمَوْجُوْدُ فِي الشَّيْءِ الْمَوْجُوْدِ مَوْجُوْدٌ فِي ذٰلِكَ الشَّيْءِ»]...١٣٣

[تَمْثِيْلُ الْجَوَابِ الْمَعْقُوْلِ بِالشَّيْءِ الْمَحْسُوْسِ]..١٣٤

[وَلَامُنَافَاةَ عِنْدَ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ جَوْهَراً وَعَرَضاً]............١٣٥

[تنقيحُ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ لِكَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ]..١٣٦

[الردُّ على السيد الصدر الشيرازيّ]..١٣٨

[الردُّ على المحقق الجلال الدوَّاني قدس سرُّه النورانيُّ]..١٣٩

[الردُّ على العلَّامة شمس الدين الخفريِّ]..١٤٠

[نَظْرِيَّةُ الْفَاضِلِ مِيْرْ بَاقِرِ الدَّامَادِ الشِّيْعِيِّ: أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْوُجُوْدُ الْإِنْطِبَاعِيُّ]..........١٤١

[تَنقِيْدَاتُ الْعَلَّامَةِ فَضلِ حَقِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى مَذْهَبِ الْفَاضِلِ الْبَاقِرِ الدَّامَاد]....... ١٤٣
[التنقيد الأوَّل]... ١٤٣
[التنقيد الثاني]... ١٤٥
[التنقيد الثالثُ]... ١٤٦
[التَّنْقِيْدُ الرَّابِعُ]... ١٤٧
متنُ الرسالة... ١٤٩
شرحُ الرسالة.. ١٥١
[تحقيق أنَّ العلم حقيقةٌ وجوديَّةٌ لا إزالةٌ عن النفس]........................ ١٥١
[تحقيقُ أنَّ العلم ليس عبارةً عن أمر عدميٍّ]................................. ١٥٢
[تَحْقِيْقُ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ أَمْراً اِنْتِزَاعِيًّا]..................................... ١٦٠
[تَحْقِيْقُ أنَّ مَقُوْلَةَ الْعِلْمِ مَقُوْلَةُ الْكَيْفِ]...................................... ١٦٢
[ردُّ العلَّامة الخيرآبادي على العلَّامة الفاضل باقر الدَّاماد]....................... ١٦٥
متن الرِّسالة ١٦٧
شَرْحُ الْعُجَالَةِ.. ١٦٨
[تَحْقِيْقُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ أَنَّ مِصْدَاقَ الْمَعْلُوْمِ هُوَ الصُّوْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ]............ ١٦٨
[إبطالُ مذهب جمهور الحكماء في المعلوم]....................................... ١٧٠
[نتيجةُ التَّحقيقِ أَنَّ حُصُوْلَ الأشياءِ بِأَشباحِها حَقٌّ حَقِيْقٌ بِالقَبُوْلِ]............. ١٧٢

[الردُّ على القائلين بانتقالِ الشَّخصِ الخارجيّ بعينه في الذِّهنِ مع تشخُّصِه الخارجيّ]....١٧٣
[تكملة تحقيق العلَّامة فضل حق الخيرآباديّ]....١٧٥
[ردُّ العلَّامة فضل حق الخيرآباديّ على جواب العلَّامة علاء الدِّين القُوشْجِي]....١٧٦
[ردُّ العلَّامة الخيرآبادي على مذهب السيِّد الصدر الشيرازيّ]....١٧٩
[تَحْقِيقُ تَقَرُّرِ مَعْقُوْلاتِ الْجَوَاهِرِ الْمُطَهَّرَةِ عَنِ الْمَوَادِّ، فِي أَنْفُسِهَا]....١٨١
[بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَعَقُّلِ النَّفْسِ الْجَوَاهِرَ الْمُجَرَّدَةَ وَالْمَادِّيَّةَ]....١٨٤
[تلخيص كلام الشيخ الرئيس في المسئلة هذه]....١٨٥
[تَبْصِرَةُ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الرَّئِيْسِ]....١٨٧
[اِسْتِدْلَالُ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ على المطلوب، بِنَهْجِ الْفَلَاسِفَةِ]....١٨٩
[رَدُّ الْعَلَّامَةِ فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى شُبْهَةِ الْفَاضِلِ مِيْرِ بَاقِرِ نِ الدَّامَادِ نِ الْحُسَيْنِيِّ]....١٩٢
[تبيين كلام الشيخ الرئيس لإزالة منشأ الغلط للفاضل الداماد]....١٩٤
[تَحْقِيقُ الْعَلَّامَةِ بَحْرِ الْعُلُوْمِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ قُدِّسَ سِرُّهُ الْقَوِيُّ لِهَذَا الإِشْكَالِ]....١٩٥
[تَمْهِيْدُ الْجَوَابِ]....١٩٥
[بَيَانُ الْأَسْوِلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ عَلَى تَحْقِيقِ بَحْرِ الْعُلُوْمِ عَبْدِ الْعَلِيِّ اللَّكْهَنَوِيِّ]....١٩٨
[تَنْقِيْدُ الْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ]....٢٠١
[تَقْرِيْرُ اسْتِدْلَالِ الْعَلَّامَةِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى كَوْنِ الصُّوَرِ حَالَّةً فِي الْأَذْهَانِ]....٢٠٢
[التَّقْرِيْرُ الْآخَرُ لِلْفَاضِلِ الْخَيْرَآبَادِيِّ عَلَى الْمَطْلُوْبِ الْمَسْطُوْرِ]....٢٠٤

الرسالة في تحقيق العلم والمعلوم.. ٢٠٧

شَرْحُ الرِّسَالَةِ.. ٢٠٩

[مَذْهَبُ الْحَكِيمِ الفَرْفُورِيُوسِ أَنَّ الْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنِ اتِّحَادِ الْعَاقِلِ وَالْمَعْقُولِ].......... ٢١٠

[الرَّدُّ عَلَى الْقَوْلِ بِاتِّحَادِهِ مَعَ الْمَعْلُومِ أَوْ مَعَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ بِوُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ عَامَّةٍ لَهُمَا]........ ٢١١

[بَيَانُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ].. ٢١١

[بَيَانُ الْوَجْهِ الثَّانِي].. ٢١٤

[بيانُ الْوَجْهِ الثَّالِثِ].. ٢١٦

[الردُّ على القولِ باتِّحادِه مع العقلِ الفعَّالِ على وجهٍ إجماليٍّ]........................ ٢١٨

[تبيين الدليل السابق].. ٢١٩

الرِّسالةُ في تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْلُومِ ٢٢١

شَرْحُ الرِّسَالَةِ ٢٢٢

[اَلْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَحْقِيقُ أَنَّ مَوْرِدَ الْقِسْمَةِ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ مُطْلَقُ الْعِلْمِ، وَعُلُومُ الْمَبَادِئِ تَتَّصِفُ بهما].. ٢٢٣

[رَدُّ الْعَلَّامَةِ فَضلِ حَقِّ الْخَيرَآبَادِيِّ عَلَى السَّيِّدِ بَاقِرِ الدَّامَادِ الْحُسَيْنِيِّ قُدِّسَ سِرُّهما]........ ٢٢٧

[نصُّ كِتَابِ الْقَبَسَاتِ].. ٢٢٧

[تنقيد العلَّامة فضل حق الخيرآبادي].. ٢٢٨

اَلْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي ذِكْرِ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ.......................... ٢٣١

[اَلْمَقَامُ الأَوَّلُ: اَلْمَقَالَةُ الأُولى فِي تَقْسِيمِ التَّصْدِيقِ]........ ٢٣١
[اَلْمَقَالَةُ الثَّانِيَةُ فِي تَحْقِيقِ مُتَعَلَّقِ التَّصْدِيقِ]........ ٢٣٢
[اَلْمَقَالَةُ الثَّالِثَةُ: فِي تَحْقِيقِ أَنَّ التَّصْدِيقَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ لا أَنَّهُ مِنْ لَوَاحِقِ الإِدْرَاكِ]........ ٢٣٥
[اَلْمَقَامُ الثَّانِي فِي تَحْقِيقِ التَّصَوُّرِ]........ ٢٣٨
[تَحْقِيقُ اعْتِبَارَاتِ مَاهِيَّةِ التَّصَوُّرِ]........ ٢٣٩
[بَيَانُ تَتِمَّةِ الْكَلَامِ]........ ٢٤٣
فهرس الموضوعات........ ٢٤٥



